59 التقرير السنوي
التاسع والخمسون

1444هـ | 2023م

البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank

البنك المركزي السعودي

التقرير السنوي
التاسع والخمسون
1444هـ (2023م)

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله

صاحب السمو الملكي

الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله

ولي العهد رئيس مجلس الوزراء

أعضاء مجلس إدارة
البنك المركزي السعودي

1- معالي المحافظ الأستاذ/ أيمن بن محمد السياري
الرئيس

2- معالي نائب المحافظ للرقابة والتقنية الدكتور/ خالد بن وليد الظاهر

3- معالي الأستاذ/ حمد بن سعود السياري

4- سعادة الأستاذ/ خالد بن أحمد الجفالي

5- سعادة المهندس/ راشد العبدالعزيز الراشد

6- سعادة الدكتور/ عبدالله بن حسن العبدالقادر

7- سعادة الأستاذة/ شيلا بنت عذيب الرويلي

أيمن بن محمد السياري

المحافظ ورئيس مجلس الإدارة

يسعدني باسم إدارة البنك المركزي السعودي تقديم التقرير السنوي التاسع والخمسين الذي يستعرض أحدث التطورات التي شهدها الاقتصاد السعودي والاقتصاد العالمي خلال العام المالي 1444/1443هـ (2022م). ويشمل التقرير تطورات مختلف مجالات الاقتصاد المحلي مثل التطورات النقدية، والنشاط المصرفي، ونشاط التأمين، والسوق المالية، والأسعار، وقطاع الطاقة والثروة المعدنية، والمالية العامة، والحسابات القومية، والتجارة الخارجية وميزان المدفوعات، كما يقدم التقرير إيجازًا عن آخر التطورات الاقتصادية المحلية في مختلف القطاعات الإنتاجية المحلية. ويعطي التقرير شرحًا وافيًا للمهام التي يقوم بها البنك المركزي مثل وضع وإدارة السياسة النقدية والاستقرار المالي، وإدارة احتياطيات النقد الأجنبي واستثمارها، وإنشاء وتطوير وتشغيل منصات التقنية المالية، والرقابة والإشراف على البنوك التجارية وقطاعات التأمين والتمويل والمدفوعات، ويتضمن تقرير البنك المركزي أيضًا تقرير مراقبي حساباته الختامية للعام المالي المنتهي في 30 يونية 2022م. ويعتمد التقرير بصورة رئيسة على البيانات الرسمية من الوزارات والإدارات الحكومية والمؤسسات العامة، إضافة إلى البيانات التي يصدرها البنك المركزي. وأود أن أشكر جميع الوزارات والجهات الأخرى على حسن تعاونها وتوفيرها معلومات وبيانات قيمة مكّنت البنك المركزي من إعداد هذا التقرير. كما أشكر جميع منسوبي البنك على ما بذلوه من جهد في إعداد هذا التقرير وإنجاز كافة المهام المنوطة بالبنك.

البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank

للمراسلات والاستفسارات

بريديًا:
البنك المركزي السعودي
إدارة الأبحاث والتقارير الاقتصادية
ص.ب 2992، الرياض 11169
المملكة العربية السعودية

هاتف: 4633000 - 11 (966+)
البريد الإلكتروني: **research@sama.gov.sa**

ولمتابعة أحدث ما ينشره البنك المركزي السعودي من تقارير، وتعليمات للمؤسسات المالية التي يشرف عليها، والإحصاءات النقدية والمصرفية، وتقديرات ميزان المدفوعات الربعية وغير ذلك، يرجى زيارة موقع البنك على الإنترنت بالعنوان التالي:
http://www.sama.gov.sa

المركز الرئيس للبنك المركزي وفروعه

المركز الرئيس
الرياض

الفروع
مكة المكرمة
المدينة المنورة
الرياض
جدة
الدمام
الطائف
بريدة
جازان
تبوك
أبها

المحتويـــات

01	الاقتصاد العالمي والتعاون الدولي	14
02	الاقتصاد السعودي	32
03	الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	50
04	الحسابات القومية والتنمية القطاعية	58
05	القطاع الخارجي	66
06	المالية العامة	82
07	الأسعار والأرقام القياسية	88
08	التطورات النقدية	96
09	القطاع المصرفي	106
10	التأمين والتمويل	124
11	السوق المالية	136
12	المالية الإسلامية	146
13	البنك المركزي السعودي؛ منجزات وتطلعات	152
14	القوائم المالية للبنك المركزي السعودي	168

1

الاقتصاد العالمي والتعاون الدولي

الاقتصاد العالمي والتعاون الدولي

الوضع الاقتصادي العالمي

سجل الاقتصاد العالمي في عام 2022م نموًا بوتيرة متباطئة بنسبة 3.5 في المئة مقارنة بنمو بلغ معدله 6.3 في المئة في العام السابق، ونتيجة لاستمرار حالة عدم اليقين في معظم المناطق بسبب الآثار التراكمية السلبية للسنوات الماضية من الصدمات الاقتصادية ومن أبرزها استمرار التبعات السلبية لجائحة كورونا والأوضاع الجيوسياسية بين روسيا وأوكرانيا وارتفاع مستويات التضخم الناتجة عن ارتفاع أسعار السلع الأساسية وتشديد السياسة النقدية في أغلب البنوك المركزية العالمية وأثر ذلك السلبي على مستويات الطلب العالمي بسبب زيادة تكاليف الإقراض، فمن المتوقع أن يتباطأ معدل النمو العالمي ليصل إلى 3.0 في المئة في عام 2023م، أما فيما يتعلق بعام 2024م، فمن المتوقع أن يستمر نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.0 في المئة بنفس وتيرة عام 2023م، وتعكس هذه المعدلات التراجع التدريجي المتوقع في النمو العالمي نتيجة لتداعيات الأزمة الأوكرانية وتراجع معدل التضخم العالمي، وذلك حسب تحديث تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (يولية 2023م) الصادر عن صندوق النقد الدولي.

النمو الاقتصادي

سجلت دول الاقتصادات المتقدمة في عام 2022م نموًا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.7 في المئة مقابل نمو بلغ 5.4 في المئة في عام 2021م، إذ نما اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 2.1 في المئة في عام 2022م، مقابل نمو نسبته 5.9 في المئة في العام السابق. كذلك نمت اقتصادات دول منطقة اليورو بنسبة 3.5 في المئة في عام 2022م، مقابل نمو نسبته 5.3 في المئة في العام السابق، وسجلت كل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا معدلات نمو بلغت 1.8 و2.5 و3.7 في المئة على التوالي، مقابل معدلات نمو بلغت 2.6 و6.4 و7.0 في المئة في العام السابق. وشهد اقتصاد المملكة المتحدة ارتفاعًا بنسبة 4.1 في المئة في عام 2022م، مقابل نمو نسبته 7.6 في المئة في العام السابق. وسجل الاقتصاد الياباني نموًا معدله 1.0 في المئة في عام 2022م مقابل نمو نسبته 2.2 في المئة في عام 2021م.

وفيما يخص الدول الناشئة والنامية، فقد نمت اقتصاداتها بنسبة 4.0 في المئة في عام 2022م مقابل نمو نسبته 6.8 في المئة في عام 2021م، ونما الاقتصاد الصيني في عام 2022م بنسبة 3.0 في المئة مقابل نسبة نمو بلغت 8.4 في المئة في عام 2021م. وسجلت الهند نموًا بلغت نسبته 7.2 في المئة في عام 2022م، مقابل نمو نسبته 9.1 في المئة في عام 2021م. أما اقتصادات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقد ارتفعت نسبة النمو فيها إلى 5.4 في المئة في عام 2022م، مقابل نمو أقل وتيرة بلغت نسبته 4.0 في المئة في عام 2021م. وسجلت اقتصادات دول أوروبا الناشئة والنامية نموًا ضئيلًا نسبته 0.8 في المئة في عام 2022م مقارنة بمعدل نمو مرتفع بلغ 7.3 في المئة في عام 2021م متأثرةً بالأوضاع الجيوسياسية. وسجلت اقتصادات دول أمريكا اللاتينية والكاريبي تباطؤًا في النمو بلغ 3.9 في المئة في عام 2022م مقابل 7.0 في المئة في عام 2021م. وفيما يخص دول آسيا الناشئة والنامية، فقد نمت اقتصاداتها بنسبة 4.5 في المئة في عام 2022م مقارنة بنسبة نمو بلغت 7.5 في المئة في عام 2021م.

وحسب بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، من المتوقع أن يتباطأ معدل نمو الاقتصاد العالمي ليصل إلى 3.0 في المئة في عام 2023م، مقارنة بنمو نسبته 3.5 في عام 2022م، وأن تنمو اقتصادات الدول المتقدمة بنسبة 1.5 في المئة، وأن ينمو الاقتصاد الأمريكي بنسبة 1.8 في المئة، واقتصاد منطقة اليورو بنسبة 0.9 في المئة.

وفي المقابل، من المتوقع أن تنمو اقتصادات الدول الناشئة والنامية بنسبة 4.0 في المئة، إذ يتوقع أن يرتفع معدل نمو اقتصاد الصين ليصل إلى 5.2 في المئة (جدول 1-1).

ويوضح الرسم البياني (1-1) معدلات نمو الناتج الإجمالي الحقيقي لمجموعة من الاقتصادات خلال الفترة من عام 2018م إلى عام 2023م.

رسم بياني رقم 1-1: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

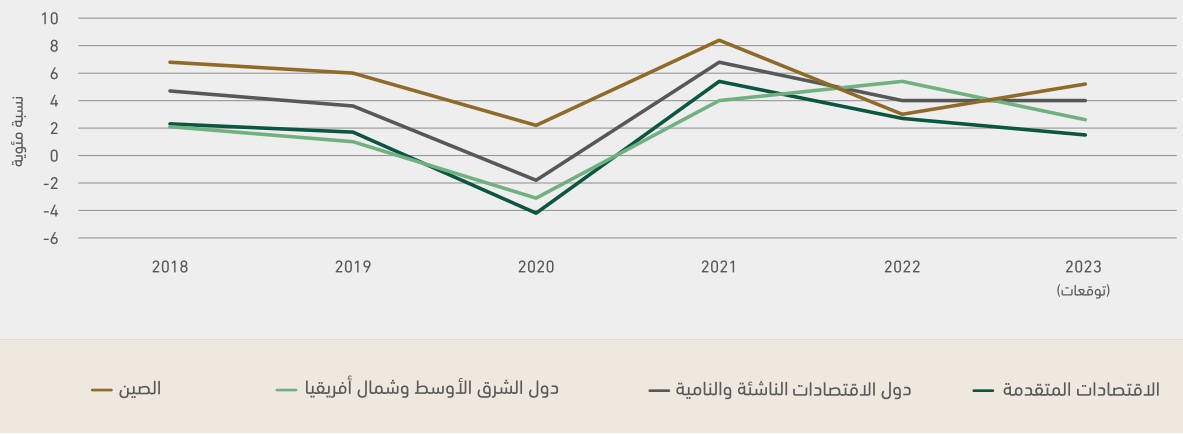

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، يولية 2023م.

جدول رقم 1-1: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(نسبة مئوية)

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	توقعات 2023
العالم	**3.4**	**3.3**	**3.8**	**3.6**	**2.8**	**-2.8**	**6.3**	**3.5**	**3.0**
الاقتصادات المتقدمة	**2.3**	**1.8**	**2.5**	**2.3**	**1.7**	**-4.2**	**5.4**	**2.7**	**1.5**
الولايات المتحدة الأمريكية	2.7	1.7	2.2	2.9	2.3	-2.8	5.9	2.1	1.8
منطقة اليورو	2.0	1.9	2.6	1.8	1.6	-6.1	5.3	3.5	0.9
ألمانيا	1.5	2.2	2.7	1.0	1.1	-3.7	2.6	1.8	-0.3
فرنسا	1.1	1.0	2.4	1.8	1.9	-7.9	6.4	2.5	0.8
إيطاليا	0.8	1.3	1.7	0.9	0.5	-9.0	7.0	3.7	1.1
اليابان	1.6	0.8	1.7	0.6	-0.4	-4.3	2.2	1.0	1.4
المملكة المتحدة	2.4	2.2	2.4	1.7	1.6	-11.0	7.6	4.1	0.4
كندا	0.7	1.0	3.0	2.8	1.9	-5.1	5.0	3.4	1.7
الاقتصادات الناشئة والنامية	**4.4**	**4.4**	**4.7**	**4.7**	**3.6**	**-1.8**	**6.8**	**4.0**	**4.0**
أفريقيا جنوب الصحراء	3.2	1.5	3.0	3.2	3.3	-1.7	4.7	3.9	3.5
دول آسيا الناشئة والنامية	6.8	6.8	6.6	6.4	5.2	-0.5	7.5	4.5	5.3
الصين	7.0	6.9	6.9	6.8	6.0	2.2	8.4	3.0	5.2
الهند	8.0	8.3	6.8	6.5	3.9	-5.8	9.1	7.2	6.1
دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	2.9	4.7	1.6	2.1	1.0	-3.1	4.0	5.4	2.6
دول أوروبا الناشئة والنامية	1.0	1.8	4.2	3.6	2.5	-1.6	7.3	0.8	1.8
روسيا	-2.0	0.2	1.8	2.8	2.2	-2.7	5.6	-2.1	1.5
أمريكا اللاتينية والكاريبي	0.4	-0.6	1.4	1.2	0.2	-6.8	7.0	3.9	1.9
البرازيل	-3.5	-3.3	1.3	1.8	1.2	-3.3	5.0	2.9	2.1

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، يولية 2023م.

التضخم

ارتفع معدل التضخم في مجموعة اقتصادات الدول المتقدمة ليبلغ 7.3 في المئة في عام 2022م، مقارنة بنسبة 3.1 في المئة في العام السابق، ومن المتوقع في عام 2023م أن يسجل 4.7 في المئة. وارتفع معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية من 4.7 في المئة في عام 2021م إلى 8.0 في المئة في عام 2022م، ومتوقع أن تبلغ نسبته 4.5 في المئة في عام 2023م. كذلك ارتفع معدل التضخم في منطقة اليورو من 2.6 في المئة في عام 2021م إلى 8.4 في المئة في عام 2022م، ويُتوقع أن يسجل 5.3 في المئة في عام 2023م.

أما بالنسبة إلى اقتصادات الدول الناشئة والنامية، فقد ارتفع معدل التضخم ليصل إلى ما نسبته 9.8 في المئة في عام 2022م مقارنة بنسبة 5.9 في المئة في العام السابق، ومن المتوقع أن يبلغ 8.6 في المئة في عام 2023م. وارتفع معدل التضخم في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ليبلغ 14.8 في المئة في عام 2022م مقارنة مع 13.9 في المئة في عام 2021م، ومن المتوقع أن يبلغ 14.4 في المئة في عام 2023م (جدول 1-2). ويوضح الرسم البياني (1-2) نسب التغير في أسعار المستهلكين لمجموعات من الدول خلال الفترة من عام 2020م إلى عام 2023م.

جدول رقم 1-2: التضخم وأسعار الفائدة

(نسبة مئوية)

	2020	2021	2022	توقعات 2023
التضخم العالمي				
الاقتصادات المتقدمة	**0.7**	**3.1**	**7.3**	**4.7**
الولايات المتحدة الأمريكية	1.3	4.7	8.0	4.5
منطقة اليورو	0.3	2.6	8.4	5.3
الاقتصادات الناشئة والنامية	**5.2**	**5.9**	**9.8**	**8.6**
دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	10.9	13.9	14.8	14.4
العائد السائد بين المصارف في لندن*				
ودائع الدولار الأمريكي	0.2	0.2	4.8	--
ودائع الين الياباني	-0.1	-0.1	-0.03	--
ودائع اليورو	-0.4	-0.5	-0.5	--

*معدل ثلاثة أشهر.

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2023م وبلومبرغ.

رسم بياني رقم 1-2: نسب التغير في أسعار المستهلكين في مجموعات دول مختارة

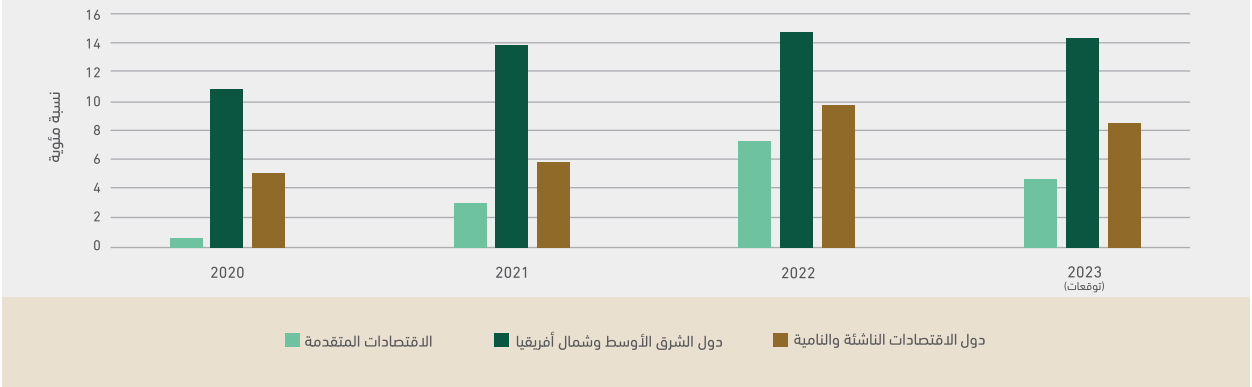

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2023م وبلومبرغ.

البطالة

انخفض معدل البطالة في الاقتصادات المتقدمة ليصل إلى ما يقارب 4.5 في المئة في عام 2022م مقارنة بمعدل 5.6 في المئة في العام السابق، حيث انخفض معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية من 5.4 في المئة في عام 2021م إلى 3.6 في المئة في عام 2022م، وانخفض معدل البطالة في منطقة اليورو ليصل إلى 6.8 في المئة في عام 2022م مقارنة بمعدل 7.8 في المئة في عام 2021م، في حين استقرت معدلات البطالة في المملكة المتحدة واليابان عند 3.7 و2.6 في المئة على التوالي في عام 2022م. وسجل معدل البطالة انخفاضًا طفيفًا في فرنسا ليصل إلى 7.3 في المئة في عام 2022م مقارنة بمعدل 7.9 في المئة في عام 2021م. وشهد أيضًا معدل البطالة في إيطاليا انخفاضًا ليصل إلى 8.1 في المئة في عام 2022م مقارنة بمعدل 9.5 في المئة في العام السابق (جدول 1-3).

ويوضح الرسم البياني (1-3) معدلات البطالة في مجموعتين مختارتين من الدول خلال الفترة من عام 2019م إلى عام 2023م.

المالية العامة

انخفض عجز الميزانية العامة في دول الاقتصادات المتقدمة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 9.1 في المئة في عام 2021م إلى 5.4 في المئة في عام 2022م، حيث تراجع العجز في الولايات المتحدة الأمريكية من 11.6 في المئة في عام 2021م إلى 5.5 في المئة في عام 2022م. كذلك انخفض العجز في منطقة اليورو من 5.4 في المئة في عام 2021م إلى 3.8 في المئة في عام 2022م، إذ انخفض العجز في كلٍ من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا من3.7 و6.5 و9.0 في المئة في عام 2021م إلى 2.6 و4.9 و8.0 في المئة على التوالي في عام 2022م.

جدول رقم 1-3: معدلات البطالة في الاقتصادات المتقدمة (بالنسبة إلى حجم القوى العاملة)

	2019	2020	2021	2022	توقعات 2023
الاقتصادات المتقدمة	4.8	6.6	5.6	4.5	4.7
الولايات المتحدة الأمريكية	3.7	8.1	5.4	3.6	3.8
منطقة اليورو	7.6	8.0	7.8	6.8	6.8
ألمانيا	3.0	3.6	3.6	3.1	3.3
فرنسا	8.4	8.0	7.9	7.3	7.4
إيطاليا	9.9	9.3	9.5	8.1	8.3
اليابان	2.4	2.8	2.8	2.6	2.3
المملكة المتحدة	3.8	4.5	4.6	3.7	4.2
كندا	5.7	9.6	7.5	5.3	5.8

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2023م.

رسم بياني رقم 1-3: معدلات البطالة

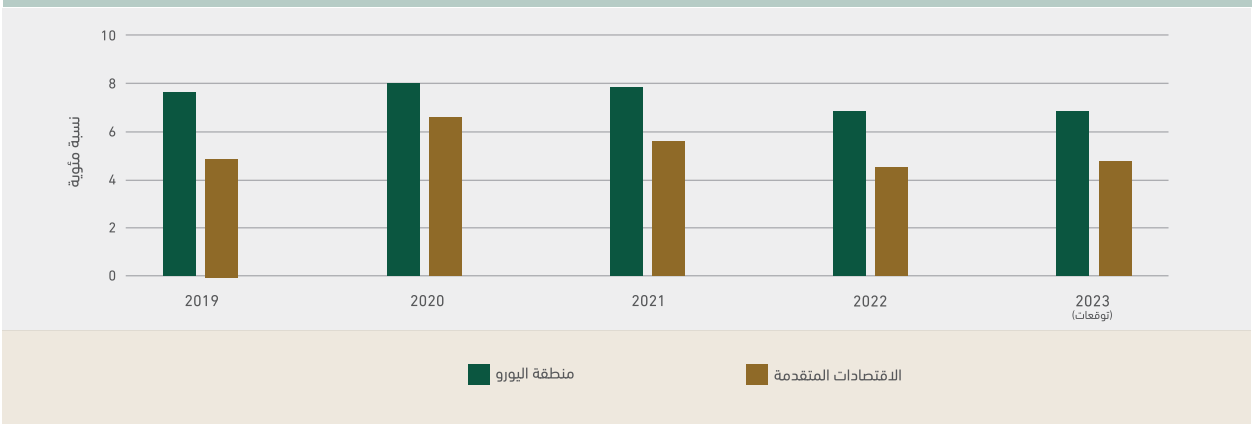

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2023م.

وانخفض العجز في المملكة المتحدة من 8.3 في المئة إلى 6.3 في المئة في عام 2022م. وبالنسبة إلى اليابان، فقد ارتفع العجز من 6.2 في المئة في عام 2021م إلى 7.8 في المئة في عام 2022م (جدول 1-4).

التطورات النقدية والمالية

أسعار الفائدة

شهد سعر الفائدة على الدولار الأمريكي بين المصارف في لندن (فترة ثلاثة أشهر) ارتفاعًا في عام 2022م ليبلغ 4.8 في المئة تقريبًا مقابل ما نسبته 0.2 في المئة في عام 2021م. وارتفع سعر الفائدة على الين الياباني بشكل طفيف في نهاية عام 2022م ليبلغ 0.03- في المئة مقابل ما نسبته0.1- في المئة في عام 2021م. واستقر سعر الفائدة على اليورو في نهاية عام 2022م عند 0.5- في المئة.

أسعار الصرف

سجل سعر صرف الدولار الأمريكي في نهاية عام 2022م ارتفاعًا مقابل عدد من العملات الرئيسة. وجاء الين الياباني في مقدمة العملات التي انخفض سعر صرفها مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 12.2 في المئة، ويليه الجنية الإسترليني بانخفاض قدره 10.7 في المئة مقابل الدولار الأمريكي. كما سجل سعر صرف اليورو انخفاضًا مقابل الدولار الأمريكي بنسبة بلغت 5.9 في المئة، وانخفض سعر صرف اليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 7.9 في المئة.

ويعود ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل تلك العملات الرئيسة في عام 2022م إلى الأوضاع الاقتصادية العالمية واتخاذ البنك الاحتياطي الفيدرالي سياسة نقدية متشددة برفع أسعار الفائدة بشكل متسارع لمعالجة مستويات التضخم المرتفعة بالمقارنة مع المستوى المستهدف.

الأسواق المالية للأسهم والسندات

أسواق الأسهم

انخفض الأداء العام لمعظم أسواق الأسهم العالمية حيث يعود ذلك لعدة أسباب من أبرزها الانخفاض الملحوظ في مستوى نمو الاقتصاد العالمي مقارنة بعام 2021م، وارتفاع أسعار الفائدة بشكل متسارع في العديد من الاقتصادات، وتزايد حالة عدم اليقين للمستثمرين بسبب التوتر الجيوسياسي بين روسيا وأوكرانيا وتبعاتها الاقتصادية السلبية. فقد انخفض مؤشر داو جونز الصناعي (DJIA) للأسهم الأمريكية بنسبة 8.8 في المئة ليغلق عند 33,147 نقطة بنهاية العام. وشهد مؤشر نيكاي (Nikkei) للأسهم اليابانية انخفاضًا نسبته 9.4 في المئة ليغلق عند 26,095 نقطة. وشهد مؤشر الأسهم الأوروبية (MSCI-EURO) انخفاضًا بنسبة 17.3 في المئة ليغلق عند حوالي 1,732 نقطة حيث يعد ذلك الانخفاض الأعلى منذ عام 2018م. وفي المقابل سجل مؤشر فوتسي-100 البريطاني (FTSE-100) ارتفاعًا طفيفًا بلغت نسبته 0.9 في المئة ليبلغ 7,452 نقطة في نهاية عام 2022م.

جدول رقم 1-4: الاتجاهات في الميزانيات العامة*

(نسبة مئوية)

	2019	2020	2021	2022	توقعات 2023
الاقتصادات المتقدمة	**-3.8**	**-11.6**	**-9.1**	**-5.4**	**-5.6**
الولايات المتحدة الأمريكية	-5.7	-14.0	-11.6	-5.5	-6.3
منطقة اليورو	-0.6	-7.1	-5.4	-3.8	-3.7
ألمانيا	1.5	-4.3	-3.7	-2.6	-3.7
فرنسا	-3.1	-9.0	-6.5	-4.9	-5.3
إيطاليا	-1.5	-9.7	-9.0	-8.0	-3.7
اليابان	-3.0	-9.1	-6.2	-7.8	-6.4
المملكة المتحدة	-2.2	-13.0	-8.3	-6.3	-5.8
كندا	0.0	-10.9	-4.4	-0.7	-0.4

*نسبة الفائض أو العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي.
المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2023م.

أسواق السندات

شهدت أسواق السندات الحكومية تقلبات ملحوظة وتغيرات في العوائد في عام 2022م نتيجة لعدة عوامل رئيسة تتعلق بتشديد السياسة النقدية في أغلب البنوك المركزية، والضغوط التضخمية المرتفعة، وتباطؤ النمو الاقتصادي، والعوامل الجيوسياسية. وتأثرت العوائد بشكل كبير بقرارات البنوك المركزية على مستوى العالم في التعامل مع التحديات المتنامية وضبط سياساتها النقدية بناءً على الظروف الاقتصادية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، أدى تقليص الاحتياطي الفيدرالي لبرنامج شراء الأصول وإجراءات رفع أسعار الفائدة بشكل متسارع إلى انعكاس منحنى عائد سندات الخزانة، حيث أصبحت عوائد السندات قصيرة الأجل أعلى من عوائد السندات طويلة الأجل. وتصدر هذا التطور العائد على السندات لاستحقاق 3 أشهر عند نسبة 4.4 في المئة، مقارنةً بعائد السندات لاستحقاق 10 سنوات عند 3.9 في المئة، واستحقاق 30 سنة عند حوالي 4.0 في المئة، في حين استقرت نسبيًا العوائد على السندات الحكومية في اليابان في نهاية عام 2022م نتيجة استمرار بنك اليابان بسياسته النقدية التيسيرية والمضي قدمًا في برنامج التيسير الكمي والنوعي، وتصدرت سندات استحقاق 10 سنوات و30 سنة العائد في اليابان لتصل إلى نسبة 0.4 في المئة ونسبة 1.62 في المئة على التوالي. وارتفع العائد على معظم السندات الحكومية في منطقة اليورو في نهاية عام 2022م، وتصدر هذا الارتفاع العائد على سندات استحقاق سنتين ليصل إلى نسبة 2.6 في المئة. كذلك سجل العائد على معظم السندات الحكومية في المملكة المتحدة في نهاية عام 2022م ارتفاعًا تصدره العائد على سندات استحقاق سنة واحدة ليصل إلى نسبة 3.9 في المئة واستحقاق 30 سنة ليصل إلى حوالي 4.0 في المئة.

التجارة الدولية وميزان المدفوعات

ارتفع حجم التجارة العالمية في عام 2022م بنسبة 5.1 في المئة مقارنة بارتفاع بلغت نسبته 10.6 في المئة في العام السابق، ومن المتوقع أن يتباطأ معدل النمو ليسجل 2.4 في المئة في عام 2023م. وبالنسبة إلى حجم الصادرات من السلع والخدمات، فقد سجلت دول الاقتصادات المتقدمة ارتفاعًا نسبته 5.2 في المئة في عام 2022م، ويُتوقع أن يتباطأ معدل النمو في عام 2023م ليصل إلى 3.0 في المئة. وسجلت صادرات دول الاقتصادات الناشئة والنامية ارتفاعًا نسبته 4.1 في المئة في عام 2022م، في حين يتوقع أن تنمو بنسبة 1.6 في المئة في عام 2023م.

أما بالنسبة إلى حجم الواردات، فقد ارتفعت الواردات من السلع والخدمات في دول الاقتصادات المتقدمة بنسبة 6.6 في المئة في عام 2022م، ويُتوقع أن يبلغ معدل النمو 1.8 في المئة في عام 2023م. وارتفع حجم الواردات في دول الاقتصادات الناشئة والنامية بنسبة 3.5 في المئة في عام 2022م، ويُتوقع أن يبلغ نسبة نمو عند 3.3 في المئة في عام 2023م (جدول1-5).

أ-الحساب الجاري

حقق الحساب الجاري كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي عجزًا في دول الاقتصادات المتقدمة بلغ 0.4 في المئة في عام 2022م مقارنةً بفائض نسبته 0.8 في المئة في العام السابق. وبالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فقد استقرت نسبة العجز في الحساب الجاري عند 3.6 في المئة في عام 2022م وهي النسبة المحققة أيضًا في العام السابق، ويُتوقع أن يتراجع العجز إلى ما نسبته 2.7 في المئة في عام 2023م. وأما منطقة اليورو، فقد حققت عجزًا في الحساب الجاري قدره 0.7 في المئة في عام 2022م مقابل فائض قدره 2.3 في المئة في عام 2021م، ويُتوقع أن تحقق فائض نسبته 0.6 في المئة في عام 2023م. وحققت ألمانيا فائضًا بنسبة 4.2 في المئة في عام 2022م مقابل 7.7 في المئة في العام السابق، ويُتوقع أن يبلغ 7.4 في المئة في عام 2023. وفي المقابل، شهدت فرنسا عجزًا في الحساب الجاري نسبته 1.7 في عام 2022م، مقارنة بفائض نسبته 0.4 في المئة في عام 2021م، ويُتوقع أن ينخفض العجز ليصل إلى 1.2 في المئة في عام 2023م.

وسجل الحساب الجاري في إيطاليا عجزًا نسبته 0.7 في المئة في عام 2022م، مقارنة بفائض نسبته 3.0 في المئة في عام 2021م، ويُتوقع أن يحقق فائضًا نسبته 0.7 في المئة في عام 2023م. وفي اليابان، انخفض الفائض من 3.9 في المئة في عام 2021م ليصل إلى 2.1 في المئة في عام 2022م، ويُتوقع أن يرتفع الفائض إلى 3.0 في المئة في عام 2023م. وارتفع العجز بشكل ملحوظ في المملكة المتحدة من 1.5 في المئة في عام 2021م إلى 5.6 في المئة في عام 2022م، ويُتوقع أن يبلغ العجز ما نسبته 5.2 في المئة في عام 2023م. أما في دول آسيا الناشئة والنامية، فقد ارتفع فائض الحساب الجاري ارتفاعًا طفيفًا ليصل إلى 1.1 في المئة في عام 2022م كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنحو 1.0 في المئة في عام 2021م، ويُتوقع أن يسجل انخفاضًا ليصل إلى 0.7 في المئة في عام 2023م.

وفي دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سجل الحساب الجاري فائضًا نسبته 9.0 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022م مقارنة بفائض نسبته 4.2 في المئة في عام 2021م، ويُتوقع أن يسجل الحساب الجاري فائضًا نسبته 4.5 في المئة إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023م (جدول 1-5).

ب-الحساب المالي

سجل الحساب المالي لميزان المدفوعات في اقتصادات الدول المتقدمة عجزًا بلغ 220.4 مليار دولار أمريكي في عام 2022م، مقارنة بفائض مقداره 558.2 مليار دولار أمريكي في عام 2021م، لكن يتوقع تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أن يحقق الحساب المالي فائضًا في عام 2023م قدره 72.6 مليار دولار أمريكي.

جدول رقم 1-5: التجارة العالمية والحساب الجاري

(نسبة مئوية)

	2020	2021	2022	توقعات 2023
نمو التجارة العالمية	**-7.8**	**10.6**	**5.1**	**2.4**
الصادرات (سلع وخدمات)				
الاقتصادات المتقدمة	-8.9	9.5	5.2	3.0
الاقتصادات الناشئة والنامية	-4.9	12.5	4.1	1.6
الواردات (سلع وخدمات)				
الاقتصادات المتقدمة	-8.3	10.0	6.6	1.8
الاقتصادات الناشئة والنامية	-7.9	11.7	3.5	3.3
الحساب الجاري*				
الاقتصادات المتقدمة	0.2	0.8	-0.4	0.0
الولايات المتحدة الأمريكية	-2.9	-3.6	-3.6	-2.7
منطقة اليورو	1.6	2.3	-0.7	0.6
ألمانيا	7.1	7.7	4.2	4.7
فرنسا	-1.8	0.4	-1.7	-1.2
إيطاليا	3.9	3.0	-0.7	0.7
اليابان	2.9	3.9	2.1	3.0
المملكة المتحدة	-3.2	-1.5	-5.6	-5.2
الاقتصادات الناشئة والنامية	0.5	0.8	1.4	0.3
دول آسيا الناشئة والنامية	1.5	1.0	1.1	0.7
دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	-3.3	4.2	9.0	4.5
أفريقيا جنوب الصحراء	-2.8	-1.1	-2.0	-2.6
أمريكا اللاتينية والكاريبي	-0.4	-2.0	-2.5	-1.8

*نسبة العجز أو الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي.
المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2023م.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، ارتفع عجز الحساب المالي لميزان المدفوعات ليبلغ 869.7 مليار دولار أمريكي في عام 2022م، مقارنة بحوالي 740.6 مليار دولار أمريكي في عام 2021م. وسجلت منطقة اليورو انخفاضًا في فائض الحساب المالي من 370.7 مليار دولار أمريكي في عام 2021م إلى 22.7 مليار دولار أمريكي في عام 2022م. وفي ألمانيا، انخفض فائض الحساب المالي ليصل إلى 231.7 مليار دولار أمريكي في عام 2022م، مقارنة بحوالي 294.2 مليار دولار أمريكي في العام السابق. وسجل الحساب المالي في فرنسا عجزًا بلغ 45.5 مليار دولار أمريكي في عام 2022م، مقارنة بفائض بلغ 3.6 مليار دولار أمريكي في العام السابق. وفي اليابان، انخفض فائض الحساب المالي ليصل إلى 63.8 مليار دولار أمريكي في عام 2022م، مقارنة بحوالي 154.5 مليار دولار أمريكي في عام 2021م.

وفي دول الاقتصادات الناشئة والنامية، سجل الحساب المالي لميزان المدفوعات فائضًا بلغ 607.6 مليار دولار أمريكي في عام 2022م، مقارنة بفائض مقداره 154.9 مليار دولار أمريكي في عام 2021م.

أما في دول أفريقيا جنوب الصحراء فقد ارتفع العجز في الحساب المالي والبالغ 18.8مليار دولار أمريكي في عام 2021م إلى عجز بحوالي 34.7 مليار دولار أمريكي في عام 2022م. أما في دول آسيا الناشئة والنامية، فقد ارتفع الفائض في الحساب المالي من 86.7 مليار دولار أمريكي في عام 2021م إلى 274.9 مليار دولار أمريكي في عام 2022م. وسجل الحساب المالي لميزان مدفوعات دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ارتفاعًا في الفائض الذي بلغ 360.9 مليار دولار أمريكي في عام 2022م مقابل فائض بلغ مقداره 110.1 مليار دولار أمريكي في عام 2021م، ومن المتوقع أن يسجل فائضًا يصل إلى نحو 165.8 مليار دولار أمريكي في عام 2023م (جدول 1-6).

جدول رقم 1-6: الحساب المالي لميزان المدفوعات

(مليار دولار أمريكي)

	2020	2021	2022	توقعات 2023
الاقتصادات المتقدمة	**-66.4**	**558.2**	**-220.4**	**72.6**
الولايات المتحدة الأمريكية	-697.0	-740.6	-869.7	-730.7
منطقة اليورو	205.9	370.7	22.7	--
ألمانيا	218.5	294.2	231.7	201.2
فرنسا	-61.9	3.6	-45.5	-33.6
إيطاليا	72.5	65.6	-16.8	34.5
اليابان	130.1	154.5	63.8	129.1
المملكة المتحدة	-107.4	-24.5	-173.2	-167.7
كندا	-36.5	-1.8	-8.4	-23.7
الاقتصادات الناشئة والنامية	**36.2**	**154.9**	**607.6**	**159.2**
أفريقيا جنوب الصحراء	-21.8	-18.8	-34.7	-44.3
دول آسيا الناشئة والنامية	145.7	86.7	274.9	171.3
دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	-89.3	110.1	360.9	165.8
دول أوروبا الناشئة والنامية	8.4	83.3	162.0	-20.0
أمريكا اللاتينية والكاريبي	-6.7	-106.4	-155.6	-113.5

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2023م.

التطورات الاقتصادية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

حسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أبريل 2023م، سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الإمارات العربية المتحدة نموًا بنسبة 7.4 في المئة في عام 2022م مقارنة بنمو نسبته 3.9 في المئة في عام 2021م. وفي نفس الفترة، سجلت دولة الكويت نموًا نسبته 8.2 في المئة مقابل نمو نسبته 1.3 في المئة، في حين ارتفع معدل النمو في سلطنة عُمان ليبلغ 4.3 في المئة مقابل نمو نسبته 2.9 في المئة في العام السابق. كذلك سجلت مملكة البحرين نموًا نسبته 4.2 في المئة مقارنة بنمو بلغت نسبته 2.7 في العام السابق، وسجل الناتج المحلي في دولة قطر نموًا بنسبة 4.2 في المئة مقارنة بنمو نسبته 1.6 في المئة في العام السابق.

وارتفعت معدلات التضخم في جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث سجلت دولة قطر أعلى معدل تضخم بنسبة 5.0 في المئة في عام 2022م مقابل 2.3 في المئة في العام السابق. كذلك ارتفع معدل التضخم في الإمارات العربية المتحدة ليصل إلى 4.8 في المئة في عام 2022م مقابل انكماش طفيف في مستوى الأسعار بلغت نسبة 0.1 في المئة في عام 2021م. وارتفعت مستويات أسعار المستهلكين في مملكة البحرين بنسبة 3.6 في المئة في عام 2022م مقابل انكماش نسبته 0.6 في المئة في العام السابق، في حين ارتفع معدل التضخم في سلطنة عُمان من 1.5 في المئة في عام 2021م إلى 2.8 في المئة في عام 2022م. أما في دولة الكويت، فارتفع معدل التضخم من 3.5 في المئة في عام 2021م إلى 3.9 في المئة في عام 2022م.

وسجلت جميع دول المجلس ارتفاعًا في الحساب الجاري نسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إذ حققت دولة الإمارات العربية المتحدة فائضًا بلغ 11.7 في المئة في عام 2022م، مقابل 11.6 في المئة في عام 2021م. وفي دولة الكويت، ارتفع الفائض إلى 28.5 في المئة في عام 2022م مقابل 23.7 في المئة في عام 2021م. وفي دولة قطر سجل الحساب الجاري فائضًا نسبته 26.0 في المئة في عام 2022م، مقارنة بفائض نسبته 14.7 في المئة في العام السابق. كما ارتفع في مملكة البحرين الفائض في الحساب الجاري إلى 9.1 في المئة في عام 2022م، مقابل فائض نسبته 6.6 في المئة في العام السابق، أما في سلطنة عُمان تحول العجز في الحساب الجاري بنسبة 4.9 في المئة في عام 2021م إلى فائض نسبته 3.2 في المئة في 2022م (جدول 1-7).

التعاون الإقليمي والدولي

المجلس النقدي الخليجي

شهد المجلس النقدي الخليجي عدة تطورات إزاء استكمال تحقيق الأهداف الأساسية في نظامه الأساسي وفي المهام الموكلة إليه من مجلس إدارته، الذي عقد ثمانية وخمسين اجتماعًا منذ تأسيسه حتى نهاية عام 2022م.

جدول رقم 1-7: التطورات الرئيسة في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي

	الإمارات العربية المتحدة		مملكة البحرين		سلطنة عمان		دولة قطر		دولة الكويت	
	2021	2022	2021	2022	2021	2022	2021	2022	2021	2022
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	3.9	7.4	2.7	4.2	2.9	4.3	1.6	4.2	1.3	8.2
معدل التضخم	-0.1	4.8	-0.6	3.6	1.5	2.8	2.3	5.0	3.5	3.9
الحساب الجاري (مليار دولار أمريكي)	48.0	59.6	2.6	4.0	-4.3	3.7	26.5	58.6	32.4	52.6
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	11.6	11.7	6.6	9.1	-4.9	3.2	14.7	26.0	23.7	28.5
نسبة الفائض/العجز في المالية العامة	4.0	9.0	-11.6	-5.6	-3.2	6.3	4.4	14.2	2.3	11.6
عدد السكان (مليون نسمة)	9.6	9.9	1.5	1.5	4.5	4.6	2.6	2.7	4.7	4.8

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2023م.

وتضمنت التطورات عددًا من المشروعات المشتركة مع البنوك المركزية للدول الأعضاء، بالإضافة إلى الأبحاث والتقارير الدورية واستمرار العمل على تنسيق السياسات النقدية وتعزيز التعاون بين البنوك المركزية الوطنية. كما قام المجلس النقدي بالانتهاء من إعداد إطار عمل شامل لنموذج توقعات السيولة وإدارتها، من خلال متابعة ورصد التغيرات في مصادر السيولة، وطبقت بعض البنوك المركزية الوطنية فعليًا هذا النموذج. كذلك طوّر المجلس نموذجًا اقتصاديًا كليًا وجار العمل على تحسينه لغرض دراسة اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتأثير التحديات والتغيرات التي قد تطرأ على اقتصاداتها، شارك المجلس هذا النموذج مع جميع دول مجلس التعاون. كما تم توقيع مذكرة تفاهم بين الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية مع المجلس النقدي الخليجي بتاريخ 19 أبريل 2022م، حيث شملت العديد من أوجه التعاون وسبل تعزيز العمل الخليجي المشترك بين الطرفين، ويأتي توقيع هذه المذكرة انطلاقًا من قرار المجلس الأعلى في دورته السادسة والثلاثين في الرياض، باعتماد رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، حفظه الله، بشأن تعزيز العمل الخليجي المشترك. بالإضافة إلى ذلك، نظّم المجلس النقدي ورش عمل حول موضوعات متصلة بأهدافه وبالمستجدات الفنية في مجال السياسة النقدية، ومنها ورشة عمل حول أبرز التحديات والمستجدات المتعلقة بظاهرة التضخم العالمي، وذلك بمشاركة عددٍ من المؤسسات المالية الدولية وجميع البنوك المركزية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

السوق الخليجية المشتركة

ارتفع إجمالي التجارة البينية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من 92.7 مليار دولار أمريكي في عام 2010م إلى قرابة 102.8 مليار دولار أمريكي في عام 2021م. وتظهر الإحصاءات تزايد عدد المستفيدين من قرارات السوق الخليجية، حيث بلغ عدد المواطنين الذين يتنقلون بين دول المجلس حوالي 7 ملايين مواطن في عام 2021م. وارتفع العدد التراكمي للتراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس الذين يمارسون الأنشطة الاقتصادية في الدول الأعضاء الأخرى ليبلغ أكثر من 60 ألف رخصة حتى نهاية عام 2021م. وبلغ إجمالي عدد المستفيدين من القرارات الخاصة بتملك العقار نحو 162 ألف حالة تملك حتى نهاية عام 2021م. وفي مجال تداول الأسهم للعام 2021م، بلغ عدد المساهمين من مواطني دول المجلس في الشركات المساهمة بالدول الأعضاء الأخرى حوالي 431 ألف مساهم في 682 شركة مساهمة برأس مال وصل إلى 376 مليار دولار أمريكي.

الهيئات المالية العربية

تعقد الهيئات المالية العربية اجتماعاتها في فصل الربيع من كل عام ويتم خلالها استعراض أداء كل هيئة والموضوعات المطروحة على جدول أعمالها. وفيما يلي موجز عن نشاط هذه الهيئات:

أ - صندوق النقد العربي

قدم صندوق النقد العربي ثلاثة قروض إلى كل من جمهورية مصر العربية والمملكة المغربية والجمهورية التونسية لدعم احتياجات التمويل الطارئة ودعم جهود الإصلاح الاقتصادي والمالي في ظل التحديات الراهنة، حيث بلغ إجمالي قيمة القروض التي قدمها الصندوق للدول الأعضاء خلال عام 2022م حوالي 119.6 مليون دينار عربي حسابي (د.ع.ح) تعادل نحو 478.5 مليون دولار أمريكي، ليصل إجمالي قيمة القروض التي قدمها الصندوق منذ بداية نشاطه الإقراضي في عام 1978م حوالي 2.9 مليار د.ع.ح. تعادل حوالي 11.4 مليار دولار أمريكي. وقد استفادت أربع عشرة دولة من الدول الأعضاء من القروض التي قدمها الصندوق والبالغ عددها 199 قرضًا. وجاءت القروض التقليدية (التلقائية والعادية والتعويضية والممتدة) في مقدمة التسهيلات التي وفرها الصندوق منذ عام 1978م وحتى نهاية عام 2022م بحصة بلغت نحو 58 في المئة من إجمالي القروض، تلتها قروض تسهيل التصحيح الهيكلي بنسبة 33.2 في المئة، ثم القروض المقدمة بإطار تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بنسبة بلغت 5.4 في المئة، ثم تسهيل الإصلاح التجاري بنحو 2.3 في المئة، في حين سجلت القروض الممنوحة في إطار تسهيل النفط نسبة بلغت 1.1 في المئة.

ب - المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا

بناءً على أحدث التقارير المنشورة، واصل المصرف العربي نهجه في المحافظة على مركز مالي سليم، حيث تشير المؤشرات إلى ارتفاع صافي موجوداته في نهاية عام 2021م إلى 5.6 مليون دولار أمريكي، مقابل 5.4 مليون دولار أمريكي في نهاية العام السابق. وعلى الرغم من ذلك، فقد بلغ صافي الدخل 174.9 مليون دولار أمريكي في عام 2021م، مسجلاً انخفاضًا مقداره 100.2 مليون دولار أمريكي، بالمقارنة مع عام 2020م الذي سجل فيه سجل صافي الدخل 275.1 مليون دولار أمريكي. وفيما يخص إجمالي المطلوبات، ارتفعت في عام 2021م إلى 113.4 مليون دولار أمريكي مقابل 89.0 مليون دولار أمريكي نهاية عام 2020م. وارتفعت نفقات المصرف العربي من 19.6 مليون دولار أمريكي في عام 2020م إلى 21.7 مليون دولار أمريكي في عام 2021م.

ج - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

قدم الصندوق ثلاثة قروض خلال عام 2022م بقيمة إجمالية قدرها 52.0 مليون دينار كويتي (د.ك)، استفادت منها دولتان عربيتان، وقُدرت نسبة القروض المقدمة إلى إجمالي التكلفة لتلك المشروعات بحوالي 32.4 في المئة. وبلغ المجموع التراكمي للقروض التي قدمها الصندوق منذ بدء عملياته في عام 1974م وحتى نهاية عام 2022م 709 قروض بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 11.2 مليار (د.ك). وانخفض إجمالي الدخل لعام 2022م ليسجل خسائر بحوالي 3.3 مليون (د.ك) مقابل أرباح بحوالي 121.1 مليون (د.ك) في العام السابق، في حين سجلت المصاريف الإدارية خلال عام 2022م حوالي 7.2 مليون (د.ك)، وسجل صافي الدخل بعد اقتطاع المخصصات خسائر قدرها 5.8 مليون (د.ك) في عام 2022م مقابل أرباح قدرها نحو 113.8 مليون (د.ك) في عام 2021م.

د - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

بلغ إجمالي موجودات المؤسسة في عام 2022م نحو 536.2 مليون دولار أمريكي موزعة بين استثمارات بنسبة 79.3 في المئة، والموجودات النقدية والودائع المالية بنسبة 19.4 في المئة، والموجودات الأخرى بنسبة 1.5 في المئة. وبلغت حقوق الملكية 508.6 مليون دولار أمريكي. وبلغ إجمالي دخل المؤسسة نحو 16.2 مليون دولار أمريكي، في حين بلغت المصاريف العمومية والإدارية في عام 2022م 10.2 مليون دولار أمريكي، وهي أقل من التقديرات المحددة لها بالموازنة التقديرية لعام 2022م. وسجلت صافي نتائج أعمال عام 2022م أرباحًا بمقدار 5.9 مليون دولار أمريكي مقارنةً بربح قدره 11.0 مليون دولار أمريكي خلال عام 2021م.

هـ - الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي

بلغ إجمالي قيمة مساهمة الهيئة في رؤوس أموال الشركات القائمة والشركات قيد التنفيذ (مساهمات وقروض) في عام 2022 م نحو 661 مليون دولار أمريكي تمثل نحو 91.6 في المئة من رأس مال الهيئة المدفوع والبالغ 722 مليون دولار أمريكي. وحسب موقع الهيئة، يُظهر التوزيع القطاعي لاستثماراتها استحواذ قطاع التصنيع على نسبة 49.4 في المئة وقطاع الإنتاج الحيواني على نسبة 24.3 في المئة. إلى جانب ذلك، تشكل الاستثمارات في قطاع الإنتاج النباتي ما نسبته 22.9 في المئة، فيما تشكل الاستثمارات في قطاع الخدمات ما نسبته 3.5 في المئة.

البنك الإسلامي للتنمية

وفقًا لمسودة القوائم المالية المسلّمة للمراجع الخارجي، انخفض إجمالي موجودات البنك الإسلامي للتنمية من حوالي 36.4 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021م إلى حوالي 36.0 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2022م، كما انخفض إجمالي المطلوبات من حوالي 23.1 مليار دولار أمريكي في عام 2021م إلى 22.6 مليار دولار أمريكي في عام 2022م. وارتفع رأس المال والاحتياطيات لتبلغ 13.4 مليار دولار أمريكي في عام 2022م مقارنة بمبلغ 13.3 مليار دولار أمريكي في عام 2021م.

وارتفع إجمالي الإيرادات من حوالي 788.7 مليون دولار أمريكي في عام 2021م إلى 923.5 مليون دولار أمريكي في عام 2022م، وكذلك ارتفع إجمالي المصروفات من 639.0 مليون دولار أمريكي إلى 693.1 مليون دولار أمريكي في نفس الفترة. ونتيجة لذلك، بلغ صافي الدخل قرابة 230.4 مليون دولار أمريكي في عام 2022م، مقابل 149.7 مليون دولار أمريكي في عام 2021م. والجدير بالذكر أن القيمة الإجمالية للقروض المصروفة انخفضت إلى حوالي 1.9مليار دولار أمريكي في عام 2022م، مقابل 2.4 مليار دولار أمريكي في عام 2021م، وانخفضت القروض القائمة إلى قرابة 22.7 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2022م، مقابل حوالي 22.8 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021م. من جانب آخر، ارتفعت القروض المسددة إلى نحو 2.2 مليار دولار أمريكي في عام 2022م، مقابل 1.9 مليار دولار أمريكي في عام 2021م.

صندوق الأوبك للتنمية الدولية

وفقًا لبيانات صندوق الأوبك للتنمية الدولية، ارتفعت الموارد الرأسمالية للصندوق (العادية والخاصة) إلى حوالي 7.9 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2022م، مقابل نحو 7.6 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021م. وكذلك إجمالي موجودات الصندوق نحو 8.0 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2022م. وارتفع إجمالي القروض المصروفة في عام 2022م ليبلغ حوالي 1.7مليون دولار أمريكي، مقابل 1.4 مليون دولار أمريكي في عام 2021م. وكذلك انخفضت قيمة القروض المسددة إلى نحو 1.10 مليون دولار أمريكي في عام 2022م، مقابل نحو 1.12 مليون دولار أمريكي في عام 2021م. وبلغ إجمالي الإيرادات 189.7 ألف دولار أمريكي في عام 2022م، مقابل 277.9 ألف دولار أمريكي في عام 2021م. وسجل الصندوق في عام 2022م صافي دخل مقداره 105.3 ألف دولار أمريكي، مقابل نحو 196.3 ألف دولار أمريكي في عام 2021م.

صندوق النقد الدولي

اللجنة النقدية والمالية الدولية

عقدت اللجنة النقدية والمالية الدولية التابعة لصندوق النقد الدولي اجتماعها السابع والأربعين بتاريخ 14 أبريل 2023م، وناقشت اللجنة وضع الاقتصاد العالمي، حيث لا تزال حالة عدم اليقين سائدة ومستمرة في أثرها السلبي على آفاق الاقتصاد العالمي، إذ تلقي الصدمات المتتالية، ومنها استمرار الأزمة الروسية الأوكرانية، وتشديد مواقف السياسة النقدية اللازمة لخفض التضخم، بثقلها على الانتعاش والاستقرار المالي الكلي، ويتضح ذلك من المشكلات والضغوطات في البنوك والأسواق المالية العالمية. وأشارت اللجنة إلى تراجع التضخم إلى حد ما، لكن ضغوط الأسعار الأساسية لا تزال ثابتة في معظم المناطق. كما أشارت اللجنة أيضًا إلى تزايد قابلية التأثر السلبي بالديون المرتفعة عالميًا، وأهمية الأمن الغذائي وأمن الطاقة. وعليه، شددت اللجنة على أهمية تنفيذ سياسات حاسمة ومرنة، على أن تتم معايرتها بدقة حسب ظروف كل دولة لترسيخ جذور التعافي المستدام وحماية الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي العالمي ودعم الفئات الضعيفة وتعزيز المتانة الاقتصادية. ومن ناحية أخرى، أثنت اللجنة على صناع القرار الذين اتخذوا إجراءات سريعة لتعزيز الثقة في النظام المصرفي، الذي لا يزال يتسم بالسلامة والمتانة، مدعومًا بالإصلاحات التي تم تنفيذها بعد الأزمة المالية العالمية 2009-2008م. علاوة على ذلك، أكدت اللجنة أن من أولوياتها الحد من التضخم المرتفع والحفاظ على الاستقرار المالي وإعادة بناء الهوامش المالية الوقائية مع تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي لحماية الفئات الأكثر ضعفًا، وتعزيز النمو الشامل طويل الأجل. بالإضافة إلى ذلك، أشارت اللجنة إلى أن التعاون الدولي ضروري لتعزيز النمو العالمي، وحماية استقرار النظام النقدي الدولي، ومعالجة المخاطر الصحية المستمرة، وتسريع جهود التعزيز المتبادل نحو مستقبل أخضر ورقمي وشامل. وذُكر في الاجتماع أن جهود اللجنة تتمركز حول التغلب على أزمة الغذاء، حيث ستركز على رفع القيود التجارية عن الأغذية والأسمدة، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات المستدامة لتعزيز سلاسل الإنتاج في الاقتصادات

النامية، إلى جانب دعم الدول ذات الدخل المنخفض في معالجتها لاحتياجاتها التمويلية.

ودعمت اللجنة صندوق النقد الدولي في تقديم المشورة المصممة خصيصًا للاستجابة للتحديات المستمرة، وبالتحديد المشورة بشأن السياسات والعمل التحليلي لمعالجة مواطن الضعف في القطاع المالي، واحتواء التضخم، والتفاعل بين تدفقات رأس المال وتدابير إدارة تدفق رأس المال والأزمات، والسياسات المالية لمعالجة مستويات الديون المرتفعة. ورحبت اللجنة أيضًا بجهود الصندوق الجارية لتفعيل إطار السياسات المتكامل الذي يتضمن إرشادات للدول الأعضاء حول استخدام مختلف أدوات السياسات على النحو الملائم للتعامل مع المخاطر العديدة والتداعيات والصدمات حسب الرؤية المؤسسية للصندوق مع مراعاة الظروف الخاصة لكل دولة. وعبرت اللجنة عن تأييدها فيما يخص «إطار إدارة المخاطر المؤسسية» الذي نفذه الصندوق لدعم الممارسات السليمة في الكشف عن المخاطر ومعالجتها في سياق عمله، حيث تتطلع اللجنة إلى عرض تقرير عن التقدم المحرز في هذا الصدد خلال اجتماعات الربيع لعام 2024م.

مجموعة البنك الدولي

لجنة التنمية

عقدت لجنة التنمية التابعة لمجموعة البنك الدولي اجتماعًا بتاريخ 11 أبريل 2023م، وناقش الاجتماع الأزمات والصدمات المتعددة وأثرها في استقرار الاقتصاد الكلي في العديد من الدول. وأشارت اللجنة إلى أنه نتيجة لهذه الأزمات تعاني التنمية البشرية من نكسات كبيرة، إذ ارتفعت معدلات الفقر وتفاقمت أزمة الأمن الغذائي، وارتفعت حالات الهجرة لتصل إلى مستويات قياسية، وارتفعت مستويات عدم المساواة في جميع أنحاء العالم لا سيما في الدول منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل، واستمرت التداعيات لأزمة كورونا على النشاط الاقتصادي. وأشارت اللجنة إلى أنه من المقدر، بحسب برنامج الغذاء العالمي، أن يرتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي إلى 345 مليون في عام 2023م، أي أكثر من ضعف العدد في عام 2020م. وذكرت اللجنة في اجتماعها أنه على الرغم من محافظة منظمة أوبك على استقرار أسواق النفط، أدت اضطرابات الأسواق المالية إلى تقلبات في سوق العقود الآجلة للوقود مع احتمال ارتفاع الأسعار على المدى القريب. ومن جانب آخر، أشارت اللجنة إلى تزايد المخاطر الخارجية مع زيادة هوامش أسعار الفائدة وارتفاع علاوة المخاطر، وتتفاقم هذه العوامل بسبب ارتفاع مستويات الديون والاختلالات المالية واختلالات الحسابات الجارية والتضخم المرتفع في معظم الدول. وبينت اللجنة أنه في الوقت نفسه تظل اتجاهات تدفقات رأس المال تتسم بعدم اليقين إلى حد كبير في بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية بسبب تشديد السياسة النقدية العالمية.

وأكدت اللجنة أنه بالنظر إلى تزايد المخاطر، هناك حاجة إلى مزيد من الدعم لتعزيز السيولة العالمية. وأثنت اللجنة على دور صندوق النقد الدولي في تحسين السيولة الدولية من خلال نافذة الصدمات الغذائية (FSW) الأخيرة ومبادرات صندوق المرونة والاستدامة (RST)، التي توفر السيولة للبلدان للتكيف مع الصدمات. كما رحبت اللجنة بخطة عمل مجموعة البنك الدولي بشأن تغير المناخ، التي تشمل قياس النتائج والإبلاغ عنها، وأشادت بالمساندة القوية من المجموعة للمساهمات الوطنية لمكافحة تغير المناخ. كذلك أكدت اللجنة على أهمية الإصلاح الضريبي الدولي لتوفير الموارد اللازمة للاستثمار في التعافي الاقتصادي والعمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة. ولذلك، دعمت اللجنة إنشاء هيكل ضريبي دولي أكثر فعالية وشمولية واستدامة، وتوسيع نطاق التعاون الضريبي الدولي، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة ومكافحة التهرب الضريبي، مع التركيز بشكل أكبر على بناء القدرات لدعم الموجة التالية من الإصلاحات الضريبية. واختتمت اللجنة اجتماعها بتأكيدها أهمية التعاون المستدام بين مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وزيادة الشراكات الإقليمية لخدمة الأعضاء بشكل أفضل نظرًا إلى حالة عدم اليقين فيما يخص الآفاق العالمية.

بنك التسويات الدولية ولجنة بازل للرقابة المصرفية

عقد بنك التسويات الدولية اجتماعه العام السنوي الثاني والتسعين، وأصدر تقريره الاقتصادي في شهر يونيو 2022م، وركز التقرير على دور وأهمية النظام النقدي في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. ووفقًا للتقرير، فإن أولوية البنوك المركزية هي إعادة معدلات التضخم إلى مستويات مستقرة والحفاظ عليها، مع الأخذ في الحسبان تقليل الضرر بالنشاط الاقتصادي، وبالتالي حماية الاستقرار المالي. ومن جانب آخر، أشار بنك التسويات الدولية في تقريره إلى احتمالية دخول الاقتصاد العالمي حقبة جديدة من التضخم المرتفع الناتجة عن الاضطرابات المستمرة من أزمة كورونا وعدم استقرار الوضع الجيوسياسي في روسيا وأوكرانيا، وارتفاع أسعار السلع الأساسية. وعليه، حث بنك التسويات الدولية صانعي السياسات على المضي قدمًا في الإصلاحات لدعم النمو طويل الأجل وإرساء الأسس لمزيد من التطور في السياسات المالية والنقدية. وأشار التقرير إلى أهمية الابتكارات الرقمية لدعم النمو طويل الأمد وتعزيز النظام النقدي في المستقبل، والدور الرئيس للتقنيات القائمة في دعم الثقة في النقود المصدرة من البنوك المركزية. وعلى المدى المتوسط، أشار التقرير أن هناك حاجة لإعادة بناء الهوامش المالية والنقدية على نحو مستدام، وأنه على الحكومات تحفيز محركات النمو في جانب العرض بشكل أكثر فعالية.

مجلس الاستقرار المالي

عقد مجلس الاستقرار المالي اجتماعه الأخير لسنة 2022م في شهر ديسمبر، وناقش الاجتماع آفاق الاستقرار المالي العالمي، ومن ذلك القضايا ذات الصلة بالأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، والإجراءات المطلوبة لمعالجة نقاط الضعف في النظام المالي العالمي. واستعرض الاجتماع أيضًا تطورات السياسات في العديد من المجالات، ومنها الأصول المشفرة والتمويل اللامركزي والمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ. وأشار الاجتماع إلى أن آفاق الاستقرار المالي لا تزال صعبة، حيث قد يؤدي تشديد السياسات النقدية منذ بداية عام 2022م إلى بلورة نقاط الضعف المتعلقة بالمستويات المرتفعة القياسية للديون، ومن ذلك ارتفاع تكاليف خدمة الديون وإعادة تمويل الديون المستحقة بمعدلات أعلى. ولا تزال التقلبات في أسواق السندات والعملات الأجنبية مرتفعة على خلفية التوقعات وحالة عدم اليقين المتعلقة بالنمو والتضخم المرتفع والتوترات الجيوسياسية المتزايدة.

مجموعة العشرين

ترأست إندونيسيا مجموعة العشرين في عام 2022م، وتمحور جدول أعمال المجموعة حول تبعات أزمة كورونا، وتحديات تغير المناخ، وتباطؤ الانتعاش العالمي، والأثر السلبي للأوضاع الجيوسياسية بين روسيا وأوكرانيا. وأشار قادة دول مجموعة العشرين إلى أنه من الضروري أن تتخذ مجموعة العشرين إجراءات ملموسة ودقيقة وسريعة، باستخدام جميع أدوات السياسة المتاحة، لمواجهة التحديات المشتركة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتماشيًا مع تركيز الرئاسة الإندونيسية لمجموعة العشرين على موضوع «التعافي معًا، التعافي بشكل أقوى»، اتفقت المجموعة على عدة إجراءات منسقة لتحقيق انتعاش عالمي قوي وشامل ومرن ومستدام، مع توفير فرص العمل والنمو. وتشمل هذه الإجراءات الحفاظ على المرونة في الاستجابة والتعاون فيما يخص سياسات الاقتصاد الكلي في دول مجموعة العشرين والقيام باستثمارات عامة وإصلاحات هيكلية، وتعزيز الاستثمارات الخاصة، والتجارة متعددة الأطراف ومرونة سلاسل التوريد العالمية، لدعم النمو طويل الأجل. ومن ناحية أخرى، أكد البيان الختامي لقمة قادة مجموعة العشرين المنعقدة في جزيرة بالي أهمية حماية الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي باستخدام جميع الأدوات المتاحة للتخفيف من المخاطر المحتملة. واتفق أعضاء مجموعة العشرين على اتخاذ إجراءات لتعزيز الأمن الغذائي وأمن الطاقة ودعم استقرار الأسواق، وتوفير الدعم المؤقت والمستهدف لتخفيف تأثير الزيادات في الأسعار، وتعزيز الحوار بين المنتجين والمستهلكين، وزيادة التجارة والاستثمارات لتلبية احتياجات الأمن الغذائي والطاقة على المدى الطويل، وتحسين مرونة أنظمة الغذاء والأسمدة والطاقة واستدامتها، كذلك

اتفق الأعضاء على تحفيز المزيد من الاستثمارات في الدول منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل والدول النامية عبر توفير مجموعة أكبر من المصادر والأدوات المبتكرة للتمويل، مؤكدين التزامهم بتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ووفقًا للبيان الختامي، تعهد قادة دول مجموعة العشرين بالدفع بجهود مكافحة التغير المناخي وتوفير التمويل اللازم، ودعا البيان جميع الأطراف إلى زيادة الجهود المتعلقة بخفض الانبعاثات، والتكيف مع تداعيات التغير المناخي. كما حثت مجموعة العشرين على إحراز تقدم في المفاوضات بشأن تقديم تعويضات مقابل الأضرار الناجمة عن التغير المناخي في المناطق الفقيرة. وجاء في البيان أن هدف خفض الاحتباس الحراري من 2.0 إلى 1.5 درجة مئوية سنويًا، والمتفق عليه في اتفاقية باريس المناخية، يتطلب إتخاذ إجراءات فعالة والتزام من جانب جميع الدول، مع مراعاة جميع التوجهات والظروف الوطنية.

منظمة الأوبك

عُقد الاجتماع الوزاري الرابع والثلاثون للدول الأعضاء وغير الأعضاء في (أوبك بلس) بشكل افتراضي في 4 ديسمبر 2022م، حيث أكد الاجتماع استمرار التزام الدول المشاركة في إعلان التعاون بالعمل على تحقيق استقرار سوق النفط والحفاظ على توازنها. ونظرًا إلى أساسيات سوق النفط قرر الاجتماع إعادة تأكيد قرار الاجتماع العاشر في 12 أبريل 2020م، وإقراره في الاجتماعات اللاحقة بما فيها الاجتماع الوزاري التاسع عشر في 18 يوليو 2021م والاجتماع الوزاري الثالث والثلاثون في 5 أكتوبر 2022م، الذي تضمن تعديل وتيرة الاجتماعات الشهرية لتصبح كل شهرين للجنة المراقبة الوزارية المشتركة (JMMC) وعقد اجتماعات إضافية عند الحاجة. وأكد الاجتماع أهمية الالتزام بآلية تعديل الإنتاج الإجمالي بالخفض بمقدار 2 مليون برميل في اليوم من مستويات الإنتاج المطلوبة في أغسطس 2022م، بدءًا من نوفمبر 2022م للدول المشاركة في منظمة أوبك والدول غير الأعضاء في أوبك.

مجلس الخدمات المالية الإسلامية

عُقدت القمة الخامسة عشرة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية لعام 2021م في المملكة العربية السعودية في مدينة جدة، حيث استضاف البنك المركزي السعودي القمة التي هدفت إلى جمع قادة الصناعة المالية والخبراء وصانعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة لتبادل المعرفة والتجارب والخبرات تحت شعار «التمويل الإسلامي والتحول الرقمي: تحقيق التوازن بين الابتكار والمرونة». وناقشت القمة أولويات السياسات والإستراتيجيات الرامية إلى تعزيز النمو المتجدد في صناعة الخدمات المالية الإسلامية، مع التركيز بشكل خاص على التحول الرقمي للخدمات المالية الإسلامية، كذلك أتاحت القمة الفرصة لتبادل الأفكار وتعميق فهم التطورات الناشئة والتقدم في مجال التقنية المالية والتمويل الرقمي، فضلًا عن مناقشة التحديات والمقايضات وإجراءات السياسات اللازمة للمضي قدمًا لتعزيز الابتكار مع ضمان المرونة والاستقرار المالي. ومن المزمع عقد القمة السادسة عشرة في سلطنة بروناي في عام 2023م.

مجموعة العمل المالي

عُقد الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي (فاتف) في فبراير من عام 2023م، واتخذ الأعضاء خطوات مهمة لتعزيز شفافية الملكية النفعية ومنع المتحايلين إخفاء أنشطتهم غير المشروعة خلف شركات صورية مجهولة. ووافقت مجموعة العمل المالي على التنقيحات للتوصية 25 بشأن الملكية النفعية للترتيبات القانونية لضمان مزيد من الشفافية بشأنها. كما اتفق الأعضاء أيضًا على خارطة طريق لتنفيذ معايير مجموعة العمل المالي المتعلقة بالأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية، ومنها نقل معلومات المنشئ والمستفيد. وناقش الأعضاء تقريرًا حول منع التدفقات المالية المتعلقة ببرمجيات الفدية، واطلع الأعضاء على مستجدات المشاريع الجارية الأخرى، مثل مشروع عن إساءة استخدام الجنسية والإقامة من خلال خطط الاستثمار الاحتيالية، كذلك وافقت المجموعة على نشر التقرير الخاص بغسل الأموال وتمويل الإرهاب في سوق الفنون والآثار، بالإضافة إلى تنفيذ مشاريع جديدة بشأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب تتعلق بالاحتيال عبر الإنترنت واستخدام التمويل الجماعي لتمويل الإرهاب.

2

الاقتصاد السعودي

الاقتصاد السعودي

تواجه أغلب اقتصادات العالم تحديات اقتصادية عدة منها: تباطؤ النمو الاقتصادي، واستمرار ارتفاع معدلات التضخم، والتوترات الجيوسياسية، ومع تلك التحديات يسير الاقتصاد السعودي بخطى ثابتة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، إذ سجل الاقتصاد السعودي معدلات نمو هي الأسرع من بين دول مجموعة العشرين في عام 2022م بلغت 8.7 في المئة، ويعد هذا النمو الأعلى منذ 11 عامًا. وشهد المستوى العام للأسعار معدلات تضخم معتدلة، وضمن المعدلات الأدنى عالميًا، حيث بلغ التضخم متوسط قدره 2.5 في المئة في عام 2022م، كذلك سجل معدل البطالة للسعوديين نسبة 8.0 في المئة.

وساهمت رؤية المملكة 2030 وبرامجها التي يتكامل في تنفيذها كل من القطاعين العام والخاص والإصلاحات الاقتصادية والمالية والإجراءات الاستباقية المتخذة ايجابيًا على مؤشرات الاقتصاد السعودي، إذ شهد عام 2022م إطلاق عدد من الاستراتيجيات والمبادرات التي تسهم في رسم مستقبل الاقتصاد السعودي وتركز على أبرز القطاعات، وهي قطاعات الصناعة والسياحة والترفيه، التي تمثل تنوعًا اقتصاديًا وفقًا لرؤية 2030. ومن هذه المبادرات إطلاق شركة «داون تاون»، وإطلاق الاستراتيجية الوطنية للصناعة، والاستراتيجية الوطنية للألعاب الإلكترونية، ومبادرة سلاسل الإمداد العالمية، وبرنامج تطوير العلا وغيرها.

النمو الاقتصادي

تشير البيانات الأولية الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010م= 100) بنسبة 8.7 في المئة لعام 2022م ليبلغ حوالي 2,974.8 مليار ريال، مقابل نمو قدره 3.9 في المئة في العام السابق.

ويُعزى هذا النمو إلى تسجيل الأنشطة النفطية ارتفاعًا نسبته 15.4 في المئة، مقابل نمو قدره 0.2 في المئة في العام السابق. وكذلك، سجلت الأنشطة غير النفطية ارتفاعًا نسبته 5.4 في المئة، مقابل ارتفاع نسبته 7.2 في المئة في العام السابق. وارتفعت الأنشطة الحكومية بنسبة 2.6 في المئة، مقابل ارتفاع نسبته 1.2 في المئة في العام السابق.

ونمت جميع الأنشطة الاقتصادية الرئيسة بالأسعار الثابتة في عام 2022م بنسبٍ متفاوتة (جدول 2-2)، إذ سجل نشاط التعدين والتحجير أعلى معدل نمو بنسبة 16.0 في المئة مقارنة ببقية الأنشطة، ونما نشاط النقل والتخزين والاتصالات بنسبة 9.1 في المئة، ونشاط الصناعات التحويلية بنسبة 7.9 في المئة، ونشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة 5.1 في المئة، ونشاط التشييد والبناء بنسبة 4.5 في المئة، ونشاط الزراعة والغابات والأسماك بنسبة 3.9 في المئة، ونشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال بنسبة 2.9 في المئة، ونشاط الخدمات الحكومية بنسبة 2.6 في المئة، ونشاط الكهرباء والغاز والماء بنسبة 2.2 في المئة.

العرض والطلب المحليان

سجل إجمالي العرض من السلع والخدمات للأنشطة غير النفطية بالأسعار الجارية ارتفاعًا نسبته 15.0 في المئة في عام 2022م. وسجل الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية بالأسعار الجارية ارتفاعًا نسبته 11.8 في المئة، حيث نمت الأنشطة الحكومية بنحو 2.4 في المئة، وسجل إجمالي الواردات من السلع والخدمات ارتفاعًا نسبته 24.2 في المئة. كذلك سجل إجمالي الطلب على السلع والخدمات للأنشطة غير النفطية بالأسعار الجارية في عام 2022م ارتفاعًا نسبته 16.3 في المئة، حيث ارتفع إجمالي الاستهلاك النهائي بنسبة 7.6 في المئة نتيجةً لارتفاع الإنفاق الاستهلاكي الحكومي بنحو 8.3 في المئة وارتفاع الاستهلاك الخاص بنحو 7.3 في المئة، وارتفع إجمالي تكوين رأس المال بنسبة 31.2 في المئة (جدول 2-3).

جدول رقم 2-1: مؤشرات اقتصادية مختارة

المؤشر	2021	2022
تقديرات عدد السكان (بالمليون نسمة)	30.8	32.2
إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (مليار ريال)	3,257.2	4,155.6
إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (مليار ريال) (2010م=100)	2,735.6	2,974.8
معامل انكماش أسعار الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية	125.71	133.25
معدل التضخم (أسعار المستهلك)	3.1	2.5
إجمالي عرض النقود ن3 (مليار ريال)	2,308.8	2,495.4
المتوسط اليومي لإنتاج المملكة من النفط الخام (مليون برميل)	9.1	10.6
متوسط الأسعار لبرميل النفط العربي الخفيف* (بالدولار الأمريكي)	70.7	101.6
متوسط أسعار الصرف الفعلية للريال (2010م=100)	113.0	117.8
نسبة النقد المتداول إلى إجمالي عرض النقود	8.9	8.0
نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي عرض النقود	91.1	92.0
صافي الموجودات الأجنبية للمصارف المحلية (مليار ريال)	29.8	84.4
أسعار الفائدة على الودائع المصرفية بالريال السعودي** (3 أشهر)	0.8	3.1
معدل كفاية رأس مال المصارف (معيار بازل3)	19.9	19.9
الإيرادات العامة الفعلية (مليار ريال)	965.5	1,268.2
الإيرادات النفطية (مليار ريال)	562.2	857.3
المصروفات العامة الفعلية (مليار ريال)	1,038.9	1,164.3
عجز الميزانية العامة (مليار ريال)	-73.4	103.9
نسبة عجز الميزانية العامة للناتج المحلي الإجمالي	-2.3	2.5
الصادرات السلعية *** (مليار ريال)	1,035.7	1,541.9
الواردات السلعية (سيف) (مليار ريال)	573.2	712.0
نسبة فائض الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي	5.1	13.6
الحساب الجاري (مليار ريال)	166.2	565.3
مؤشر أسعار الأسهم المحلية (1985م=1000)	11,281.7	10,478.5
نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	28.8	23.8

*حسب أرقام الأوبك. **أسعار الفائدة بين المصارف.
***تشمل (الصادرات النفطية + الصادرات غير النفطية).
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، ووزارة المالية، ووزارة الطاقة، ووزارة الصناعة والثروة المعدنية، وهيئة السوق المالية، والبنك المركزي السعودي.

وسجلت الصادرات غير النفطية ارتفاعًا بنسبة 37.9 في المئة مقارنة بارتفاع نسبته 32.8 في المئة في العام السابق، إذ سجلت الصادرات السلعية ارتفاعًا نسبته 14.0 في المئة مقارنةً بارتفاع نسبته 35.8 في المئة في العام السابق، وسجلت صادرات الخدمات ارتفاعًا كبيرًا نسبته 209.5 في المئة، مقارنةً بارتفاع نسبته 14.7 في المئة في العام السابق (جدول 2-3).

التضخم

ارتفع متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في عام 2022م بنسبة 2.5 في المئة مقارنة بارتفاع نسبته 3.1 في المئة في عام 2021م، وسجل معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية، الذي يقيس متوسط أسعار جميع السلع والخدمات التي تنتجها الأنشطة غير النفطية خلال سنة، ارتفاعًا سنويًا نسبته 6.0 في المئة في عام 2022م، مقارنة بارتفاع بلغت نسبته 0.1 في المئة في عام 2021م. وسجل الرقم القياسي العام لأسعار الجملة ارتفاعًا نسبته 7.6 في المئة في عام 2022م، مقارنة بارتفاع نسبته 12.1 في المئة في عام 2021م.

جدول رقم 2-2: الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي بالأسعار الثابتة (2010م=100)

(مليون ريال)

	2020	2021	*2022	التغير 2022 (%)
1- الزراعة والغابات والأسماك	73,173	75,109	78,044	3.9
2- التعدين والتحجير	944,572	934,099	1,083,234	16.0
أ) الزيت الخام والغاز الطبيعي	933,885	922,754	1,071,143	16.1
ب) أنشطة تعدينية وتحجيرية أخرى	10,687	11,345	12,091	6.6
3- الصناعات التحويلية	296,325	330,128	356,173	7.9
أ) تكرير الزيت	78,780	91,862	99,514	8.3
ب) الصناعات التحويلية ما عدا تكرير الزيت	217,545	238,266	256,659	7.7
4- الكهرباء والغاز والماء	30,063	30,750	31,420	2.2
5- التشييد والبناء	112,077	113,487	118,583	4.5
6- تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	229,125	260,577	273,842	5.1
7- النقل والتخزين والاتصالات	148,421	154,007	168,010	9.1
8- خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	263,080	278,348	286,545	2.9
أ) الأنشطة العقارية	140,888	148,783	150,671	1.3
ب) خدمات المال والتأمين وخدمات الأعمال	122,191	129,565	135,874	4.9
9- خدمات جماعية واجتماعية وشخصية	74,730	80,489	84,615	5.1
الخدمات الحكومية	373,518	377,808	387,516	2.6
القيمة المضافة الإجمالية	2,545,083	2,634,802	2,867,982	8.9
صافي الضرائب على المنتجات	87,280	100,795	106,820	6.0
الناتج المحلي الإجمالي	**2,632,363**	**2,735,597**	**2,974,802**	**8.7**

*بيانات أولية.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

جدول رقم 2-3: إجمالي العرض والطلب المحلي من السلع والخدمات للأنشطة غير النفطية (بالأسعار الجارية)

(مليون ريال)

	2020	2021	*2022	التغير 2022 (%)
إجمالي العرض**	**1,972,566**	**2,134,966**	**2,454,367**	**15.0**
الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية	1,455,075	1,561,781	1,745,387	11.8
الأنشطة الحكومية	576,972	577,633	591,183	2.4
إجمالي الواردات	517,491	573,185	712,038	24.2
إجمالي الطلب	**2,890,123**	**3,271,897**	**3,803,588**	**16.3**
الاستهلاك النهائي	1,988,536	2,163,154	2,328,063	7.6
الحكومي	769,834	780,328	844,957	8.3
الخاص	1,218,702	1,382,826	1,483,106	7.3
إجمالي تكوين رأس المال	**663,546**	**792,559**	**1,039,586**	**31.2**
الصادرات غير النفطية	**238,042**	**316,185**	**435,938**	**37.9**
الصادرات السلعية	204,352	277,548	316,341	14.0
صادرات الخدمات	33,690	38,637	119,597	209.5

*بيانات أولية.
**يُعزى عدم تطابق العرض والطلب إلى أن إجمالي الواردات وإجمالي تكوين رأس المال يشملان واردات القطاع النفطي.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

الطاقة والصناعة والثروة المعدنية

سجلت أسعار النفط العربي الخفيف ارتفاعًا بمقدار 43.9 في المئة في عام 2022م وذلك نتيجة للتوترات الجيوسياسية، وانخفاض مخزونات النفط العالمية، ليصل متوسط سعر النفط العربي الخفيف إلى 101.64 دولار للبرميل محققًا أعلى سعر منذ عام 2013م بحسب بيانات منظمة أوبك، مقارنة بحوالي 70.65 دولارًا للبرميل في عام 2021م. و ساهم تعافي الطلب العالمي في ارتفاع متوسط الإنتاج العالمي من النفط الخام بنسبة نمو بلغت 4.9 في المئة في عام 2022م.

وبالنسبة إلى إنتاج المملكة من النفط، تشير بيانات وزارة الطاقة إلى ارتفاع إنتاج المملكة من النفط الخام بنسبة 16.1 في المئة في عام 2022م ليبلغ نحو 3,865.7 مليون برميل، حيث ارتفع المتوسط اليومي لإنتاج المملكة من النفط في عام 2022م بنسبة 16.1 في المئة ليبلغ نحو 10.6 مليون برميل مقارنة بنحو 9.1 مليون برميل في عام 2021م (جدول 2-1).

وفي مجال الصناعة والثروة المعدنية، تشير البيانات الصادرة عن وزارة الصناعة والثروة المعدنية إلى أن إجمالي عدد الرخص التعدينية في نهاية عام 2022م بلغ نحو 2,300 رخصة في مختلف الأنشطة التعدينية كما يلي: 1,452 رخصة محاجر مواد البناء، و628 رخصة كشف، و104 رخص تعدين، و74 رخصة مناجم صغيرة، و42 رخصة استطلاع. وبلغ إجمالي تمويل الرخص الصناعية نحو 32.2 مليار ريال لتوفر فرص عمل لما يزيد عن 28.2 ألف موظف. ووفقًا لتقديرات الوزارة الأولية لعام 2022م، بلغ إنتاج الذهب نحو 12,268 كجم، وبلغ إنتاج الفضة نحو 9,464 كجم، كذلك بلغ إنتاج مركزات النحاس نحو 98,040 طن، وبلغ إنتاج الزنك نحو 51,013 طن.

عرض النقود والنشاط المصرفي

سجل عرض النقود (ن3) ارتفاعًا نسبته 8.1 في المئة في عام 2022م ليبلغ نحو 2,495.4 مليار ريال، مقابل ارتفاع نسبته 7.4 في المئة في عام 2021م. وسجلت الودائع المصرفية نموًا نسبته 9.1 في المئة في عام 2022م، مقارنةً بنمو نسبته 8.3 في المئة في عام 2021م، وبهذا شكّلت الودائع المصرفية ما نسبته 92.0 في المئة من عرض النقود (ن3). وسجل النقد المتداول خارج المصارف انخفاضًا نسبته 2.2 في المئة، مقارنةً بانخفاض نسبته 0.9 في المئة في عام 2021م. وبتحليل مكونات الودائع المصرفية في عام 2022م نسبةً إلى إجمالي عرض النقود (ن3)، شكلت الودائع تحت الطلب ما نسبته 53.2 في المئة، وشكّلت الودائع الزمنية والادخارية ما نسبته 26.2 في المئة، وشكّلت الودائع الأخرى شبه النقدية ما نسبته 12.5 في المئة. وبالنظر إلى توزيع الودائع حسب القطاع بنهاية عام 2022م، سجلت ودائع القطاع الخاص ارتفاعًا نسبته 3.2 في المئة لتبلغ حوالي 1,644.2مليار ريال، مشكلةً ما نسبته 71.6 في المئة من إجمالي الودائع المصرفية. وارتفعت كذلك ودائع القطاع العام بنسبة 27.4 في المئة لتبلغ حوالي 651.2 مليار ريال، تمثل ما نسبته 28.4 في المئة من إجمالي الودائع المصرفية بنهاية عام 2022م.

وبالنظر إلى مطلوبات المصارف من القطاعين الخاص والعام في نهاية عام 2022م، سجل إجمالي مطلوبات المصارف من القطاع الخاص ارتفاعًا نسبته 12.6 في المئة ليبلغ حوالي 2,289.6 مليار ريال، مشكلًا ما نسبته 99.7 في المئة من إجمالي الودائع المصرفية، مقارنةً بنسبة 96.7 في المئة في نهاية عام 2021م. وسجل إجمالي مطلوبات المصارف من القطاع العام ارتفاعًا نسبته 10.8 في المئة ليبلغ نحو 638.2 مليار ريال، مستحوذًا على ما نسبته 27.8 في المئة من إجمالي الودائع المصرفية. وبذلك، ارتفعت نسبة إجمالي المطلوبات من القطاعين العام والخاص إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية عام 2022م إلى 127.6 في المئة، مقارنةً مع 124.0 في المئة في نهاية عام 2021م.

وتشير بيانات المركز المالي الموحد للمصارف التجارية في نهاية عام 2022م إلى انخفاض احتياطيات المصارف التجارية بنسبة 1.5 في المئة لتصل إلى 202.4 مليار ريال، مقارنةً بانخفاض نسبته 28.7 في المئة في العام السابق.

ارتفع رأس مال واحتياطيات المصارف التجارية بنسبة 4.3 في المئة ليبلغ 437.7 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 11.3 في المئة في العام السابق. وانخفضت نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى إجمالي الودائع المصرفية إلى 19.1 في المئة، وانخفضت نسبته إلى إجمالي الموجودات لتبلغ 12.1 في المئة بنهاية عام 2022م. وبلغت نسبة رأس المال إلى الموجودات مرجحة المخاطر وفقًا لمعيار بازل (معدل كفاية رأس المال) نحو 19.9 في المئة، وهي أعلى من النسبة الموصى بها من لجنة بازل (10.5 في المئة). وسجلت المصارف التجارية في عام 2022م أرباحًا بلغت 69.3 مليار ريال، بارتفاع نسبته 28.6 في المئة، مقارنةً بارتفاع نسبته 39.2 في المئة في عام 2021م.

قطاع التأمين

انتعش قطاع التأمين خلال عام 2022م، حيث سجل إجمالي أقساط التأمين المكتتبة نموًا بنسبة 26.9 في المئة مقارنة بالعام السابق. وحافظ قطاع التأمين على عمق مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بما نسبته 1.3 في المئة في عام 2022م. وأيضًا رفع القطاع من مساهمته في الناتج المحلي غير النفطي بمعدل قدره 2.1 في المئة لعام 2022م مقارنة بنسبة 1.9 في المئة بنهاية عام 2021م. وبلغ صافي الأقساط (إجمالي أقساط التأمين بعد خصم حصة إعادة التأمين) نحو 44.6 مليار ريال، وبلغت نسبة صافي الأقساط من إجمالي الأقساط المكتتب بها 84.4 في المئة، مقارنة بنسبة 82.3 في المئة في عام 2021م.

سوق الأسهم المحلية

سجل المؤشر العام لأسعار الأسهم المحلية في السوق الرئيسية انخفاضًا سنويًا نسبته 7.1 في المئة ليبلغ 10,478.5 نقطة بنهاية عام 2022م. وانخفضت كذلك القيمة السوقية للأسهم المصدرة في نهاية عام 2022م بنسبة 1.3 في المئة لتبلغ نحو 9,878.1 مليار ريال، مقارنة بنحو 10,009.2 مليار ريال في نهاية العام السابق. وانخفض عدد الأسهم المتداولة في عام 2022م بنسبة 34.2 في المئة ليصل إلى نحو 45.1 مليار سهم، وانخفضت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة بنسبة 23.6 في المئة لتبلغ نحو 1,708.0 مليار ريال مقابل 2,235.9 مليار ريال في العام السابق.

المالية الإسلامية

بلغ إجمالي المكونات الرئيسة لقطاع المالية الإسلامية في المملكة حوالي 3.15 تريليون ريال. واستمرت المصرفية الإسلامية في تحقيق نمو ملحوظ في الأصول والتمويل المصرفي والودائع بنهاية عام 2022م، حيث ارتفع إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية بنسبة بلغت 12.5 في المئة ليبلغ نحو 2,715 مليار ريال في نهاية عام 2022م، مقارنةً بنحو 2,413 مليار ريال في نهاية عام 2021م. وارتفع إجمالي التمويل المتوافق مع الشريعة في المملكة بنسبة 14.7 في المئة ليبلغ 1,977 مليار ريال في نهاية عام 2022م، مقابل 1,724 مليار ريال في عام 2021م. وارتفع إجمالي الودائع المصرفية الإسلامية بنسبة 6.0 في المئة ليبلغ نحو 1,874 مليار ريال في نهاية عام 2022م، مقابل 1,768 مليار ريال في نهاية عام 2021م. أما فيما يتعلق بالصكوك السيادية، فقد بلغ إجمالي الصكوك القائمة المحلية السيادية في عام 2022م حوالي 506 مليار ريال. وفيما يخص إصدارات الصكوك المحلية، بلغ إجمالي حجم الإصدارات 164.2 مليار ريال في عام 2022م، مقابل 145مليار ريال في عام 2021م. وسجلت الأصول المدارة التابعة لصناديق الاستثمار الإسلامية في المملكة قيمة بلغت 92.8 مليار ريال في عام 2022م.

المالية العامة

تشير بيانات الإيرادات والمصروفات الفعلية للمالية العامة للعام المالي 1444/1443هـ (2022م) إلى ارتفاع الإيرادات بنسبة 31.3 في المئة لتبلغ نحو 1,268.2 مليار ريال مقارنةً بنحو 965.5 مليار ريال في عام 2021م. وبلغت الإيرادات الفعلية من الضرائب حوالي 323.1 مليار ريال، في حين بلغت الإيرادات الفعلية الأخرى حوالي 945.1 مليار ريال.

في المقابل، سجلت المصروفات الفعلية ارتفاعًا بنسبة 12.1 في المئة لتبلغ نحو 1,164.3 مليار ريال، مقارنة بنحو 1,038.9مليار ريال في عام 2021م، وبذلك بلغ الفائض نحو 103.9مليار ريال مقارنةً بعجز فعلي بلغ 73.4 مليار ريال في عام 2021م.

الحساب الجاري والتجارة الخارجية

تشير تقديرات ميزان مدفوعات المملكة إلى تحقيق فائض في الحساب الجاري بلغ نحو 565.3 مليار ريال في عام 2022م، يمثل ما نسبته 13.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وتشير الأرقام الأولية للتجارة الخارجية لعام 2022م إلى ارتفاع حجم التجارة السلعية للمملكة بنسبة 40.1 في المئة مقارنة بالعام السابق لتبلغ نحو 2,254.0 مليار ريال، ويعود ذلك إلى ارتفاع قيمة الصادرات السلعية بنسبة 48.9 في المئة لتبلغ نحو 1,541.9 مليار ريال، حيث ارتفعت كلٌ من الصادرات النفطية بنسبة 61.8 في المئة لتبلغ 1,226.3 مليار ريال، والصادرات غير النفطية بنسبة 13.7 في المئة لتبلغ نحو 315.7 مليار ريال. كذلك سجلت الواردات السلعية ارتفاعًا بنسبة 24.2 في المئة لتبلغ نحو 712.0 مليار ريال في عام 2022م.

التجارة والاستثمار

بحسب بيانات وزارة التجارة عن تراخيص الشركات، بلغ عدد السجلات التجارية القائمة للشركات حتى نهاية عام 2022م نحو 226.9 ألف سجل تجاري، وبإجمالي رأس مال بلغ 8,310.3 مليار ريال، مقارنة بنحو 214.2 ألف سجل تجاري في العام الماضي وإجمالي رأس مال 8,418.3 مليار ريال. ومقارنة بالعام السابق، ارتفع عدد السجلات القائمة للشركات في عام 2022م بنسبة 6.0 في المئة، في حين انخفض رأس المال بنسبة 1.3 في المئة.

أما فيما يتعلق بتراخيص المؤسسات، فقد أصدرت وزارة التجارة في عام 2022م حوالي 282,320 سجلًا تجاريًا لمؤسسات جديدة برأس مال يزيد عن 19.8 مليار ريال خلال عام 2022م، مقابل 265,963 سجلًا تجاريًا أصدرت في عام 2021م برأس مال يزيد عن 35.1 مليار ريال، أي بارتفاع في عدد السجلات الجديدة للمؤسسات نسبته 6.2 في المئة، وانخفاض في رأس المال بلغ ما نسبته 43.6 في المئة. ومن حيث توزيع عدد السجلات التجارية الجديدة للمؤسسات في مختلف مناطق المملكة، تصدرت منطقة الرياض بنسبة 28.1 في المئة من إجمالي عدد السجلات التجارية الجديدة للمؤسسات حتى نهاية عام 2022م، تلتها منطقة مكة المكرمة بنسبة 23 في المئة، ثم المنطقة الشرقية بنسبة 13.6في المئة.

أما فيما يخص الاستثمار الجريء في المملكة بحسب تقرير «ماجنيت»، فقد زاد حجم المبالغ المستثمرة في الشركات الناشئة في عام 2022م بنسبة 71.7 في المئة مقارنة بالعام الماضي ليصل إلى حوالي 3,701 مليار ريال سعودي، عبر 144 صفقة، مقارنة بقيمة استثمار جريء قدرها 2,156 مليار ريال عبر 149 صفقة خلال عام 2021م. وحافظت المملكة على مكانتها بصفتها ثاني أكبر دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جذبًا للاستثمار الجريء خلال عام 2022م.

السياحة

حسب البيانات الصادرة عن وزارة السياحة، بلغ حجم الإنفاق على الرحلات السياحية المحلية في عام 2022م نحو 107.3 مليار ريال ، مقابل 102.2 مليار ريال في عام 2021م، مسجلًا بذلك ارتفاعًا بنسبة 5.0 في المئة.

ومن جهة أخرى، بلغ حجم الإنفاق على الرحلات السياحية الوافدة في عام 2022م نحو 98 مليار ريال مقارنة 14.7 مليار ريال في العام السابق، مسجلًا بذلك ارتفاعًا ملحوظًا نسبته 568.0 في المئة.

الزراعة والمياه والثروة الحيوانية

المياه

بلغ عدد منظومات الإنتاج العاملة لتحلية المياه المالحة في المملكة بنهاية عام 2022م ما مجموعة 30 منظومة موزعة على الساحلين الشرقي والغربي للمملكة، منها 10 منظومات إنتاج على ساحل الخليج العربي و20 منظومة إنتاج على ساحل البحر الأحمر. وقد ارتفع إجمالي كميات المياه المنتجة بنسبة 1.4 في المئة ليبلغ خلال عام 2022م حوالي 2,003 مليون متر مكعب، بمتوسط إنتاج يومي بلغ 5.5 مليون متر مكعب. وبلغت قدرة توليد

الكهرباء من منظومات إنتاج المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة قرابة 48 مليون ميجاوات ساعة. إلى جانب ذلك، تشير البيانات الأولية إلى بلوغ إجمالي الاستهلاك السكني من المياه للعام 2021م حوالي 3,557 مليون متر مكعب، أي بمعدل استهلاك للفرد الواحد بنحو 278 لترًا في اليوم.

وتشير بيانات المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة إلى بلوغ سعة النقل التصميمية اليومية لأنظمة النقل في المؤسسة نحو 14.1 مليون متر مكعب يوميًا، بزيادة بلغت 3.6 مليون متر مكعب يوميًا مقارنة بعام 2021م. وبلغت كمية المياه الموزعة نحو 2.5 مليار متر مكعب خلال عام 2022م، حيث ساهمت محطات القطاع الخاص بنحو 944.1 مليون متر مكعب. وبلغ نصيب منطقة مكة المكرمة 32.9 في المئة من المياه المحلاة، تلتها منطقة الرياض بنسبة 25.6 في المئة، والمنطقة الشرقية بنسبة 20.3 في المئة. وبالنسبة إلى أعداد السدود المنفذة في أنحاء المملكة حتى عام 2022م، فقد بلغت 550 سدًا مُنفّذًا و24 سدًا تحت التنفيذ، وبسعة تخزينية إجمالية بلغت نحو 2.6 مليار متر مكعب. بالإضافة إلى ذلك، رُفعت تغطية شبكات المياه من 86.3 في المئة إلى 87.7 في المئة، ورُفعت أيضًا نسبة تغطية شبكات الصرف الصحي من 59.5 في المئة إلى 59.6 في المئة.

الإنتاج النباتي

استنادًا إلى أحدث التقديرات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء لعام 2022م، بلغت كمية الإنتاج النباتي 11.1مليون طن وبمعدل نمو قدره 9.8 في المئة مقارنة بالعام السابق. وبالنظر إلى الإنتاج النباتي بالتفصيل، بلغ إنتاج الأعلاف حوالي 4.5 مليون طن بمعدل نمو قدره 3.3 في المئة مقارنة بالعام الذي يسبقه، وبلغ إنتاج الخضروات نحو 3.1 مليون طن بنمو قدره 4.5 في المئة، وإنتاج الحبوب نحو 1.1 مليون طن بنمو قدره 21.7 في المئة، وإنتاج الفواكه نحو 2.6 مليون طن بنمو نسبته 3.3 في المئة. وبلغ إجمالي المساحة الزراعية في المملكة للأعلاف والحبوب والخضروات نحو 757.5 ألف هكتار، شكلت منها زراعة الأعلاف ما نسبته 29.4 في المئة، والحبوب ما نسبته 28.6 في المئة، والخضروات ما نسبته 13.0 في المئة.

الإنتاج الحيواني

تشير إحصاءات وزارة البيئة والمياه والزراعة لعام 2022م إلى أن إجمالي إنتاج اللحوم خلال عام 2022م بلغ 1.4 ألف طن، إذ ارتفع الإنتاج بمقدار 3.3 في المئة مقارنة بالعام الماضي، في حين بلغ إنتاج الألبان 2.8 مليون طن بارتفاع قدره 7.7 في المئة مقارنة بالعام الذي يسبقه.

النقل والاتصالات

سجل نشاط النقل والتخزين والاتصالات نسبة مشاركة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2022م بحوالي 5.7 في المئة، أي بنحو 168.0 مليار ريال، وهي النسبة نفسها المسجلة في العام السابق.

النقل

سجلت حركة النقل (تشمل المسافرين بين مدن المملكة وبين المملكة والدول الأخرى بواسطة النقل الجوي، والبري، والبحري) تحسنًا ملحوظًا في عام 2022م بنسبة 77.3 في المئة، حيث بلغ إجمالي الركاب المسافرين نحو 97.3 مليون راكب مقابل 54.9 مليون راكب في العام السابق (جدول 2-4).

وفيما يتعلق بآخر مستجدات مشاريع الخطوط الحديدية بين مدن المملكة، أشارت أحدث البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للنقل إلى أنها تعمل على تنفيذ الخطوط الحديدية التي تتضمنها الاستراتيجية الوطنية للسكك الحديدية ومنها مشروع الجسر البري ومشروع قطار دول مجلس التعاون الخليجي المتوقع الانتهاء منه في عام 2030م. ويتكون مشروع الجسر البري من ستة مسارات للسكك الحديدية تربط موانئ المملكة على ساحل الخليج العربي بموانيها على ساحل البحر الأحمر، بمجمل أطوال ومسارات مزدوجة تصل إلى 2,663 كم، ومرورًا بسبعة مراكز لوجستية حديثة ومراكز الأنشطة الاقتصادية والمدن الصناعية والأنشطة التعدينية.

جدول رقم 2-4: حركة نقل المسافرين

نوع النقل	2021	2022
	عدد المسافرين (مليون مسافر)	عدد المسافرين (مليون مسافر)
النقل الجوي	**48.7**	**88.5**
النقل البري		
الخطوط الحديدية*	2.6	5.5
النقل بين المدن	3.1	3.3
النقل الدولي	**--**	**--**
النقل البحري	**0.5**	**--**
الإجمـالي	**54.9**	**97.3**

*الخطوط الحديدية تشمل قطار الشرق والشمال وقطار الحرمين بداية من عام 2019م.
المصدر: الهيئة العامة للطيران المدني، والهيئة العامة للنقل، والهيئة العامة للموانئ.

وفيما يتعلق بمشروع سكة حديد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية البالغ طوله حوالي 2,117 كم، سيُنفذ المشروع على مرحلتين رئيستين: تضم المرحلة الأولى المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات وسلطنة عمان وقطر، وتضم المرحلة الثانية المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ومملكة البحرين.

ووفقًا لبيانات الهيئة العامة للموانئ، وقعت الهيئة اتفاقيات استثمارية لإنشاء 8 مناطق لوجستية متكاملة في ميناء جدة الإسلامي وميناء الملك عبدالعزيز بالدمام، مع كبرى الشركات الوطنية والدولية، ووقعت الهيئة أيضًا 10 اتفاقيات مع أبرز الشركاء الوطنيين والدوليين، نتج منها مبادرة الموانئ الذكية بتقنية الجيل الخامس (5G) ونظام مجتمع موانئ الجديد.

ووفقًا لأحدث إحصاءات الرحلات و الركاب بالقطارات، بلغ عدد ركاب القطارات بين المدن لعام 2022م 5.5 مليون مسافر، وبلغ حجم نقل البضائع 20.4 مليون طن. وأما رحلات الحافلات، فقد بلغ عدد الركاب داخل المدن 38.5 مليون راكب، في حين بلغ عدد الركاب بين المدن 3.3 ملايين راكب. بالإضافة إلى ذلك، بلغ عدد تراخيص أنشطة النقل العام 9,669 ترخيصًا للنقل البري و422 ترخيصًا للنقل البحري. وكذلك عملت الهيئة العامة للنقل بالتنسيق مع أمانة محافظة الطائف على طرح مشروع تشغيل شبكة النقل العام بالحافلات في المحافظة ويتكون المشروع من تسعة مسارات و58 حافلة، و182 نقطة توقف. أما بالنسبة إلى مستجدات الهيئة العامة للنقل، فقد انتهى تدريب الدفعة الأولى لقائدات قطارات سعوديات لقيادة واحد من أسرع قطارات العالم (قطار الحرمين السريع).

الاتصالات وتقنية المعلومات

شهد عام 2022م العديد من التطورات في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، ومنها تقدم ترتيب المملكة في مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية لتحتل المرتبة الثانية عربيًا و31 عالميًا. وحققت المملكة التميز في مؤشر نضج الحكومة الرقمية لعام 2022م الصادر عن مجموعة البنك الدولي لتحتل المرتبة الثالثة عالميًا من بين 198 دولة والأولى إقليميًا. إضافة إلى ذلك، حققت المملكة المركز الأول في مؤشر نضج الخدمات الحكومية الإلكترونية لعام 2022م الصادر من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، ويقيس هذا المؤشر مدى نضج الخدمات الحكومية المقدمة عبر البوابات الإلكترونية والتطبيقات الذكية وفق ثلاثة مؤشرات فرعية، وهي: توفر الخدمة وتطورها، واستخدام الخدمة والرضا عنها، والوصول إلى الجمهور. وشمل القياس في تقرير المؤشر 18 دولة. إلى جانب ذلك، حققت المملكة قفزة بمقدار 23 مركزًا لتحتل المرتبة 43 من أصل 193 دولة في مؤشر المشاركة الإلكترونية الصادر

من الأمم المتحدة. وفي جانب تطور تقنية المعلومات بالمملكة وجهود وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في مجال تقنية المعلومات خلال عام 2022م، بلغ إجمالي الاستثمارات في قطاع التقنية 13.3 مليار ريال موزعة كالتالي: 3.7 مليار ريال استثمارات جريئة، و2.7 مليار ريال استثمارات أجنبية، و2.3 مليار ريال استثمارات محلية و4.6 مليار ريال طرح عام. ووصل عدد الشركات التقنية المطروحة في سوق الأسهم السعودي إلى 13 شركة، ودعمت الوزارة إدراج 8 شركات تقنية خلال عام 2022م في السوق الرئيسية والسوق الموازية. وارتفع عدد الشركات الريادية الرقمية المسجلة في منصات الاستثمار الجريء ليصل إلى 188 شركة ناشئة رقمية جديدة موثقة. وارتفع المحتوى المحلي التقني إلى 27.5 في المئة مقارنة بنسبة 24.2 في المئة في عام 2021م؛ ويعزى ذلك إلى زيادة الصرف المحلي على السلع والخدمات وارتفاع مساهمة الكوادر المحلية في القطاع. وبلغ عدد الشركات المرخصة في مجال التقنية المالية 147 شركة في عام 2022م. وبحسب بيانات هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية، بلغ عدد خدمات الاتصالات المتنقلة حوالي 58.6 مليون خدمة، وبنسبة انتشار على مستوى المساكن تُقدر بحوالي 172.0 في المئة. من جانب آخر، بلغ عدد خدمات الإنترنت الثابت عالي السرعة حوالي 2.3 مليون خدمة، وبنسبة انتشار على مستوى المساكن تُقدر بحوالي 37.3 في المئة. وارتفعت نسبة انتشار الإنترنت بين المستخدمين الأفراد في المملكة لتصل إلى 98.5 في المئة بنهاية عام 2022م، مقارنة بنسبة انتشار بلغت 97.8 في المئة بنهاية عام 2021م. وتصدرت منطقة الرياض مناطق المملكة من حيث نسبة انتشار استخدام الإنترنت للأفراد بنسبة 99.9 في المئة (رسم بياني 2-1).

البريد السعودي

أطلق البريد السعودي هويته الجديدة «سُبل» لتواكب رغبات العملاء وتطلعاتهم في تطوير منتجات وخدمات جديدة مبتكرة توفر لهم السرعة والدقة والاحترافية.

وشهد البريد السعودي تطورات عديدة خلال عام 2022م، إذ أطلق أربع خدمات جديدة، هي: خدمة إدارة المرتجعات (وهي خدمة استلام المواد المسترجعة من العملاء وتسليمها إلى المتاجر. ولتنفيذ هذه الخدمة، عمل البريد السعودي على أتمتة العملية كاملة بربط الخدمة بالأنظمة الداخلية لقطاع التجارة الإلكترونية)، وخدمة المتاجر المغلقة (عبارة عن مستودعات بمساحات محدودة تقع في المناطق الأكثر كثافة سكانية والأقرب إلى عملاء المتاجر الإلكترونية والهدف منها تسريع عملية التوصيل للمنتجات الأكثر طلبًا). وكذلك خدمة عالمي التي تهدف إلى تطوير العمل مع «شريك» لتوسيع العمل وإضافة تسع دول (الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، والصين، واليابان، وسنغافورة، وماليزيا، وإندونيسيا، وتايلند، وتايوان). ومن الخدمات أيضًا خدمة منصة مكاني التي تمكن من حجز وشراء التذاكر إلكترونيًا لعديد من الفعاليات والمناسبات الرياضية والثقافية والاجتماعية والترفيهية.

رسم بياني رقم 2-1: إيرادات أكبر 3 شركات مدرجة في قطاع الاتصالات

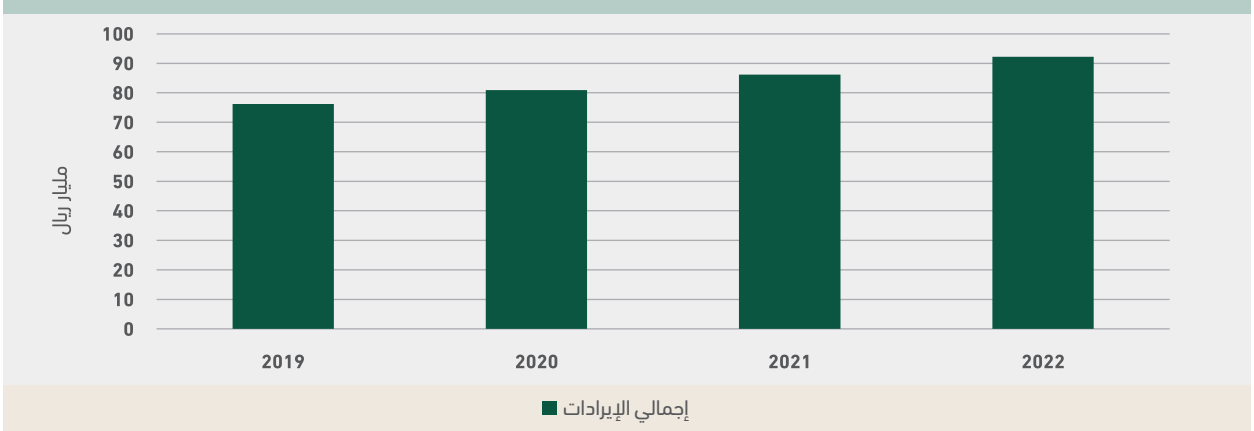

المصدر: وفقًا لحسابات القوائم المالية للشركات، تداول السعودية.

ومن أهم منجزات قطاع البريد إطلاق خدمة «العنوان المختصر» لتمكن العملاء من اختصار العنوان الوطني، بحيث يتألف من أربعة أرقام وأربعة حروف فقط. كذلك شهد عام 2022م إطلاق شركة رائدة في مجال التقنيات الرقمية اللوجستية «Infinite pl» بالتشارك مع شركة «راي الرقمية»، وأيضًا، توقيع عقود جديدة مع أكبر شركات القطاع الخاص لتقديم خدمات الميل الأخير، وتوقيع أكثر من 200 شراكة مع مستشفيات حكومية، بالإضافة إلى استحواذ «سُبل» على شركة ناقل لبناء مشغل وطني للخدمات البريدية واللوجستية. ومن المنجزات أيضًا الزيادة الكبيرة في تقديم خدمة توصيل الأدوية لمنازل المستفيدين لتصل إلى 1.4 مليون وصفة طبية منذ فترة الانطلاق. ووصل عدد المكاتب البريدية في عام 2022م حوالي 444 مكتبًا موزعة في أنحاء المملكة. وبلغ عدد الوكالات البريدية التي أبرمت عقود إنشائها والوكالات العاملة حتى نهاية عام 2022م عدد 28 وكالة بريدية.

التجارة الإلكترونية

بحسب بيانات وزارة التجارة، ارتفع إجمالي عدد السجلات التجارية الجديدة للمؤسسات لنشاط التجارة الإلكترونية بنهاية عام 2022م بنسبة 9.7 في المئة ليصل إلى 12,139 سجلًا تجاريًا وبرأس مال بلغ 455.2 مليون ريال. وارتفع أيضًا إجمالي عدد السجلات التجارية الجديدة للشركات لنشاط التجارة الإلكترونية بنسبة 8.2 في المئة ليصل إلى 830 سجلًا تجاريًا، وبإجمالي رأس مال يصل إلى 980.2 مليون ريال. وارتفعت مبيعات التجارة الإلكترونية (عبر بطاقات مدى) في عام 2022م بنسبة 65.1 في المئة مقارنة بعام 2021م لتبلغ نحو 122.7مليار ريال.

التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية

التعليم العام

بلغ إجمالي عدد طلبة التعليم العام (يشمل مراحل الابتدائي، والمتوسط، والثانوي) في العام الدراسي 2022/2021م نحو 6.0 ملايين طالب وطالبة. وبلغ عدد المعلمين في مراحل التعليم العام نحو 469.7 ألف معلم ومعلمة، وبلغ عدد المدارس نحو 26.8 ألف مدرسة، منها قرابة 14.1 ألف مدرسة للبنات تشكل نحو 52.6 في المئة من إجمالي عدد المدارس. وبلغ عدد طلبة التعليم الأهلي (يشمل مراحل الابتدائي، والمتوسط، والثانوي) في العام الدراسي 2022/2021م نحو 768.2 ألف طالب وطالبة. وبلغ عدد المعلمين في مراحل التعليم العام الأهلي والعالمي والأجنبي نحو 60.8 ألف معلم ومعلمة، فيما بلغ عدد المدارس نحو 5.1 آلاف مدرسة، منها قرابة 2.6 ألف مدرسة للبنات تشكل نحو 51.2 في المئة من إجمالي عدد المدارس. وبلغ إجمالي عدد المبتعثين للخارج في عام 2022م حوالي 57.8 ألف مبتعث، شكل منهم الذكور 59.2 في المئة والإناث 40.8 في المئة.

التدريب التقني المهني والإداري

بلغ إجمالي عدد المتدربين في كليات المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني ومعاهدها في العام الدراسي 2022م نحو 262 ألف متدرب ومتدربة، منهم نحو 237.3 ألفًا في التدريب التقني و24.9 ألفًا في التدريب المهني، يتلقون تعليمهم وتدريبهم التقني والمهني في 283 وحدة تدريبية في مختلف مناطق المملكة. وبلغ إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريب في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني نحو 11.2 ألف عضو، وبلغ عدد الخريجين في العام الدراسي 2022/2021م نحو 64.8 ألف خريج وخريجة. من ناحية أخرى، استمر معهد الإدارة العامة في تقديم برامجه التدريبية الهادفة لتحقيق التنمية الإدارية وتلبية احتياجات العملاء. ففي العام التدريبي 2022م، نفذ المعهد عددًا من الدورات التدريبية العامة والخاصة والحلقات التطبيقية والندوات واللقاءات والمؤتمرات والبرامج الإعدادية في المركز الرئيس بالرياض وفروعه الرجالية والنسائية في مختلف مناطق المملكة. وبلغ عدد المتدربين والمشاركين حضوريًا في هذه الأنشطة نحو 190.7 ألف متدرب ومشارك من الجنسين. وبلغ عدد المتدربين في البرامج التدريبية الإلكترونية من خلال منصة إثرائي 642.6 ألف متدرب ومتدربة، وبلغ عدد المتدربين في برامج أكاديمية تطوير القيادات الإدارية التدريبية 367 متدرب ومتدربة.

الشؤون الصحية

تشير البيانات الصادرة عن وزارة الصحة لعام 2022م إلى انخفاض عدد المستشفيات العاملة في المملكة إلى 493 مستشفى، بانخفاض قدره أربع مستشفيات عن عام 2021م، يتبع 287 مستشفى من هذه المستشفيات وزارة الصحة، و52 مستشفى للقطاعات الحكومية الأخرى، و154 مستشفى للقطاع الخاص. وفي عام 2022م، بلغ إجمالي عدد المراكز الصحية 2,120 مركزًا صحيًا، وبلغ عدد المجمعات الطبية الخاصة 3,376 مجمعًا طبيًا، وارتفع عدد الأطباء العاملين في المملكة ومنهم أطباء الأسنان إلى نحو 129 ألف طبيب وطبيبة، أي بمعدل 5.6 طبيب لكل ألف نسمة. وكذلك ارتفع عدد الممرضين العاملين ليبلغ نحو 201 ألف ممرض وممرضة، في حين تراجع عدد الفئات الطبية المساعدة (تشمل الصيادلة والمهن الطبية المساعدة الأخرى) ليبلغ نحو 138 ألفًا. وانخفض إجمالي عدد الأسرّة في مستشفيات المملكة بما مقداره 1,216 سريرًا ليبلغ نحو 78.4 ألف سرير، أي بمعدل 1.6 سرير لكل ألف نسمة.

الخدمات الاجتماعية

كان الصندوق الخيري الاجتماعي التابع لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية مسؤولًا عن تقديم الخدمات الاجتماعية سابقًا لمعالجة الفقر في المملكة وتمكين المواطنين من العمل وتطوير برامج الأسرة المنتجة وغيره من البرامج والمبادرات التي تهدف إلى الإنماء الاجتماعي ومعالجة الفقر، ولكن في منتصف عام 2022م صدر قرار مجلس الوزراء بإلغاء الصندوق الخيري الاجتماعي ونقل جميع مهامه واختصاصه وأصوله، والموظفين التابعين له إلى بنك التنمية الاجتماعية من أجل تعظيم الأثر والتوسع في خدمة المواطنين المستهدفين. وما زال العمل مستمرًا في تفعيل ما كان يقدمه الصندوق سابقًا عبر برنامج كفالة الذي يسعى إلى المساهمة في تحقيق أهداف التنمية الوطنية ومستهدفات برنامج التحول الوطني 2030 لتوفير فرص العمل للمواطنين وتفعيل مشاركتهم الإنتاجية والخدمية التي تعود بالنفع عليهم وعلى الاقتصاد الوطني. وللبرنامج ثلاثة مسارات فيما يلي إحصاءاتها في عام 2022م:

1. كفالة تمويل مركبات النقل الموجه: خُصص لهذا المسار 56 مليون ريال، وبلغ إجمالي المستفيدين 71 مستفيدًا ومستفيدة، منهم 10 مستفيدين و61 مستفيدةً، بقيمة تمويل قدرها 6.6 ملايين ريال وبنسبة كفالة 100 في المئة.
2. كفالة تمويل مشاريع الأسر المنتجة: خُصص لهذا المسار مبلغ 27.6 مليون ريال، وبلغ عدد المستفيدين 227 مستفيدًا ومستفيدةً، منهم 21 مستفيدًا و206 مستفيدات، بقيمة تمويل تقدر بنحو 3.2 ملايين ريال وبنسبة كفالة تبلغ 70 في المئة من قيمة التمويل، فيما تتولى الجمعيات الخيرية والحرفية نسبة الكفالة المتبقية بالإضافة إلى جانب الإقراض والمتابعة والتحصيل.
3. كفالة تمويل المشاريع الناشئة: خُصص لهذا المسار مبلغ قدره 35.4 مليون ريال. وبلغ عدد المستفيدين من هذا المسار حوالي 9 مستفيدات، بقيمة تمويل تقدر بنحو 1.9 مليون ريال، وبنسبة كفالة 50 في المئة.

وقد خصصت لهذا البرنامج منذ انطلاقه محفظة تبلغ قيمتها 286 مليون ريال، وساهم البرنامج حتى عام 2022م في تمويل وكفالة أكثر من 1,508 مواطنين ومواطنات، وبلغ حجم الكفالات المعتمدة لمشاريعهم أكثر من 91.5 مليون ريال.

حساب المواطن

أقرت الحكومة برنامج حساب المواطن في الربع الأخير من عام 2017م لإعادة توجيه الدعم الحكومي وتلبية احتياجات المواطنين من المنافع الحكومية بأسلوب يضمن رفع كفاءة الإنفاق، وتخفيف آثار الإصلاحات الاقتصادية، بالإضافة إلى تشجيع ترشيد الاستهلاك وتوفير الحماية اللازمة للأسر المستحقة، وتقديم الدعم بشكل نقدي ومتغير حسب حجم الأسرة. وقد صدر توجيه كريم في منتصف عام 2022م بتقديم دعم إضافي للمستفيدين من برنامج حساب المواطن يُراعى فيه دخل الأسرة وحجمها، مع إعادة فتح التسجيل في البرنامج حسب الضوابط المقررة نظامًا. وتشير نتائج

الأهلية والاستحقاق الصادرة عن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بنهاية العام 2022م إلى ارتفاع إجمالي المستحقين مع التابعين بنسبة 38.1 في المئة مقارنة بعام 2021م، ليبلغ نحو 11.2 مليون مستحق كامل وجزئي مقارنة بنحو 10.5 ملايين مستحق في العام الماضي، وبإجمالي دعم بلغ نحو 32.2 مليار ريال مقارنة بنحو 23.1 مليار ريال للعام السابق. وحصل 47 في المئة من المستحقين على الاستحقاق الكامل، و29 في المئة على استحقاق جزئي.

برنامج ضمان التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (كفالة)

ساهم برنامج ضمان التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (كفالة) التابع للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) في دعم 8,194 منشأة، بإجمالي تمويل بلغ حوالي 14.2 مليار ريال في عام 2022م، مقارنةً بنحو 13.7 مليار ريال وعدد 7,828 منشأة في عام2021م.

ومن حيث توزيع الدعم بحسب القطاعات، بلغ عدد المنشآت المستفيدة من برنامج كفالة في قطاع التجارة نحو 3,476 منشأة وبإجمالي تمويل بلغ 5.1 مليارات ريال، وفي قطاع التشييد والبناء 1,274منشأة بتمويل بلغ نحو 2.6 مليار ريال، وفي قطاع الصناعة 862 منشأة بتمويل بلغ نحو 2.3 مليار ريال، وفي قطاع الفنون والترفيه 69 منشأة بتمويل بلغ نحو 88.8 مليون ريال، وفي قطاع خدمات المال والتأمين تسع منشآت بتمويل بلغ نحو 22.9 مليون ريال، وفي قطاع التعدين واستغلال المحاجر 22 منشأة بتمويل بلغ نحو 79.7 مليون ريال، وفي قطاع الزراعة والصيد 21 منشأة بتمويل بلغ نحو 70.9 مليون ريال، وفي قطاع الكهرباء والغاز والماء سبع منشآت بتمويل بلغ نحو 11.0 مليون ريال.

الإسكان

استمرارًا لدور وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان في تحقيق أهدافها الاستراتيجية من دعم العرض وتمكين الطلب على الوحدات السكنية للمواطنين، وللمساهمة في رفع نسبة الأسر السعودية التي تمتلك وحدة سكنية للوصول إلى 70 في المئة بنهاية عام 2030م، عملت الوزارة مع شركائها في القطاعين الحكومي والخاص على بناء منظومة سكنية تتكامل فيها جميع المرافق والموارد والخدمات، ورفع قدرات المطورين العقاريين، وإعداد المطورين الأكفاء. وأفضت جهود الوزارة إلى تمكين أكثر من 148 ألف أسرة سعودية من امتلاك مسكنها الأول، وبلغ عدد عقود المنتجات السكنية لعام 2022م كالتالي: حوالي 12.5 ألف عقد بيع على الخارطة، وحوالي 61.8 ألف عقد للوحدات الجاهزة، و20.7 ألف عقد بناء ذاتي، وحوالي 8.2 آلاف عقد أرض وقرض، وحوالي 26.5 ألف عقد أرض.

وبلغ إجمالي عدد المشاريع على أراضي الوزارة 68 مشروعًا بقيمة إجمالية تتجاوز 57 مليار ريال. ومازالت الوزارة تعمل من خلال الشركة الوطنية للإسكان على تحفيز المعروض من الوحدات السكنية عبر تقديم أكثر من 56 ألف وحدة سكنية في مختلف مناطق المملكة خلال عام 2023م، ومن المخطط الانتهاء من تنفيذها خلال 42 شهرًا، أي في عام 2027م. أما ما يخص عدد الوحدات المكتملة وتاريخ تسليمها للمستفيدين، فقد بلغ إجمالي الوحدات المنفذة حتى نهاية شهر يناير عام 2023م أكثر من 35 ألف وحدة، ويجري العمل على تسليم أكثر من 22 ألف وحدة بنهاية عام 2023م. أما الوحدات التي تحت الإنشاء سواء على أراضي الوزارة أو أراضي القطاع الخاص، فقد بدأ تنفيذ أكثر من 123 ألف وحدة سكنية.

وفي إطار أتمتة إجراءات التوثيق لتسهيل العملية التعاقدية، تم توثيق أكثر من خمسة ملايين عقد إيجار إلكتروني منذ إطلاق منصة إيجار حتى نهاية عام 2022م، منها ما يزيد عن 2.3 مليون عقد سكني وتجاري (أكثر من 1.8 مليون عقد سكني وقرابة 500 ألف عقد تجاري)

على الشبكة الإلكترونية لخدمات الإيجار (إيجار). وفي مجال التطوير العقاري، بلغ عدد الوحدات المطروحة للبيع 23.9 ألف وحدة سكنية، وبلغ عدد الوحدات التي اكتمل تنفيذها 12.6 ألف وحدة سكنية.

أما فيما يخص رسوم الأراضي البيضاء، فقد فرضت الوزارة على 14 مدينة من مدن المملكة حتى نهاية عام 2022م، وألزمت ملاك الأراضي بتقديم وثائق أراضيهم وبياناتها خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر. وتهدف الوزارة من خلال ذلك إلى زيادة المعروض من الأراضي المطورة، وتوفير الأراضي السكنية بأسعار منافسة، ومكافحة السياسات الاحتكارية. وأسفرت هذه الجهود عن تطوير ما يزيد على 37 مليون متر مربع واعتماد تخطيطها بشكل نهائي منذ بداية تطبيق رسوم الأراضي وحتى نهاية عام 2022م. وتجاوز إجمالي الأراضي المطورة في عام 2022م ما مساحته 5 ملايين متر مربع.

التأمينات الاجتماعية والتقاعد

ارتفع عدد المشتركين المدنيين في نظام التقاعد المدني للمؤسسة العامة للتقاعد في نهاية عام 2022م بنسبة 0.5 في المئة ليبلغ حوالي 1.2 مليون مشترك. وارتفعت المبالغ المحصلة (الحسميات والحصص المناظرة) من المشتركين على رأس العمل بنسبة 1.6 في المئة لتبلغ 50.2 مليار ريال، مقابل 49.4 مليار ريال في العام السابق. وفي المقابل، بلغ إجمالي المبالغ المصروفة على المستفيدين نحو 94.3 مليار ريال، بارتفاع نسبته 6.3 في المئة عن العام السابق، وارتفع عدد المتقاعدين الأحياء بنسبة 5.1 في المئة ليبلغ نحو 800 ألف متقاعد. وارتفع عدد المتقاعدين المتوفين بنسبة 5.2 في المئة ليبلغ نحو 294 ألف متقاعد، وارتفع كذلك عدد المستفيدين عن المتقاعدين المتوفين بنسبة 4.2 في المئة ليبلغ نحو 582.6 ألف مستفيد. وارتفع عدد المنشآت الخاصة المشتركة في نظام التأمينات الاجتماعية بنسبة 70.2 في المئة ليبلغ حوالي 1.1مليون منشأة، وارتفع عدد المنشآت الحكومية بنسبة 16.7 في المئة ليبلغ 1,627 منشأة. إلى جانب ذلك، ارتفع عدد المشتركين على رأس العمل بنسبة 18.5 في المئة ليبلغ حوالي 10ملايين مشترك مقارنة بحوالي 8.5 ملايين مشترك في نهاية العام السابق.

سوق العمل

العاملون في القطاع العام

تشير أحدث الإحصاءات الصادرة عن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية إلى بلوغ عدد العاملين (السعوديين وغير السعوديين) في القطاع الحكومي بنهاية عام 2022م نحو 1.2 مليون عامل، وبلغت نسبة السعوديين العاملين في القطاع الحكومي إلى إجمالي العاملين في القطاع حوالي 96.4 في المئة. وبالنسبة إلى جنس العاملين السعوديين في القطاع الحكومي، بلغ عدد الذكور بنهاية عام 2022م حوالي 689.5 ألف عامل، وبلغ عدد الإناث حوالي 501.6 ألف عاملة. أما العاملين غير السعوديين في القطاع الحكومي، فقد بلغ عدد الذكور منهم نحو 23.1 ألف عامل، وبلغ عدد الإناث نحو 20.9 ألف عاملة (جدول 2-5).

العاملون في القطاع الخاص

تشير الأرقام الصادرة عن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية إلى بلوغ عدد العاملين (السعوديين وغير السعوديين) في القطاع الخاص بنهاية عام 2022م نحو 9.6 ملايين عامل، بارتفاع نسبته 18.8 في المئة عن العام السابق. وبلغت نسبة السعوديين العاملين في القطاع الخاص إلى إجمالي العاملين في القطاع حوالي 22.6 في المئة. وبالنسبة إلى العاملين السعوديين في القطاع الخاص، بلغ عدد الذكور بنهاية عام 2022م نحو 1.3 مليون عامل، بارتفاع نسبته 7.6 في المئة عن العام السابق، في حين بلغ عدد الإناث السعوديات قرابة 853.2 ألف عاملة، بارتفاع نسبته 24.4 في المئة عن العام السابق. أما العاملين غير السعوديين، فقد بلغ عدد الذكور منهم بنهاية عام 2022م نحو 7.1 ملايين عامل، بارتفاع عن العام السابق نسبته 20.4 في المئة، وبلغ عدد الإناث غير السعوديات نحو 287.8 ألف عاملة، بارتفاع نسبته 20.8 في المئة عن العام السابق (جدول 2-5).

البطالة

تشير أحدث البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء إلى انخفاض معدل البطالة الإجمالي في المملكة (سعوديون وغير سعوديين) إلى 4.8 في المئة من إجمالي القوى العاملة في عام 2022م، وهو أقل معدل سُجل تاريخيًا للبطالة. وبلغت نسبة السعوديين العاطلين عن العمل 8.0 في المئة من إجمالي القوى العاملة السعودية. وسجل معدل بطالة السعوديين الذكور 4.2 في المئة من إجمالي قوى العمل للذكور السعوديين، في حين بلغت نسبة السعوديات العاطلات عن العمل قرابة 15.4 في المئة من إجمالي قوى العمل النسائية السعودية. أما نسبة العاطلين غير السعوديين، فقد بلغت نحو 1.5 في المئة من إجمالي القوى العاملة غير السعودية في المملكة (جدول 2-5).

برنامج القروض المحلية والإعانات

بلغ إجمالي المنصرف الفعلي من برنامج القروض المحلية في عام 2022م نحو 571.7 مليون ريال، مسجلًا ارتفاعًا نسبته 37.9 في المئة عن العام السابق. وبلغ إجمالي المسدد من القروض قرابة 435.8 مليون ريال، محققًا ارتفاعًا نسبته 21.3 في المئة مقارنةً بعام 2021م. ووُجهت هذه القروض لمجالات المشاريع الصحية والتعليمية والتطوير العقاري.

صندوق الاستثمارات العامة

أطلق الصندوق إستراتيجيته للأعوام الخمسة القادمة لتحقيق مستهدفات الرؤية عبر تعظيم أصول الصندوق، وإطلاق قطاعات جديدة، وبناء شراكات اقتصادية استراتيجية، وتوطين التقنيات والمعرفة، مما يسهم في دعم جهود التنمية والتنويع الاقتصادي بالمملكة. ومن أبرز مستهدفات الاستراتيجية بحلول 2025م: تنمية الأصول تحت الإدارة لتصل إلى نحو 4 تريليونات ريال بنهاية عام 2025م، ومساهمة الصندوق وشركاته التابعة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بقيمة 1.2 تريليون ريال تراكميًا بما يقارب نسبة مساهمة قدرها 7.0 في المئة من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، وزيادة المساهمة في المحتوى المحلي بنسبة 60.0 في المئة. ويستهدف الصندوق كذلك تنمية القطاعات الواعدة بالتركيز على 13 قطاعًا حيويًا وإستراتيجيًا، منها الطيران والدفاع، والقطاع العقاري، والمرافق الخدمية والطاقة

جدول رقم 2-5: مؤشرات مختارة عن السكان والقوى العاملة في المملكة

		2021			2022		
		ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي
السكان	سعوديون	9,228,524	9,152,145	18,380,669	9,434,131	9,358,131	18,792,262
	غير سعوديين	9,341,023	3,062,691	12,403,714	10,244,464	3,138,498	13,382,962
	الإجمالي	18,569,547	12,214,836	30,784,383	19,678,595	12,496,629	32,175,224
معدلات البطالة (%)	سعوديون	5.2	22.5	11.0	4.2	15.4	8.0
	غير سعوديين	2.0	9.0	2.9	0.9	5.9	1.5
	الإجمالي	**3.3**	**18.7**	**6.9**	**2.3**	**12.9**	**4.8**
موظفو القطاع الحكومي	سعوديون	711,047	500,299	1,211,346	689,483	501,640	1,191,123
	غير سعوديين	23,914	21,598	45,512	23,135	20,863	43,998
	الإجمالي	**734,961**	**521,897**	**1,256,858**	**712,618**	**522,503**	**1,235,121**
موظفو القطاع الخاص	سعوديون	1,224,194	685,881	1,910,075	1,317,128	853,202	2,170,330
	غير سعوديين	5,935,896	238,301	6,174,197	7,148,697	287,785	7,436,482
	الإجمالي	**7,160,090**	**924,182**	**8,084,272**	**8,465,825**	**1,140,987**	**9,606,812**
موظفو القطاع المصرفي	**الإجمالي**	**37,581**	**8,017**	**45,598**	**36,545**	**8,216**	**44,761**

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والبنك المركزي السعودي.
ملحوظة: معدلات البطالة من واقع نتائج مسح القوى العاملة.

المتجددة، والأغذية والزراعة. بالإضافة إلى ذلك، يسعى الصندوق إلى رفع نسبة الأصول في القطاعات الجديدة والواعدة إلى 21.0 في المئة، واستثمار ما لا يقل عن 150 مليار ريال سنويًا في المشاريع الجديدة. ومن ناحية قيمة الأصول المدارة، فقد بلغ حجمها 2.17 تريليون ريال بنهاية عام 2022م، تشكل الأصول المحلية نسبة 73.0 في المئة من إجمالي الأصول، وتشكل الأصول العالمية نسبة 26.0 في المئة.

وفيما يتعلق بالمشاريع الكبرى القائمة التابعة للصندوق، فيوجد حاليًا خمسة مشاريع كبرى لدى الصندوق، وهي: نيوم، والقدية، وروشن، والبحر الأحمر، والدرعية.
وأعلن أيضا عن تطوير جزيرة سندالة لتكون أولى وجهات نيوم للسياحة البحرية، ومشروع تروجينا ليكون الوجهة العالمية للسياحة الجبلية الجديدة في نيوم.

أما المشاريع الكبرى الجديدة للصندوق، فقد أطلق الصندوق عددًا من المشاريع والشركات، أبرزها: إطلاق أعمال الشركة السعودية للذكاء الاصطناعي، وتأسيس خمس شركات إقليمية تستهدف الاستثمار في كل من المملكة الأردنية الهاشمية، ومملكة البحرين، وجمهورية السودان، وجمهورية العراق، وسلطنة عمان، وإطلاق شركة «داون تاون السعودية» لأجل إنشاء وتطوير مراكز حضرية ووجهات متعددة في أنحاء المملكة. علاوة على ذلك، أطلق الصندوق (آفي ليس) لتأجير الطائرات "AviLease" لأجل تطوير منظومة قطاع الطيران في المملكة، ومجموعة سافي للألعاب الإلكترونية،

والشركة السعودية للقهوة بهدف دعم الإنتاج المحلي والارتقاء به إلى المصاف العالمية في المستقبل.
والجدير بالذكر أن صندوق الاستثمارات العامة حاز على تصنيف مرتفع في التصنيف الائتماني لأول مرة من وكالتي موديز وفيتش للتصنيف الائتماني، حيث منحت وكالة موديز الصندوق تصنيف مُصدر «A1» وتصنيفًا ائتمانيًا حسب بطاقة التقييم الخاصة بموديز عند «Aa2» مع نظرة مستقبلية مستقرة، في حين منحت وكالة فيتش الصندوق تصنيف مُصدر طويل الأجل عند «A» مع نظرة مستقبلية مستقرة.

الإصلاحات الاقتصادية والمالية وأهم القرارات

استمرارًا للجهود التي تبذلها المملكة في سبيل رفع كفاءة الأداء الاقتصادي وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، شهد الاقتصاد السعودي خلال عام 2022م عددًا من الإصلاحات والقرارات، وفيما يلي أبرزها:

1. الموافقة على تعديل نظام البنك المركزي السعودي.
2. الموافقة على تنظيم المجلس الوطني للسلامة والصحة المهنية.
3. الموافقة على نظام الأحوال الشخصية.
4. تطبيق وزارة الرياضة الأحكام الواردة في لائحة التصرف بالعقارات البلدية.
5. الموافقة على تنظيم إجراءات منع التصدير وتقييده.
6. تحويل المركز الوطني للنخيل والتمور إلى مركز يرتبط تنظيميًا بوزير البيئة والمياه والزراعة والموافقة على ترتيباته التنظيمية.
7. انتهاء الفترة التصحيحية لمخالفي نظام مكافحة التستر.
8. الموافقة على تعديل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة لتنظيم خيار إضافي لزيادة رأس المال.
9. إنشاء «تروجينا» الوجهة العالمية للسياحة الجبلية في نيوم.
10. رفع الإجراءات الاحترازية والوقائية المتعلقة بمكافحة جائحة كورونا.
11. إطلاق استراتيجية برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث.
12. إطلاق استراتيجية «صندوق التنمية الوطني».
13. الموافقة على اعتماد هيكل جديد للمقابل المالي للخدمات التي تقدمها الشركات التابعة لمجموعة «تداول السعودية».
14. الموافقة على ترخيص بنك «دال 360» الرقمي.
15. الموافقة على ترخيص بنك الأردن بفتح فرع له لمزاولة الأعمال المصرفية في المملكة.
16. إلغاء الصندوق الخيري الاجتماعي ونقل جميع مهماته إلى بنك التنمية الاجتماعية.
17. الموافقة على نظام الوساطة العقارية.
18. الموافقة على نظام الشركات.
19. الموافقة على نظام استئجار الدولة للعقار.
20. إنشاء هيئة باسم الهيئة السعودية لتسويق الاستثمار.
21. الموافقة على نظام بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
22. إطلاق الاستراتيجية الوطنية للصناعة.
23. الموافقة على تعديل تنظيم بنك التصدير والاستيراد السعودي.
24. تعديل نظام إيرادات الدولة.
25. الموافقة على نظام التسجيل العيني للعقار.
26. تعديل تنظيم هيئة الصادرات السعودية.
27. الموافقة على تنظيم مركز الإقامة المميزة.

3

الطاقة والصناعة والثروة المعدنية

الطاقة والصناعة والثروة المعدنية

شهدت أسعار النفط ارتفاعًا نتيجة التوترات الجيوسياسية وانخفاض مخزونات النفط العالمية، إذ ارتفع متوسط سعر النفط العربي الخفيف بنسبة 43.9 في المئة في عام 2022م، ليصل إلى 101.6 دولار للبرميل مقارنة بحوالي 70.7 دولارًا للبرميل في عام 2021م محققًا أعلى سعر منذ عام 2013م حسب بيانات منظمة أوبك، أما على الصعيد المحلي وحسب بيانات منظمة أوبك، فقد شهد إنتاج المملكة من النفط الخام ارتفاعًا سنويًا بنسبة 16.1 في المئة ليبلغ نحو 3,865.7 مليون برميل، أي بمتوسط يومي يعادل نحو 10.6 ملايين برميل يوميًا في عام 2022م.

الطلب العالمي على النفط

بناء على تقديرات وكالة الطاقة الدولية الصادرة في مارس 2023م، ارتفع متوسط إجمالي الطلب العالمي على النفط بنسبة 2.3 في المئة ليبلغ 99.9 مليون برميل يوميًا في عام 2022م، مقارنة بنحو 97.7 مليون برميل يوميًا في عام 2021م (جدول 3-1، ورسم بياني 3-1). ويعود هذا الارتفاع إلى استمرار تعافي الطلب العالمي بشكل عام من أغلب الدول، إذ ارتفع الطلب من خارج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 2.1 في المئة ليبلغ 54.0 مليون برميل يوميًا في عام 2022م، مقارنة بنحو 52.9 مليون برميل يوميًا في عام 2021م. وسجل متوسط الطلب من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ارتفاعًا بنسبة 2.5 في المئة ليبلغ 45.9 مليون برميل يوميًا في عام 2022م، مقارنة بنحو 44.8 مليون برميل يوميًا في عام 2021م (جدول 3-1).

رسم بياني رقم 3-1: متوسط الطلب العالمي على النفط

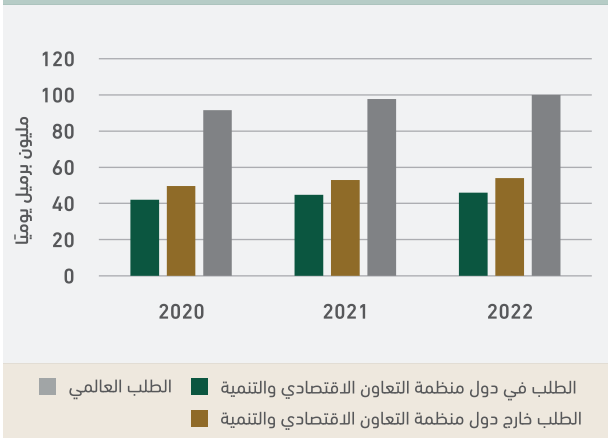

المصدر: نشرة وكالة الطاقة الدولية، مارس 2023م.

جدول رقم 3-1: متوسط الطلب العالمي على النفط*

(مليون برميل يوميًا)

	2020	2021	2022	التغير (%)	
				2021	2022
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	42.0	44.8	45.9	6.7	2.5
دول أمريكا الشمالية	22.4	24.3	25.0	8.5	2.9
دول أوروبا الغربية	12.4	13.1	13.5	5.6	3.1
دول منطقة المحيط الهادي	7.2	7.4	7.4	2.8	0.0
دول خارج المنظمة:					
دول الاتحاد السوفيتي (سابقًا)	4.6	4.9	4.9	6.5	0.0
الصين	14.2	15.4	15.0	8.5	-2.6
دول أوروبا الشرقية	0.7	0.8	0.8	14.3	0.0
دول أمريكا الجنوبية	5.5	5.9	6.1	7.3	3.4
دول آسيا الأخرى	12.7	13.4	13.9	5.5	3.7
دول الشرق الأوسط	8.1	8.5	9.1	4.9	7.1
دول أفريقيا	3.8	4.0	4.2	5.3	5.0
إجمالي الطلب خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**49.6**	**52.9**	**54.0**	**6.7**	**2.1**
إجمالي الطلب العالمي	**91.6**	**97.7**	**99.9**	**6.7**	**2.3**

*يشمل المخزون الرئيس، وزيت وقود السفن إضافة إلى زيوت التكرير.

المصدر: نشرة وكالة الطاقة الدولية، مارس 2023م.

وجاء الارتفاع في الطلب على النفط من الدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2022م في كلٍ من دول آسيا الأخرى بنسبة 3.7 في المئة ليبلغ 13.9 مليون برميل يوميًا، ومن دول الشرق الأوسط بنسبة 7.1 في المئة ليبلغ 9.1 ملايين برميل يوميًا، ومن دول أمريكا الجنوبية بنسبة 3.4 في المئة ليبلغ 6.1 ملايين برميل يوميًا، ومن دول أفريقيا بنسبة 5.0 في المئة ليبلغ 4.2 ملايين برميل يوميًا. في المقابل، انخفض الطلب على النفط من دولة الصين في عام 2022م بنسبة 2.6 في المئة ليبلغ 15 مليون برميل يوميًا، نتيجة لتطبيق قيود مكافحة جائحة كورونا (جدول 3-1).

الإنتاج العالمي من النفط

تُشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية الصادرة في مارس 2023م إلى ارتفاع متوسط الإنتاج العالمي من النفط في عام 2022م بنسبة 4.9 في المئة، ليبلغ ما يقارب 100.0 مليون برميل يوميًا، مقارنة بنحو 95.4 مليون برميل يوميًا في عام 2021م (جدول 3-2)، حيث سجل متوسط إنتاج دول منظمة الأوبك ارتفاعًا نسبته 9.0 في المئة، مقارنة بارتفاع نسبته 2.4 في المئة في عام 2021م، وكذلك سجل متوسط إنتاج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ارتفاعًا نسبته 3.8 في المئة، مقارنة بارتفاع نسبته 1.3 في المئة في عام 2021م. إضافة إلى ذلك، سجل متوسط إنتاج الدول من خارج منظمة أوبك ارتفاعًا بنسبة 2.9 في المئة، مقارنة بارتفاع نسبته 1.3 في المئة في عام 2021م، إذ ارتفع متوسط إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 6.7 في المئة مقارنة بارتفاع نسبته 1.6 في المئة في عام 2021م، وسجل متوسط إنتاج المكسيك ارتفاعًا بنسبة 3.1 في المئة مقارنة بارتفاع نسبته 1.0 في المئة في عام 2021م، وارتفع أيضًا متوسط إنتاج الصين بنسبة 3.0 في المئة، مقارنة بارتفاع نسبته 2.3 في المئة في عام 2021م. علاوة على ذلك، سجل متوسط إنتاج كندا ارتفاعًا نسبته 2.9 في المئة مقارنة بارتفاع نسبته 4.5 في المئة في عام 2021م. من جهة أخرى، سجل متوسط إنتاج النرويج انخفاضًا نسبته 7.3 في المئة مقارنة بارتفاع نسبته 2.0 في المئة في عام 2021م، وانخفض متوسط إنتاج المملكة المتحدة بنسبة 5.7 في المئة مقارنة بانخفاض نسبته 18.5 في المئة في العام السابق (جدول 3-2، ورسم بياني 3-2).

رسم بياني رقم 3-2: متوسط إنتاج العالم من النفط الخام

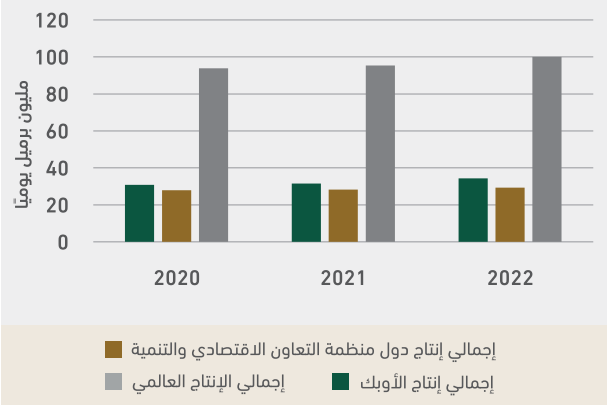

المصدر: نشرة وكالة الطاقة الدولية، مارس 2023م.

جدول رقم 3-2: متوسط إنتاج العالم من النفط*

(مليون برميل يوميًا)

	2020	2021	2022	التغير (%)	
				2021	2022
دول منظمة الأوبك	30.8	31.6	34.4	2.4	9.0
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	27.9	28.3	29.4	1.3	3.8
المنتجون من خارج الأوبك	63.0	63.8	65.7	1.3	2.9
دول الاتحاد السوفيتي (سابقًا)	13.5	13.8	13.9	2.0	0.9
الولايات المتحدة الأمريكية	16.6	16.8	18.0	1.6	6.7
الصين	4.0	4.1	4.2	2.3	3.0
كندا	5.4	5.6	5.8	4.5	2.9
المكسيك	1.9	2.0	2.0	1.0	3.1
المملكة المتحدة	1.1	0.9	0.8	-18.5	-5.7
النرويج	2.0	2.1	1.9	2.0	-7.3
مجموع الإنتاج العالمي	**93.8**	**95.4**	**100.0**	**1.7**	**4.9**

*يشمل المكثفات وسوائل الغاز الطبيعي.

المصدر: نشرة وكالة الطاقة الدولية، مارس 2023م.

الأسعار العالمية للنفط

شهد متوسط أسعار النفط العالمية ارتفاعًا في عام 2022م، إذ بلغ متوسط سعر النفط العربي الخفيف نحو 101.6 دولار للبرميل، مقارنة بمتوسط سعره 70.7 دولارًا للبرميل في عام 2021م، بارتفاع مقداره 31.0 دولارًا للبرميل أو ما نسبته 43.9 في المئة. وبلغ متوسط سعر نفط سلة أوبك في عام 2022م نحو 100.1 دولار للبرميل، مقارنة بنحو 69.9 دولارًا للبرميل في عام 2021م، أي بارتفاع نسبته 43.2 في المئة.

وارتفع متوسط سعر نفط بحر الشمال (برنت) بنسبة 42.8 في المئة، وذلك من 70.8 دولارًا للبرميل في عام 2021م، إلى 101.1 دولار للبرميل في عام 2022م.

وسجل أيضًا متوسط سعر نفط غرب تكساس ارتفاعًا نسبته 38.7 في المئة، ليبلغ 94.6 دولارًا للبرميل في عام 2022م، مقارنة بنحو 68.2 دولارًا للبرميل في عام 2021م (جدول 3-3، ورسم بياني 3-3).

رسم بياني رقم 3-3: متوسط الأسعار الفورية للنفط

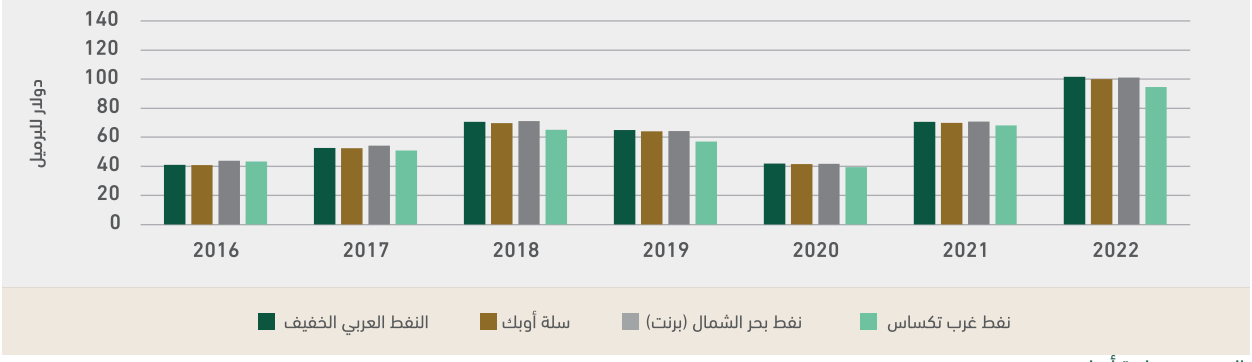

المصدر: منظمة أوبك.

جدول رقم 3-3: الأسعار الفورية لبعض أنواع النفط (متوسط الفترة)

(دولار أمريكي/ برميل)

العام	النفط العربي الخفيف	سلة أوبك	نفط بحر الشمال (برنت)	نفط غرب تكساس
2006	61.1	61.1	65.2	66.0
2007	68.8	69.1	72.6	72.3
2008	95.2	94.5	97.4	100.0
2009	61.4	61.1	61.7	61.9
2010	77.8	77.5	79.6	79.4
2011	107.8	107.5	111.4	95.0
2012	110.2	109.5	111.6	94.1
2013	106.5	105.9	108.6	98.0
2014	97.2	96.3	99.1	93.3
2015	49.9	49.5	52.4	48.7
2016	41.0	40.8	43.8	43.3
2017	52.6	52.4	54.2	50.8
2018	70.6	69.8	71.2	65.2
2019	65.0	64.0	64.2	57.0
2020	41.9	41.5	41.7	39.4
2021	70.7	69.9	70.8	68.2
2022	101.6	100.1	101.1	94.6

المصدر: منظمة أوبك.

الأسعار الحقيقية للنفط

شهد عام 2022م ارتفاعًا في الأسعار الحقيقية للنفط (سنة الأساس=2005م)، حيث ارتفع متوسط السعر الحقيقي للنفط العربي الخفيف بنسبة 60.8 في المئة، ليبلغ 89.2 دولارًا للبرميل، مقارنة بنحو 55.50 دولارًا للبرميل في عام 2021م (جدول 3-4). كذلك ارتفع متوسط السعر الحقيقي لنفط بحر الشمال (برنت) بنسبة 59.4 في المئة ليبلغ 88.77 دولارًا للبرميل في عام 2022م، مقارنة بنحو 55.70 دولارًا للبرميل في العام السابق. وارتفع متوسط السعر الحقيقي لنفط سلة أوبك بنسبة 60.1 في المئة، ليبلغ 87.88 دولارًا للبرميل، مقارنة بنحو 54.90 دولارًا للبرميل في العام السابق (جدول 3-4، ورسم بياني 3-4).

رسم بياني رقم 3-4: الأسعار الحقيقية للنفط (سنة الأساس = 2005م)

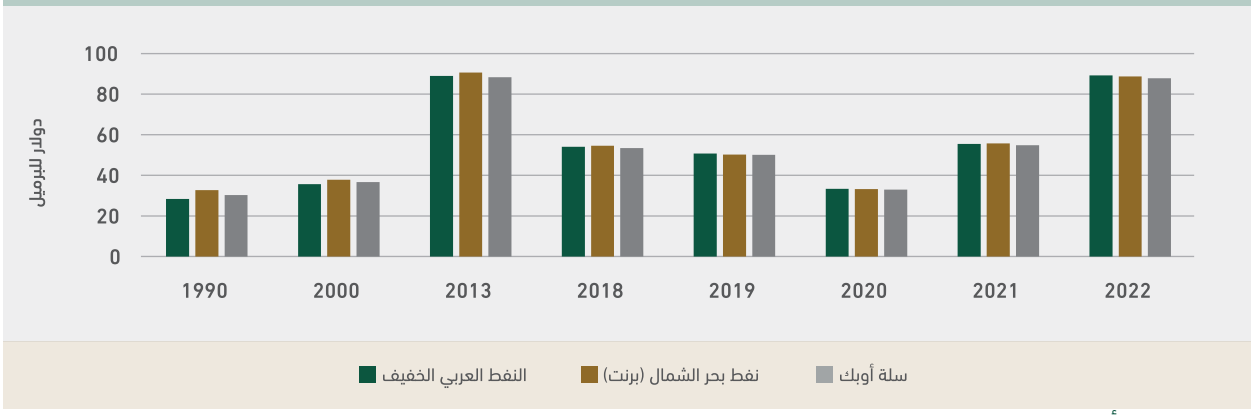

المصدر: منظمة أوبك.

جدول رقم 3-4: الأسعار الاسمية والحقيقية للنفط (سنة الأساس = 2005م)

(دولار أمريكي/ برميل)

العام	الأسعار الاسمية للنفط			الأسعار الحقيقية للنفط*		
	العربي الخفيف	بحر الشمال (برنت)	سلة أوبك	العربي الخفيف	بحر الشمال (برنت)	سلة أوبك
1980	28.7	37.9	28.6	62.9	83.1	62.8
1990	20.8	24.0	22.3	28.4	32.7	30.4
2000	26.8	28.4	27.6	35.6	37.8	36.7
2013	106.5	108.6	105.9	89.0	90.7	88.4
2014	97.2	99.1	96.3	80.3	81.9	79.6
2015	49.9	52.4	49.5	46.5	48.9	46.1
2016	41.0	43.8	40.8	31.9	34.1	31.8
2017	52.6	54.2	52.4	40.7	41.9	40.6
2018	70.6	71.2	69.8	54.1	54.6	53.5
2019	65.0	64.2	64.0	50.8	50.2	50.1
2020	41.9	41.7	41.5	33.4	33.2	33.0
2021	70.7	70.8	69.9	55.5	55.7	54.9
2022	101.6	101.1	100.1	89.3	88.8	87.9

*حُسبت الأسعار الحقيقية باستخدام معامل تخفيض سلة أوبك لسنة أساس عام 2005م.

المصدر: منظمة أوبك.

إنتاج المملكة من النفط الخام

شهد إنتاج المملكة من النفط الخام في عام 2022م ارتفاعًا بنسبة 16.1 في المئة ليبلغ نحو 3,865.7 مليون برميل، مقارنة بنحو 3,330.5 مليون برميل خلال عام 2021م، وبذلك بلغ متوسط إنتاج المملكة اليومي لعام 2022م نحو 10.6 ملايين برميل يوميًا (جدول 3-5).

صناعة البتروكيماويات

حسب التقرير السنوي 2022م لشركة سابك، سجل حجم إنتاج سابك من الكيماويات المتنوعة خلال عام 2022م ارتفاعًا بنسبة 6 في المئة ليصل إلى 61.4 مليون طن متري مقارنة بنحو 58.2 مليون طن متري خلال عام 2021م. وبلغت نسبة ارتفاع إنتاج سابك من البتروكيماويات والمنتجات المتخصصة 4 في المئة ليصل حجم الإنتاج إلى 47.9 مليون طن متري مقارنة بنحو 45.9 مليون طن متري في عام 2021م. وسجل أيضًا حجم إنتاج سابك من المغذيات الزراعية والحديد ارتفاعًا بنسبة 9 في المئة و12 في المئة ليبلغ 8.3 مليون طن متري و5.2 مليون طن متري على التوالي في عام 2022م.

الثروة المعدنية

تُشرف وكالة الثروة المعدنية بوزارة الصناعة والثروة المعدنية على الأنشطة التعدينية في المملكة، وتشجع الاستثمار في مجال التعدين، وتقدم الخدمات والاستشارات لدعم هذا النشاط، وتصدر الرخص والصكوك التعدينية وفقًا للوائح والأنظمة المعمول بها. وقد وصل إجمالي عدد الرخص التعدينية بنهاية عام 2022م إلى 2,300 رخصة، حيث بلغ عدد رخص محاجر مواد البناء 1,452 رخصة يتم من خلالها استغلال مختلف خامات مواد البناء مثل: البحص والرمل والإسكوريا وكتل الجرانيت ومواد ردميات وغيرها. وبلغ عدد رخص الكشف 628 رخصة تخول حاملها إجراء الدراسات التفصيلية عن الخامات المعدنية المطلوبة في رخص الكشف. إلى جانب ذلك، بلغ عدد رخص التعدين 104 رخصة، ورخص المناجم الصغيرة 74 رخصة، ورخص الاستطلاع 42 رخصة.

وارتفع إنتاج الذهب والفضة والمعادن المصاحبة لها في عام 2022م من مواقع الرخص التعدينية في مناجم مهد الذهب، والصخيبرات والحجار وبلغة والآمار، إذ بلغ إنتاج الذهب 12,268 كجم والفضة 9,464 كجم.

إضافة لذلك، ارتفع إنتاج المملكة من مركزات النحاس والزنك إلى 98,040 طنًا و51,013 طنًا على التوالي. ويوضح (جدول 3-6) إنتاج مناجم الذهب والمعادن المصاحبة في المملكة خلال الفترة 2018-2022م.

جدول رقم 3-5: إنتاج المملكة من النفط الخام

(مليون برميل)

	2019	2020	2021	2022	التغير (%)	
					2021	2022
إجمالي الإنتاج	**3,580.0**	**3,372.0**	**3,330.5**	**3,865.7**	**-1.2**	**16.1**
المتوسط اليومي	9.8	9.2	9.1	10.6	-1.0	**16.1**

المصدر: منظمة أوبك.

جدول رقم 3-6: إنتاج بعض المعادن في المملكة

السنة	ذهب (كجم)	فضة (كجم)	نحاس (طن)	زنك (طن)
2018	11,765	5,322	60,340	18,000
2019	12,593	7,123	88,491	51,856
2020	11,822	6,493	92,883	50,819
2021	11,153	8,604	89,128	46,376
*2022	12,268	9,464	98,040	51,013

*تقديري.

المصدر: وزارة الصناعة والثروة المعدنية.

أما فيما يتعلق بالخامات المعدنية الأخرى، فقد قُدّر مجموع الكميات المستخرجة من الخامات المعدنية في عام 2022م بما يزيد عن 591,872 ألف طن من مختلف الخامات المعدنية. ويوضح (جدول 3-7) الخامات المعدنية المستغلة من مختلف الخامات المعدنية خلال الفترة 2018-2022م.

الرخص الصناعية

أصدرت وزارة الصناعة والثروة المعدنية في عام 2022م تراخيص صناعية لإنشاء 974 مصنعًا جديدًا في مختلف الأنشطة الصناعية وبإجمالي تمويل بلغ نحو 32.2 مليار ريال، وتوفر هذه الأنشطة فرص عمل لما يزيد عن 28.2 ألف موظف وعامل.

وارتفع العدد الإجمالي التراكمي للمصانع القائمة بالمملكة المرخصة من وزارة الصناعة والثروة المعدنية في نهاية عام 2022م ليصل إلى 10,518 مصنعًا منتجًا، توظف نحو 1.0 مليون موظف وعامل.

جدول رقم 3-7: الخامات المعدنية المستغلة (ألف طن)

أنواع الخامات المستغلة	2018	2019	2020	2021	2022*
الحجر الجيري	69,457	72,930	46,210	66,766	70,104
الطين	10,187	10,696	7,147	8,161	8,569
الملح	2,646	2,778	2,220	2,231	2,342
رمل السيليكا	1,433	1,505	1,380	1,978	2,076
مواد كسارات (بحص)	382,200	401,310	197,800	415,859	436,651
رمل	24,000	25,000	21,400	36,140	37,947
رمل حديدي	778	817	764	931	977
جبس	3,307	3,472	3,803	3,640	3,822
رخام للأغراض الصناعية	2,947	3,094	3,506	6,001	6,301
كتل رخام	13	14	35	36	37
كتل جرانيت	1,160	1,218	2,320	2,436	2,557
كتل حجر جيري	114	120	480	504	529
كاولين	216	227	213	266	279
فلدسبار	206	216	523	621	652
بازلت	33	35	28	108	113
بوزلان	555	583	930	477	500
دلومايت	2,348	2,465	639	671	704
شيست	665	600	570	727	763
بيروفيليت	46	48	61	167	175
بوكسايت منخفضة النسبة	438	297	282	572	600
بوكسايت	4,623	4,100	4,945	5,077	5,330
فوسفات ثنائي الأمونيوم	5,444	6,098	8,000	10,328	10,844

*تقديري.

المصدر: وزارة الصناعة والثروة المعدنية.

4

الحسابات القومية والتنمية القطاعية

الحسابات القومية والتنمية القطاعية

الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022م

حسب البيانات الأولية الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، سجّل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010م=100) نموًا نسبته 8.7 في المئة لعام 2022م ليبلغ حوالي 2,974.8 مليار ريال، مقابل ارتفاع نسبته 3.9 في المئة في العام السابق. ويعزى هذا النمو إلى تسجيل الأنشطة النفطية ارتفاعًا نسبته 15.4 في المئة مقابل ارتفاع في العام السابق نسبته 0.2 في المئة. وكذلك ارتفعت الأنشطة غير النفطية بنسبة 5.4 في المئة، مقابل ارتفاع نسبته 7.2 في المئة في العام السابق، كذلك سجلت الأنشطة الحكومية ارتفاعًا نسبته 2.6 في المئة، مقابل ارتفاع نسبته 1.2 في المئة في العام السابق (جدول 4-1).

وتشير البيانات الأولية أيضًا إلى تسجيل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نموًا بنسبة 27.6 في المئة لعام 2022م ليبلغ نحو 4,155.6 مليار ريال، مقابل ارتفاع نسبته 18.3 في المئة في العام السابق. ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع الأنشطة النفطية بنسبة 74.8 في المئة، مقابل ارتفاع نسبته 52.3 في المئة في العام السابق. وكذلك ارتفعت الأنشطة غير النفطية بنسبة 11.8 في المئة، مقابل ارتفاع نسبته 7.3 في المئة في العام السابق، كما سجّلت الأنشطة الحكومية ارتفاعًا نسبته 2.4 في المئة، مقابل ارتفاع نسبته 0.1 في المئة في العام السابق.

جدول رقم 4-1: الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسة

(مليون ريال)

	2021			2022*		
	القيمة	نسبة النمو	النصيب المئوي	القيمة	نسبة النمو	النصيب المئوي
بالأسعار الثابتة لعام (2010م=100)						
الأنشطة النفطية	1,014,616	0.2	37.1	1,170,657	15.4	39.4
الأنشطة غير النفطية	1,242,378	7.2	45.4	1,309,810	5.4	44.0
الأنشطة الحكومية	377,808	1.2	13.8	387,516	2.6	13.0
الناتج المحلي الإجمالي ما عدا صافي الضرائب على المنتجات	2,634,802	3.5	96.3	2,867,982	8.9	96.4
صافي الضرائب على المنتجات	100,795	15.5	3.7	106,820	6.0	3.6
إجمالي الناتج المحلي	**2,735,597**	**3.9**	**100.00**	**2,974,802**	**8.7**	**100.00**
بالأسعار الجارية						
الأنشطة النفطية	919,928	52.3	28.2	1,608,429	74.8	38.7
الأنشطة غير النفطية	1,561,781	7.3	48.0	1,745,387	11.8	42.0
الأنشطة الحكومية	577,633	0.1	17.7	591,183	2.4	14.2
الناتج المحلي الإجمالي ما عدا صافي الضرائب على المنتجات	3,059,342	16.1	93.9	3,944,999	29.0	94.9
صافي الضرائب على المنتجات	197,855	68.7	6.1	210,560	6.4	5.1
إجمالي الناتج المحلي	**3,257,197**	**18.3**	**100.00**	**4,155,559**	**27.6**	**100.00**
معامل الانكماش الضمني (2010م=100)						
الناتج المحلي الإجمالي	119.07	13.8	--	139.69	17.3	--
الأنشطة النفطية	90.67	52.0	--	137.40	51.5	--
الأنشطة غير النفطية	125.71	0.1	--	133.25	6.0	--

*بيانات أولية.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

في المقابل، سجّل معامل الانكماش الضمني للأنشطة غير النفطية ارتفاعًا نسبته 6.0 في المئة في عام 2022م، مقابل ارتفاع نسبته 0.1 في المئة في العام السابق (جدول 4-1).

مساهمة الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2022م

مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

تراجعت نسبة مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010م= 100) لتبلغ 45.7 في المئة في عام 2022م، مقابل 47.2 في المئة في العام السابق (جدول 4-2، ورسم بياني 4-1).

مساهمة الأنشطة الحكومية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

تراجعت نسبة مساهمة الأنشطة الحكومية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010م= 100) لتبلغ 13.5 في المئة في عام 2022م، مقابل 14.3 في المئة في العام السابق (جدول 4-2، ورسم بياني 4-1).

مساهمة الأنشطة النفطية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

ارتفعت نسبة مساهمة الأنشطة النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010م= 100) لتبلغ 40.8 في المئة في عام 2022م، مقابل نسبة مساهمة بلغت 38.5 في المئة في العام السابق (جدول 4-2، ورسم بياني 4-1).

مساهمة الأنشطة الاقتصادية الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

مساهمة نشاط الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

تراجعت نسبة مساهمة نشاط الخدمات (يشمل تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، والنقل والتخزين والاتصالات، وخدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، والخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية، بالإضافة إلى الخدمات الحكومية) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010م= 100) لتبلغ 41.9 في المئة في عام 2022م، مقابل 43.7 في المئة في العام السابق. وبلغت نسبة نمو نشاط الخدمات بالأسعار الثابتة (2010م= 100) لعام 2022م نحو 4.3 في المئة، مقابل ارتفاع نسبته 5.7 في المئة في العام السابق (جدول 4-3، ورسم بياني 4-2).

مساهمة نشاط التعدين والتحجير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

ارتفعت نسبة مساهمة نشاط التعدين والتحجير (يشمل الزيت الخام والغاز الطبيعي) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010م= 100) لتبلغ نسبة مساهمته 37.8 في المئة في عام 2022م، مقابل 35.5 في المئة في العام السابق. كذلك سجّل نشاط التعدين والتحجير بالأسعار الثابتة (2010م= 100) لعام 2022م ارتفاعًا بلغت نسبته 16.0 في المئة، مقابل انخفاض نسبته 1.1 في المئة في العام السابق (جدول 4-3، ورسم بياني 4-2).

جدول رقم 4-2: مساهمة الأنشطة النفطية والأنشطة غير النفطية والأنشطة الحكومية في الناتج المحلي الإجمالي
(بالأسعار الثابتة لعام 2010م=100)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي**	الأنشطة غير النفطية			الأنشطة الحكومية			الأنشطة النفطية		
	(مليون ريال)	(مليون ريال)	النصيب المئوي	التغير (%)	(مليون ريال)	النصيب المئوي	التغير (%)	(مليون ريال)	النصيب المئوي	التغير (%)
2018م	2,648,714	1,157,066	43.7	-2.4	369,345	13.9	4.0	1,122,304	42.4	2.3
2019م	2,664,772	1,203,935	45.2	4.1	375,746	14.1	1.7	1,085,091	40.7	-3.3
2020م	2,545,083	1,158,900	45.5	-3.7	373,518	14.7	-0.6	1,012,665	39.8	-6.7
2021م	2,634,802	1,242,378	47.2	7.2	377,808	14.3	1.2	1,014,616	38.5	0.2
2022م	2,867,982	1,309,810	45.7	5.4	387,516	13.5	2.6	1,170,657	40.8	15.4

*بيانات أولية. **لايشمل صافي الضرائب على المنتجات.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

مساهمة النشاط الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

تراجعت نسبة مساهمة النشاط الصناعي (يشمل تكرير النفط) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010م= 100) لتبلغ 12.4 في المئة في عام 2022م، مقابل 12.5 في المئة في العام السابق. وسجّل النشاط الصناعي بالأسعار الثابتة (2010م= 100) لعام 2022م نموًا بلغت نسبته 7.9 في المئة، مقابل ارتفاع نسبته 11.4 في المئة في العام السابق (جدول 4-3، ورسم بياني 4-2).

مساهمة الأنشطة الرئيسة الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

بلغت نسبة مساهمة النشاط الزراعي (يشمل الزراعة، والغابات، وصيد الأسماك) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010م= 100) نحو 2.7 في المئة في عام 2022م، مقابل 2.9 في المئة في العام السابق. وبلغت نسبة النمو في النشاط الزراعي بالأسعار الثابتة (2010م= 100) في عام 2022م نحو 3.9 في المئة، مقابل ارتفاع نسبته 2.7 في المئة في العام السابق (جدول 4-4، ورسم بياني 4-2).

رسم بياني رقم 4-1: نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة 2010م=100) لعام 2022م (لايشمل صافي الضرائب على المنتجات)

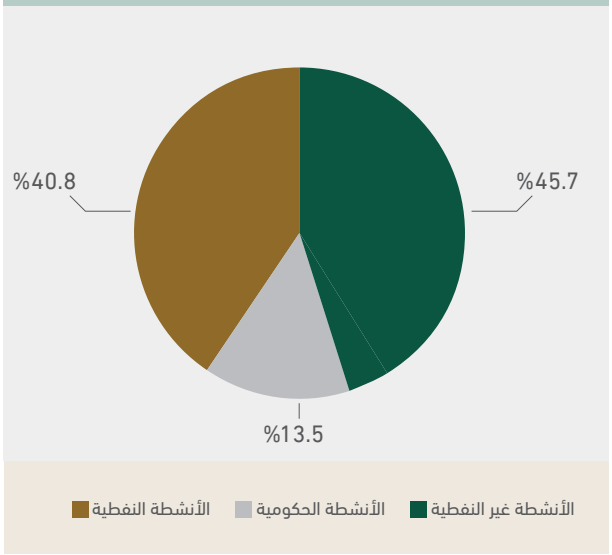

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

رسم بياني رقم 4-2: نسبة مساهمة الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2022م (لا يشمل صافي الضرائب على المنتجات)

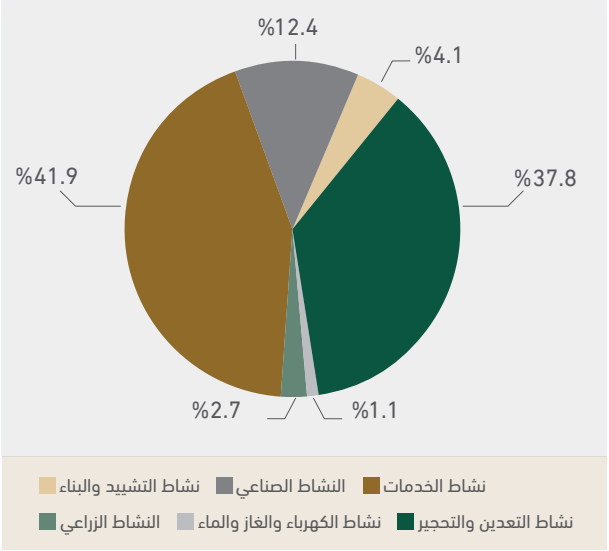

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

جدول رقم 4-3: مساهمة نشاط الخدمات ونشاط التعدين والتحجير والنشاط الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي
(بالأسعار الثابتة لعام 2010م=100)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي**	نشاط الخدمات***			نشاط التعدين والتحجير****			النشاط الصناعي*****		
	(مليون ريال)	(مليون ريال)	النصيب المئوي	التغير (%)	(مليون ريال)	النصيب المئوي	التغير (%)	(مليون ريال)	النصيب المئوي	التغير (%)
2018	2,648,714	1,077,697	40.7	0.4	1,038,842	39.2	2.8	322,738	12.2	-2.9
2019	2,664,772	1,120,689	42.1	4.0	1,004,865	37.7	-3.3	323,900	12.2	0.4
2020	2,545,083	1,088,874	42.8	-2.8	944,572	37.1	-6.0	296,325	11.6	-8.5
2021	2,634,802	1,151,229	43.7	5.7	934,099	35.5	-1.1	330,128	12.5	11.4
*2022	2,867,982	1,200,528	41.9	4.3	1,083,234	37.8	16.0	356,173	12.4	7.9

*بيانات أولية. **لايشمل صافي الضرائب على المنتجات. ***نشاط الخدمات يشمل: تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، والنقل والتخزين والاتصالات، وخدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، وخدمات جماعية واجتماعية وشخصية، والخدمات الحكومية. ****يشمل الزيت الخام والغاز الطبيعي. *****يشمل تكرير النفط.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

وبلغت نسبة مساهمة نشاط التشييد والبناء في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010م= 100) نحو 4.1 في المئة في عام 2022م، مقابل 4.3 في المئة في العام السابق. وسجّل نشاط التشييد والبناء نموًا نسبته 4.5 في المئة في عام 2022م، مقابل نمو نسبته 1.3 في المئة في العام السابق (جدول 4-4، ورسم بياني 4-2).

وبلغت نسبة مساهمة نشاط الكهرباء والغاز والماء في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010م= 100) نحو 1.1 في المئة في عام 2022م، مقابل 1.2 في المئة في العام السابق. وسجّل هذا النشاط نموًا بنسبة 2.2 في المئة في عام 2022م، مقابل ارتفاع نسبته 2.3 في المئة في العام السابق (جدول 4-4، ورسم بياني 4-2).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي الاسمي حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسة

حسب البيانات الأولية، حققت جميع الأنشطة للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2022م نموًا بنسب متفاوتة، حيث حقق نشاط التعدين والتحجير أعلى نسبة نمو، تُقدّر بنحو 71.4 في المئة، مقابل ارتفاع بنسبة 49.8 في المئة في العام السابق، تلاه نشاط الصناعات التحويلية بنسبة نمو وصلت إلى 38.3 في المئة، مقابل ارتفاع بنسبة 26.7 في المئة في العام السابق، ثم نشاط النقل والتخزين والاتصالات بنسبة نمو 14.1 في المئة، مقابل ارتفاع بنسبة 5.4 في المئة في العام السابق، فنشاط الزراعة والغابات والأسماك بنسبة نمو 13.8 في المئة مقابل ارتفاع بنسبة 7.8 في المئة في العام السابق.

جدول رقم 4-4: مساهمة بعض الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام 2010م=100)

(مليون ريال)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي**	النشاط الزراعي***	النصيب المئوي	التغير (%)	نشاط التشييد والبناء	النصيب المئوي	التغير (%)	نشاط الكهرباء والغاز والماء	النصيب المئوي	التغير (%)
2018	2,648,714	72,779	2.8	2.3	106,747	4.0	-8.4	29,911	1.1	-10.0
2019	2,664,772	74,407	2.8	2.2	109,956	4.1	3.0	30,954	1.2	3.5
2020	2,545,083	73,173	2.9	-1.7	112,077	4.4	1.9	30,063	1.2	-2.9
2021	2,634,802	75,109	2.9	2.7	113,487	4.3	1.3	30,750	1.2	2.3
*2022	2,867,982	78,044	2.7	3.9	118,583	4.1	4.5	31,420	1.1	2.2

*بيانات أولية. **لايشمل صافي الضرائب على المنتجات. ***يشمل الزراعة، والغابات، وصيد الأسماك.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

جدول رقم 4-5: الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي (بالأسعار الجارية)

(مليون ريال)

	2019	2020	2021			2022*		
			القيمة	النصيب المئوي	التغير (%)	القيمة	النصيب المئوي	التغير (%)
1-الزراعة و الغابات والأسماك	80,488	81,511	87,840	2.9	7.8	99,976	2.5	13.8
2-التعدين والتحجير	855,259	535,614	802,399	26.2	49.8	1,374,943	34.9	71.4
3-الصناعات التحويلية***	392,735	347,986	441,013	14.4	26.7	610,052	15.5	38.3
4-الكهرباء و الغاز والماء	44,986	42,779	42,981	1.4	0.5	44,302	1.1	3.1
5-التشييد والبناء	155,048	160,449	169,990	5.6	6.0	186,791	4.7	9.9
6-تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	306,297	277,761	312,899	10.2	12.7	340,028	8.6	8.7
7-النقل والتخزين والاتصالات	177,128	164,223	173,032	5.7	5.4	197,360	5.0	14.1
8-خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	357,862	362,138	371,363	12.1	2.6	399,218	10.1	7.5
9-الخدمات الحكومية	583,758	576,972	577,633	18.9	0.1	591,183	15.0	2.4
الناتج المحلي الإجمالي**	**3,052,673**	**2,636,247**	**3,059,342**	**100.00**	**16.1**	**3,944,999**	**100.00**	**29.0**

*بيانات أولية. **لا يشمل رسوم الاستيراد. ***تشمل تكرير النفط.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

جاء بعد ذلك نشاط التشييد والبناء بنسبة نمو بلغت 9.9 في المئة، مقابل ارتفاع بنسبة 6.0 في المئة في العام السابق، فنشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة نمو بلغت 8.7 في المئة، مقابل ارتفاع بنسبة 12.7 في المئة في العام السابق، يليه نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال بنسبة نمو بلغت 7.5 في المئة، مقابل ارتفاع بنسبة 2.6 في المئة في العام السابق، وبعد ذلك جاء نشاط الكهرباء والغاز والماء بنسبة نمو بلغت 3.1 في المئة، مقابل ارتفاع بنسبة 0.5 في المئة في العام السابق، فنشاط الخدمات الحكومية بنسبة نمو 2.4 في المئة، مقابل ارتفاع بنسبة 0.1 في المئة في العام السابق (جدول 4-5).

متوسط نصيب الفرد

تشير البيانات الأولية إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد في المملكة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) في عام 2022م بنسبة 22.1 في المئة، ليبلغ نحو 129,154 ريال سعودي، مقابل 105,807 ريال سعودي في العام السابق (جدول 4-6).

الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في 2022م

تشير البيانات الأولية إلى ارتفاع الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2022م بنسبة 27.6 في المئة ليبلغ نحو 4,155.6 مليار ريال، مقابل ارتفاع نسبته 18.3 في المئة في العام السابق. ويرجع ذلك إلى الارتفاع الكبير في صافي صادرات السلع والخدمات، حيث حقق فائضًا بنحو 694.1 مليار ريال في عام 2022م مقابل 275.6 مليار ريال في العام السابق، مسجلًا بذلك نسبة ارتفاع قدرها 151.9 في المئة. من ناحية أخرى، ارتفع إجمالي تكوين رأس المال بنسبة 38.5 في المئة ليبلغ نحو 1,133.4 مليار ريال، مقابل ارتفاع بنحو 7.3 في المئة في العام السابق. وارتفع الاستهلاك الحكومي بنسبة 8.3 في المئة ليصل إلى 845.0 مليار ريال، مقابل ارتفاع بنسبة 1.4 في المئة في العام السابق. وكذلك ارتفع إجمالي الاستهلاك النهائي بنسبة 7.6 في المئة ليصل إلى 2,328.1 مليار ريال، مقابل ارتفاع بنسبة 8.8 في المئة في العام السابق. وأيضًا حقق الاستهلاك الخاص ارتفاعًا بنسبة 7.3 في المئة ليبلغ 1,483.1 مليار ريال، مقابل ارتفاع بنسبة 13.5 في المئة في العام السابق (جدول 4-7، ورسم بياني 4-3).

جدول رقم 4-6: متوسط دخل الفرد في الناتج المحلي الإجمالي

	2019	2020	2021	التغير (%)	2022*	التغير (%)
الناتج المحلي الإجمالي** (بالأسعار الجارية) (مليون ريال)	3,144,618	2,753,517	3,257,197	18.3	4,155,559	27.6
عدد السكان (مليون نسمة)	30.06	31.55	30.78	-2.4	32.18	4.5
متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ريال)	104,598	87,268	105,807	21.2	129,154	22.1

*بيانات أولية. **يشمل صافي الضرائب على المنتجات.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

جدول رقم 4-7: الناتج المحلي الإجمالي حسب مكونات الإنفاق بالأسعار الجارية (بالأسعار الجارية)

(مليون ريال)

	2019			2020			2021			2022*		
	القيمة	النصيب المئوي	التغير (%)	القيمة	النصيب المئوي	التغير (%)	القيمة	النصيب المئوي	التغير (%)	القيمة	النصيب المئوي	التغير (%)
إجمالي الاستهلاك النهائي	2,003,884	63.7	2.7	1,988,536	72.2	-0.8	2,163,154	66.4	8.8	2,328,063	56.0	7.6
الاستهلاك الحكومي	735,969	23.4	-1.8	769,834	28.0	4.6	780,328	24.0	1.4	844,957	20.3	8.3
الاستهلاك الخاص	1,267,915	40.3	5.6	1,218,702	44.3	-3.9	1,382,826	42.5	13.5	1,483,106	35.7	7.3
إجمالي تكوين رأس المال**	889,787	28.3	7.3	762,490	27.7	-14.3	818,472	25.1	7.3	1,133,443	27.3	38.5
صافي صادرات السلع والخدمات***	250,947	8.0	-36.5	2,491	0.1	-99.0	275,572	8.5	10962.5	694,052	16.7	151.9
الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي	**3,144,618**	**100.0**	**-1.0**	**2,753,517**	**100.0**	**-12.4**	**3,257,197**	**100.0**	**18.3**	**4,155,559**	**100.0**	**27.6**

*بيانات أولية. **يشمل التغير في المخزون.

***صافي صادرات السلع والخدمات = إجمالي صادرات السلع والخدمات - إجمالي واردات السلع والخدمات.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

رسم بياني رقم 4-3: الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

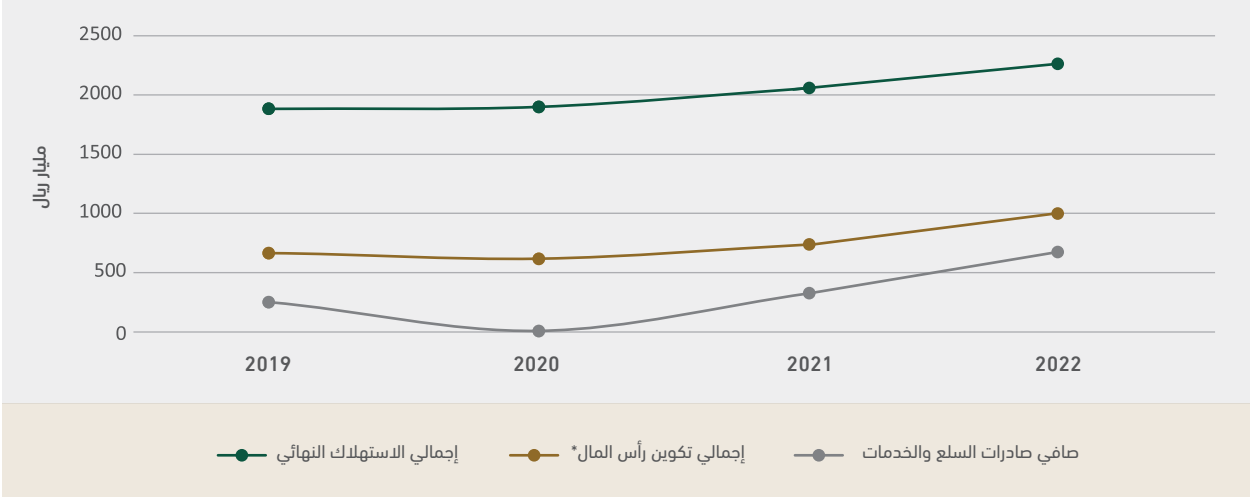

*لا يشمل التغير بالمخزون.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

5

القطاع الخارجي

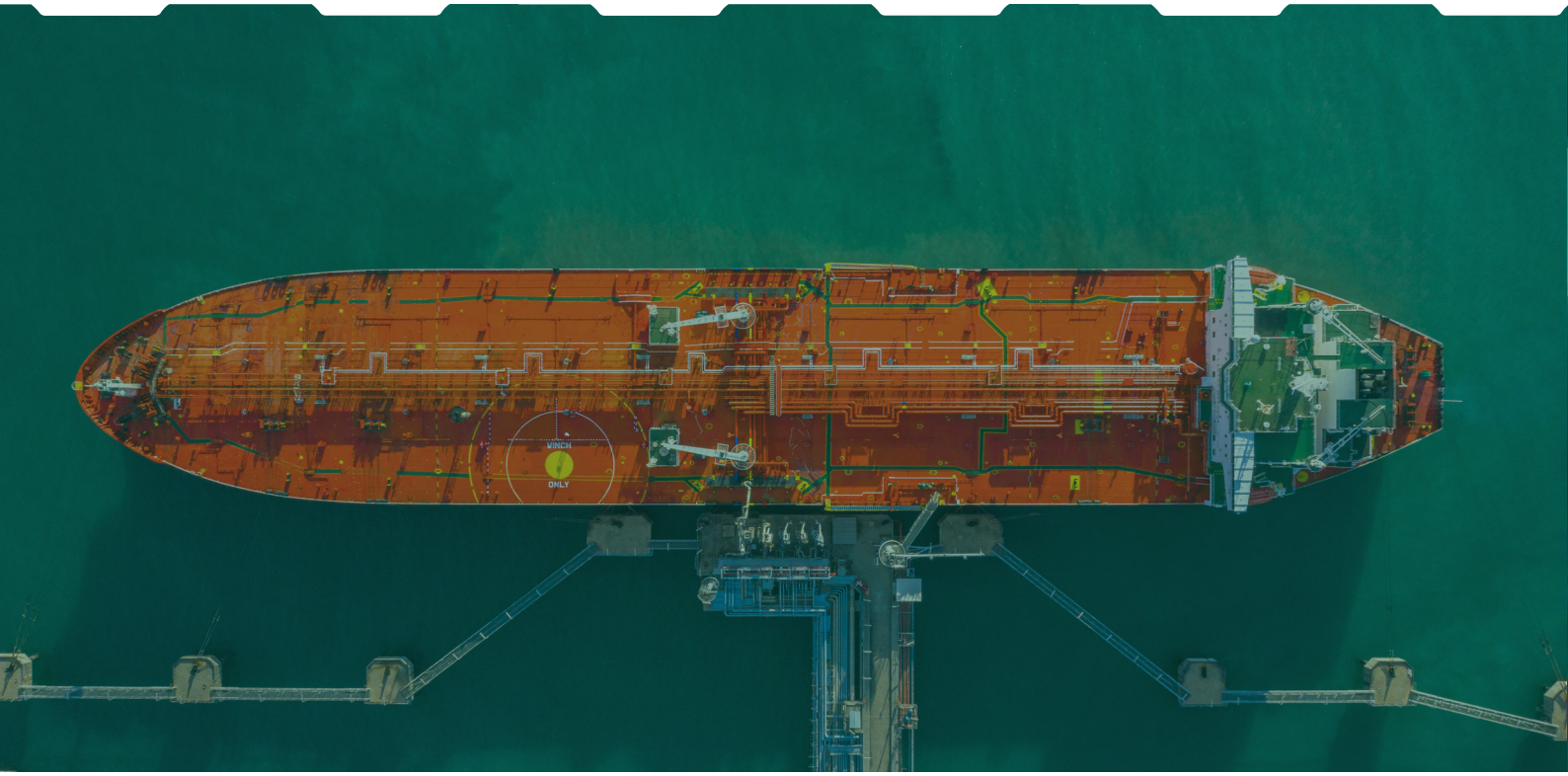

القطاع الخارجي

وفقًا للبيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، مثّلت الصادرات النفطية ما نسبته 79.5 في المئة من إجمالي صادرات المملكة، حيث بلغت حوالي 1,226.3 مليار ريال في عام 2022م، مقابل حوالي 758.1 مليار ريال في عام 2021م. وشكّلت الصادرات النفطية ما نسبته 29.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة. وبلغت الصادرات غير النفطية (ومنها إعادة التصدير) حوالي 315.7 مليار ريال، ممثلة ما نسبته 20.5 في المئة من إجمالي صادرات المملكة لعام 2022م. وبلغت قيمة إجمالي الواردات (سيف) حوالي 712.0 مليار ريال، وشكّلت ما نسبته 17.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وتشير تقديرات ميزان مدفوعات المملكة إلى تحقيق فائض في الحساب الجاري بلغ نحو 565.3 مليار ريال في عام 2022م، يمثل ما نسبته 13.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

التجارة الخارجية

تُظهر أرقام التجارة الخارجية في عام 2022م تزايد حجم التجارة السلعية للمملكة (الصادرات والواردات) ليبلغ حوالي 2,254.0 مليار ريال، مقابل حوالي 1,608.9 مليار ريال في العام السابق، بارتفاع نسبته 40.1 في المئة.

وبلغت نسبة حجم التجارة الخارجية السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي للمملكة حوالي 54.2 في المئة في عام 2022م، مقارنة بنسبة 49.4 في المئة في العام السابق.

الصادرات

حسب البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، بلغ إجمالي قيمة صادرات المملكة السلعية حوالي 1,541.9 مليار ريال في عام 2022م، مقابل حوالي 1,035.7 مليار ريال في عام 2021م، مسجلًا ارتفاعًا نسبته 48.9 في المئة، مقارنة بارتفاع نسبته 58.9 في المئة في العام السابق (جدول 5-1).

الصادرات النفطية

بلغت قيمة صادرات المملكة من النفط في عام 2022م حوالي 1,226.3 مليار ريال، بارتفاع نسبته 61.8 في المئة مقارنة بارتفاع نسبته 69.4 في المئة في العام السابق، وبلغ نصيبها 79.5 في المئة من إجمالي الصادرات (جدول 5-1). ويعزى الارتفاع في قيمة الصادرات النفطية إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث بلغ متوسط سعر النفط العربي الخفيف في عام 2022م حوالي 101.6 دولارًا للبرميل، مقابل 70.7 دولارًا للبرميل في عام 2021م، وذلك حسب بيانات منظمة أوبك. وارتفع أيضًا متوسط إنتاج المملكة من النفط الخام من 9.1 مليون برميل يوميًا في عام 2021م إلى حوالي 10.6 مليون برميل يوميًا في عام 2022م.

جدول رقم 5-1: صادرات المملكة السلعية

(مليون ريال)

	2019	2020	2021	2022	النصيب المئوي 2020	النصيب المئوي 2021	النصيب المئوي 2022	التغير 2021 (%)	التغير 2022 (%)
الصادرات النفطية	**751,828**	**447,600**	**758,124**	**1,226,277**	**68.7**	**73.2**	**79.5**	**69.4**	**61.8**
نفط الخام	625,863	376,434	603,826	969,542	57.7	58.3	62.9	60.4	60.6
منتجات المكررة	125,965	71,166	154,298	256,735	10.9	14.9	16.7	116.8	66.4
الصادرات غير النفطية	**229,184**	**204,352**	**277,548**	**315,663**	**31.3**	**26.8**	**20.5**	**35.8**	**13.7**
بتروكيماويات	140,748	118,953	173,653	198,531	18.2	16.8	12.9	46.0	14.3
مواد البناء	16,289	15,225	19,795	21,618	2.3	1.9	1.4	30.0	9.2
منتجات زراعية وحيوانية وغذائية	13,038	12,753	14,547	16,997	2.0	1.4	1.1	14.1	16.8
سلع أخرى*	59,109	57,421	69,553	78,517	8.8	6.7	5.1	21.1	12.9
المجموع	**981,012**	**651,952**	**1,035,672**	**1,541,940**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**58.9**	**48.9**

*تشمل إعادة التصدير.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

وتُشير بيانات الصادرات النفطية حسب النوع إلى ارتفاع قيمة صادرات النفط الخام بنسبة 60.6 في المئة، من حوالي 603.8 مليار ريال في عام 2021م إلى حوالي 969.5 مليار ريال في عام 2022م، وبنصيب مقداره 62.9 في المئة من إجمالي الصادرات. كذلك ارتفعت قيمة صادرات المنتجات المكررة بنسبة 66.4 في المئة، من حوالي 154.3مليار ريال إلى حوالي 256.7 مليار ريال، وبنصيب مقداره 16.7 في المئة من إجمالي الصادرات. ويوضح (الرسم البياني 5-1) تطور قيمة صادرات المملكة النفطية.

الصادرات غير النفطية

أظهرت بيانات الهيئة العامة للإحصاء تحسنًا في قيمة صادرات المملكة غير النفطية، فقد سجلت ارتفاعًا نسبته 13.7 في المئة في عام 2022م لتصل إلى نحو 315.7 مليار ريال (الأعلى تاريخيًا)، وبنصيب مقداره 20.5 في المئة من إجمالي الصادرات، مقارنة بارتفاع نسبته 35.8 في المئة في العام السابق (جدول 5-1). وسجلت قيمة صادرات المملكة من البتروكيماويات ارتفاعًا نسبته 14.3 في المئة لتبلغ حوالي 198.5 مليار ريال، وبنصيب مقداره 12.9 في المئة من إجمالي الصادرات. وكذلك ارتفعت قيمة صادرات مواد البناء بنسبة 9.2 في المئة لتبلغ نحو 21.6 مليار ريال، وبنصيب مقداره 1.4 في المئة من إجمالي الصادرات. وارتفعت قيمة صادرات المنتجات الزراعية والحيوانية والغذائية بنسبة 16.8 في المئة لتبلغ حوالي 17.0 مليار ريال، وبنصيب مقداره 1.1 في المئة من إجمالي الصادرات. وارتفعت أيضًا صادرات السلع الأخرى (ومنها إعادة التصدير) بنسبة 12.9 في المئة لتبلغ حوالي 78.5 مليار ريال، وبنصيب مقداره 5.1 في المئة من إجمالي الصادرات. ويوضح (الرسم البياني 5-2) قيمة مكونات الصادرات غير النفطية وتطورها خلال الفترة 2018-2022م.

رسم بياني رقم 5-1: قيمة صادرات المملكة النفطية

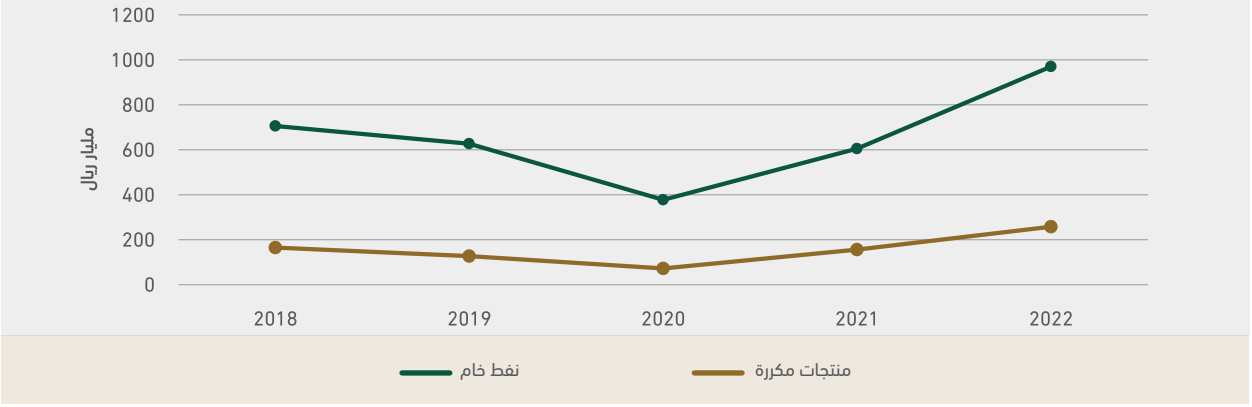

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

رسم بياني رقم 5-2: قيمة مكونات صادرات المملكة غير النفطية

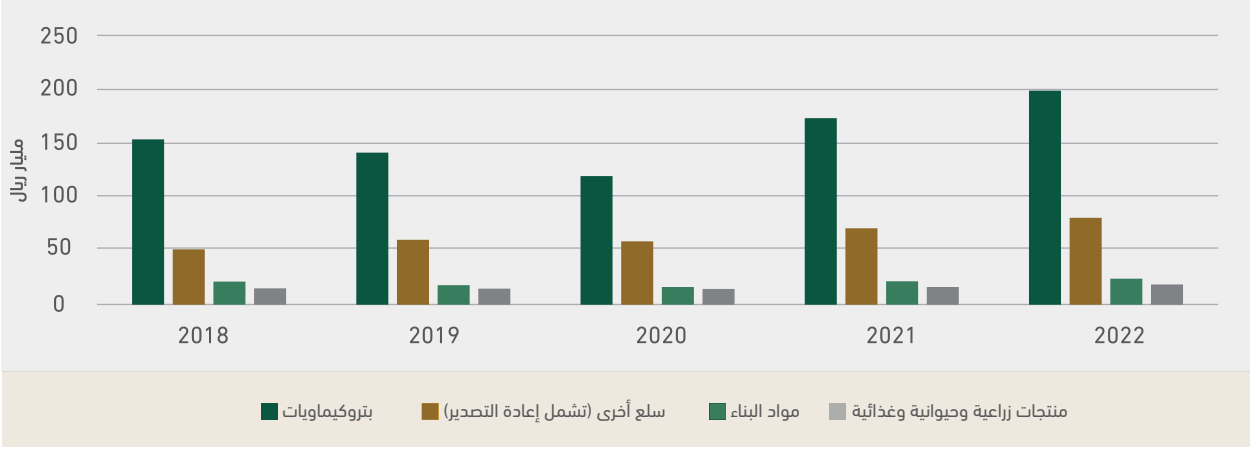

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

تنمية الصادرات السعودية غير النفطية

يقدم برنامج الصادرات السعودية تسهيلات لتمويل الصادرات وضمانها؛ ويهدف من خلال ذلك إلى المساهمة في تنويع مصادر الدخل الوطني وتعزيز تنمية الصادرات السعودية غير النفطية وتنويعها وزيادة قدرتها على التنافس في الأسواق العالمية في مختلف القطاعات، وهو ما يعزز الثقة في الصادرات السعودية بما ينسجم مع الأهداف العامة لرؤية المملكة 2030.

توضح بيانات تمويل وضمان الصادرات السعودية حسب تصنيف بنك التصدير والاستيراد السعودي للقطاعات أن إجمالي قيمة عمليات تمويل الصادرات المعتمدة من برنامج الصادرات السعودية بلغ نحو 4.6 مليار ريال خلال عام 2022م، مقارنة بحوالي 1.7 مليار ريال في العام السابق، وهذه العمليات مقسمة على عدد من القطاعات كما هو موضح في (جدول 5-2).

الواردات

تُظهر بيانات الهيئة العامة للإحصاء ارتفاعًا في قيمة واردات المملكة السلعية (سيف) في عام 2022م بنسبة 24.2 في المئة لتبلغ نحو 712.0 مليار ريال، مقابل حوالي 573.2 مليار ريال في العام السابق (جدول 5-3).

وتشير البيانات التفصيلية لواردات المملكة حسب مكوناتها الرئيسة في عام 2022م (رسم بياني 5-3) إلى استحواذ الواردات من الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجزائها على المرتبة الأولى (138.3 مليار ريال) بنصيب نسبته 19.4 في المئة من إجمالي الواردات، وبارتفاع نسبته 20.8 في المئة عن العام السابق. وحلّت في المرتبة الثانية الواردات من المنتجات الكيماوية وما يتصل بها (126.9 مليار ريال) بنصيب نسبته 17.8 في المئة، وبارتفاع نسبته 41.1 في المئة عن العام السابق. وجاءت الواردات من المواد الغذائية (112.0 مليار ريال) في المرتبة الثالثة بنصيب بلغ 15.7 في المئة وبارتفاع نسبته 28.0 في المئة. وجاءت الواردات من السلع الأخرى (105.5 مليار ريال) في المرتبة الرابعة بنصيب بلغ 14.8 في المئة، وبارتفاع نسبته 12.1 في المئة عن العام السابق. أما الواردات من معدات النقل وأجزائها (103.0 مليار ريال)، فقد احتلّت المرتبة الخامسة مُشَكّلةً ما نسبته 14.5 في المئة من إجمالي الواردات، وبارتفاع نسبته 19.5 في المئة عن العام السابق. وفي المرتبة السادسة جاءت الواردات من المعادن العادية ومصنوعاتها (67.0 مليار ريال) بنصيب نسبته 9.4 في المئة، وبارتفاع نسبته 24.7 في المئة عن العام السابق. واحتلّت الواردات من الأخشاب والمجوهرات (35.4 مليار ريال) المرتبة السابعة بنصيب بلغ 5.0 في المئة، وبارتفاع نسبته 35.3 في المئة عن العام السابق. أما الواردات من المنسوجات والملبوسات (23.9 مليار ريال)، فقد احتلّت المرتبة الأخيرة بنصيب بلغ 3.4 في المئة وبارتفاع نسبته 13.7 في المئة عن العام السابق.

وجهة صادرات المملكة ومنشأ وارداتها

تُصنف وجهة الصادرات ومنشأ الواردات إلى أربع مجموعات، حيث تضم المجموعة الأولى أكبر خمس دول من غير الدول العربية. وتضم المجموعة الثانية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في حين تضم المجموعة الثالثة الدول العربية باستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتأتي بقية دول العالم في المجموعة الرابعة (جدول 5-4).

جدول رقم 5-2: تمويل وضمان الصادرات السعودية

(مليون ريال)

القطاع	2020	2021	2022
الصناعات التحويلية	329.2	1,456.7	3,949.9
الزراعة وصيد الأسماك	--	--	200.0
البناء والتشييد	--	139.5	279.0
نشاطات مالية وتأمينية	--	--	65.7
التعدين	--	75.0	75.0
إدارة النفايات	--	12.0	12.0
المجموع	**329.2**	**1,683.2**	**4,581.6**

المصدر: بنك التصدير والاستيراد السعودي.

جدول رقم 5-3: واردات المملكة (سيف) - حسب مكوناتها الرئيسة

	مليون ريال			النصيب المئوي			التغير (%)
	2020	2021	2022	2020	2021	2022	2022
آلات وأجهزة ومعدات كهربائية وأجزاؤها	109,094	114,500	138,267	21.1	20.0	19.4	20.8
مواد غذائية	85,716	87,529	112,048	16.6	15.3	15.7	28.0
منتجات كيماوية وما يتصل بها	72,017	89,891	126,859	13.9	15.7	17.8	41.1
منسوجات وملبوسات	20,018	21,060	23,942	3.9	3.7	3.4	13.7
معادن عادية ومصنوعاتها	49,600	53,735	67,028	9.6	9.4	9.4	24.7
أخشاب ومجوهرات	12,342	26,199	35,442	2.4	4.6	5.0	35.3
معدات نقل وأجزاؤها	83,009	86,201	102,996	16.0	15.0	14.5	19.5
سلع أخرى	85,695	94,070	105,456	16.6	16.4	14.8	12.1
المجموع	**517,491**	**573,185**	**712,038**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**24.2**

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

رسم بياني رقم 5-3: نصيب واردات المملكة (سيف) حسب مكوناتها الرئيسة من الإجمالي

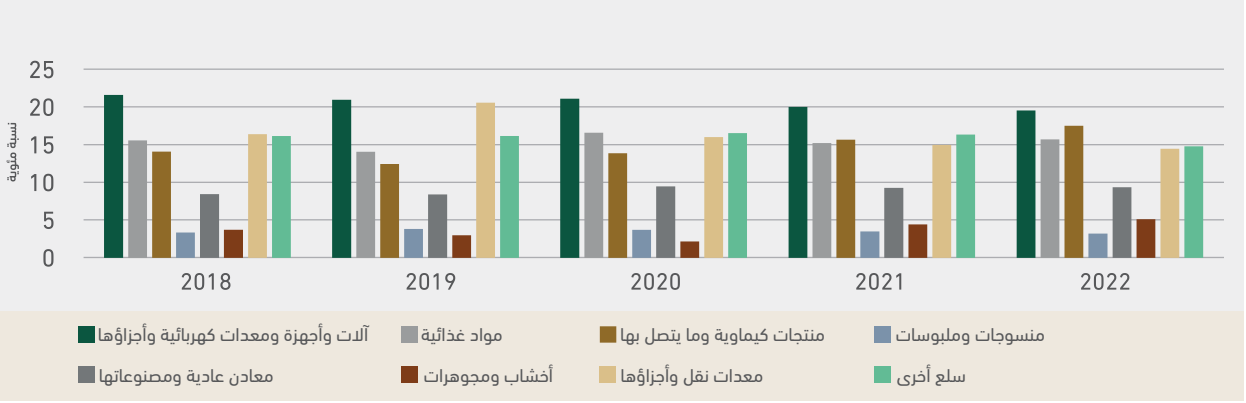

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

وجهة صادرات المملكة

توضح بيانات الصادرات لأكبر خمس دول مستوردة من المملكة في عام 2022م إلى ارتفاع الصادرات إلى دول هذه المجموعة بنسبة 47.7 في المئة لتبلغ نحو 789.3 مليار ريال، وقد بلغ نصيبها من إجمالي صادرات المملكة حوالي 51.2 في المئة. وقد احتلّت الصين المرتبة الأولى (249.9 مليار ريال) بنصيب بلغ 16.2 في المئة من إجمالي صادرات المملكة، وبارتفاع نسبته 30.9 في المئة عن العام السابق. وجاءت الهند في المرتبة الثانية (157.2 مليار ريال) بنصيب بلغ 10.2 في المئة وبارتفاع نسبته 57.2 في المئة عن العام السابق، تلتها في المرتبة الثالثة اليابان (152.9 مليار ريال) بنصيب بلغ 9.9 في المئة وبارتفاع نسبته 49.0 في المئة. وحلّت كوريا الجنوبية في المرتبة الرابعة (142.2 مليار ريال) بنصيب بلغ 9.2 في المئة، وبارتفاع نسبته 62.8 في المئة عن العام السابق.

وجاءت الولايات المتحدة الأمريكية (87.1 مليار ريال) في المرتبة الخامسة بنصيب بلغ 5.6 في المئة من إجمالي صادرات المملكة، وبارتفاع نسبته 62.8 في المئة عن العام السابق. ويوضح (الرسم البياني 5-4أ) وجهة صادرات المملكة في عام 2022م.

كذلك سجلت صادرات المملكة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ارتفاعًا نسبته 39.9 في المئة لتبلغ حوالي 135.3 مليار ريال في عام 2022م وبنصيب بلغ 8.8 في المئة من إجمالي الصادرات. وقد ارتفعت صادرات المملكة إلى مجموعة الدول العربية الأخرى بنسبة 38.1 في المئة لتبلغ نحو 112.2 مليار ريال، وبنصيب بلغ 7.3 في المئة من إجمالي الصادرات. وسجلت صادرات المملكة إلى بقية دول العالم ارتفاعًا نسبته 56.2 في المئة لتبلغ حوالي 505.2 مليار ريال، وبنصيب بلغ 32.8 في المئة.

الواردات حسب المنشأ

تُظهر البيانات التفصيلية لإجمالي الواردات من أكبر خمس دول مُصدِّرة إلى المملكة في عام 2022م ارتفاعًا نسبته 21.1 في المئة ليبلغ نحو 309.0 مليار ريال، تمثل حوالي 43.4 في المئة من إجمالي واردات المملكة. واحتلّت الصين المرتبة الأولى (149.3 مليار ريال) بنصيب بلغ 21.0 في المئة من إجمالي واردات المملكة، وبارتفاع نسبته 31.6 في المئة عن العام السابق، تلتها الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية (65.0 مليار ريال) بنصيب بلغ 9.1 في المئة، وبارتفاع نسبته 7.4 في المئة عن العام السابق. وجاءت الهند في المرتبة الثالثة (39.5 مليار ريال) بنصيب بلغ 5.5 في المئة، وبارتفاع نسبته 30.5 في المئة عن العام السابق. وحلّت ألمانيا في المرتبة الرابعة (30.0 مليار ريال) بنصيب بلغ 4.2 في المئة من إجمالي واردات المملكة، وبارتفاع نسبته 6.8 في المئة عن العام السابق. وجاءت اليابان في المرتبة الخامسة (25.2 مليار ريال) بنصيب بلغ 3.5 في المئة، وبارتفاع نسبته 10.8 في المئة عن العام السابق.

وأظهرت أرقام واردات المملكة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ارتفاعًا نسبته 18.2 في المئة لتبلغ 77.7 مليار ريال في عام 2022م، وبنصيب بلغ 10.9 في المئة من إجمالي واردات المملكة. كذلك سجلت الواردات من مجموعة الدول العربية الأخرى ارتفاعًا نسبته 45.6 في المئة لتبلغ نحو 38.2 مليار ريال، وبنصيب بلغ 5.4 في المئة من إجمالي واردات المملكة. إلى جانب ذلك، سجلت واردات المملكة من بقية دول العالم ارتفاعًا نسبته 27.0 في المئة لتبلغ 287.2 مليار ريال، وبنصيب بلغ 40.3 في المئة. ويوضح (الرسم البياني 5-4ب) واردات المملكة حسب المنشأ في 2022م.

جدول رقم 5-4: وجهة صادرات المملكة ومنشأ وارداتها (سيف)*

	مليون ريال		النصيب المئوي		التغير (%)
	2021	2022	2021	2022	2022
الصادرات					
الصين	190,911	249,926	18.4	16.2	30.9
الهند	99,966	157,187	9.7	10.2	57.2
اليابان	102,598	152,890	9.9	9.9	49.0
كوريا الجنوبية	87,342	142,159	8.4	9.2	62.8
الولايات المتحدة الأمريكية	53,517	87,117	5.2	5.6	62.8
مجموع الخمس دول	**534,334**	**789,279**	**51.6**	**51.2**	**47.7**
مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي	**96,745**	**135,342**	**9.3**	**8.8**	**39.9**
مجموعة الدول العربية الأخرى	**81,222**	**112,156**	**7.8**	**7.3**	**38.1**
بقية دول العالم	**323,371**	**505,164**	**31.2**	**32.8**	**56.2**
إجمالي صادرات المملكة إلى جميع الدول	**1,035,672**	**1,541,941**	**100.0**	**100.0**	**48.9**
الواردات					
الصين	113,381	149,252	19.8	21.0	31.6
الولايات المتحدة الأمريكية	60,549	65,002	10.6	9.1	7.4
الهند	30,277	39,509	5.3	5.5	30.5
ألمانيا	28,093	30,000	4.9	4.2	6.8
اليابان	22,732	25,195	4.0	3.5	10.8
مجموع الخمس دول	**255,032**	**308,958**	**44.5**	**43.4**	**21.1**
مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي	**65,735**	**77,703**	**11.5**	**10.9**	**18.2**
مجموعة الدول العربية الأخرى	**26,216**	**38,165**	**4.6**	**5.4**	**45.6**
بقية دول العالم	**226,202**	**287,212**	**39.5**	**40.3**	**27.0**
إجمالي واردات المملكة من جميع الدول	**573,185**	**712,038**	**100.0**	**100.0**	**24.2**

*تشمل إعادة التصدير.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

رسم بياني رقم 5-4أ: وجهة صادرات المملكة

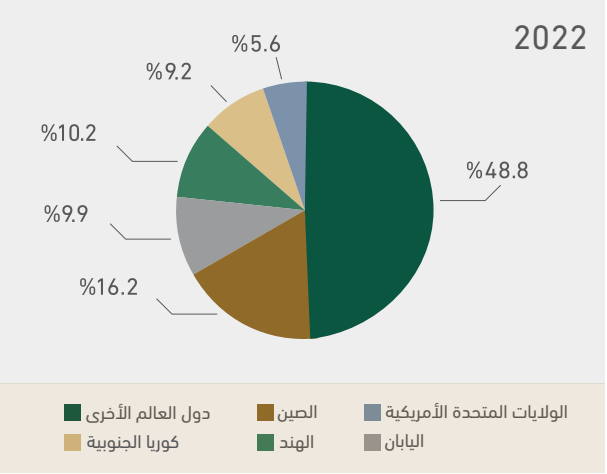

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

رسم بياني رقم 5-4ب: واردات المملكة حسب المنشأ

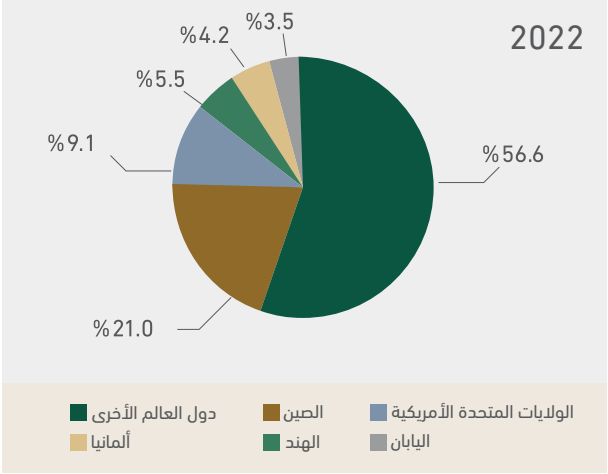

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

التبادل التجاري غير النفطي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

سجل صافي التبادل التجاري غير النفطي للمملكة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 2022م عجزًا بلغ نحو 13.8 مليار ريال، مقابل عجز بلغ نحو 7.0 مليار ريال في عام 2021م، إذ سجلت واردات المملكة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ارتفاعًا نسبته 18.2 في المئة لتبلغ حوالي 77.7 مليار ريال في عام 2022م مقابل حوالي 65.7 مليار ريال في العام السابق. وتشكل الواردات من دول المجلس ما نسبته 10.9 في المئة من إجمالي واردات المملكة. وكذلك ارتفعت صادرات المملكة غير النفطية إلى دول المجلس بنسبة 8.8 في المئة في عام 2022م لتبلغ 63.9 مليار ريال، وتمثل هذه الصادرات ما نسبته 20.2 في المئة من إجمالي صادرات المملكة غير النفطية (تشمل إعادة التصدير).

وتظهر البيانات التفصيلية تسجيل الميزان السلعي غير النفطي للمملكة فائضًا مع دولة الكويت بمبلغ 3.7 مليار ريال، ودولة قطر بمبلغ 331 مليون ريال، فيما سجل عجزًا مع كلٍ من الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان ومملكة البحرين بلغ 1.3 مليار ريال و11.5 مليار ريال و5.0 مليار ريال على التوالي في عام 2022م.

كذلك تشير بيانات صادرات المملكة غير النفطية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 2022م إلى بقاء دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى، حيث صدّرت المملكة لها ما قيمته 43.8 مليار ريال، أي ما يعادل 68.6 في المئة من إجمالي صادرات المملكة غير النفطية لدول المجلس. وجاءت كلٌ من دولة الكويت ومملكة البحرين في المرتبة الثانية بمبلغ 7.1 مليار ريال لكلٍ منهما، أي ما نسبته 11.1 في المئة، ثم سلطنة عُمان بنحو 4.3 مليار ريال، أي ما نسبته 6.7 في المئة، تلتها دولة قطر بمبلغ 1.5 مليار ريال، أي ما نسبته 2.4 في المئة.

وفيما يخص واردات المملكة غير النفطية من دول المجلس في عام 2022م، ظلت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى بصفتها أكبر مورد للمملكة بقيمة 45.1 مليار ريال، تمثل ما نسبته 58.0 في المئة من إجمالي واردات المملكة غير النفطية من دول المجلس. وجاءت سلطنة عُمان في المرتبة الثانية بقيمة 15.8 مليار ريال، تمثل ما نسبته 20.4 في المئة من إجمالي واردات المملكة غير النفطية من دول المجلس، تلتها مملكة البحرين بقيمة 12.1 مليار ريال، تمثل ما نسبته 15.6 في المئة، ثم دولة الكويت في المرتبة الرابعة بقيمة 3.4 مليار ريال، تمثل ما نسبته 4.4 في المئة، ثم جاءت دولة قطر في المرتبة الخامسة بقيمة 1.2 مليار ريال، ممثلة ما نسبته 1.6 في المئة (جدول 5-5).

جدول رقم 5-5: التبادل التجاري غير النفطي للمملكة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية*

(مليون ريال)

الدولة	2020			2021			2022			التغير 2022 (%)		النصيب المئوي 2022	
	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	التغير في الواردات	التغير في الصادرات	الواردات	الصادرات
الإمارات	34,287	33,714	-573	46,770	37,681	-9,089	45,103	43,801	-1,302	-3.6	16.2	58.0	68.6
الكويت	1,681	6,025	4,344	2,125	6,709	4,584	3,416	7,123	3,707	60.8	6.2	4.4	11.1
البحرين	6,950	6,991	41	9,747	8,428	-1,319	12,141	7,117	-5,024	24.6	-15.6	15.6	11.1
عمان	6,253	3,606	-2,647	6,708	3,805	-2,903	15,831	4,304	-11,527	136.0	13.1	20.4	6.7
قطر	0	0	0	385	2,101	1,716	1,212	1,543	331	214.8	-26.6	1.6	2.4
المجموع	**49,171**	**50,336**	**1,165**	**65,735**	**58,724**	**-7,011**	**77,703**	**63,888**	**-13,815**	**18.2**	**8.8**	**100.0**	**100.0**

*تشمل إعادة التصدير.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

التبادل التجاري غير النفطي مع أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية

سجل التبادل التجاري غير النفطي للمملكة مع الدول العربية (باستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) فائضًا بلغ حوالي 5.2 مليار ريال في عام 2022م، مقابل فائض بلغ نحو 9.1 مليار ريال في عام 2021م. وسجلت واردات المملكة من الدول العربية ارتفاعًا 45.6 في المئة لتبلغ نحو 38.2 مليار ريال في عام 2022م، مقابل حوالي 26.2 مليار ريال في العام السابق. وتشكل واردات المملكة من الدول العربية ما نسبته 5.4 في المئة من إجمالي واردات المملكة. كذلك ارتفعت صادرات المملكة إلى الدول العربية بنسبة 22.8 في المئة مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 43.3 مليار ريال تمثل ما نسبته 13.7 في المئة من إجمالي صادرات المملكة غير النفطية (تشمل إعادة التصدير).

ويتضح من البيانات التفصيلية للتبادل التجاري للمملكة مع أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية، تحقيق المملكة فائضًا في تبادلها التجاري في عام 2022م مع كل من اليمن (4.7 مليار ريال)، والعراق (3.8 مليار ريال)، والأردن (3.4 مليار ريال)، والمغرب (2.0 مليار ريال)، والسودان (112 مليون ريال)، ولبنان (502 مليون ريال)، في حين سجلت المملكة عجزًا مع مصر (13.6 مليار ريال) وسوريا (691 مليون ريال).

وبالنسبة إلى صادرات المملكة غير النفطية إلى أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية في عام 2022م، جاءت مصر في المرتبة الأولى، حيث صدّرت المملكة إليها ما قيمته 11.2 مليار ريال، أي ما يعادل 25.9 في المئة من إجمالي صادرات المملكة غير النفطية إلى الدول العربية. وجاءت الأردن في المرتبة الثانية بمبلغ 10.3 مليار ريال، أي ما نسبته 23.8 في المئة، تلتها اليمن في المرتبة الثالثة بحوالي 5.4 مليار ريال. وجاءت صادرات المملكة إلى العراق والمغرب في المرتبتين الرابعة والخامسة بمبلغ 3.9 مليار ريال و3.8 مليار ريال على التوالي.

وفيما يخص واردات المملكة غير النفطية من أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية في عام 2022م، احتلّت مصر المرتبة الأولى بقيمة 24.8 مليار ريال، تمثل ما نسبته 65.1 في المئة من إجمالي واردات المملكة غير النفطية من الدول العربية، وجاءت الأردن في المرتبة الثانية بقيمة بلغت 6.9 مليار ريال، تشكل ما نسبته 18.0 في المئة، تلتها المغرب في المرتبة الثالثة بقيمة 1.73 مليار ريال، أي ما نسبته 4.5 في المئة، ثم السودان في المرتبة الرابعة بمبلغ 1.67 مليار ريال، تمثل ما نسبته 4.4 في المئة. وجاءت واردات المملكة من سوريا في المرتبة الخامسة بنحو 1.2 مليار ريال، أي ما نسبته 3.0 في المئة (جدول 5-6).

جدول رقم 5-6: التبادل التجاري غير النفطي للمملكة مع أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية*
(باستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)

(مليون ريال)

الدولة	2020			2021			2022			التغير 2022 (%)		النصيب المئوي 2022	
	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	التغير في الواردات	التغير في الصادرات	الواردات	الصادرات
مصر	10,129	6,739	-3,390	15,781	9,835	-5,946	24,827	11,219	-13,608	57.3	14.1	65.1	25.9
الأردن	4,182	4,698	516	5,010	6,916	1,906	6,886	10,302	3,416	37.4	49.0	18.0	23.8
اليمن	673	4,562	3,889	849	4,849	4,000	684	5,407	4,723	-19.4	11.5	1.8	12.5
العراق	42	2,653	2,611	69	3,055	2,986	105	3,936	3,831	52.2	28.8	0.3	9.1
المغرب	601	1,344	743	681	1,878	1,197	1,727	3,757	2,030	153.6	100.1	4.5	8.7
السودان	912	2,503	1,591	1,279	2,566	1,287	1,673	1,785	112	30.8	-30.4	4.4	4.1
سوريا	768	2	-766	1,219	270	-949	1,154	463	-691	-5.3	71.5	3.0	1.1
لبنان	948	546	-402	596	543	-53	1	503	502	-99.8	-7.4	0.0	1.2
بقية الدول العربية	548	3,981	3,433	732	5,399	4,667	1,108	5,974	4,865	51.4	10.6	2.9	13.8
المجموع	**18,803**	**27,028**	**8,225**	**26,216**	**35,311**	**9,095**	**38,165**	**43,346**	**5,180**	**45.6**	**22.8**	**100.0**	**100.0**

*تشمل إعادة التصدير.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

صادرات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية

سجلت صادرات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية (الاعتمادات المسددة) ارتفاعًا نسبته 35.1 في المئة لتبلغ حوالي 60.8 مليار ريال في عام 2022م، مقارنة بنحو 45.0 مليار ريال في عام 2021م، وارتفع نصيبها إلى 19.2 في المئة من إجمالي الصادرات غير النفطية (تشمل إعادة التصدير) مقارنة بنحو 16.2 في المئة في العام السابق.

وتشير بيانات صادرات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية (الاعتمادات المسددة) في عام 2022م إلى ارتفاع الاعتمادات المسددة لصادرات المنتجات الصناعية الأخرى لتبلغ نحو 43.3 مليار ريال، بارتفاع نسبته 30.8 في المئة مقارنة بعام 2021م، محتلة بذلك المرتبة الأولى بنصيب بلغ 71.2 في المئة، ثم جاءت الاعتمادات المسددة لصادرات المواد الكيميائية والبلاستيكية في المرتبة الثانية بمبلغ 16.9 مليار ريال، وبارتفاع نسبته 46.8 في المئة، وبنصيب بلغ 27.8 في المئة، تلتها الاعتمادات المسددة للصادرات الزراعية والحيوانية بقيمة قدرها 624 مليون ريال، وبارتفاع نسبته 63.8 في المئة مقارنة بالعام السابق، وبنصيب بلغ 1.0 في المئة من إجمالي الاعتمادات المسددة.

واردات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية

أظهرت واردات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية (الاعتمادات المسددة وأوراق تحت التحصيل) في عام 2022م ارتفاعًا نسبته 20.9 في المئة لتبلغ حوالي 158.1 مليار ريال، مقارنة بنحو 130.8 مليار ريال في العام السابق. وبلغت نسبة واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية إلى إجمالي قيمة واردات المملكة في عام 2022م نحو 22.3 في المئة، مقارنة بنسبة 22.8 في المئة في العام السابق. ويعزى ذلك الارتفاع إلى ارتفاع كل من تمويل واردات السلع الأخرى بنسبة 25.2 في المئة ليبلغ حوالي 78.1 مليار ريال، وتمويل الواردات من السيارات بنسبة 21.3 في المئة ليبلغ نحو 35.7 مليار ريال، وتمويل الواردات من مواد البناء بنسبة 19.3 في المئة ليبلغ حوالي 15.3 مليار ريال، وتمويل الواردات من الحبوب بنسبة 28.3 في المئة ليبلغ حوالي 7.2 مليار ريال، وتمويل الواردات من المواد الغذائية الأخرى بنسبة 15.1 في المئة ليبلغ حوالي 10.4 مليار ريال، وتمويل واردات الآلات بنسبة 20.5 في المئة ليبلغ حوالي 5.2 مليار ريال، وتمويل الواردات من الفواكه والخضراوات بنسبة 157.9 في المئة ليبلغ نحو 585 مليون ريال، وتمويل واردات

المنسوجات والملبوسات بنسبة 16.3 في المئة ليبلغ حوالي 834 مليون ريال. وفي المقابل، انخفض كل من تمويل الواردات من المواشي واللحوم بنسبة 54.8 في المئة ليبلغ 969 مليون ريال، وتمويل الواردات من السكر والشاي والبن بنسبة 18.7 في المئة ليبلغ 589 مليون ريال، وتمويل الواردات من الأجهزة بنسبة 3.2 في المئة ليبلغ نحو 3.2 مليار ريال.

وبالنسبة إلى النصيب المئوي من الإجمالي، فقد احتل تمويل الواردات من السلع الأخرى المرتبة الأولى بنصيب بلغ 49.4 في المئة من الإجمالي، ثم جاء تمويل الواردات من السيارات في المرتبة الثانية بنصيب بلغ 22.6 في المئة من الإجمالي. واحتل تمويل الواردات من مواد البناء المرتبة الثالثة بنصيب بلغ 9.7 في المئة من الإجمالي، وجاء تمويل الواردات من المواد الغذائية الأخرى في المرتبة الرابعة بنصيب بلغ 6.6 في المئة، ثم تمويل الواردات من الحبوب في المرتبة الخامسة بنصيب بلغ 4.5 في المئة (جدول 5-7).

الصادرات عبر الموانئ

وفقًا للبيانات الصادرة عن الهيئة العامة للموانئ، ارتفعت الصادرات بالطن عبر موانئ المملكة في عام 2022م بنسبة 9.4 في المئة لتبلغ 211.0 مليون طن (لا تشمل صادرات النفط الخام)، مقارنة بنحو 192.9 مليون طن في العام السابق.

ويعود ارتفاع إجمالي الصادرات عبر الموانئ في عام 2022م إلى الارتفاع في صادرات المنتجات النفطية المكررة والغاز بنسبة 12.3 في المئة لتبلغ 117.8 مليون طن، وارتفاع صادرات المواد البتروكيماوية بنسبة 5.8 في المئة لتبلغ 35.4 مليون طن، وارتفاع صادرات مواد البناء والحديد بنسبة 12.7 في المئة لتبلغ 22.3 مليون طن، وارتفاع صادرات المواد الأخرى بنسبة 18.5 في المئة لتبلغ 20.3 مليون طن. من ناحية أخرى، انخفضت صادرات بضائع المسافنة بنسبة 12.5 في المئة لتبلغ 14.9 مليون طن، وانخفضت أيضًا الصادرات الزراعية بنسبة 66.8 في المئة لتبلغ 136 ألف طن.

جدول رقم 5-7: صادرات وواردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية

(مليون ريال)

	2021	2022	النصيب المئوي		التغير 2022 (%)
			2021	2022	
الصادرات*	44,986	60,789	100.0	100.0	35.1
الزراعة والإنتاج الحيواني	381	624	0.8	1.0	63.8
المواد الكيميائية والبلاستيكية	11,503	16,881	25.6	27.8	46.8
منتجات صناعية أخرى	33,102	43,284	73.6	71.2	30.8
الواردات**	130,755	158,122	100.0	100.0	20.9
حبوب	5,606	7,192	4.3	4.5	28.3
فواكه وخضراوات	227	585	0.2	0.4	157.9
سكر وشاي وبن	725	589	0.6	0.4	-18.7
مواشي ولحوم	2,142	969	1.6	0.6	-54.8
مواد غذائية أخرى	9,007	10,367	6.9	6.6	15.1
منسوجات وملبوسات	717	834	0.5	0.5	16.3
مواد بناء	12,823	15,305	9.8	9.7	19.3
سيارات	29,401	35,662	22.5	22.6	21.3
آلات	4,351	5,242	3.3	3.3	20.5
أجهزة	3,335	3,228	2.6	2.0	-3.2
سلع أخرى	62,421	78,148	47.7	49.4	25.2

*الاعتمادات المسددة. **الاعتمادات المسددة وأوراق تحت التحصيل.

المصدر: البنك المركزي السعودي.

أما بالنسبة إلى النصيب المئوي، فقد احتلّت صادرات المنتجات النفطية المكررة والغاز المرتبة الأولى بنسبة 55.9 في المئة من إجمالي الصادرات عبر الموانئ، تلتها صادرات المواد البتروكيماوية في المرتبة الثانية بنصيب بلغ 16.8 في المئة، واحتلت صادرات مواد البناء والحديد المرتبة الثالثة بنصيب بلغ 10.6 في المئة. وجاءت صادرات المواد الأخرى في المرتبة الرابعة بنصيب بلغ 9.6 في المئة، فيما احتلّت بضائع المسافنة المرتبة الخامسة بنصيب بلغ 7.1 في المئة، تلتها صادرات المنتجات الزراعية بنصيب بلغ 0.1 في المئة.

الواردات عبر الموانئ

تشير البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للموانئ إلى ارتفاع الواردات بالطن عبر موانئ المملكة في عام 2022م بنسبة 6.3 في المئة لتبلغ نحو 107.5 مليون طن، مقارنة بنحو 101.2 مليون طن في العام السابق، وذلك نتيجة لارتفاع الواردات عبر الموانئ الصناعية بنسبة 7.5 في المئة لتبلغ حوالي 39.8 مليون طن. وكذلك ارتفعت الواردات عبر الموانئ التجارية بنسبة 5.5 في المئة لتبلغ 67.8 مليون طن، ويعود الارتفاع بشكل رئيس إلى ارتفاع الواردات من مواد البناء بنسبة 19.0 في المئة لتبلغ حوالي 12.8 مليون طن، وارتفاع الواردات من المعدات بنسبة 39.9 في المئة لتبلغ نحو 2.1 مليون طن، وارتفاع الواردات من البضائع العامة بنسبة 3.9 في المئة لتبلغ حوالي 32.1 مليون طن. من جانب آخر، انخفضت الواردات من المواد الغذائية بنسبة 1.4 في المئة لتبلغ حوالي 20.7 مليون طن. وبالنسبة إلى النصيب المئوي، احتلّت واردات البضائع العامة المرتبة الأولى بنصيب بلغ 29.8 في المئة من إجمالي الواردات عبر الموانئ، وجاءت واردات المواد الغذائية في المرتبة الثانية بنصيب بلغ 19.3 في المئة، واحتلّت واردات مواد البناء المرتبة الثالثة بنصيب بلغ 11.9 في المئة، وجاءت واردات المعدات في المرتبة الرابعة بنصيب بلغ 2.0 في المئة.

أما فيما يخص السيارات والمواشي الحية، فقد بلغت واردات المملكة من السيارات عن طريق الموانئ في عام 2022م نحو 867.7 ألف سيارة، مقابل 618.4 ألف سيارة عام 2021م، بارتفاع نسبته 40.3 في المئة، في حين بلغت واردات المملكة من المواشي الحية نحو 3.9 مليون رأس، بارتفاع نسبته 8.2 في المئة عن العام السابق (جدول 5-8).

جدول رقم 5-8: الصادرات والواردات عبر الموانئ

(مليون طن)

	2021	2022*	النصيب المئوي		التغير 2022 (%)
			2021	2022	
الصادرات	**192.9**	**211.0**	**100.0**	**100.0**	**9.4**
مواد البتروكيماوية	33.5	35.4	17.4	16.8	5.8
منتجات النفطية المكررة والغاز	104.9	117.8	54.4	55.9	12.3
مواد البناء والحديد	19.8	22.3	10.3	10.6	12.7
بضائع المسافنة	17.1	14.9	8.8	7.1	-12.5
صادرات زراعية	0.4	0.1	0.2	0.1	-66.8
مواد أخرى	17.1	20.3	8.9	9.6	18.5
الواردات	**101.2**	**107.5**	**100.0**	**100.0**	**6.3**
واردات عبر الموانئ التجارية	**64.2**	**67.8**	**63.4**	**63.0**	**5.5**
مواد الغذائية	21.0	20.7	20.8	19.3	-1.4
مواد البناء	10.7	12.8	10.6	11.9	19.0
واردات من المعدات	1.5	2.1	1.5	2.0	39.9
بضائع العامة	30.9	32.1	30.5	29.8	3.9
واردات عبر الموانئ الصناعية	**37.0**	**39.8**	**36.6**	**37.0**	**7.5**
عدد المواشي الحية**	3,599,322	3,892,842	--	--	8.2
عدد السيارات***	618,352	867,684	--	--	40.3

*بيانات أولية **المواشي الحية بالطن مضمنة في المواد الغذائية. ***السيارات بالطن مضمنة في البضائع العامة.

المصدر: الهيئة العامة للموانئ.

ميزان المدفوعات

أولًا: الحساب الجاري

تشير التقديرات الأولية لميزان مدفوعات المملكة لعام 2022م إلى تسجيل فائض في الحساب الجاري بلغ حوالي 565.3 مليار ريال، أي ما يعادل 13.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بفائض بلغ حوالي 166.2 مليار ريال في عام 2021م. ويعزى هذا الفائض إلى ارتفاع فائض حساب السلع والخدمات بنسبة 150.1 في المئة، وانخفاض عجز صافي حساب الدخل الثانوي بنسبة 0.6 في المئة، وذلك على الرغم من انخفاض فائض صافي حساب الدخل الأولي بنسبة 27.1 في المئة (جدول 5–9). ويوضح (الرسم البياني 5-5) تطورات ميزان الحساب الجاري وبنوده الرئيسة في الفترة من 2019م إلى 2022م.

أ-السلع والخدمات

1- السلع

ارتفع فائض حساب السلع في عام 2022م بنسبة 72.0 في المئة ليبلغ نحو 880.1 مليار ريال، مقارنة بفائض بلغ حوالي 511.7 مليار ريال في عام 2021م. ويعود ذلك الارتفاع في الفائض إلى ارتفاع إجمالي الصادرات (تشمل الصادرات النفطية والأخرى) بنسبة 48.7 في المئة ليبلغ نحو 1,540.0 مليار ريال، مقارنة بحوالي 1,035.7 مليار ريال، على الرغم من ارتفاع الواردات (فوب) بنسبة 25.9 في المئة لتبلغ نحو 660.0 مليار ريال، مقارنة بحوالي 524.0 مليار ريال خلال عام 2021م.

2- الخدمات

انخفض العجز في حساب الخدمات في عام 2022م بنسبة 19.2 في المئة ليبلغ نحو 190.9 مليار ريال، مقارنة بعجز بلغ حوالي 236.2 مليار ريال في عام 2021م. ويعود الانخفاض في العجز بشكل رئيس إلى تحول العجز في صافي بند السفر البالغ حوالي 31.3 مليار ريال في عام 2021م إلى فائض ليبلغ حوالي 28.4 مليار ريال في عام 2022م. وكذلك انخفض العجز في صافي بند خدمات الأعمال الأخرى بنسبة 26.5 في المئة ليبلغ نحو 55.3 مليار ريال، مقارنة بنحو 75.3 مليار ريال خلال 2021م. وانخفض أيضًا العجز في صافي بند الخدمات المالية ليبلغ نحو 5.1 مليار ريال مقابل عجز بلغ حوالي 6.5 مليار ريال في عام 2021م. من جانب آخر، ارتفع عجز صافي بند خدمات النقل بنسبة 29.9 في المئة ليبلغ نحو 68.8 مليار ريال، مقابل حوالي 53.0 مليار ريال في العام السابق. وارتفع عجز صافي بند خدمات التشييد بنسبة 23.9 في المئة ليبلغ حوالي 30.7 مليار ريال، مقابل حوالي 24.8 مليار ريال في العام السابق. وارتفع العجز في صافي بند التأمين ومعاشات التقاعد بنسبة 75.0 في المئة ليبلغ نحو 11.2 مليار ريال، مقابل حوالي 6.4 مليار ريال في العام السابق. إضافة إلى ذلك، تحول الفائض في صافي بند خدمات الاتصالات إلى عجز بنحو 2.8 مليار ريال، مقابل فائض بنحو 1.0 مليار ريال في العام السابق. وأخيرًا، ارتفع العجز في صافي بند السلع والخدمات الحكومية (غير المدرجة في موضع آخر) بنسبة 13.8 في المئة ليبلغ نحو 45.4 مليار ريال، مقابل حوالي 39.9 مليار ريال في العام السابق.

ب- الدخل الأولي

تشير تقديرات ميزان المدفوعات إلى انخفاض فائض صافي حساب الدخل الأولي لعام 2022م بنسبة 27.1 في المئة ليبلغ حوالي نحو 41.6 مليار ريال، مقابل حوالي 57.0 مليار ريال في العام السابق، وذلك نتيجة لانخفاض فائض بند دخل استثمارات الحافظة ليبلغ حوالي 10.2 مليار ريال مقابل حوالي 40.3 مليار ريال في العام السابق، بالإضافة إلى انخفاض الفائض في صافي بند دخل الاستثمارات الأخرى الذي بلغ حوالي 5.1 مليار ريال مقابل حوالي 13.0 مليار ريال العام السابق. وجاء ذلك على الرغم من ارتفاع الفائض في صافي بند دخل الاستثمار المباشر ليبلغ حوالي 27.2 مليار ريال، مقارنة بنحو 6.1 مليار ريال في العام السابق. من جهة أخرى، انخفض العجز في صافي بند تعويضات العاملين ليبلغ حوالي 921 مليون ريال مقابل حوالي 2.4 مليار ريال في العام السابق.

جدول رقم 5-9: ميـزان المدفـوعـات

(مليون ريال)

	*2019	*2020	*2021	**2022	التغير 2022 (%)
أولًا : ميزان الحساب الجاري	**143,362**	**-85,553**	**166,213**	**565,324**	**240.1**
أ. السلع والخدمات	250,947	2,491	275,572	689,173	150.1
1- السلع	455,010	179,791	511,738	880,079	72.0
صادرات	981,064	651,990	1,035,744	1,540,035	48.7
واردات	526,054	472,199	524,006	659,957	25.9
2- الخدمات	-204,064	-177,300	-236,167	-190,905	-19.2
دائن	90,910	33,690	38,637	119,597	209.5
مدين	294,974	210,990	274,804	310,503	13.0
ب. الدخـل الأولي	29,623	52,306	57,034	41,599	-27.1
دائن	77,328	81,470	103,766	99,258	-4.3
مدين	47,705	29,164	46,732	57,659	23.4
ج. الدخل الثانوي	-137,208	-140,351	-166,393	-165,448	-0.6
دائن	--	--	--	--	--
مدين	137,208	140,351	166,393	165,448	-0.6
ثانيًا: الحساب الرأسمالي	**-6,499**	**-6,917**	**-4,942**	**-9,229**	**86.8**
ثالثًا: الحساب المالي	**135,612**	**-90,190**	**155,914**	**523,449**	**235.7**
1- الاستثمار المباشر	33,692	-1,831	17,154	41,023	139.2
صافي حيازة الأصول المالية	50,801	18,416	89,475	70,597	-21.1
صافي تحمل الخصوم	17,110	20,247	72,321	29,574	-59.1
2- استثمارات الحافظة	-43,196	88,838	144,501	138,523	-4.1
صافي حيازة الأصول المالية	129,637	200,819	208,616	186,513	-10.6
صافي تحمل الخصوم	172,833	111,982	64,114	47,990	-25.1
3- استثمارات أخرى	133,915	-4,995	-12,171	327,102	--
صافي حيازة الأصول المالية	208,741	18,295	83,536	290,735	248.0
صافي تحمل الخصوم	74,826	23,290	95,706	-36,367	--
4- الأصول الاحتياطية	11,202	-172,202	6,430	16,801	161.3
السهـو والخطـأ	-1,251	2,281	-5,358	-32,646	509.3

*بيانات أولية. **بيانات تقديرية.
المصدر: بيانات ميزان المدفوعات من البنك المركزي السعودي.

رسم بياني رقم 5-5: ميزان الحساب الجاري

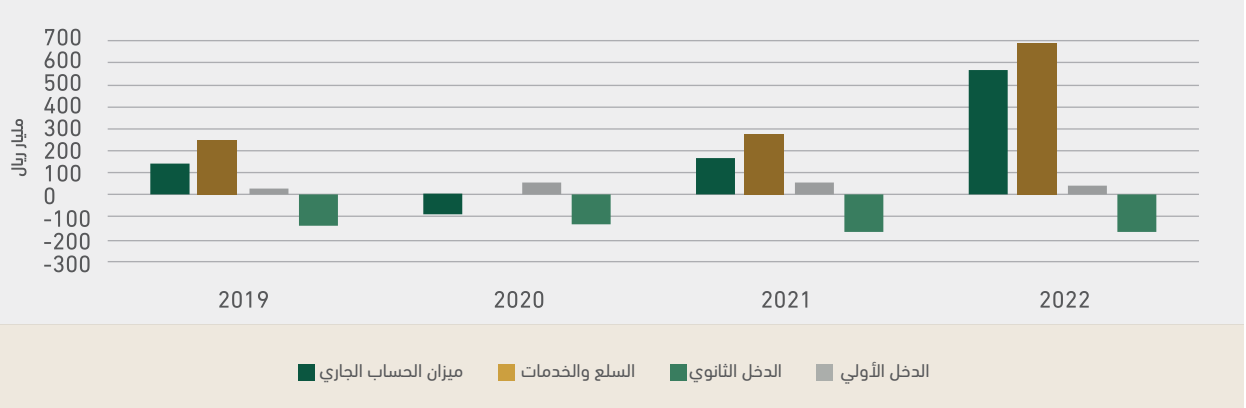

المصدر: بيانات ميزان المدفوعات من البنك المركزي السعودي.

ج- الدخل الثانوي

انخفض العجز في حساب الدخل الثانوي في عام 2022م بنسبة 0.6 في المئة، ليصل إلى حوالي 165.4 مليار ريال مقابل عجز بلغ حوالي 166.4 مليار ريال في العام السابق؛ حيث انخفضت تحويلات العاملين بنسبة 2.5 في المئة إلى نحو 145.6 مليار ريال. وفي المقابل، ارتفعت مدفوعات التحويلات الحكومية بنسبة 10.8 في المئة لتبلغ حوالي 17.9 مليار ريال مقابل حوالي 16.1 مليار ريال في العام السابق. ويوضح (جدول 5-10) تطور تحويلات العاملين الأجانب في المملكة ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص منذ عام 2013م.

ثانيًا: الحساب الرأسمالي

سجل الحساب الرأسمالي تدفقًا للخارج بحوالي 9.2 مليار ريال في عام 2022م، مقابل تدفق إلى الخارج بحوالي 4.9 مليار ريال في العام السابق.

ثالثًا: الحساب المالي

سجل صافي الحساب المالي تدفقًا للخارج بحوالي 523.4 مليار ريال في عام 2022م، مقابل تدفق للخارج بحوالي 155.9 مليار ريال خلال العام السابق. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع صافي بند الاستثمارات المباشرة في عام 2022م بحوالي 41.0 مليار ريال، وارتفاع صافي بند الاستثمارات الأخرى بحوالي 327.1 مليار ريال، وارتفاع صافي بند استثمارات الحافظة بحوالي 138.5 مليار ريال. كذلك سجلت الأصول الاحتياطية ارتفاعًا بنحو 16.8 مليار ريال.

وضع الاستثمار الدولي

سجل صافي رصيد الأصول الخارجية في نهاية عام 2022م حوالي 2.56 تريليون ريال، بارتفاع نسبته 10.2 في المئة عن مستواه في نهاية عام 2021م والبالغ 2.32 تريليون ريال (جدول 5-11). وقد جاء ذلك محصلة للتطورات في المكونات التالية:

رصيد الاستثمار المباشر

ارتفع صافي رصيد الاستثمار المباشر في الخارج في نهاية عام 2022م بنسبة 10.6 في المئة ليبلغ حوالي 628.1 مليار ريال، وارتفع أيضًا صافي رصيد الاستثمار المباشر في داخل الاقتصاد بنسبة 3.0 في المئة مقارنة برصيده في نهاية العام السابق ليبلغ حوالي 1.0 تريليون ريال.

رصيد استثمارات الحافظة

انخفض صافي رصيد استثمارات الحافظة في الخارج في نهاية عام 2022م بنسبة 0.2 في المئة ليبلغ حوالي 1.4 تريليون ريال، في حين ارتفع صافي رصيد استثمارات الحافظة في الداخل بنسبة 5.7 في المئة مقارنة برصيده في نهاية العام السابق ليبلغ حوالي 822.8 مليار ريال.

جدول رقم 5-10: تحويلات العاملين الأجانب المقيمين في المملكة

(مليون ريال)

العام	القيمة	التغير (%)	نسبة التحويلات للناتج المحلي للقطاع الخاص
2013	127,768	19.0	11.9
2014	134,995	5.7	11.4
2015	141,785	5.0	11.2
2016	138,745	-2.1	10.6
2017	132,518	-4.5	9.8
2018	123,637	-6.7	9.1
2019	113,573	-8.1	8.0
2020	128,768	13.4	9.5
*2021	149,300	15.9	10.2
**2022	145,563	-2.5	8.9

*أرقام أولية. **أرقام تقديرية.

المصدر: بيانات ميزان المدفوعات من البنك المركزي السعودي، وبيانات الناتج المحلي للقطاع الخاص من الهيئة العامة للإحصاء.

رصيد الاستثمارات الأخرى

ارتفع صافي رصيد الاستثمارات الأخرى في الخارج في نهاية عام 2022م بنسبة 20.6 في المئة ليبلغ حوالي 1.2 تريليون ريال، في حين انخفض صافي رصيد الاستثمارات الأخرى في الداخل بنسبة 5.8 في المئة، مقارنة برصيده في نهاية العام السابق، ليبلغ حوالي 572.3 مليار ريال.

الأصول الاحتياطية

ارتفع رصيد الأصول الاحتياطية بنسبة 1.0 في المئة في نهاية عام 2022م مقارنة بالعام السابق ليبلغ نحو 1.7 تريليون ريال.

الدين الخارجي

بلغ إجمالي الدين الخارجي للمملكة (حكومي وغير حكومي) في نهاية عام 2022م نحو 1,004.7 مليار ريال، مقارنة بحوالي 1,076.6 مليار ريال في نهاية عام 2021م.

المساعدات والقروض الإنمائية الخارجية للمملكة

بلغ إجمالي المساعدات والقروض والمساهمات الخارجية التي قدمتها المملكة في الفترة 2018-2022م نحو 195.5 مليار ريال (جدول 5-12). وتشكل المساعدات والقروض نسبة 93.3 في المئة من الإجمالي، أي حوالي 182.4 مليار ريال، فيما بلغ إجمالي المساهمات في الجمعيات والمنظمات نحو 13.1 مليار ريال وبنسبة 6.7 في المئة من الإجمالي. أما المساعدات من خلال برامج العون متعدد الأطراف، فقد بلغت خلال تلك الفترة نحو 21 مليون ريال وبنسبة 0.01 في المئة من الإجمالي. أما بالنسبة إلى مساعدات المملكة وقروضها الخارجية المقدمة عبر القنوات الثنائية ومن خلال الجمعيات والمنظمات والمؤسسات متعددة الأطراف في عام 2022م، فقد بلغت نحو 4.3 مليار ريال وبنسبة 7.7 في المئة من الإجمالي، بارتفاع نسبته 21.3 في المئة عن العام السابق. وشكلت المساعدات والقروض المقدمة في عام 2022م الجزء الأكبر من إجمالي ما قدمته المملكة، بقيمة 51.2 مليار ريال وبنسبة 92.3 في المئة من الإجمالي، بارتفاع نسبته 23.5 في المئة مقارنة بالعام السابق.

جدول رقم 5-11: وضع الاستثمار الدولي

(مليون ريال)

	2020	2021*	2022**	التغير 2022 (%)
أولًا: الأصول	4,305,474	4,684,311	4,959,508	5.9
1- الاستثمار المباشر في الخارج	483,057	568,122	628,063	10.6
2- استثمارات الحافظة	1,246,372	1,432,775	1,430,613	-0.2
3- استثمارات أخرى	874,836	975,776	1,176,392	20.6
4- الأصول الاحتياطية	1,701,209	1,707,639	1,724,440	1.0
ثانيًا: الخصوم	2,058,358	2,365,332	2,403,653	1.6
1- الاستثمار المباشر في داخل الاقتصاد	906,657	978,978	1,008,552	3.0
2- استثمارات الحافظة	637,938	778,696	822,803	5.7
3- استثمارات أخرى	513,763	607,657	572,297	-5.8
ثالثًا: صافي وضع الاستثمار الدولي	2,247,117	2,318,980	2,555,855	10.2

*بيانات أولية. **بيانات تقديرية.

المصدر: البنك المركزي السعودي.

جدول رقم 5-12: مساعدات ومساهمات المملكة الخارجية للفترة (2018-2022م)

(مليون ريال)

العام	مساعدات وقروض	مساهمات في الجمعيات والمنظمات	العون المتعدد الأطراف	الإجمالي
2018	37,500	680	21	38,201
2019	35,157	2,448	--	37,605
2020	17,088	2,142	--	19,230
2021	41,464	3,531	--	44,994
2022	51,212	4,283	--	55,495
الإجمالي	182,421	13,084	21	195,526

المصدر: وزارة المالية.

6

المالية العامــة

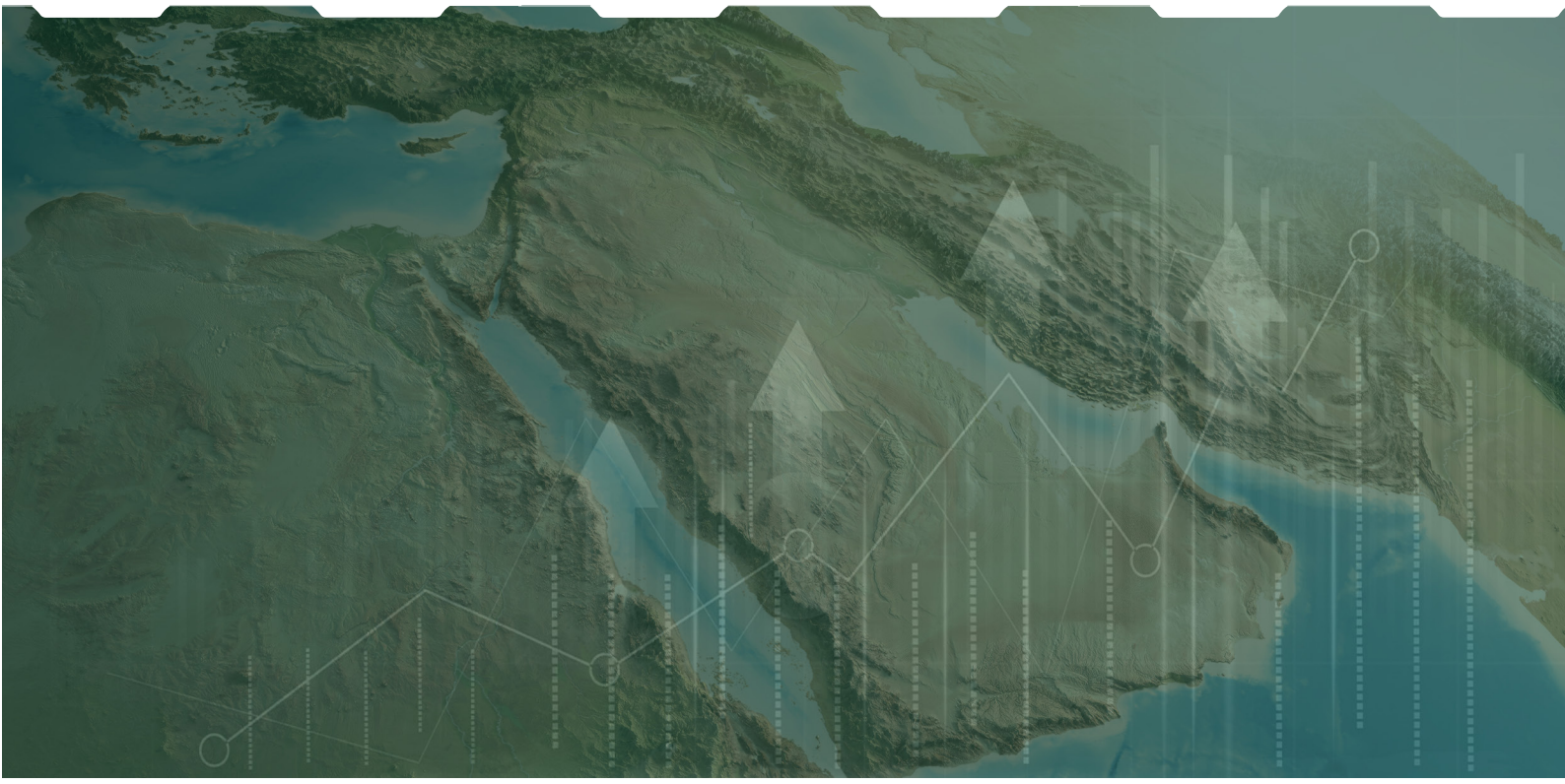

المالية العامة

أقر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة يوم الأربعاء 13 جمادى الأولى 1444هـ الموافق 07 ديسمبر 2022م الميزانية العامة للدولة للعام المالي 1445/1444هـ (2023م). وأتت هذه الميزانية داعمة لاستكمال مسيرة المملكة نحو تحقيق مستهدفات رؤية 2030 من خلال العمل الدائم للإصلاح الاقتصادي والهيكلي الذي يستهدف تقوية الموقف المالي للمملكة وتعزيز مرونة الاقتصاد ومواكبته للمتغيرات العالمية، وكذلك داعمةً لمواصلة تنفيذ البرامج والمشاريع والإستراتيجيات الداعمة للنمو وتوسيع القاعدة الاقتصادية وتحقيق التنمية الشاملة بوتيرة متسارعة بما لا يؤثر على الاستدامة المالية.

استهدفت هذه الميزانية تسريع عملية تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الشاملة عبر تنفيذ الإستراتيجيات والمشاريع الداعمة لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وفقًا لرؤية المملكة 2030، وذلك لتحقيق معدلات نمو مرتفعة وتوفير فرص وظيفية أكبر، بالإضافة إلى تعزيز دور القطاع الخاص وتنمية المحتوى المحلي. واستهدفت الميزانية أيضًا الحفاظ على مستويات آمنة من الاحتياطيات الحكومية لتعزيز قدرة المملكة على التعامل مع الصدمات الخارجية.

قُدّرت الإيرادات في الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2023م بنحو 1,130.0 مليار ريال، بارتفاع نسبته 8.1 في المئة عن الميزانية المقدّرة للعام المالي السابق، وبلغ إجمالي المصروفات المعتمدة في الميزانية نحو 1,114.0 مليار ريال، بارتفاع نسبته 16.6 في المئة عن تقديرات العام المالي السابق، في حين قُدر الفائض بنحو 16.0 مليار ريال، مقارنة بالفائض المقدر للعام المالي السابق البالغ 90.1 مليار ريال (جدول 6-1).

الملامح الرئيسة للميزانية العامة للدولة للعام المالي 1445/1444هـ (2023م):

تسعى المملكة إلى رفع كفاءة الإنفاق لخلق بيئة محفزة للنمو الاقتصادي، ودعم القطاعات ذات الأولوية من خلال تخصيص الموارد المالية اللازمة لها؛ وذلك لتحقيق التنمية الشاملة والوصول إلى أهداف المالية العامة. وفيما يلي اعتمادات الميزانية العامة للدولة المخصصة للإنفاق على القطاعات الرئيسة للعام المالي 2023م (جدول 6-2، ورسم بياني 6-1):

القطاع العسكري

خُصص للقطاع العسكري نحو 259.2 مليار ريال، تمثل ما نسبته 23.3 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، وبارتفاع نسبته 51.7 في المئة عن مخصص العام المالي السابق.

قطاع التعليم

خُصص لقطاع التعليم نحو 189.0 مليار ريال، تمثل ما نسبته 17.0 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، وبارتفاع نسبته 2.1 في المئة مقارنة بما خُصص في ميزانية العام المالي السابق 2022م.

قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية

بلغت المخصصات المعتمدة لقطاع الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية حوالي 189.3 مليار ريال، تمثل نحو 17.0 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة في الميزانية، وبارتفاع نسبته 37.0 في المئة عن مخصصات القطاع في ميزانية العام المالي السابق.

جدول رقم 6-1: تقديرات الميزانية العامة للدولة

(مليار ريال)

	العام المالي 1444/1443هـ (2022م)	العام المالي 1445/1444هـ (2023م)	التغير (%)
إجمالي الإيرادات	1,045.1	1,130.0	8.1
إجمالي المصروفات	955.0	1,114.0	16.6
الفائض/العجز	90.1	16.0	-82.2

المصدر: وزارة المالية.

قطاع الأمن والمناطق الإدارية

بلغ ما خُصص لقطاع الأمن والمناطق الإدارية نحو 105.4 مليار ريال، تمثل قرابة 9.5 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، وبارتفاع نسبته 4.1 في المئة مقارنة بما خُصص في ميزانية العام المالي السابق.

قطاع الخدمات البلدية

بلغ المخصص لقطاع الخدمات البلدية، وتشمل الشؤون البلدية والقروية والأمانات والبلديات نحو 63.1 مليار ريال، تمثل حوالي 5.7 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، وبارتفاع نسبته 27.3 في المئة عن المخصص في ميزانية العام المالي السابق.

قطاع التجهيزات الأساسية والنقل

خُصص لقطاع التجهيزات الأساسية والنقل نحو 34.0 مليار ريال، تمثل حوالي 3.1 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، وبانخفاض نسبته 19.1 في المئة مقارنة بما خُصص في ميزانية العام المالي السابق.

جدول رقم 6-2: توزيع اعتمادات الميزانية العامة التقديرية للدولة (حسب القطاعات الرئيسة)

(مليون ريال)

القطاع	1443/1444هـ (2022م)			1444/1445هـ (2023م)		
	المبلغ	النصيب المئوي	التغير (%)	المبلغ	النصيب المئوي	التغير (%)
الإدارة العامة	32,260	3.4	-3.9	36,947	3.3	14.5
العسكري	170,900	17.9	-2.4	259,249	23.3	51.7
الأمن والمناطق الإدارية	101,280	10.6	0.5	105,400	9.5	4.1
الخدمات البلدية	49,589	5.2	-2.4	63,118	5.7	27.3
التعليم	185,103	19.4	-0.3	189,011	17.0	2.1
الصحة والتنمية الاجتماعية	138,236	14.5	-20.9	189,343	17.0	37.0
الموارد الاقتصادية	53,591	5.6	-26.0	71,771	6.4	33.9
التجهيزات الأساسية والنقل	42,038	4.4	-8.3	34,027	3.1	-19.1
البنود العامة	182,003	19.1	20.4	165,135	14.8	-9.3
المجموع	955,000	100.0	-3.5	1,114,000	100.0	16.6

المصدر: وزارة المالية.

رسم بياني رقم 6-1: توزيع اعتمادات ميزانية العام المالي 1445/1444هـ (2023م) حسب القطاعات الرئيسة

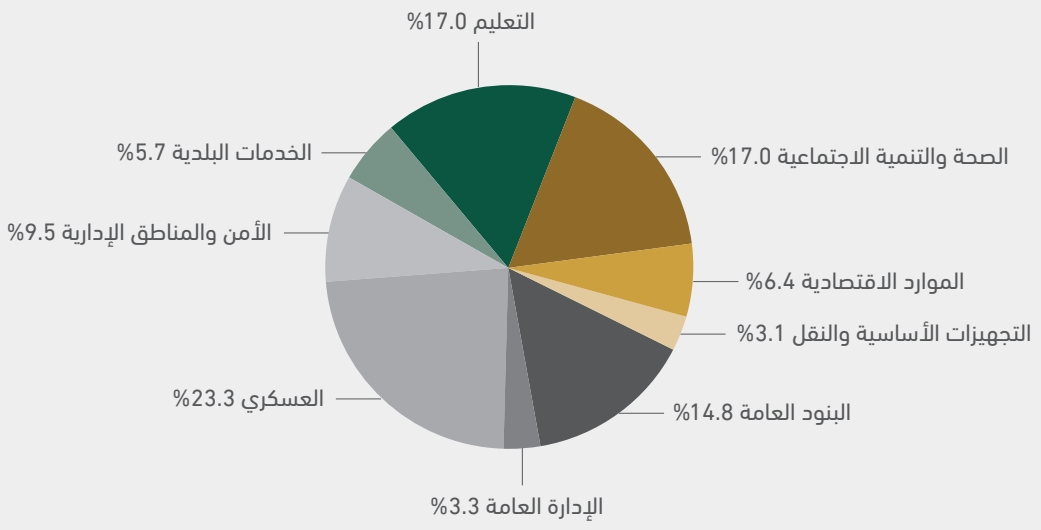

المصدر: وزارة المالية.

قطاعات أخرى

بلغ مخصص البنود العامة حوالي 165.1 مليار ريال، تمثل نحو 14.8 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، وبانخفاض نسبته 9.3 في المئة مقارنة بما خُصص في ميزانية العام المالي السابق.

خُصص لقطاع الموارد الاقتصادية حوالي 71.8 مليار ريال، تمثل نحو 6.4 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، وبارتفاع نسبته 33.9 في المئة مقارنة بما خُصص في ميزانية العام المالي السابق.

بلغ ما خُصص لقطاع الإدارة العامة حوالي 36.9 مليار ريال، تمثل نحو 3.3 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، وبارتفاع نسبته 14.5 في المئة مقارنة بما خُصص في ميزانية العام المالي السابق.

الإيرادات والمصروفات الفعلية للعام المالي 2022م

تشير بيانات العام المالي 1444/1443هـ (2022م) إلى أن إجمالي الإيرادات الفعلية بلغ نحو 1,268.2 مليار ريال، مسجلًا ارتفاعًا نسبته 31.3 في المئة عن إجمالي إيرادات العام السابق. وتشكل هذه الإيرادات ما نسبته 30.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مسجلة ارتفاعًا نسبته 21.3 في المئة مقارنة بالإيرادات المُقدّرة. وبلغت الإيرادات الفعلية من الضرائب للعام المالي 2022م حوالي 323.1 مليار ريال، مرتفعة بنحو 14.4 في المئة مقارنة بالإيرادات المُقدّرة من الضرائب. إلى جانب ذلك، بلغت الإيرادات الأخرى الفعلية للعام المالي 2022م حوالي 945.1 مليار ريال، مسجلة ارتفاعًا نسبته 23.9 في المئة مقارنة بتقديرات الميزانية للإيرادات الأخرى.

وبلغت المصروفات الفعلية للعام المالي 2022م نحو 1,164.3مليار ريال، مشكلة ما نسبته 28.0 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وبارتفاع نسبته 21.9 في المئة مقارنة بالمعتمد في الميزانية، وبارتفاع نسبته 12.1 في المئة عن المصروفات الفعلية للعام السابق.

وارتفعت المصروفات الفعلية على استخدام السلع والخدمات بنسبة 61.2 في المئة مقارنة بالمعتمد في الميزانية، لتبلغ قرابة 258.1 مليار ريال. وارتفعت المصروفات الأخرى الفعلية بنسبة 29.3 في المئة مقارنة بالمعتمد في الميزانية، لتبلغ نحو 107.2 مليار ريال. وارتفعت أيضًا المصروفات الفعلية على المنافع الاجتماعية بنسبة 26.1 في المئة مقارنة بالمعتمد في الميزانية، لتبلغ حوالي 79.4 مليار ريال. وكذلك سجلت المصروفات الفعلية على الإعانات ارتفاعًا نسبته 22.5 في المئة عن المعتمد في الميزانية، لتبلغ نحو 29.6 مليار ريال. وسجلت المصروفات الفعلية على المنح ارتفاعًا نسبته 28.8 في المئة عن المعتمد في الميزانية، لتبلغ حوالي 3.0 مليار ريال. وسجلت أيضًا المصروفات الفعلية على تعويضات العاملين ارتفاعًا نسبته 3.0 في المئة عن المعتمد في الميزانية، لتبلغ نحو 513.2 مليار ريال. وفي المقابل، سجلت المصروفات الفعلية على نفقات التمويل انخفاضًا نسبته 6.9 في المئة عن المعتمد في الميزانية، لتبلغ حوالي 30.3 مليار ريال (جدول 6-3).

عجز/فائض الميزانية الفعلي

سجلت الميزانية العامة للدولة فائضًا بلغ 103.9 مليار ريال، أي ما نسبته 2.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة في عجز العام المالي السابق الذي بلغ 73.4 مليار ريال، أي ما نسبته 2.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي (جدول 6-4، ورسم بياني 6-2).

برامج القروض المحلية والإعانات المحلية

أولًا: القروض المحلية

بلغ مجموع المنصرف الفعلي من القروض المقدمة في عام 2022م حوالي 571.7 مليون ريال، محققًا ارتفاعًا نسبته 37.9 في المئة مقارنة بالعام السابق. وبلغ إجمالي المسدد من القروض نحو 435.8 مليون ريال، مسجلًا ارتفاعًا نسبته 21.3 في المئة مقارنة بالعام السابق (جدول 6-5).

رسم بياني رقم 6-2: الميزانية التقديرية والفعلية للعام المالي 1444/1443هـ (2022م)

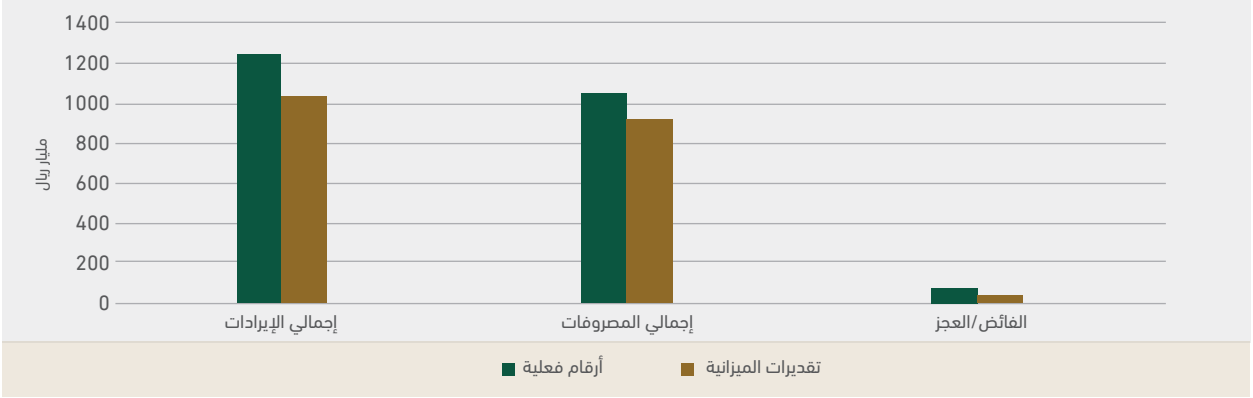

المصدر: وزارة المالية.

جدول رقم 6-3: إجمالي الإيرادات والمصروفات الفعلية والتقديرية للميزانية العامة للدولة للعام المالي 2022م

(مليون ريال)

	الميزانية التقديرية	الميزانية الفعلية	الفرق بالقيمة	نسبة الفرق إلى المقدر
إجمالي الإيرادات	**1,045,090**	**1,268,164**	**223,074**	**21.3**
الضرائب	282,448	323,094	40,646	14.4
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	15,684	24,481	8,797	56.1
الضرائب على السلع والخدمات	223,430	251,455	28,025	12.5
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	17,819	18,749	930	5.2
ضرائب أخرى	25,515	28,409	2,895	11.3
الإيرادات الأخرى	762,642	945,070	182,428	23.9
إجمالي المصروفات	**955,000**	**1,164,309**	**209,308**	**21.9**
النفقات التشغيلية	863,207	1,020,844	157,637	18.3
تعويضات العاملين	498,102	513,224	15,122	3.0
استخدام السلع والخدمات	160,120	258,105	97,985	61.2
نفقات التمويل	32,570	30,314	-2,256	-6.9
الإعانات	24,203	29,648	5,445	22.5
المنح	2,299	2,961	662	28.8
المنافع الاجتماعية	63,000	79,418	16,418	26.1
مصروفات أخرى	82,914	107,174	24,260	29.3
الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)	91,792	143,464	51,672	56.3

المصدر: وزارة المالية.

جدول رقم 6-4: الإيرادات والمصروفات الفعلية

(مليون ريال)

	1442/1441هـ (2020م)			1443/1442هـ (2021م)			1444/1443هـ (2022م)		
	القيمة	التغير (%)	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي*	القيمة	التغير (%)	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي*	القيمة	التغير (%)	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي*
إجمالي الإيرادات	781,834	-15.6	28.4	965,486	23.5	29.6	1,268,164	31.3	30.5
إجمالي المصروفات	1,075,734	1.5	39.1	1,038,933	-3.4	31.9	1,164,309	12.1	28.0
الفائض/العجز	-293,900	121.6	-10.7	-73,447	-75.0	-2.3	103,855	--	2.5

* يشمل صافي الضرائب على المنتجات (بالأسعار الجارية).

المصدر: وزارة المالية.

ثانيًا: الإعانات المحلية

بلغ إجمالي الإعانات المصروفة خلال العام المالي 1444/1443هـ (2022م) نحو 4.5 مليار ريال منها ما هو موزع على النحو الآتي: إعانة مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية بحوالي 816.1 مليون ريال، وإعانة الأعلاف المستوردة بنحو 336.0 مليون ريال، وإعانة حليب الأطفال بمقدار 17.8 مليون ريال، وإعانة نادي سباقات الخيل بمبلغ 702.3 مليون ريال، وإعانة نادي الصقور السعودي بنحو 140.0 مليون ريال، وإعانة مكتبة الملك عبد العزيز العامة بحوالي 72.8 مليون ريال، وإعانة مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز للحوار بين أتباع الأديان والثقافات بمبلغ 71.3 مليون ريال، وإعانة مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني بحوالي 28.8 مليون ريال، وإعانة أمانة اللجنة المالية بنحو 30.0 مليون ريال، وإعانة المكتبات الوقفية بمبلغ 10.0 مليون ريال، وإعانة المدارس الأهلية بمقدار 1.9 مليون ريال.

الدين العام

تشير بيانات العام المالي 2022م إلى ارتفاع إجمالي الدين العام القائم بنسبة 5.6 في المئة، حيث بلغ بنهاية العام قرابة 990.1 مليار ريال، أي ما نسبته 23.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بما كان عليه بنهاية العام المالي السابق 2021م والبالغ حوالي 938.0 مليار ريال أو ما نسبته 28.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. ويمثل الدين الداخلي حوالي 62.1 في المئة من إجمالي الدين العام في نهاية عام 2022م، ويبلغ نحو 615.0 مليار ريال، في حين يمثل الدين الخارجي حوالي 37.9 في المئة من إجمالي الدين العام، ويبلغ نحو 375.1 مليار ريال (جدول 6-6).

جدول رقم 6-5: الأرصدة القائمة لبرنامج القروض المحلية

(مليون ريال)

	2021	2022	التغير (%)
إجمالي المنصرف الفعلي من القروض	414.5	571.7	37.9
إجمالي المسدد من القروض	359.3	435.8	21.3

المصدر: وزارة المالية.

جدول رقم 6-6: الدين العام

(مليون ريال)

العام المالي	المقترض		المسدد		حجم الدين العام القائم في نهاية العام			التغير (%)	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي
	الدين الداخلي	الدين الخارجي	الدين الداخلي	الدين الخارجي	الدين الداخلي	الدين الخارجي	إجمالي الدين العام			
1440/1439هـ (2018م)	48,750	71,250	3,272	--	304,980	255,000	559,980	26.3	3,174,689	17.6
1441/1440هـ (2019م)	69,839	50,161	2,055	--	372,764	305,161	677,925	21.1	3,144,618	21.6
1442/1441هـ (2020م)	174,253	45,747	44,360	49.8	502,656	350,859	853,515	25.9	2,753,517	31.0
1443/1442هـ (2021م)	108,754	49,144	52,663	20,739	558,747	379,264	938,011	9.9	3,257,197	28.8
1444/1443هـ (2022م)	106,650	18,750	50,441	22,885	614,956	375,128	990,084	5.6	4,155,559	23.8

بيانات الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022م أولية.
المصدر: وزارة المالية.

7

الأسعار والأرقام القياسية

الأسعار والأرقام القياسية

شهد متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في المملكة ارتفاعًا سنويًا بنسبة 2.5 في المئة في عام 2022م، مقارنة بارتفاع نسبته 3.1 في المئة في عام 2021م، ويُلاحظ ارتفاع التضخم عالميًا بعد تداعيات جائحة كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي، وتأثر سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف النقل، حيث ارتفع متوسط أسعار المستهلك لدى أكبر الشركاء التجاريين للمملكة بنسبة 8.0 في المئة في الولايات المتحدة، وبنسبة 6.7 في المئة في الهند، وبنسبة 1.9 في المئة في الصين، غير أن معدل التضخم في المملكة يعد ضمن الأدنى في معدلات التضخم عالميًا. وحسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر من صندوق النقد الدولي في شهر أبريل من عام 2023م، ارتفع متوسط أسعار المستهلك في الدول المتقدمة في عام 2022م بنسبة 7.3 في المئة، وفي الدول الناشئة والنامية بنسبة 9.8 في المئة.

الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في عام 2022م

ارتفع متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في المملكة في عام 2022م بنسبة 2.5 في المئة مقارنة بارتفاع نسبته 3.1 في المئة في عام 2021م، وسجَّل معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية الذي يقيس متوسط أسعار جميع السلع والخدمات التي تنتجها الأنشطة غير النفطية خلال سنة ارتفاعًا سنويًا نسبته 6.0 في المئة في عام 2022م، مقارنة بارتفاع بلغت نسبته 0.1 في المئة في عام 2021م (جدول 7-1).

سجلت غالبية الأقسام الرئيسة المكونة للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في عام 2022م معدلات تضخم أقل من متوسط التغير السنوي للثلاث سنوات السابقة (2019-2021م) باستثناء أربعة أقسام سجلت معدلات تضخم أعلى من متوسط التغير السنوي للثلاث سنوات السابقة، وهي: قسم التعليم، وقسم المطاعم والفنادق، وقسم الترفيه والثقافة، وقسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى (جدول 7-2).

وبالنظر إلى الأقسام الرئيسة للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك، فقد شهدت معظم الأقسام ارتفاعًا سنويًا في أرقامها القياسية في عام 2022م، وهي: قسم التعليم بنسبة 5.4 في المئة، وقسم المطاعم والفنادق بنسبة 5.1 المئة، وقسم النقل بنسبة 4.1 في المئة، وقسم الأغذية والمشروبات بنسبة 3.7 في المئة، وقسم الترفيه والثقافة بنسبة 2.7 في المئة، وقسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 1.8 في المئة، وقسم السلع والخدمات الشخصية المتنوعة بنسبة 1.6 في المئة، وقسم تأثيث وتجهيزات المنزل بنسبة 1.3 في المئة، وأخيرًا شهد قسما الصحة والاتصالات الارتفاع نفسه بنسبة 0.4 في المئة.

وفي المقابل، سجل الرقم القياسي العام انخفاضًا في قسم الملابس والأحذية بنسبة 1.3 في المئة، وقسم التبغ بنسبة 0.1 في المئة (جدول 7-2).

جدول رقم 7-1: معدلات النمو السنوية لمؤشرات مختارة

(نسبة مئوية)

	2019	2020	2021	2022
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية (2010م = 100)*	0.5	-0.5	0.1	6.0
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لجميع السكان (2018م = 100)	-2.1	3.5	3.1	2.5
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة (2010م = 100)*	4.1	-3.7	7.2	5.4
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010م = 100)*	0.8	-4.3	3.9	8.7
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي (2010م = 100)*	-1.8	-8.5	13.8	17.3
الإنفاق الحكومي	-1.9	1.5	-3.4	12.1
عرض النقود (ن3)	7.1	8.3	7.4	8.1

*بيانات أولية للناتج المحلي الإجمالي في عام 2022م.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، ووزارة المالية، والبنك المركزي السعودي.

جدول رقم 7-2: الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (2018م = 100)

	2019	2020	2021	2022	متوسط التغير السنوي للفترة (2019-2021) (%)	التغير 2022 (%)
الرقم القياسي العام	97.9	101.3	104.4	107.0	1.5	2.5
الأغذية والمشروبات	102.1	111.3	117.3	121.7	5.5	3.7
التبغ	101.0	108.1	114.9	114.8	4.8	-0.1
الملابس والأحذية	98.6	101.5	103.7	102.4	1.2	-1.3
السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى	91.4	90.8	88.6	90.2	-3.9	1.8
تأثيث وتجهيزات المنزل	99.4	104.0	108.2	109.6	2.7	1.3
الصحة	100.1	101.3	102.9	103.4	1.0	0.4
النقل	98.6	102.4	112.9	117.5	4.2	4.1
الاتصالات	98.7	103.5	111.2	111.6	3.7	0.4
الترفيه والثقافة	98.3	100.1	103.2	106.0	1.1	2.7
التعليم	102.5	100.5	95.5	100.7	-1.5	5.4
المطاعم والفنادق	103.2	107.7	112.5	118.2	4.0	5.1
السلع والخدمات الشخصية المتنوعة	99.6	103.6	106.4	108.2	2.1	1.6

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

نسبة تأثير الأقسام الرئيسة في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

ساهمت الأقسام الرئيسة بنسب متفاوتة في التأثير على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في عام 2022م، حيث سجل قسم الأغذية والمشروبات أعلى نسبة تأثير بنحو 27.0 في المئة، تلاه قسم النقل بنسبة 20.4 في المئة، ثم قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 18.1 في المئة، ثم قسم المطاعم والفنادق بنسبة 11.1 في المئة، ثم قسم السلع والخدمات الشخصية المتنوعة بنسبة 7.8 في المئة، ثم قسم التعليم بنسبة 6.0 في المئة، ثم قسم تأثيث وتجهيزات المنزل بنسبة 3.3 في المئة، فقسم الترفيه والثقافة بنسبة 3.2 في المئة، وجاء بعده قسم الملابس والأحذية بنسبة 2.0 في المئة، ثم قسم الاتصالات بنسبة 0.9 في المئة، وأخيرًا قسم الصحة بنسبة تأثير 0.2 في المئة، في حين لم يسجل قسم التبغ أي نسبة تأثير تُذكر (جدول 7-3، ورسم بياني 7-1).

الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك: معدل التغيير السنوي حسب المدن 2022م

سجلت جميع المدن ارتفاعًا سنويًا بنسب متفاوتة، وجاءت مدينة جيزان الأعلى ارتفاعًا في معدل التضخم بنسبة 4.6 في المئة، تلتها مدينة سكاكا بنسبة 3.5 في المئة، ثم مدينة الرياض بنسبة 3.1 في المئة، تلتها مدينة جدة بنسبة 2.9 في المئة، ثم مدينة الباحة بنسبة 2.4 في المئة، ثم مدينة مكة المكرمة بنسبة 2.0 في المئة، فالمدينة المنورة بنسبة 1.9 في المئة، تلتها مدينتا الدمام وأبها بنسبة 1.8 في المئة، ثم مدينة بريدة بنسبة 1.7 في المئة، ثم مدينة حائل بنسبة 1.4 في المئة، تلتها مدينة عرعر بنسبة 1.3 في المئة، فمدينة تبوك بنسبة 1.2 في المئة، ثم مدينة الطائف بنسبة 0.9 في المئة، تلتها مدينة الهفوف بنسبة 0.8 في المئة، وأخيرًا مدينة نجران التي سجلت أقل نسبة نمو بلغت 0.6 في المئة (رسم بياني 7-2).

جدول رقم 7-3: تأثير الأقسام الرئيسة في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (2018م = 100)

	التغير 2022 (%)	الأوزان النسبية	مقدار تأثير الأقسام الرئيسة في الرقم القياسي 2022
الرقم القياسي العام	2.5	100.0	100.0
الأغذية والمشروبات	3.7	18.8	27.0
التبغ	-0.1	0.6	0.0
الملابس والأحذية	-1.3	4.2	2.0
السكن والمياه والكهرباء والغاز و أنواع الوقود الأخرى	1.8	25.5	18.1
تأثيث وتجهيزات المنزل	1.3	6.7	3.3
الصحة	0.4	1.4	0.2
النقل	4.1	13.0	20.4
الاتصالات	0.4	5.6	0.9
الترفيه والثقافة	2.7	3.1	3.2
التعليم	5.4	2.9	6.0
المطاعم والفنادق	5.1	5.6	11.1
السلع والخدمات الشخصية المتنوعة	1.6	12.6	7.8

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

رسم بياني رقم 7-1: نسبة تأثير الأقسام الرئيسة في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لعام 2022م

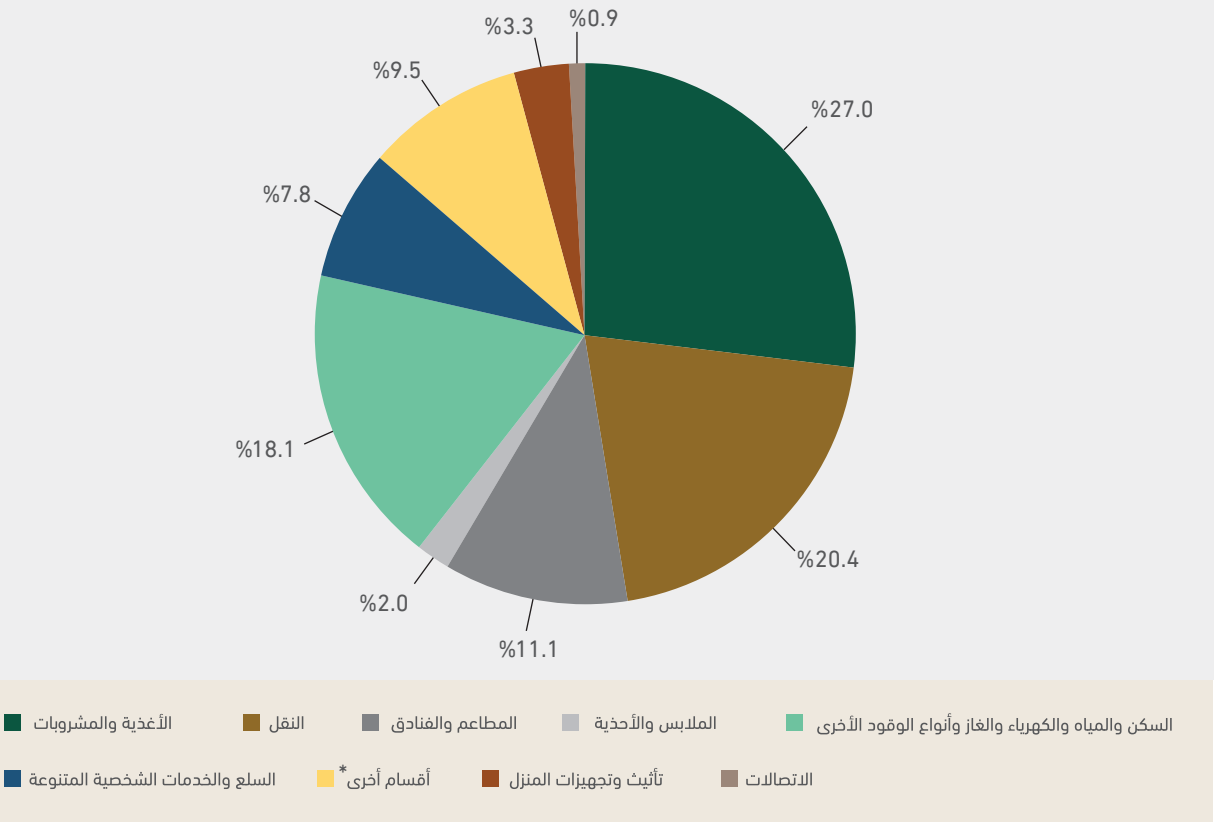

* الأقسام الأخرى تشمل قسم الصحة، وقسم الترفيه والثقافة، وقسم السلع والخدمات الشخصية المتنوعة، وقسم التعليم.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

رسم بياني رقم 7-2: الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك-معدل التغيير السنوي حسب المدن 2022م

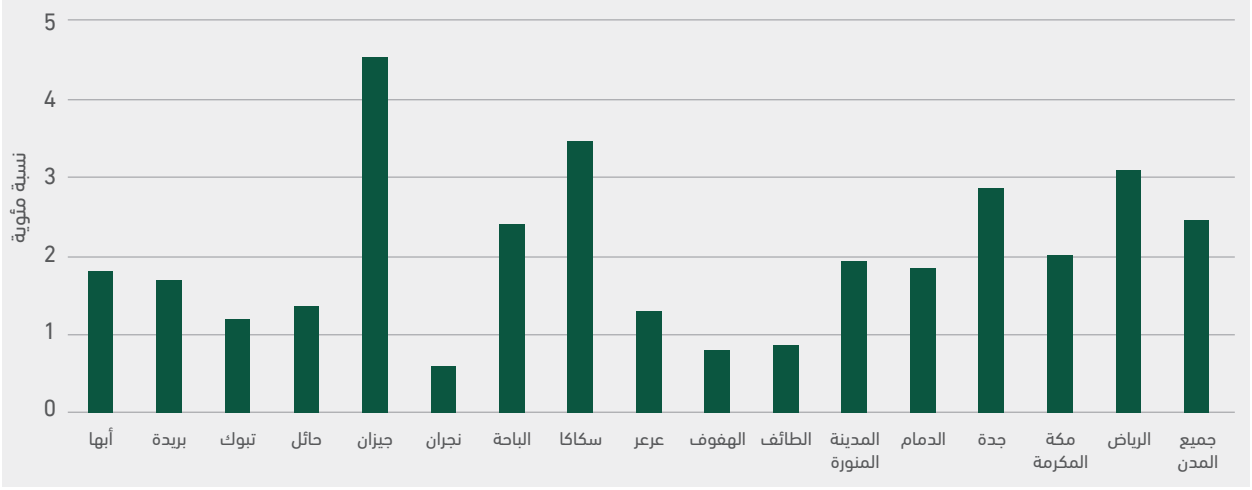

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

الرقم القياسي العام لأسعار الجملة في عام 2022م

يقيس الرقم القياسي العام لأسعار الجملة نسبة التغير في أسعار السلع المحلية والمستوردة في الأسواق الأولية (أسواق الجملة) بين فترتين مختلفتين، ويضم عينة من 343 بندًا موزعة على خمسة أبواب رئيسة حسب التصنيف المركزي للمنتجات (CPC2)[1]. سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة في عام 2022م ارتفاعًا نسبته 7.6 في المئة، مقارنة بارتفاع نسبته 12.1 في المئة في عام 2021م، وارتفعت في عام 2022م جميع الأبواب الرئيسة المكونة له، حيث سجل باب منتجات الزراعة وصيد الأسماك أعلى نسبة ارتفاع بلغت 13.7 في المئة، تلاه باب سلع أخرى قابلة للنقل فيما عدا المنتجات المعدنية والآلات والمعدات بنسبة 9.0 في المئة، ثم باب المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات بنسبة 7.4 في المئة، ثم باب الخامات والمعادن بنسبة 5.8 في المئة، وأخيرًا باب المنتجات المعدنية والآلات والمعدات بنسبة تأثير بلغت 5.1 في المئة (جدول 7-4).

تطورات الأسعار العالمية

تشير بيانات تقرير آفاق السلع الصادر عن البنك الدولي في شهر أبريل من العام 2023م إلى ارتفاع الرقم القياسي لمنتجات الطاقة خلال عام 2022م بنسبة 60.0 في المئة. وسجل الرقم القياسي للمنتجات الغذائية ارتفاعًا نسبته 18.0 في المئة، في حين انخفض الرقم القياسي للمواد الأولية بنسبة 3.1 في المئة، وسجل أيضًا الرقم القياسي للمعادن الثمينة انخفاضًا نسبته 2.4 في المئة (جدول 7-5).

ويعرض جدول 7-6 معدلات التغير السنوية في أسعار المستهلك لدى أكبر الشركاء التجاريين الرئيسين للمملكة في عام 2022م حسب بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أبريل 2023م، حيث ارتفع متوسط أسعار المستهلك في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2022م بنسبة 8.0 في المئة، وفي ألمانيا بنسبة 8.7 في المئة، وفي المملكة المتحدة بنسبة 9.1 في المئة، وفي إيطاليا بنسبة 8.7 في المئة، وفي الهند بنسبة 6.7 في المئة، وفي فرنسا بنسبة 5.9 في المئة، وفي كوريا الجنوبية بنسبة 5.1 في المئة، وفي اليابان بنسبة 2.5 في المئة، وكذلك في الصين بنسبة 1.9 في المئة.

وأما في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد ارتفع متوسط أسعار المستهلك في عام 2022م في دولة قطر بنسبة 5.0 في المئة، وفي دولة الإمارات بنسبة 4.8 في المئة، وفي دولة الكويت بنسبة 3.9 في المئة، وفي دولة البحرين بنسبة 3.6 في المئة، وأخيرًا في سلطنة عمان بنسبة 2.8 في المئة (جدول 7-7).

[1] التصنيف المركزي للمنتجات (CPC2): معيار دولي، لتجميع وتبويب جميع أنواع البيانات التي تتطلب تفاصيل عن المنتج.

جدول رقم 7-4: المتوسط السنوي للرقم القياسي العام لأسعار الجملة (2014م = 100)

	الأوزان النسبية	2020	2021	2022	التغير (%)	
					2021	2022
الرقم القياسي العام	100.0	123.2	138.2	148.8	12.1	7.6
منتجات الزراعة وصيد الأسماك	8.7	113.0	122.4	139.1	8.3	13.7
الخامات والمعادن	0.6	100.4	109.8	116.1	9.3	5.8
المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات	17.3	114.7	121.5	130.4	5.9	7.4
سلع أخرى*	33.7	139.5	160.4	174.9	15.0	9.0
المنتجات المعدنية والآلات والمعدات	39.7	115.7	130.5	137.2	12.8	5.1

*تشمل السلع الأخرى المنتجات الخشبية، والعجائن الورقية، والمنتجات النفطية المكررة، والمواد الكيميائية الأساسية، والمنتجات الكيميائية الأخرى والألياف الاصطناعية، والمطاط ومنتجات اللدائن، والمنتجات الزجاجية وغير الفلزية، والأثاث والسلع الأخرى القابلة للنقل وغير المصنفة في موضع آخر.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

جدول رقم 7-5: أرقام قياسية مختارة لأهم السلع الرئيسة

	2020	2021	2022	التغير (%)	
				2021	2022
الواردات السلعية للمملكة					
الواردات السلعية (مليون ريال)	517,491.0	573,185.0	712,036.0	10.8	24.2
الأرقام القياسية لأهم السلع الرئيسة (2010م = 100)					
منتجات الطاقة	52.7	95.4	152.6	81.0	60.0
المنتجات الغذائية	93.1	121.8	143.7	30.8	18.0
المواد الأولية	75.8	82.9	80.3	9.4	-3.1
المعادن الثمينة	133.5	140.2	136.8	5.0	-2.4
أسعار صرف الريال الفعلية الاسمية والحقيقية					
سعر صرف الريال الفعلي الاسمي*	118.8	116.2	126.9	-2.2	9.2
سعر صرف الريال الفعلي الحقيقي**	115.0	113.0	117.8	-1.7	4.2

*يمثل متوسط الفترة لسعر صرف الريال السعودي منسوبًا إلى متوسط هندسي لأسعار الصرف لعملات الشركاء التجاريين الرئيسين للمملكة.
**يمثل سعر الصرف الفعلي الاسمي بعد تعديله وفقًا للتغير في المستوى العام للأسعار.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، وتقرير آفاق أسواق السلع للبنك الدولي الصادر في أبريل 2023م، ونشرة الإحصاءات المالية الدولية (IFS) لصندوق النقد الدولي.

جدول رقم 7-6: معدلات التغير السنوية لأسعار المستهلك لدى أكبر الشركاء التجاريين الرئيسين (%)

	2018	2019	2020	2021	2022
الدول المتقدمة	2.0	1.4	0.7	3.1	7.3
الدول الناشئة والنامية	4.9	5.1	5.2	5.9	9.8
أهم الشركاء التجاريين					
الولايات المتحدة الأمريكية	2.4	1.8	1.2	4.7	8.0
اليابان	1.0	0.5	0.0	-0.2	2.5
المملكة المتحدة	2.5	1.8	0.9	2.6	9.1
الصين	2.1	2.9	2.4	0.9	1.9
ألمانيا	1.9	1.4	0.4	3.2	8.7
الهند	3.4	4.8	6.2	5.5	6.7
فرنسا	2.1	1.3	0.5	2.1	5.9
إيطاليا	1.2	0.6	-0.1	1.9	8.7
الإمارات العربية المتحدة	3.1	-1.9	-2.1	-0.1	4.8
كوريا الجنوبية	1.5	0.4	0.5	2.5	5.1

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي-أبريل 2023م.

جدول رقم 7-7: معدلات التغير السنوية لأسعار المستهلك في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (%)

	2018	2019	2020	2021	2022*
الإمارات العربية المتحدة	3.1	-1.9	-2.1	-0.1	4.8
مملكة البحرين	2.1	1.0	-2.3	-0.6	3.6
قطر	0.1	-0.9	-2.5	2.3	5.0
الكويت	0.6	1.1	2.1	3.5	3.9
سلطنة عمان	0.9	0.1	-0.9	1.5	2.8

*بيانات أولية.
المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي-أبريل 2023م.

8

التطورات النقدية

التطورات النقدية

استمر البنك المركزي السعودي في اتباع سياسةٍ نقدية تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي، وضمان استمرار القطاع المصرفي في القيام بدوره التمويلي لتلبية الاحتياجات الاقتصادية. واستمر البنك المركزي كذلك في تطبيق سياسة سعر الصرف الثابت للريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي البالغ 3.75 ريال في ظل متانة احتياطيات النقد الأجنبي وقدرتها على تلبية كافة الالتزامات الخارجية للمملكة.

أدوات السياسة النقدية

انطلاقًا من دور البنك المركزي في الحفاظ على الاستقرار النقدي في ظل التطورات المحلية والعالمية خلال عام 2022م، اتخذ البنك المركزي عدة قرارات لرفع معدلات الفائدة الأساسية بمعدل سبع مرات خلال عام 2022م، حيث بلغ معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء نحو 5.0 في المئة، ومعدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس نحو 4.5 في المئة في نهاية عام 2022م. وانخفض المتوسط اليومي لصافي عمليات اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس إلى 43.1 مليار ريال في عام 2022م، بانخفاضٍ بنحو 33.5 في المئة مقارنة بالعام السابق.

نمو عرض النقود

استمر عرض النقود بتعريفه الواسع (ن3)، والمُكون من النقد المتداول خارج المصارف وإجمالي الودائع لدى المصارف، بالارتفاع في عام 2022م، حيث سجل عرض النقود (ن3) نموًا بنحو 8.1 في المئة (186.6 مليار ريال) ليستقر عند 2,495.4 مليار ريال في عام 2022م، مقارنةً بارتفاعٍ بنحو 7.4 في المئة (159.6 مليار ريال) في عام 2021م. كذلك سجلت الودائع المصرفية نموًا بنسبة 9.1 في المئة (190.9 مليار ريال)، مقارنةً بمعدل نمو نسبته 8.3 في المئة (161.5 مليار ريال) في عام 2021م، وشكلت الودائع المصرفية ما نسبته 92 في المئة من عرض النقود بتعريفه الواسع (ن3) في نهاية عام 2022م. وفي المقابل، انخفض معدل نمو النقد المتداول خارج المصارف بنسبة 2.2 في المئة (4.4 مليار ريال) في عام 2022م، مقارنةً بانخفاضٍ بلغ نحو 0.9 في المئة (1.9 مليار ريال) في عام 2021م.

ويُظهر تحليل الودائع المصرفية استحواذ الودائع تحت الطلب على النصيب الأكبر من إجمالي عرض النقود (ن3)، حيث شكّلت نحو 53.2 في المئة من إجمالي عرض النقود (ن3) في عام 2022م، مقابل 58.9 في المئة في عام 2021م، على الرغم من انخفاضها بشكلٍ سنوي بنسبة 2.4 في المئة (31.9 مليار ريال) في عام 2022م، مقارنةً بمعدل نمو بنحو 6.0 في المئة (77.5 مليار ريال) في العام السابق. وفي المقابل، ارتفعت الودائع الزمنية والادخارية بمعدل 32.2 في المئة (159.4 مليار ريال) في عام 2022م، مقارنةً بارتفاعٍ نسبته 4.5 في المئة (21.4 مليار ريال) في عام 2021م، وهو أعلى معدل نمو منذ العام 2006م. وارتفع نصيب الودائع الزمنية والادخارية من إجمالي عرض النقود (ن3) من نحو 21.5 في المئة في عام 2021م إلى نحو 26.2 في المئة في عام 2022م.

وسجلت الودائع الأخرى شبه النقدية، والمُكونة من ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية والودائع مقابل اعتمادات مستندية وضمانات وتحويلات قائمة واتفاقيات إعادة الشراء التي نفذتها المصارف مع القطاع الخاص، ارتفاعًا نسبته 25.5 في المئة (63.5 مليار ريال) في عام 2022م، مقارنةً بارتفاعٍ نسبته 33.6 في المئة (62.6 مليار ريال) في عام 2021م، لتشكل بذلك الودائع الأخرى شبه النقدية ما نسبته 12.5 في المئة من إجمالي عرض النقود (ن3) في عام 2022م، مقارنةً بنحو 10.8 في المئة في عام 2021م (جداول 8-1 و8-2 و8-3، ورسمان بيانيان 8-1 و8-2).

رسم بياني رقم 8-1: معدلات نمو عرض النقود (ن3)

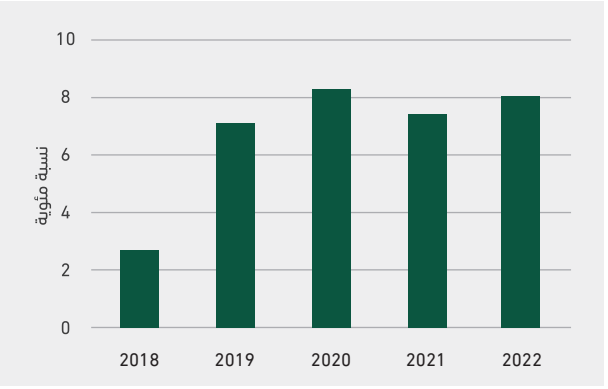

المصدر: البنك المركزي السعودي.

رسم بياني رقم 8-2: مكونات عرض النقود

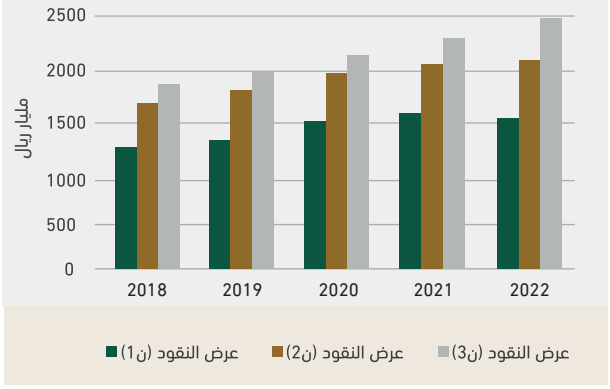

المصدر: البنك المركزي السعودي.

جدول رقم 8-1: عرض النقود

(مليون ريال)

نهاية السنة	النقد المتداول خارج المصارف	الودائع تحت الطلب	(ن1) (2+1)	الودائع الزمنية والادخارية	(ن2) (4+3)	الودائع الأخرى شبه النقدية*	(ن3) (6+5)
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
2018م	180,132	1,040,665	1,220,797	443,022	1,663,820	189,826	1,853,645
2019م	189,160	1,099,151	1,288,311	501,667	1,789,978	195,161	1,985,139
2020م	206,284	1,282,591	1,488,875	473,967	1,962,842	186,425	2,149,267
2021م	204,366	1,360,108	1,564,474	495,334	2,059,809	249,011	2,308,820
2022م	199,966	1,328,160	1,528,126	654,764	2,182,890	312,482	2,495,372

*تتكون من ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية، والودائع مقابل اعتمادات مستندية، والتحويلات القائمة، وعمليات إعادة الشراء (الريبو) التي نفذتها المصارف مع القطاع الخاص.

المصدر: البنك المركزي السعودي.

جدول رقم 8-2: معدلات نمو عرض النقود ومكوناته

(نسبة مئوية)

نهاية السنة	النقد المتداول خارج المصارف	الودائع تحت الطلب	(ن1)	الودائع الزمنية والادخارية	(ن2)	الودائع الأخرى شبه النقدية	(ن3)
2018م	4.7	3.8	3.9	-2.5	2.2	7.6	2.7
2019م	5.0	5.6	5.5	13.2	7.6	2.8	7.1
2020م	9.1	16.7	15.6	-5.5	9.7	-4.5	8.3
2021م	-0.9	6.0	5.1	4.5	4.9	33.6	7.4
2022م	-2.2	-2.4	-2.3	32.2	6.0	25.5	8.1

المصدر: البنك المركزي السعودي.

وبالنظر إلى مؤشرات السيولة، سجل عرض النقود (ن1)، الذي يشمل النقد المتداول خارج المصارف والودائع تحت الطلب، انخفاضًا في عام 2022م بنسبة 2.3 في المئة (36.3 مليار ريال)، مقارنةً بارتفاعٍ نسبته 5.1 في المئة (75.6 مليار ريال) في العام السابق. واستقر نصيب الودائع تحت الطلب في عرض النقود (ن1) في عام 2022م عند 86.9 في المئة. من جانب آخر، سجل عرض النقود (ن2)، الذي يشمل عرض النقود (ن1) بالإضافة إلى الودائع الزمنية والادخارية، ارتفاعًا نسبته 6.0 في المئة (123.1 مليار ريال) في عام 2022م، مقارنةً بارتفاعٍ نسبته 4.9 في المئة (97.0 مليار ريال) في عام 2021م. وانخفضت نسبة مساهمة عرض النقود (ن1) إلى عرض النقود (ن3) من 67.8 في المئة في عام 2021م إلى 61.2 في المئة في عام 2022م، وانخفضت كذلك نسبة عرض النقود (ن2) إلى عرض النقود (ن3) في عام 2022م إلى نحو 87.5 في المئة، مقارنةً بنحو 89.2 في المئة في عام 2021م (جدول 8-3).

جدول رقم 8-3: مكونات عرض النقود

	النصيب المئوي في عرض النقود (ن3)				
	2018	2019	2020	2021	2022
النقد المتداول خارج المصارف	9.7	9.5	9.6	8.9	8.0
مجموع الودائع	90.3	90.5	90.4	91.1	92.0
الودائع تحت الطلب	56.1	55.4	59.7	58.9	53.2
ن1/ ن3	65.9	64.9	69.3	67.8	61.2
الودائع الزمنية والادخارية	23.9	25.3	22.1	21.5	26.2
ن2/ ن3	89.8	90.2	91.3	89.2	87.5
الودائع الأخرى شبه النقدية	10.2	9.8	8.7	10.8	12.5
عرض النقود (ن3)	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: البنك المركزي السعودي.

عرض النقود بتعريفه الواسع (ن3): العوامل السببية

ارتفع عرض النقود (ن3) إلى مستوياتٍ قياسية في عام 2022م نتيجةً لاستمرار تأثير صافي الإنفاق الحكومي ومطلوبات المصارف من القطاعين الخاص والعام، لتصبح الزيادة في عرض النقود (ن3) في عام 2022م نحو 186.6 مليار ريال. وبلغ صافي الانفاق الحكومي نحو 602.4 مليار ريال في عام 2022م مقارنة بنحو 624.5 في العام السابق. وفي المقابل، ارتفعت مطلوبات المصارف من القطاع الخاص بنحو 12.6 في المئة (255.5 مليار ريال) لتصل إلى 2,289.6 مليار ريال في عام 2022م، مقارنةً بارتفاعٍ نسبته 15.4 في المئة (271.6 مليار ريال) في عام 2021م.من جانبٍ آخر، ارتفع العجز في ميزان مدفوعات القطاع الخاص ليبلغ نحو 768 مليار ريال في عام 2022م، مقارنة بعجزٍ بنحو 665.4 مليار ريال في العام السابق. وسجل صافي البنود الأخرى ارتفاعًا بنحو 63.9 مليار ريال في عام 2022م مقارنةً بانخفاضٍ بنحو 87.1 مليار في العام السابق (جدول 8-4، ورسم بياني 8-3).

القاعدة النقدية ومضاعف النقود

تُعد القاعدة النقدية المقياس الضيق لحجم السيولة، وتتكون من النقد المتداول خارج المصارف، والنقد في صناديق المصارف، بالإضافة إلى ودائع المصارف وودائع المؤسسات المالية العامة لدى البنك المركزي.

وقد ارتفعت القاعدة النقدية بنسبة 2.2 في المئة (7.8 مليار ريال) في عام 2022م لتصل إلى 364.2 مليار ريال، مقارنةً بارتفاعٍ نسبته 1.0 في المئة (3.6 مليار ريال) في عام 2021م.

بلغ نصيب النقد المتداول خارج المصارف من القاعدة النقدية ما نسبته 54.9 في المئة في عام 2022م، مقارنة بنسبة 57.4 في المئة في العام السابق. ومن ناحية أخرى، سجلت ودائع المصارف التجارية لدى البنك المركزي ارتفاعًا نسبته 5.9 في المئة (7.5 مليار ريال) في عام 2022م، مقارنةً بارتفاع نسبته 8.3 في المئة (9.8 مليار ريال) في العام السابق. وشهدت ودائع المؤسسات المالية العامة لدى البنك المركزي ارتفاعًا ملحوظًا في عام 2022م ليبلغ إجمالي الودائع نحو 5,845 مليون ريال، مقارنةً بنحو 444 مليون ريال في العام السابق، بارتفاعٍ بنحو (5.4 مليار ريال). وبلغ المضاعف النقدي[2] نحو 6.9 في عام 2022م، مقارنةً بنحو 6.5 في المئة في العام السابق (جدول 8-5، ورسم بياني 8-4).

[2] المضاعف النقدي: هو نسبة عرض النقود (ن3) إلى القاعدة النقدية.

جدول رقم 8-4: العوامل السببية للتغير في عرض النقود (ن3)

(مليار ريال)

	2019	2020	2021	2022
التغير في ن3	**131.5**	**164.1**	**159.6**	**186.6**
العوامل السببية				
صافي الإنفاق الحكومي المحلي بالعملة المحلية*	600.0	479.7	624.5	602.4
التغير في مطلوبات المصارف من القطاع الخاص	101.3	215.9	271.6	255.5
التغير في مطلوبات المصارف من مؤسسات عامة غير مالية	7.9	17.5	15.9	32.8
العجز في ميزان مدفوعات القطاع الخاص**	-558.0	-710.8	-665.4	-768.0
صافي البنود الأخرى	-19.7	161.8	-87.1	63.9
المجموع	**131.5**	**164.1**	**159.6**	**186.6**

*الإنفاق الحكومي المحلي بالريال ناقصًا الإيرادات المحلية بالريال السعودي.

**بيانات تقديرية.

المصدر: البنك المركزي السعودي.

رسم بياني رقم 8-3: العوامل السببية للتغير في (ن3)

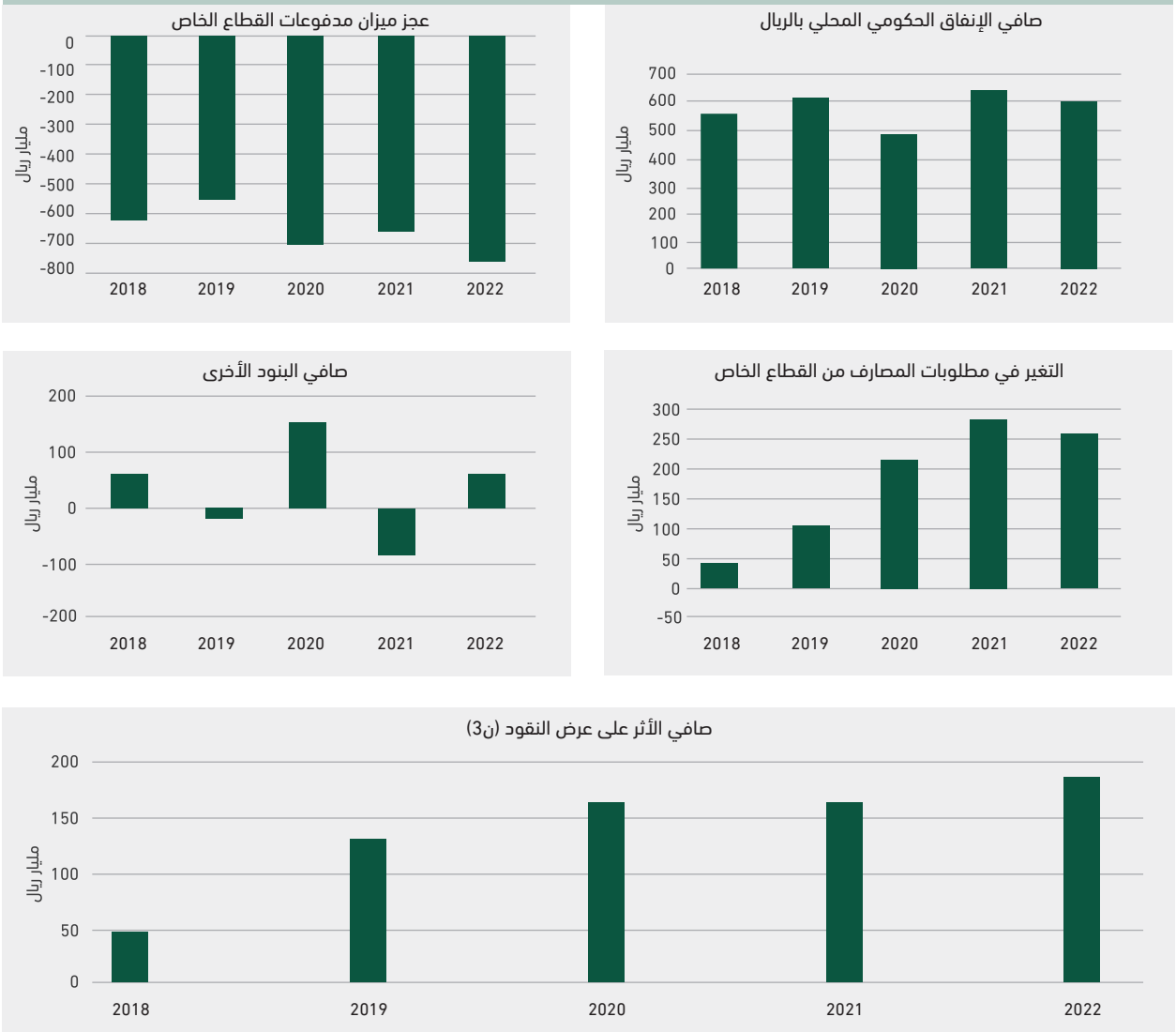

المصدر: البنك المركزي السعودي.

جدول رقم 8-5: القاعدة النقدية ومضاعف النقود

	2019	2020	2021	2022
مضاعف النقود	6.1	6.1	6.5	6.9
القاعدة النقدية (مليون ريال)				
النقد المتداول خارج المصارف	189,160	206,284	204,366	199,966
النقد في الصندوق	29,319	27,384	23,131	22,483
ودائع البنوك المحلية لدى البنك المركزي	105,470	118,539	128,335	135,862
ودائع المؤسسات المالية العامة لدى البنك المركزي	724	444	444	5,845
المجموع	**324,674**	**352,651**	**356,276**	**364,156**

المصدر: البنك المركزي السعودي.

رسم بياني رقم 8-4: القاعدة النقدية ومضاعف النقود

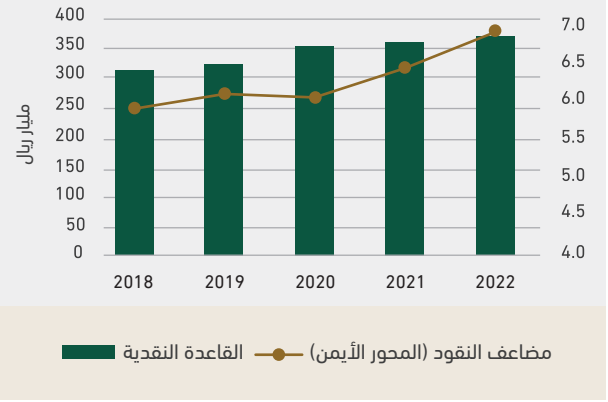

المصدر: البنك المركزي السعودي.

الاتجاهات الموسمية للنقد المتداول خارج المصارف

يشهد النقد المتداول خارج المصارف عادةً أعلى معدلات نموه خلال شهر رمضان المبارك وعيد الفطر وموسم الحج، وتزامنت هذه المواسم مع الربعين الثاني والثالث خلال السنوات الميلادية الماضية، ويتضح ذلك من بيانات السلاسل الزمنية للنقد المتداول خارج المصارف (جدول 8-6، ورسم بياني 8-5).

وقد بلغ النقد المتداول خارج المصارف ذروته في عام 2022م عند 214.1 مليار ريال في 30 أبريل (الموافق 29 رمضان 1443هـ)، في حين بلغ أدنى مستوى له عند 196.7 مليار ريال في 30 نوفمبر من عام 2022م (الموافق 6 جمادى الأولى 1444هـ).

المسح النقدي

يهدف المسح النقدي إلى تقييم وضع النظام المصرفي السعودي (البنك المركزي والمصارف التجارية)، بالإضافة إلى ترتيب بنود موجودات النظام المصرفي ومطلوباته لمعرفة التغيرات التي تطرأ عليه. ويُشير المسح النقدي إلى ارتفاع موجودات النظام المصرفي بأكمله بنحو 8.9 في المئة (380.9 مليار ريال) لتصل إلى 4,663.8 مليار ريال في عام 2022م، مقارنةً بارتفاعٍ نسبته 6.2 في المئة (250.6 مليار ريال) في عام 2021م.

وارتفع صافي الموجودات الأجنبية في عام 2022م بنسبة 3.8 في المئة (63.1 مليار ريال) ليبلغ نحو 1,736.1 مليار ريال مقارنةً بانخفاضٍ نسبته 4.5 في المئة (79.4 مليار ريال) في العام السابق؛ ويُعزى ذلك إلى ارتفاع نصيب صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية بنحو 182.7 في المئة (54.5 مليار ريال) مقارنةً بانخفاضٍ قدره 56.1 في المئة (38.2 مليار ريال) في العام السابق. وكذلك سجل صافي موجودات البنك المركزي ارتفاعًا طفيفًا بنحو 0.5 في المئة (8.6 مليار ريال) مقارنةً بانخفاضٍ بنحو 2.4 في المئة (41.2 مليار ريال) في العام السابق. وفي ضوء ذلك، تراجع نصيب صافي الموجودات الأجنبية من إجمالي الموجودات من 39.1 في المئة في عام 2021م إلى نحو 37.2 في المئة في عام 2022م.

وفي المقابل، ارتفعت مطلوبات المصارف من القطاع الخاص في عام 2022م بنسبة 12.6 في المئة (255.5 مليار ريال) مقارنةً بارتفاعٍ نسبته 15.4 في المئة (271.6

جدول رقم 8-6: الاتجاهات الموسمية للنقد المتداول خارج المصارف

أعلى مستوى للنقد المتداول خارج المصارف خلال السنة			أدنى مستوى للنقد المتداول خارج المصارف خلال السنة		
نهاية الشهر الميلادي	التواريخ المقابلة حسب التقويم الهجري	الكمية (مليون ريال)	نهاية الشهر الميلادي	التواريخ المقابلة حسب التقويم الهجري	الكمية (مليون ريال)
2018/6م	1439/10/16هـ	189,877	2018/1م	1439/5/14هـ	175,134
2019/5م	1440/9/26هـ	196,878	2019/1م	1440/5/25هـ	181,105
2020/5م	1441/10/8هـ	213,586	2020/1م	1441/6/6هـ	190,963
2021/5م	1442/10/19هـ	212,186	2021/11م	1443/4/25هـ	202,564
2022/4م	1443/9/29هـ	214,121	2022/11م	1444/5/6هـ	196,724

المصدر: البنك المركزي السعودي.

مليار ريال) في عام 2021م. كما ارتفعت أيضًا مطلوبات المصارف من القطاع العام بنسبة 6.1 في المئة (29.5 مليار ريال) في عام 2022م مقارنةً بارتفاعٍ نسبته 9.7 في المئة (42.4 مليار ريال) في العام السابق. وارتفعت مطلوبات المصارف من المؤسسات العامة غير المالية بنسبة 34.5 في المئة (32.8 مليار ريال) في عام 2022م مقارنةً بارتفاعٍ قدره 20.1 في المئة (15.9 مليار ريال) في عام 2021م (جدول 8-7).

اتجاهات أسعار الفائدة

ارتفع متوسط معدلات الفائدة المرجعية على الودائع بين المصارف السعودية (السايبور) لمدة ثلاثة أشهر بنحو 232 نقطة أساس ليبلغ نحو 3.1 في المئة في عام 2022م، مقابل 0.8 في المئة في عام 2021م. على غرار ذلك، ارتفع متوسط معدلات الفائدة على الودائع بالدولار الأمريكي لمدة ثلاثة أشهر (الليبور) بحوالي 223 نقطة أساس، إذ ارتفع من نحو 0.2 في المئة في عام 2021م ليبلغ نحو 2.4 في المئة في عام 2022م، وبذلك ارتفع متوسط الفارق لصالح الريال السعودي ليبلغ نحو 73 نقطة أساس في عام 2022م، مقارنةً بنحو 65 نقطة أساس في عام 2021م. وتُعزى تلك التطورات إلى دورة تشديد السياسة النقدية العالمية خلال عام 2022م (جدول 8-8، ورسم بياني 8-6).

تطورات سعر الصرف

حافظ البنك المركزي على سياسته النقدية الهادفة إلى استقرار سعر صرف الريال السعودي أمام الدولار الأمريكي بما يخدم الاقتصاد السعودي. وقد بلغ متوسط سعر صرف الريال أمام الدولار الأمريكي نحو 3.7547 ريال في عام 2022م، مقابل نحو 3.7509 ريال في العام السابق. وبلغت أدنى قيمة للريال السعودي أمام الدولار الأمريكي نحو 3.7650 ريال خلال عام 2022م، في حين بلغت أعلى قيمة له أمام الدولار الأمريكي نحو 3.7498 ريال (جدول 8-9).

رسم بياني رقم 8-5: الاتجاهات الموسمية للنقد المتداول خارج المصارف

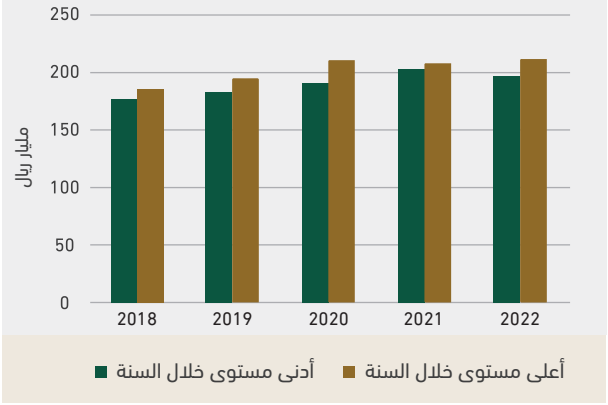

المصدر: البنك المركزي السعودي.

رسم بياني رقم 8-6: أسعار الفائدة على الودائع بالريال السعودي والدولار الأمريكي (متوسط أسعار الفائدة لثلاثة أشهر)

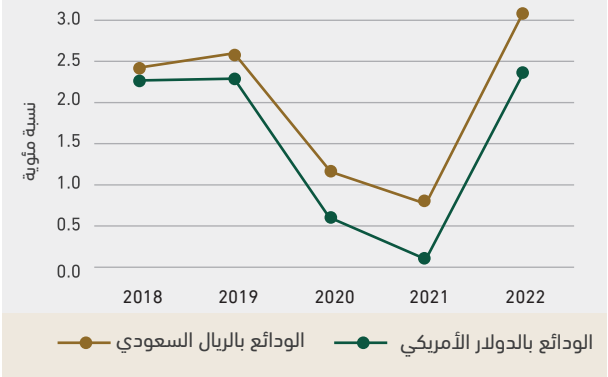

المصدر: بلومبيرغ.

جدول رقم 8-7: المسح النقدي

(مليون ريال)

	2018	2019	2020	2021	2022
الموجودات					
صافي الموجودات الأجنبية	**1,956,765**	**1,923,100**	**1,752,315**	**1,672,954**	**1,736,098**
البنك المركزي	1,835,866	1,852,626	1,684,317	1,643,109	1,651,738
المصارف التجارية	120,899	70,475	67,998	29,846	84,360
الائتمان المحلي	**1,804,171**	**1,991,837**	**2,279,967**	**2,609,908**	**2,927,741**
مطلوبات المصارف من القطاع الخاص	1,445,252	1,546,519	1,762,440	2,034,085	2,289,581
مطلوبات المصارف من الحكومة	305,154	383,672	438,370	480,750	510,298
مطلوبات المصارف من مؤسسات عامة غير مالية	53,765	61,646	79,158	95,073	127,862
الإجمـالي	**3,760,936**	**3,914,938**	**4,032,283**	**4,282,862**	**4,663,838**
المطلوبات					
عرض النقود (ن3)	1,853,645	1,985,139	2,149,267	2,308,820	2,495,372
الودائع الحكومية*	681,492	622,945	585,029	537,715	594,092
صافي البنود الأخرى	1,225,799	1,306,853	1,297,987	1,436,327	1,574,374
الإجمـالي	**3,760,936**	**3,914,938**	**4,032,283**	**4,282,862**	**4,663,838**
(نسبة التغير المئوية)					
صافي الموجودات الأجنبية	**-1.0**	**-1.7**	**-8.9**	**-4.5**	**3.8**
الائتمان المحلي	**5.3**	**10.4**	**14.5**	**14.5**	**12.2**
مطلوبات المصارف من القطاع الخاص	2.8	7.0	14.0	15.4	12.6
مطلوبات المصارف من الحكومة	19.9	25.7	14.3	9.7	6.1
مطلوبات المصارف من مؤسسات عامة غير مالية	-0.1	14.7	28.4	20.1	34.5
عرض النقود (ن3)	2.7	7.1	8.3	7.4	8.1
الودائع الحكومية*	-7.6	-8.6	-6.1	-8.1	10.5
صافي البنود الأخرى	**6.9**	**6.6**	**-0.7**	**10.7**	**9.6**

*تشمل الاعتمادات المستندية ومستندات تحت التحصيل.

المصدر: البنك المركزي السعودي.

جدول رقم 8-8: أسعار الفائدة على الودائع بالريال السعودي والدولار الأمريكي*

(متوسط الأسعار على الودائع لثلاثة أشهر)

السنة	الودائع بالريال السعودي (السايبور لثلاثة أشهر)	الودائع بالدولار الأمريكي (اللايبور لثلاثة أشهر)	الفارق بين أسعار الفائدة
2018م	2.45	2.31	0.14
2019م	2.63	2.33	0.30
2020م	1.19	0.65	0.54
2021م	0.81	0.16	0.65
2022م	3.13	2.39	0.73

*أسعار الفائدة بين المصارف.

المصدر: بلومبيرغ.

جدول رقم 8-9: مؤشرات سعر صرف الريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي في السوق الفورية

السنة	أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتوسط (لكامل الفترة)
2017م	3.7518	3.7499	3.7503
2018م	3.7530	3.7498	3.7506
2019م	3.7535	3.7500	3.7508
2020م	3.7694	3.7503	3.7537
2021م	3.7560	3.7499	3.7509
2022م	3.7650	3.7498	3.7547

المصدر: بلومبيرغ.

9

القطاع المصرفي

القطاع المصرفي

واصل القطاع المصرفي أداءه الجيد في عام 2022م على مختلف الأصعدة، وقد أسهمت جهود البنك المركزي السعودي من خلال الإشراف على القطاع المصرفي والمساهمة في تعزيز متانته وملاءته المالية بالتعاون مع المصارف المحلية وتماشيًا مع أهداف رؤية المملكة 2030 في تطور الخدمات المصرفية المقدمة في القطاع. ويتجلى الأداء الجيد للمصارف التجارية في عام 2022م من خلال زيادة أنشطة المصارف بشكل عام وتعزيز مراكزها المالية، حيث زاد إجمالي موجوداتها بنسبة 10.5 في المئة، ونمت ودائعها بنسبة 9.1 في المئة، وارتفعت أرباحها بنسبة 28.6 في المئة.

المركز المالي الموحد للمصارف التجارية

أظهرت المصارف التجارية أداءً مميزًا في عام 2022م، إذ ارتفع إجمالي موجوداتها بنسبة 10.5 في المئة (343.1 مليار ريال) ليبلغ حوالي 3,620.9 مليار ريال، مقارنة بنمو نسبته 10.0 في المئة (298.2 مليار ريال) في العام السابق (جدول 9-1).

الودائع المصرفية

ارتفع إجمالي الودائع المصرفية في عام 2022م بنسبة 9.1 في المئة (191.0 مليار ريال) ليبلغ نحو 2,295.4 مليار ريال، مقارنة بنمو نسبته 8.3 في المئة (161.5 مليار ريال) في العام السابق (جدول 2-9، والرسمان البيانيان 9-1 و9-2).

وباستعراض تطورات الودائع المصرفية حسب نوعها، يلاحظ انخفاض الودائع تحت الطلب في عام 2022م بنسبة 2.3 في المئة (31.9 مليار ريال) لتبلغ نحو 1,328.2مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 6.0 في المئة (77.5 مليار ريال) في العام السابق، فيما انخفض نصيبها المئوي من إجمالي الودائع إلى 57.9 في المئة مقارنة بنسبة 64.6 في المئة في نهاية العام السابق. إلى جانب ذلك، ارتفعت الودائع الزمنية والادخارية في عام 2022م بنسبة 32.2 في المئة (159.4 مليار ريال) لتبلغ قرابة 654.8 مليار ريال، مقارنة بارتفاع في العام السابق نسبته 4.5 في المئة (21.4 مليار ريال)، وارتفع نصيبها المئوي من إجمالي الودائع إلى 28.5 في المئة مقارنة بنسبة 23.5 في المئة في نهاية العام السابق.

جدول رقم 9-1: المركز المالي الموحد للمصارف التجارية (نهاية الفترة)

(مليون ريال)

	2018	2019	2020	2021	2022
الموجودات					
الاحتياطيات المصرفية	222,856	239,375	288,177	205,569	202,417
الموجودات الأجنبية	231,832	243,629	250,064	255,572	286,890
مطلوبات على القطاع العام	358,919	445,318	517,527	575,822	638,160
مطلوبات على القطاع الخاص	1,445,252	1,546,519	1,762,440	2,034,085	2,289,581
مطلوبات على مؤسسات غير نقدية	1,041	1,398	1,419	368	973
موجودات أخرى	138,246	154,888	159,998	206,430	202,929
إجمالي الموجودات (المطلوبات)	**2,398,147**	**2,631,128**	**2,979,625**	**3,277,846**	**3,620,949**
المطلوبات					
الودائع المصرفية	1,673,513	1,795,979	1,942,984	2,104,454	2,295,406
المطلوبات الأجنبية	110,933	173,155	182,066	225,727	202,530
رأس المال والاحتياطيات	303,439	342,976	377,099	419,525	437,728
الأرباح	48,148	50,315	38,701	53,875	69,272
مطلوبات أخرى	262,113	268,703	438,776	474,266	616,013

المصدر: البنك المركزي السعودي.

رسم بياني رقم 9-1: الودائع حسب العملة

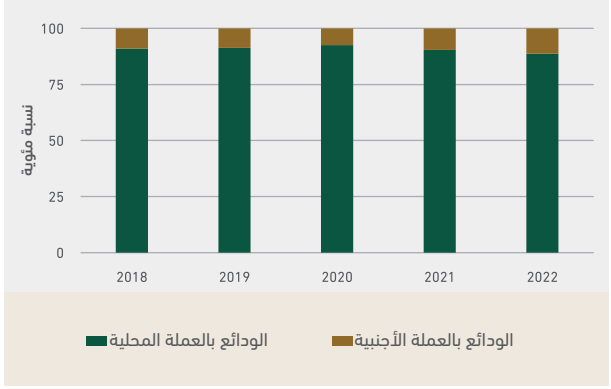

المصدر: البنك المركزي السعودي.

رسم بياني رقم 9-2: معدلات نمو الودائع المصرفية

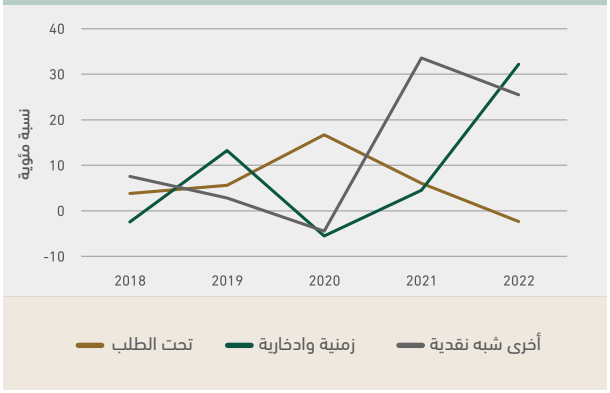

المصدر: البنك المركزي السعودي.

جدول رقم 9-2: الودائع المصرفية (نهاية الفترة)

(مليون ريال)

	2018	2019	2020	2021	2022
أولًا: حسب النوع					
الودائع تحت الطلب	1,040,665	1,099,151	1,282,591	1,360,108	1,328,160
الودائع الزمنية والادخارية	443,022	501,667	473,967	495,334	654,764
الودائع الأخرى شبه النقدية	189,826	195,161	186,425	249,011	312,482
الودائع بالعملة الأجنبية	149,976	155,039	144,064	200,449	257,553
مقابل اعتمادات مستندية	25,409	24,191	25,973	28,669	39,932
عمليات إعادة الشراء (ريبو)	--	--	1	--	--
التحويلات القائمة	14,440	15,931	16,387	19,893	14,996
ثانيًا: حسب القطاع					
القطاع الخاص	1,330,444	1,390,494	1,518,294	1,593,191	1,644,217
القطاع العام	343,069	405,485	424,689	511,263	651,189
ثالثًا: حسب العملة					
الودائع بالعملة المحلية	1,523,537	1,640,940	1,798,920	1,904,005	2,037,853
الودائع بالعملة الأجنبية	149,976	155,039	144,064	200,449	257,553
إجمالي الودائع المصرفية	**1,673,513**	**1,795,979**	**1,942,984**	**2,104,454**	**2,295,406**

المصدر: البنك المركزي السعودي.

وبالنسبة إلى الودائع الأخرى شبه النقدية، فقد ارتفعت في عام 2022م بنسبة 25.5 في المئة (63.5 مليار ريال) لتبلغ حوالي 312.5 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 33.6 في المئة (62.6 مليار ريال) في العام السابق، وارتفع نصيبها المئوي من إجمالي الودائع إلى 13.6 في المئة مقارنة بنسبة 11.8 في المئة في نهاية العام السابق (رسم بياني 9-3).

رسم بياني رقم 9-3: مكونات الودائع المصرفية

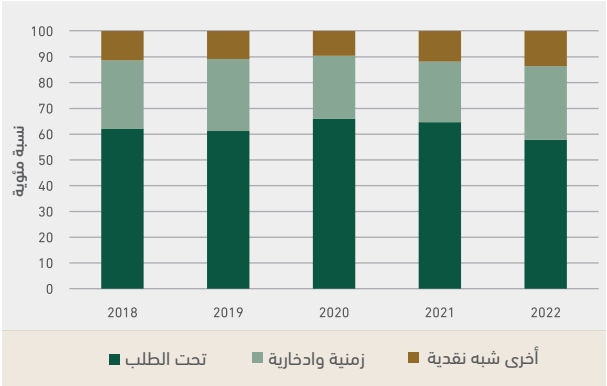

المصدر: البنك المركزي السعودي.

وبالنظر إلى توزيع الودائع حسب القطاع، فقد ارتفعت ودائع القطاع الخاص في عام 2022م بنسبة 3.2 في المئة (51.0 مليار ريال) إلى نحو 1,644.2 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 4.9 في المئة (74.9 مليار ريال) في العام السابق، وانخفضت نسبة ودائع القطاع الخاص من إجمالي الودائع المصرفية لتبلغ 71.6 في المئة مقارنة بنسبة 75.7 في المئة في نهاية العام السابق.

وفيما يخص ودائع القطاع العام، فقد سجلت نموًا نسبته 27.4 في المئة (139.9 مليار ريال) لتبلغ نحو651.2 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 20.4 في المئة (86.6 مليار ريال) في العام السابق. وبذلك ارتفع نصيب ودائع القطاع العام من إجمالي الودائع من 24.3 في المئة في نهاية عام 2021م ليصل إلى 28.4 في المئة في نهاية عام 2022م.

أما تطورات الودائع المصرفية حسب العملة، فقد ارتفعت الودائع بالعملة المحلية في عام 2022م بنسبة 7.0 في المئة (8.3 مليار ريال) لتبلغ حوالي 2,037.9 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 5.8 في المئة (105.1مليار ريال) في العام السابق، وانخفضت حصتها من إجمالي الودائع لتبلغ 88.8 في المئة في نهاية عام 2022م مقارنة بنسبة 90.5 في المئة في نهاية العام السابق. وارتفعت أيضًا الودائع بالعملة الأجنبية بنسبة 28.5 في المئة (57.1 مليار ريال) لتبلغ نحو 257.6 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 39.1 في المئة (حوالي 56.4 مليار ريال) في العام السابق، وارتفع نصيبها من إجمالي الودائع في نهاية عام 2022م ليصل إلى نحو 11.2 في المئة مقارنة بنسبة 9.5 في المئة في نهاية العام السابق.

مطلوبات المصارف من القطاعين الخاص والعام

ارتفع إجمالي مطلوبات المصارف من القطاعين الخاص والعام في عام 2022م بنسبة 12.2 في المئة (318.4 مليار ريال) ليبلغ نحو 2,928.7 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 14.4 في المئة (328.9 مليار ريال) في العام السابق.

وبذلك شكّل إجمالي المطلوبات من القطاعين العام والخاص في نهاية عام 2022م ما نسبته 127.6 في المئة من إجمالي الودائع المصرفية، مقارنة بنسبة 124.0 في المئة في نهاية العام السابق.

وارتفع إجمالي مطلوبات المصارف من القطاع الخاص في عام 2022م بنسبة 12.6 في المئة (255.5 مليار ريال) ليبلغ حوالي 2,289.6 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 15.4 في المئة (271.6 مليار ريال) في العام السابق، وسجل إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح للقطاعين الخاص والعام نموًا نسبته 12.2 في المئة خلال عام 2022م. وشكلت مطلوبات المصارف من القطاع الخاص في نهاية عام 2022م ما نسبته 99.7 في المئة من إجمالي الودائع المصرفية، مقارنة بنسبة 96.7 في المئة في نهاية العام السابق.

أما مطلوبات المصارف من القطاع العام (ائتمان للمؤسسات العامة وسندات حكومية وشبه حكومية)، فقد نمت في عام 2022م بنسبة 10.8 في المئة (62.3 مليار ريال) لتبلغ نحو 638.2 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 11.3 في المئة (58.3 مليار ريال) في العام السابق. ويعزى هذا الارتفاع إلى نمو الائتمان المصرفي الممنوح للمؤسسات العامة بنسبة 34.5 في المئة، مقارنة بنموٍ نسبته 20.1 في المئة في العام السابق. وشكّلت مطلوبات المصارف من القطاع العام ما نسبته 27.8 في المئة من إجمالي الودائع المصرفية في عام 2022م، مقارنة بنسبة 27.4 في المئة في العام السابق.

وارتفعت المطلوبات من المؤسسات المالية غير النقدية في نهاية عام 2022م بنسبة 164.2 في المئة (604.6 مليون ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته 74.1 في المئة (1.1 مليار ريال) في نهاية العام السابق (جدول 9-3، والرسمان البيانيان 9-4 و9-5).

رسم بياني رقم 9-4: مطلوبات المصارف من القطاع الخاص (شهري)

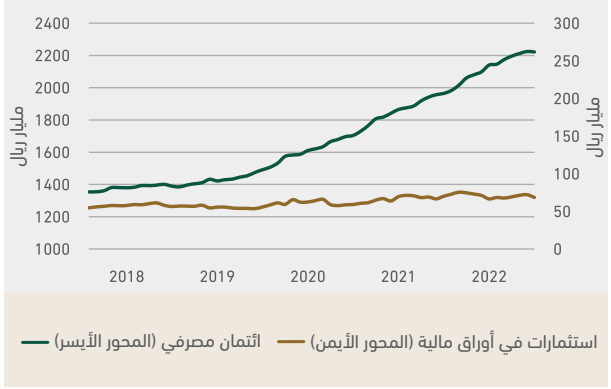

المصدر: البنك المركزي السعودي.

رسم بياني رقم 9-5: مطلوبات المصارف حسب القطاع (شهري)

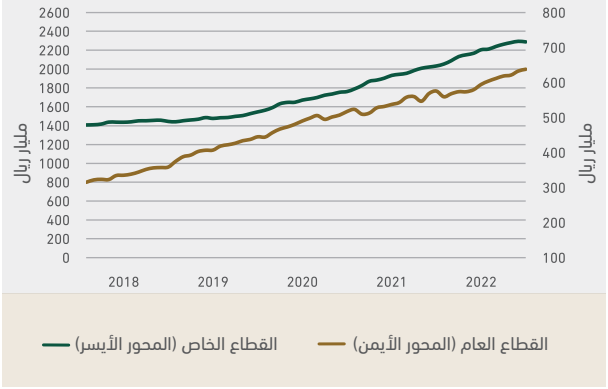

المصدر: البنك المركزي السعودي.

جدول رقم 9-3 : مطلوبات المصارف من القطاعين الخاص والعام (نهاية الفترة)

(مليون ريال)

	2020		2021		2022	
	المبلغ	النصيب المئوي	المبلغ	النصيب المئوي	المبلغ	النصيب المئوي
المطلوبات على القطاع الخاص	**1,762,440**	**77.25**	**2,034,085**	**77.93**	**2,289,581**	**78.18**
الائتمان المصرفي	1,703,432	74.67	1,964,147	75.25	2,221,209	75.84
قروض وسلف	1,690,316	74.09	1,948,981	74.67	2,205,600	75.31
كمبيالات مخصومة	13,117	0.57	15,166	0.58	15,610	0.53
استثمارات في أوراق مالية خاصة	59,008	2.59	69,938	2.68	68,371	2.33
المطلوبات على القطاع العام	**517,527**	**22.68**	**575,822**	**22.06**	**638,160**	**21.79**
الائتمان المصرفي للمؤسسات العامة	79,158	3.47	95,073	3.64	127,862	4.37
سندات حكومية وشبه حكومية	438,370	19.22	480,750	18.42	510,298	17.42
مطلوبات على مؤسسات مالية غير نقدية	**1,419**	**0.06**	**368**	**0.01**	**973**	**0.03**

المصدر: البنك المركزي السعودي.

الائتمان المصرفي حسب الآجال

ارتفع الائتمان المصرفي قصير الأجل الممنوح للقطاع الخاص ومؤسسات القطاع العام في عام 2022م بنسبة 13.2 في المئة (101.8 مليار ريال) ليبلغ نحو 873.4 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 10.5 في المئة (73.5 مليار ريال) في العام السابق. وارتفع الائتمان متوسط الأجل (سنة إلى 3 سنوات) بنسبة 7.8 في المئة (21.0 مليار ريال) ليبلغ حوالي 290.4 مليار ريال، مقارنة بنمو نسبته 3.3 في المئة (8.5 مليار ريال) في العام السابق. إضافة إلى ذلك، ارتفع الائتمان طويل الأجل (أكثر من 3 سنوات) بنسبة 16.4 في المئة (167.0 مليار ريال) ليبلغ نحو 1,185.3 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 23.6 في المئة (194.7 مليار ريال) في العام السابق (جدول 9-4).

الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي

تباين توزيع الائتمان المصرفي حسب الأنشطة الاقتصادية لعام 2022م، فقد سجل الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الأنشطة العقارية أعلى نسبة نمو مقارنة ببقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى، حيث سجل ارتفاعًا نسبته 30.7 في المئة (2.49 مليار ريال) ليبلغ 209.6 مليار ريال، مقارنة مع 160.4 مليار ريال في العام السابق. وشهد الائتمان المصرفي لقطاع التعدين والمناجم نموًا بمعدل 22.4 في المئة (6.8 مليار ريال) ليبلغ 36.9 مليار ريال، مقارنة مع 30.2 مليار ريال في العام السابق. وبالإضافة إلى ذلك، سجل الائتمان المصرفي لقطاع الأنشطة المالية وأنشطة التأمين نموًا بمعدل 20.2 في المئة (15.2 مليار ريال) ليبلغ 90.0 مليار ريال، مقابل 74.9 مليار ريال في العام السابق.

جدول رقم 9-4: الإئتمان المصرفي حسب الآجال

(مليون ريال)

السنة (نهاية الفترة)	قصير الأجل	متوسط الأجل	طويل الأجل	المجموع
2018	714,927	227,911	499,867	1,442,705
2019	683,215	234,625	634,639	1,552,479
2020	698,110	260,838	823,642	1,782,590
2021	771,562	269,366	1,018,292	2,059,220
2022	873,392	290,353	1,185,326	2,349,071

ملحوظة: الأجل القصير : أقل من سنة الأجل المتوسط : 1 - 3 سنوات الأجل الطويل : أكثر من 3 سنوات

المصدر: البنك المركزي السعودي.

وشهد أيضًا الائتمان المصرفي لقطاع إمدادات الكهرباء والغاز والمياه ارتفاعًا نسبته 19.4 في المئة (18.0 مليار ريال) ليبلغ 110.9 مليار ريال، مقارنة مع 92.9 مليار ريال في العام السابق. وارتفع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي بنسبة 16.5 في المئة (2.5 مليار ريال) ليبلغ 18.0 مليار ريال، مقارنة مع 15.5 مليار ريال في العام السابق. علاوة على ذلك، ارتفع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية بنسبة 16.3 في المئة (5.3 مليار ريال) ليبلغ 37.7 مليار ريال، مقارنة مع 32.4 مليار ريال في العام السابق. وارتفع الائتمان المصرفي الممنوح لقروض الأفراد بنسبة 13.9 في المئة (142.4 مليار ريال) ليبلغ 1,165.4 مليار ريال، مقارنة مع 1,023.0 مليار ريال في العام السابق. وكذلك ارتفع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم بنسبة 12.2 في المئة (2.9 مليار ريال) ليبلغ 26.3 مليار ريال، مقارنة مع 23.5 مليار ريال في العام السابق. وارتفع الائتمان الممنوح لقطاع التشييد بنسبة 11.1 في المئة (10.9 مليار ريال) ليبلغ 109.0 مليار ريال، مقارنة مع 98.1 مليار ريال في العام السابق. وارتفع أيضًا الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية بنسبة 10.6 في المئة (0.366 مليون ريال) ليبلغ 3.8 مليار ريال، مقارنة مع 3.5 مليار ريال في العام السابق. وارتفع الائتمان الممنوح لقطاع المعلومات والاتصالات بنسبة 10.3 في المئة (1.9 مليار ريال) ليبلغ 20.4 مليار ريال، مقارنة مع 18.5 مليار ريال في العام السابق. وارتفع الائتمان الممنوح لقطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 6.5 في المئة (4.10 مليار ريال) ليبلغ 168.5 مليار ريال، مقارنة مع 158.2 مليار ريال. وكذلك ارتفع الائتمان الممنوح لقطاع التعليم بنسبة 4.3 في المئة (0.194 مليون ريال) ليبلغ 4.7 مليار ريال، مقارنة مع 4.5 مليار ريال في العام السابق. من جانب آخر، سجل الائتمان الممنوح لقطاع الصناعات التحويلية انخفاضًا نسبته 0.9 في المئة (1.6 مليار ريال) ليبلغ 171.4 مليار ريال، مقارنة مع 173.0 مليار ريال في العام السابق. وانخفض الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك بنسبة 1.9 في المئة (224.8 مليون ريال) ليبلغ 11.5 مليار ريال، مقارنة مع 11.7 مليار ريال في العام السابق. وكذلك انخفض الائتمان الممنوح لقطاع النقل والتخزين بنسبة 7.6 في المئة (3.5 مليار ريال) ليبلغ 43.0 مليار ريال، مقارنة مع 46.5 مليار ريال في العام السابق (جدول 9-5، ورسم بياني 9-6).

جدول رقم 9-5: الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي (نهاية الفترة)

(مليون ريال)

	2021		2022	
	المبلغ	النصيب المئوي	المبلغ	النصيب المئوي
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	11,747	0.6	11,523	0.5
التعدين والمناجم	30,218	1.5	36,986	1.6
الصناعات التحويلية	172,994	8.4	171,392	7.3
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	92,904	4.5	110,898	4.7
التشييد	98,080	4.8	109,005	4.6
تجارة الجملة والتجزئة	158,157	7.7	168,507	7.2
النقل والتخزين	46,514	2.3	42,999	1.8
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	32,425	1.6	37,698	1.6
المعلومات والاتصالات	18,500	0.9	20,402	0.9
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	74,863	3.6	90,015	3.8
الأنشطة العقارية	160,411	7.8	209,586	8.9
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	3,461	0.2	3,827	0.2
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	23,475	1.1	26,339	1.1
التعليم	4,547	0.2	4,741	0.2
أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي	15,476	0.8	18,025	0.8
قروض الأفراد	1,023,012	49.7	1,165,410	49.6
أنشطة أخرى	92,434	4.5	121,718	5.2
الإجمالي	**2,059,220**	**100.0**	**2,349,071**	**100.0**

المصدر: البنك المركزي السعودي.

رسم بياني رقم 9-6: الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي

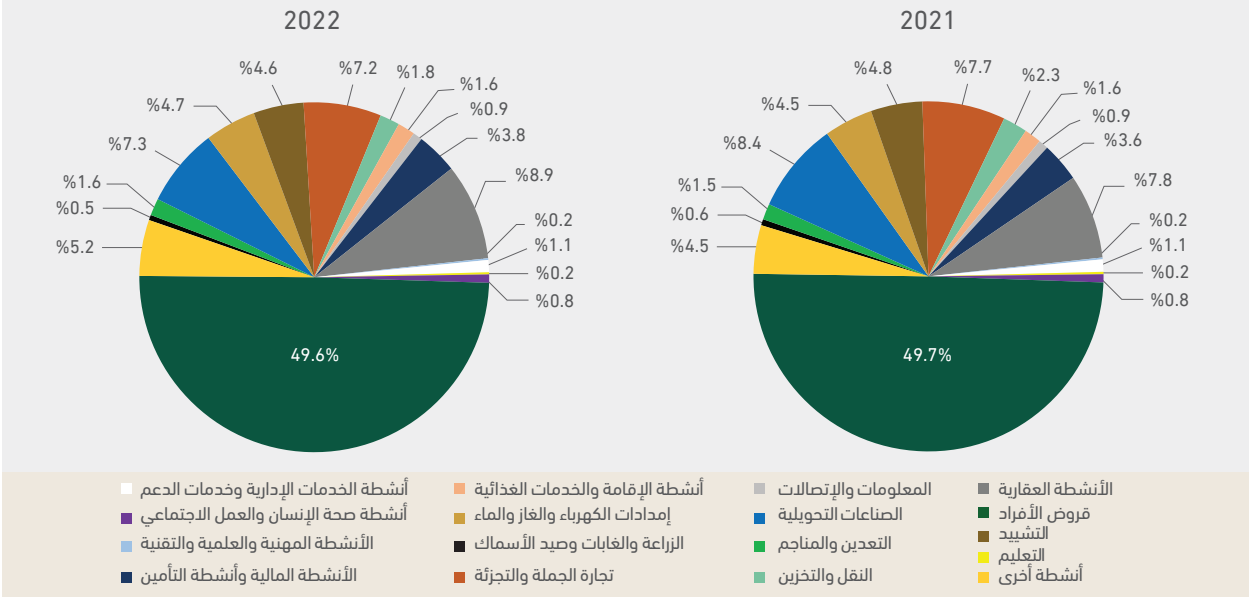

المصدر: البنك المركزي السعودي.

القروض المشتركة

تشير بيانات القروض المشتركة للمقيمين إلى ارتفاع عددها في عام 2022م بنسبة 72.5 في المئة لتبلغ 697 قرضًا، وكذلك ارتفعت لغير المقيمين بنسبة 10.1 في المئة لتبلغ 76 قرضًا. وارتفع إجمالي مبلغ هذه القروض للمقيمين 7.4 في المئة ليبلغ 201 مليار ريال في عام 2022م، في حين انخفض مبلغ القروض لغير المقيمين بنسبة 8.7 في المئة ليبلغ 17 مليار ريال (جدول 9-6).

القروض الاستهلاكية وقروض البطاقات الائتمانية

سجلت القروض الاستهلاكية وقروض بطاقات الائتمان من المصارف التجارية ارتفاعًا نسبته 6.0 في المئة لتصل إلى نحو 474.6 مليار ريال بنهاية عام 2022م، مقارنة بنحو 447.9 مليار ريال في نهاية العام السابق (جدول 9-7أ، ورسم بياني 9-7).

القروض العقارية من المصارف التجارية

واصلت القروض العقارية المقدمة من المصارف للأفراد والشركات نموها في عام 2022م، لتبلغ حوالي 687.8 مليار ريال، أي بارتفاع نسبته 20.9 في المئة (119.0 مليار ريال)، مقارنة بنمو نسبته 32.8 في المئة (140.4 مليار ريال) في العام السابق. وسجلت القروض العقارية الممنوحة للأفراد ارتفاعًا نسبته 23.3 في المئة (104.0 مليار ريال) لتبلغ 549.8 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 41.4 في المئة (نحو 130.6 مليار ريال) في العام السابق، وبلغ نصيبها من إجمالي القروض العقارية في نهاية عام 2022م نحو 79.9 في المئة. وكذلك ارتفعت القروض المقدمة من المصارف التجارية للشركات في عام 2022م بنسبة 12.1 في المئة (15.0 مليار ريال) لتبلغ نحو 138.1 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 8.7 في المئة (9.9 مليار ريال) في العام السابق، وبلغ نصيبها من إجمالي القروض العقارية 20.1 في المئة (جدول 9-7ب).

الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية

ارتفعت الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية في نهاية عام 2022م بنسبة 12.3 في المئة (31.3 مليار ريال) لتبلغ نحو 286.9 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 2.2 في المئة (5.5 مليار ريال) في العام السابق.

رسم بياني رقم 9-7: إجمالي القروض الاستهلاكية

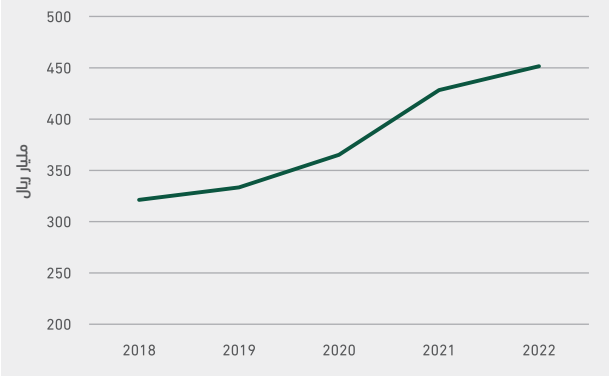

المصدر: البنك المركزي السعودي.

جدول رقم 9-6: القروض المشتركة

الفترة	عدد القروض المشتركة			مبالغ القروض المشتركة (مليار ريال)		
	مقيم	غير مقيم	المجموع	مقيم	غير مقيم	المجموع
2018	571	78	649	341	14	355
2019	525	98	623	446	22	467
2020	411	83	494	179	23	202
2021	404	69	473	188	19	206
2022	697	76	773	201	17	219

المصدر: البنك المركزي السعودي.

جدول رقم 9-7أ: القروض الاستهلاكية وقروض البطاقات الائتمانية*

(مليون ريال)

السنة (نهاية الفترة)	القروض الاستهلاكية							المجموع	بطاقات الائتمان
	ترميم وتحسين عقارات	سيارات ووسائل نقل شخصية	أثاث وسلع معمرة	تعليم	الرعاية الصحية	سياحة وسفر	أخرى		
2018	28,055.1	16,789.4	12,498.7	3,522.2	703.5	483.6	259,234.4	321,286.9	15,331.9
2019	25,648.2	15,625.0	12,462.1	3,239.0	559.4	454.7	275,450.4	333,438.7	19,054.3
2020	23,872.0	14,469.3	12,012.4	4,167.5	549.5	571.5	309,605.2	365,247.5	18,373.3
2021	19,060.1	14,047.0	12,214.3	5,168.4	636.5	646.1	376,624.6	428,397.1	19,494.4
2022	13,436.3	11,025.9	8,680.0	6,346.7	564.4	814.2	410,686.2	451,553.7	23,067.2

*يستثنى من ذلك التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتمويل الممنوح بغرض المتاجرة بالأسهم.

المصدر: البنك المركزي السعودي.

جدول رقم 9-7ب: القروض العقارية من المصارف التجارية

(مليون ريال)

السنة (نهاية الفترة)	الأفراد	الشركات	الإجمالي
2018	140,276	98,268	238,544
2019	198,100	99,272	297,372
2020	315,199	113,212	428,411
2021	445,754	123,102	568,856
2022	549,780	138,053	687,833

المصدر: البنك المركزي السعودي.

في المقابل انخفضت المطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية في عام 2022م بنسبة 10.3 في المئة (23.2 مليار ريال) لتبلغ نحو 202.5 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 24.0 في المئة (43.7 مليار ريال) في العام السابق. ونتيجة لهذه التطورات، ارتفع صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية (الموجودات الأجنبية ناقصًا المطلوبات الأجنبية) في عام 2022م بنسبة 182.7 في المئة (54.5 مليار ريال) ليبلغ 84.4 مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته 56.1 في المئة (38.2 مليار ريال) خلال العام السابق (جدول 9-8، والرسمان البيانيان 9-8 و9-9).

الاحتياطيات النقدية للمصارف التجارية

انخفضت الاحتياطيات النقدية للمصارف التجارية (النقد في الصندوق والودائع لدى البنك المركزي السعودي) في عام 2022م بحوالي 3.2 مليار ريال، وبما نسبته 1.5 في المئة لتبلغ حوالي 202.4 مليار ريال في نهاية العام، مقارنة بانخفاض نسبته 28.7 في المئة (82.6 مليار ريال) في العام السابق. ويعزى انخفاض الاحتياطيات النقدية للمصارف التجارية إلى انخفاض الودائع الأخرى لدى البنك المركزي السعودي، حيث انخفضت من حوالي 58.2 مليار ريال في نهاية عام 2021م لتصل إلى 44.5 مليار ريال في نهاية عام 2022م، أي بنسبة 23.7 في المئة (13.8 مليار ريال). في المقابل، ارتفعت الودائع الجارية لدى البنك المركزي بنحو 1.4 مليار ريال لتبلغ 1.5 مليار ريال في نهاية عام 2022م، بعد أن بلغت 59.0 مليون ريال في العام السابق. وكذلك ارتفعت الودائع النظامية لدى البنك المركزي بنحو 9.9 مليار ريال، أي بنسبة 7.9 في المئة، لتبلغ حوالي 134.0 مليار ريال.

جدول رقم 9-8: الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية (بنهاية الفترة)

(مليون ريال)

	المبلغ		التغير			
			2021		2022	
	2021	2022	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية
الموجودات الأجنبية						
مبالغ مستحقة على مصارف أجنبية	60,241	59,664	12,486	26.1	-577	-1.0
مبالغ مستحقة على الفروع في الخارج	60,524	57,463	3,673	6.5	-3,061	-5.1
موجودات أخرى	38,374	52,284	-285	-0.7	13,910	36.2
الاستثمارات في الخارج	96,434	117,479	-10,366	-9.7	21,045	21.8
الإجمالي	**255,572**	**286,890**	**5,508**	**2.2**	**31,318**	**12.3**
المطلوبات الأجنبية						
مبالغ مستحقة لمصارف أجنبية	129,511	107,846	34,802	36.7	-21,665	-16.7
مبالغ مستحقة للفروع في الخارج	51,634	42,326	7,901	18.1	-9,309	-18.0
مبالغ مستحقة أخرى	44,582	52,358	957	2.2	7,777	17.4
الإجمالي	**225,727**	**202,530**	**43,661**	**24.0**	**-23,197**	**-10.3**
صافي الموجودات الأجنبية	**29,846**	**84,360**	**-38,153**	**-56.1**	**54,514**	**182.7**
صافي الموجودات الأجنبية	67,998	29,846	-2,476	-3.5	-38,153	-56.1

المصدر: البنك المركزي السعودي.

رسم بياني رقم 9-8: الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف (شهري)

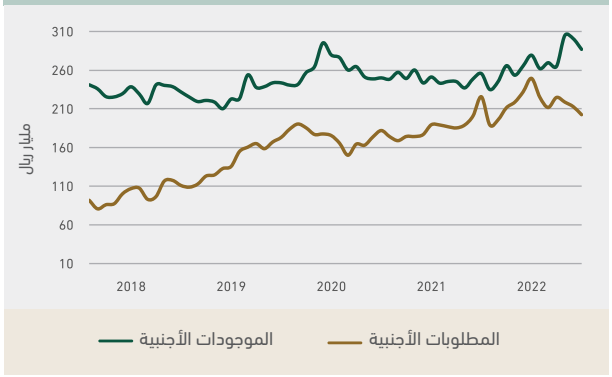

المصدر: البنك المركزي السعودي.

رسم بياني رقم 9-9: نسبة الموجودات والمطلوبات الأجنبية إلى إجمالي موجودات المصارف ومطلوباتها

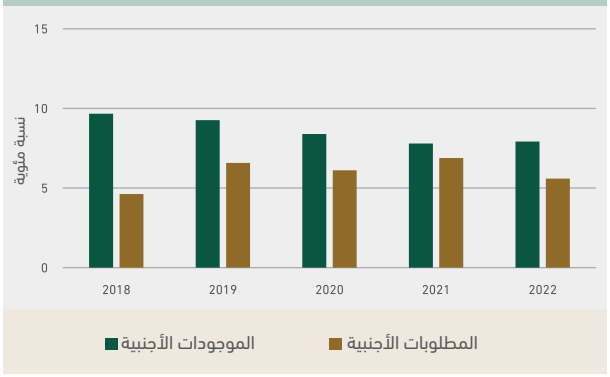

المصدر: البنك المركزي السعودي.

وسجل النقد في صناديق المصارف التجارية انخفاضًا نسبته 2.8 في المئة، متراجعًا بنحو 647.8 مليون ريال من حوالي 23.1 مليار ريال في نهاية عام 2021م إلى حوالي 22.5 مليار ريال في نهاية عام 2022م (جدول 9-9).

رأس المال واحتياطيات المصارف

سجل رأس المال واحتياطيات المصارف في عام 2022م ارتفاعًا بحوالي 18.2 مليار ريال، أي بنسبة 4.3 في المئة، ليبلغ حوالي 437.7 مليار ريال، مقارنة بارتفاع مقداره 42.4 مليار ريال ونسبته 11.3 في المئة في العام السابق. من ناحية أخرى، انخفضت نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى إجمالي الودائع من 19.9 في المئة في نهاية عام 2021م إلى 19.1 في المئة في نهاية عام 2022م، وانخفضت نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى إجمالي الموجودات من 12.8 في المئة في نهاية عام 2021م إلى 12.1 في المئة في نهاية عام 2022م. وبلغ معدل كفاية رأس المال في نهاية عام 2022م نحو 19.9 في المئة، وهي أعلى من النسبة الموصى بها وفقًا لمعيار بازل 3 البالغة 10.5 في المئة (جدول 9-10).

جدول رقم 9-9: احتياطيات المصارف التجارية (بنهاية الفترة)

(مليون ريال)

	2018	2019	2020	2021	2022
النقد في الصندوق	30,733	29,319	27,384	23,131	22,483
ودائع لدى البنك المركزي السعودي:					
ودائع جارية	1,401	593	432	59	1,483
ودائع نظامية	98,060	102,918	115,067	124,145	133,995
ودائع أخرى	92,662	106,545	145,294	58,234	44,455
احتياطيات المصارف	222,856	239,375	288,177	205,569	202,417
النسبة إلى الودائع المصرفية (نسبة مئوية)					
النقد في الصندوق	1.89	1.80	1.64	1.29	1.07
ودائع لدى البنك المركزي السعودي:					
ودائع جارية	0.09	0.04	0.03	0.00	0.07
ودائع نظامية	6.02	6.30	6.88	6.91	6.37
ودائع أخرى	5.69	6.52	8.68	3.24	2.11
احتياطيات المصارف	**13.68**	**14.66**	**17.22**	**11.45**	**9.62**

المصدر: البنك المركزي السعودي.

جدول رقم 9-10: رأسمال واحتياطيات المصارف التجارية (بنهاية الفترة)

(مليون ريال)

	2018	2019	2020	2021	2022
رأس المال والاحتياطيات	303,439	342,976	377,099	419,525	437,728
رأس المال والاحتياطيات نسبة مئوية:					
الودائع المصرفية	18.1	19.1	19.4	19.9	19.1
إجمالي الموجودات	12.7	13.0	12.7	12.8	12.1
رأس المال إلى الموجودات مرجحة (نسبة مئوية)					
المخاطر (معيار بازل)	20.3	19.3	20.3	19.9	19.9

المصدر: البنك المركزي السعودي.

مصادر الموارد المالية للمصارف التجارية واستخداماتها

بلغ إجمالي الموارد المالية المضافة للمصارف التجارية في عام 2022م قرابة 380.9 مليار ريال، مقارنة بنحو 387.9 مليار ريال في العام السابق، أي بانخفاض نسبته 1.8 في المئة. وقد جاءت الموارد المالية المضافة الرئيسة من عدة بنود، وشكل بند إجمالي الودائع أعلى نسبة من إجمالي الموارد المضافة، حيث ارتفع إجمالي الودائع بحوالي 191.0 مليار ريال، تمثل 50.1 في المئة من إجمالي الموارد المضافة. وارتفعت المطلوبات الأخرى بحوالي 93.5 مليار ريال، تمثل 24.5 في المئة من إجمالي الموارد المضافة، وارتفعت كذلك مطلوبات ما بين المصارف بحوالي 45.4 مليار ريال، تمثل 11.9 في المئة من إجمالي الموارد المضافة. إضافة إلى ذلك، ارتفعت القاعدة الرأسمالية بحوالي 33.6 مليار ريال، تمثل 8.8 في المئة من الإجمالي. وكذلك سجلت أذونات البنك المركزي ارتفاعًا بحوالي 5.6 مليار ريال، تمثل 1.5 في المئة من إجمالي الموارد المضافة. إلى جانب ذلك، سجلت المطلوبات من البنوك ارتفاعًا قدره 5.6 مليار ريال، أي ما نسبته 1.5 في المئة من إجمالي الموارد. وارتفعت أيضًا احتياطيات المصارف بحوالي 3.2 مليار ريال، تمثل حوالي 0.8 في المئة من الإجمالي. وارتفعت اتفاقيات إعادة الشراء بحوالي 2.9 مليار ريال، تمثل حوالي 0.8 في المئة من الإجمالي. وارتفعت الأصول الأخرى بحوالي 294.6 مليون ريال، تمثل نحو 0.1 في المئة من الإجمالي.

واستخدمت معظم هذه الموارد المالية خلال عام 2022م في زيادة المطلوبات من القطاع الخاص بحوالي 255.5 مليار ريال، تمثل 67.1 في المئة من إجمالي الموارد المستخدمة. علاوةً على ذلك، ارتفعت المطلوبات من الحكومة والقطاع العام بنحو 62.4 مليار ريال، أي بنسبة 16.4 في المئة من الإجمالي. وكذلك ارتفعت الموجودات الأجنبية بنحو 31.3 مليار ريال، أي بنسبة 8.2 في المئة من الإجمالي. وارتفعت المطلوبات الأجنبية بنحو 23.2 مليار ريال، وشكل نصيبها 6.1 في المئة من إجمالي استخدامات الموارد المالية. أما الأصول الثابتة، فقد ارتفعت بنحو 7.9 مليار ريال، وبلغ نصيبها 2.1 في المئة من الإجمالي. وكذلك ارتفعت المطلوبات من المؤسسات المالية غير النقدية بنحو 604.6 مليون ريال، وشكل نصيبها 0.2 في المئة من الإجمالي (جدول 9-11).

أرباح المصارف التجارية

بلغت أرباح المصارف التجارية في عام 2022م حوالي 69.3 مليار ريال، مسجلة ارتفاعًا بنسبة 28.6 في المئة عن أرباح السنة السابقة البالغة 53.9 مليار ريال.

عدد المصارف وفروعها

بلغ عدد المصارف التجارية في المملكة بنهاية عام 2022م ستة وثلاثين مصرفًا (27 عاملًا، و9 مرخصة)، ويشمل ذلك فروعًا لمصارف أجنبية ومصارف رقمية، إذ مُنح بنك الأردن (وهو أحد المصارف الأجنبية) وبنك دال 360 (وهو أحد المصارف الرقمية) ترخيصًا لمزاولة الأعمال المصرفية في المملكة. وانخفض عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة ليبلغ 1,927 فرعًا، أي أقل من العام السابق بعدد 18 فرعًا. ووفقًا لتوزيع الفروع حسب المناطق الإدارية، حظيت منطقة الرياض بما مجموعه 590 فرعًا، ومنطقة مكة المكرمة بعدد 391 فرعًا، والمنطقة الشرقية بعدد 368 فرعًا، ومنطقة عسير بعدد 123 فرعًا، ومنطقة القصيم بعدد 112 فرعًا، ومنطقة المدينة المنورة بعدد 99 فرعًا (جدول 9-12).

عدد العاملين في القطاع المصرفي

سجل عدد العاملين في القطاع المصرفي في عام 2022م انخفاضًا نسبته 1.8 في المئة ليبلغ 44,761 موظفًا وموظفةً. وبلغت نسبة العاملين السعوديين (ذكورًا وإناثًا) حوالي 95.4 في المئة من إجمالي العاملين في القطاع المصرفي، أي حوالي 42,689 موظفًا وموظفةً. وبلغت نسبة العاملين السعوديين الذكور قرابة 77.1 في المئة من الإجمالي، مقارنة بنسبة 4.6 في المئة من العاملين الذكور غير السعوديين، وبلغت نسبة العاملات الإناث السعوديات قرابة 18.3 في المئة من الإجمالي، مقارنة بنسبة 0.1 في المئة من العاملات الإناث غير السعوديات.

جدول رقم 9-11: أهم الموارد المالية المضافة للمصارف التجارية واستخداماتها خلال عام 2022م

(مليون ريال)

الاستخدامات	المبلغ	النصيب المئوي	الموارد	المبلغ	النصيب المئوي
الموجودات الأجنبية	31,317.6	8.2	إجمالي الودائع	190,952.4	50.1
المطلوبات الأجنبية	23,196.9	6.1	القاعدة الرأسمالية	33,600.3	8.8
المطلوبات من القطاع الخاص	255,495.4	67.1	مطلوبات ما بين المصارف	45,395.5	11.9
المطلوبات من الحكومة والقطاع العام	62,337.6	16.4	احتياطيات المصارف	3,151.6	0.8
المطلوبات من مؤسسات مالية غير نقدية	604.6	0.2	أذونات البنك المركزي	5,592.7	1.5
الأصول الثابتة	7,948.5	2.1	المطلوبات من البنوك	5,561.7	1.5
			اتفاقيات إعادة الشراء	2,871.7	0.8
			مطلوبات أخرى	93,480.2	24.5
			أصول أخرى	294.6	0.1
الإجمالي	**380,900.7**	**100.0**	**الإجمالي**	**380,900.7**	**100.0**

المصدر: البنك المركزي السعودي.

جدول رقم 9-12: فروع المصارف حسب المناطق الإدارية (بنهاية الفترة)

السنة (نهاية الفترة)	الرياض	مكة المكرمة	المدينة المنورة	الشرقية	القصيم	عسير	تبوك	حائل	الحدود الشمالية	الجوف	جازان	نجران	الباحة	المجموع
2018	629	435	105	401	120	127	50	42	17	28	55	28	27	2,064
2019	626	442	104	408	120	128	51	42	17	27	57	27	27	2,076
2020	612	424	101	387	117	125	50	43	19	28	55	27	26	2,014
2021	588	406	98	371	113	123	48	42	20	29	53	27	27	1,945
2022	590	391	99	368	112	123	46	42	20	29	54	26	27	1,927

المصدر: البنك المركزي السعودي.

تطورات التقنية المصرفية في عام 2022م

أولًا: عمليات غرف المقاصة

تراجع عدد الشيكات التجارية والشخصية التي تمت مقاصتها بواسطة غرف المقاصة بالمملكة في عام 2022م بنسبة 22.5 في المئة، بانخفاض مقداره 352.8 ألف شيك، وكذلك انخفضت قيمتها بنسبة 15.2 في المئة لتبلغ حوالي 151.3مليار ريال، في حين ارتفع متوسط قيمة الشيك في عام 2022م بنسبة 9.3 في المئة، من 113,729 ريال في عام 2021م إلى 124,351 ريال في عام 2022م. وكان انخفاض عدد الشيكات التجارية والشخصية التي تمت مقاصتها في غرفة الرياض بنسبة 24.1 في المئة ليبلغ عددها حوالي 418.9 ألف شيك، وفي غرفة الدمام بنسبة 22.0 في المئة ليبلغ 346.1 ألف شيك، وفي غرفة جدة بنسبة 28.5 في المئة ليبلغ 231.6 ألف شيك، وفي غرفة بريدة بنسبة 19.5 في المئة ليبلغ 59.8 ألف شيك، وفي غرفة أبها بنسبة 6.1 في المئة ليبلغ 55.1 ألف شيك، وفي غرفة مكة المكرمة بنسبة 20.2 في المئة ليبلغ 31.6 ألف شيك، وفي غرفة المدينة المنورة بنسبة 0.3 في المئة ليبلغ 29.9 ألف شيك، وفي غرفة تبوك بنسبة 15.0 في المئة ليبلغ 16.8 ألف شيك، وفي غرفة جيزان بنسبة 14.8 في المئة ليبلغ 9.6 ألف شيك، فيما ارتفع في غرفة الطائف بنسبة 5.7 في المئة ليبلغ 17.6 ألف شيك (رسم بياني 9-10).

رسم بياني رقم 9-10: النصيب المئوي لشيكات المقاصة التجارية والشخصية حسب المدن

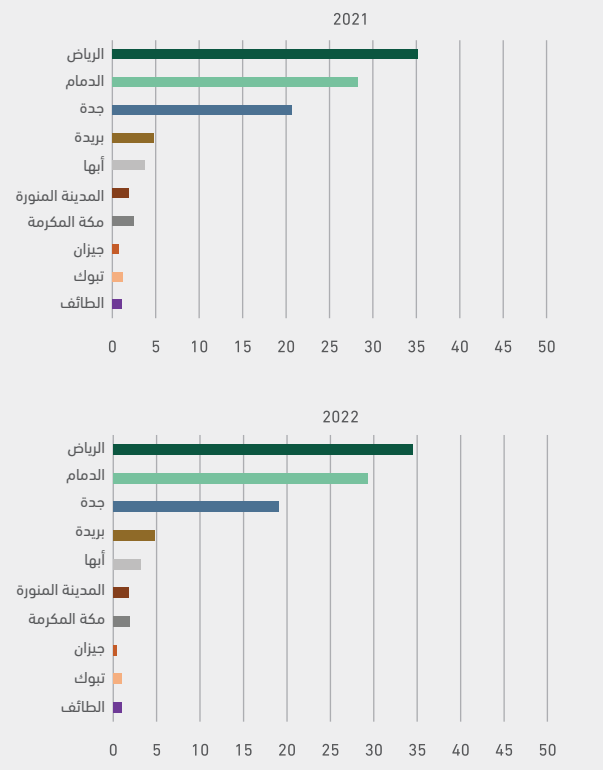

المصدر: البنك المركزي السعودي.

ثانيا: مدى

تراجع عدد أجهزة الصرف الآلي العاملة في المملكة بنسبة 1.8 في المئة ليصل في نهاية عام 2022 إلى 16,251 جهازًا، مقارنة بانخفاض نسبته 9.6 في المئة في العام السابق. وارتفع عدد بطاقات الصرف الآلي المصدرة بنسبة 8.1 في المئة ليبلغ حوالي 42.6 مليون بطاقة صرف آلي في نهاية عام 2022م، مقارنة بارتفاع نسبته 14.7 في المئة في العام السابق. من ناحية أخرى تراجع عدد عمليات السحب المنفذة عبر مدى في عام 2022م بنسبة 6.8 في المئة ليبلغ 624 مليون عملية، مقارنة بانخفاض نسبته 12.0 في المئة في العام السابق. وتراجعت قيمة السحوبات التي نفذت من خلال مدى بنسبة 4.9 في المئة لتصل إلى حوالي 7.337 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 8.1 في العام السابق.

أما العمليات التي جرت عبر شبكة المصارف، فقد انخفض عددها بنسبة 4.4 في المئة ليبلغ 906 مليون عملية، مقارنة بانخفاض نسبته 3.9 في المئة في العام السابق. وانخفضت أيضًا قيمة السحوبات النقدية التي تمت عبر شبكة المصارف بنسبة 4.4 في المئة إلى نحو 217.0 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 6.4 في المئة في العام السابق. ونتيجة لذلك، انخفض إجمالي السحب النقدي بنسبة 4.7 في المئة ليبلغ قرابة 554.7 مليار ريال (جدول 9-13، ورسم بياني 9-11).

وارتفع عدد أجهزة نقاط البيع في عام 2022م بنسبة 41.9 في المئة ليبلغ 1,438,121 جهازًا، مقارنة بارتفاع نسبته 40.5 في المئة في العام السابق. وارتفع عدد عمليات البيع المنفذة عبر أجهزة نقاط البيع بنسبة 40.4 في المئة ليبلغ 7,262 مليون عملية، مقارنة بارتفاع نسبته حوالي 81.3 في المئة في العام السابق. وارتفعت كذلك قيمة المبيعات المنفذة عبر أجهزة نقاط البيع بنسبة 18.1 في المئة لتصل إلى حوالي 559.1 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 32.5 في المئة في العام السابق (جدول 9-14، ورسم بياني 9-12). وتشير معدلات النمو في عدد بطاقات الصرف الآلي والعمليات المنفذة على أجهزة نقاط البيع إلى زيادة انتشارها في قطاع التجزئة بالإضافة إلى ارتفاع الثقة باستخدام التقنية المصرفية الحديثة.

ثالثًا: النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة

ارتفع إجمالي عدد العمليات المنفذة من خلال النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (سريع) في عام 2022م بنسبة 8.7 في المئة ليبلغ حوالي 181.4 مليون

جدول رقم 9-13: إحصاءات أجهزة الصرف الآلي

السنوات	عدد أجهزة الصرف الآلي	عدد البطاقات المصدرة	عدد العمليات (مليون عملية)			السحوبات النقدية (مليون ريال)		
			مدى	المصارف	المجموع	مدى	المصارف	المجموع
2018	18,685	28,559,828	949	1,177	2,126	452,931	295,394	748,325
2019	18,882	31,540,067	983	1,142	2,125	468,849	271,791	740,640
2020	18,299	34,336,693	761	986	1,747	386,490	242,401	628,891
2021	16,544	39,373,810	670	947	1,617	355,028	226,898	581,926
2022	16,251	42,563,445	624	906	1,530	337,749	216,995	554,743

المصدر: البنك المركزي السعودي.

رسم بياني رقم 9-11: إحصاءات أجهزة الصرف الآلي

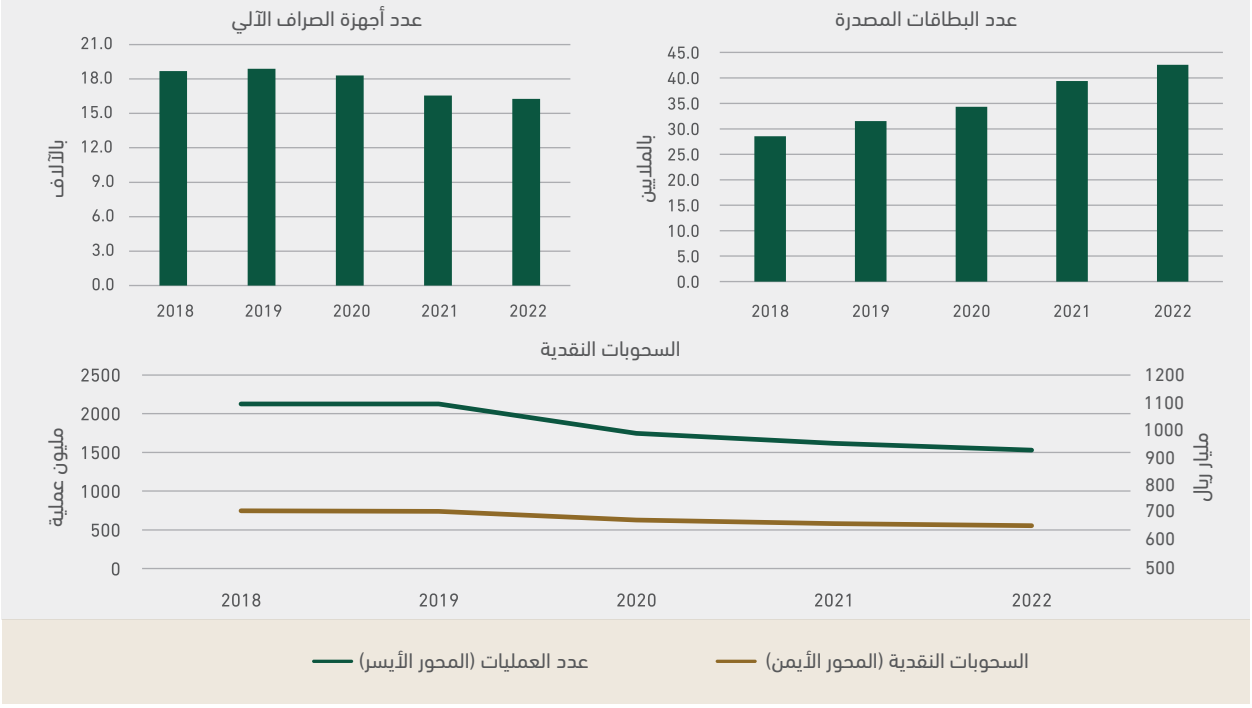

المصدر: البنك المركزي السعودي.

جدول رقم 9-14: إحصاءات نقاط البيع

السنوات	مبيعات (مليون ريال)	عدد العمليات (مليون عملية)	اجمالي عدد أجهزة نقاط البيع
2018	232,306	1,032	351,645
2019	287,794	1,623	438,618
2020	357,298	2,853	721,060
2021	473,258	5,171	1,013,233
2022	559,135	7,262	1,438,121

المصدر: البنك المركزي السعودي.

رسم بياني رقم 9-12: عمليات نقاط البيع

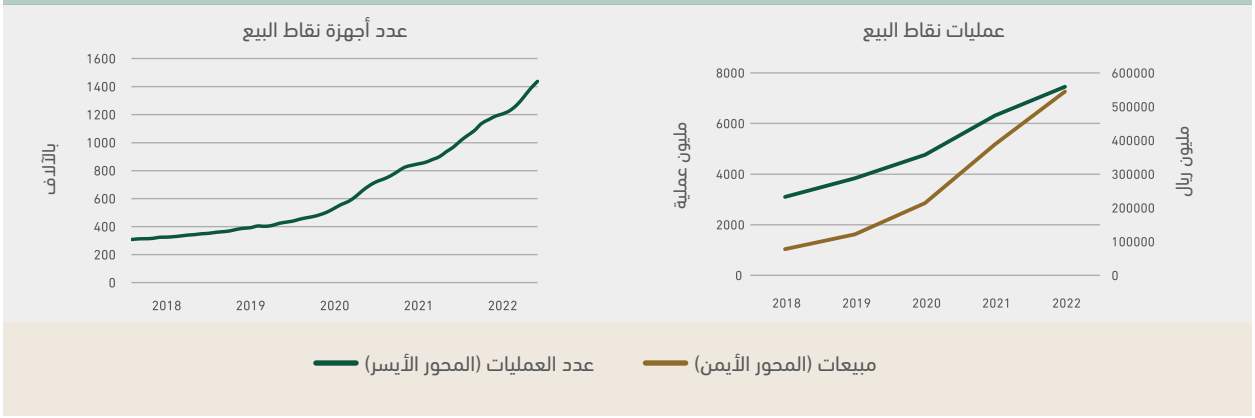

المصدر: البنك المركزي السعودي.

عملية، مقارنة بانخفاض نسبته 17.2 في المئة في العام السابق. وبالنسبة إلى توزيع عمليات نظام سريع وفقًا لعمليات مدفوعات العملاء المفردة والمجمعة، فقد انخفض عدد العمليات المفردة بنسبة 41.6 في المئة ليبلغ 2.3 مليون عملية، فيما ارتفعت قيمة هذه العمليات بنسبة 18.9 في المئة لتبلغ نحو 5,707 مليار ريال. وارتفع عدد العمليات المجمعة بنسبة 9.7 في المئة ليبلغ 175.7 مليون عملية، وارتفعت قيمتها بنسبة 22.4 في المئة لتصل إلى قرابة 5,014 مليار ريال.

أما تصنيف عمليات سريع وفقًا للمدفوعات بين المصارف، فقد ارتفع عدد العمليات المفردة بين المصارف التجارية خلال عام 2022م بنسبة 36.9 في المئة ليبلغ حوالي 1,172 ألف عملية، في حين انخفضت قيمة هذه العمليات بنسبة 9.0 في المئة لتبلغ نحو 44,095 مليار ريال. وارتفع عدد العمليات المجمعة المنفذة عبر نظام سريع بين المصارف بنسبة 62.6 في المئة ليبلغ 467.0 ألف عملية، إلا أن قيمتها انخفضت بنسبة 7.4 في المئة لتبلغ نحو 119.8 مليار ريال (الجدولان 9-15أ و9-15ب، ورسم بياني 9-13).

رابعًا: نظام سداد للمدفوعات

بلغ عدد المفوترين المفعلين بنظام سداد حتى نهاية عام 2022م ما مجموعه 146 مفوترًا من مختلف القطاعات، مثل: التعليم، والكهرباء، والمياه، والاتصالات، وشركات الطيران، والتأمين، وبطاقات الائتمان، وغيرها. وبلغ عدد المصارف المرتبطة مع النظام نحو 16 مصرفًا. وارتفعت قيمة العمليات المنفذة من خلال سداد بنسبة 10.9 في المئة خلال عام 2022م، وبلغ سجل إجمالي العمليات نحو 312 مليون عملية بقيمة إجمالية بلغت نحو 643.6 مليار ريال، مقارنة بنمو نسبته 28.9 في المئة وعدد عمليات يقارب 293 مليون عملية بقيمة بلغت نحو 580.4 مليار ريال في العام السابق (رسم بياني 9-14).

جدول رقم 9-15أ: عدد عمليات النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة

(ألف عملية)

الفترة	مدفوعات العملاء			مدفوعات ما بين المصارف			أخرى	المجموع
	مجمعة	مفردة	المجموع (1)	مجمعة	مفردة	المجموع (2)	(3)	(3+2+1)
2018	122,236	10,676	132,912	122	513	635	2,218	135,766
2019	143,230	13,191	156,421	156	627	784	1,779	158,983
2020	181,026	17,828	198,854	212	854	1,066	1,687	201,607
2021	160,102	3,983	164,085	287	856	1,143	1,658	166,886
2022	175,652	2,325	177,977	467	1,172	1,638	1,785	181,400

المصدر: البنك المركزي السعودي.

جدول رقم 9-15ب: مبالغ عمليات النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة

(مليار ريال)

الفترة	مدفوعات العملاء			مدفوعات ما بين المصارف			أخرى*	المجموع
	مجمعة	مفردة	المجموع (1)	مجمعة	مفردة	المجموع (2)	(3)	(3+2+1)
2018	2,640	3,994	6,634	105.8	43,226	43,332	18	49,984
2019	2,924	4,953	7,877	139.8	40,157	40,297	37	48,211
2020	3,365	4,936	8,301	148.6	52,199	52,348	41	60,690
2021	4,096	4,800	8,896	129.3	48,432	48,561	375	57,832
2022	5,014	5,707	10,721	119.8	44,095	44,215	1,878	56,814

*تشمل عمليات الحسم المباشر، ومستحقات البنك المركزي السعودي على المصارف.

المصدر: البنك المركزي السعودي.

رسم بياني رقم 9-13: عمليات نظام سريع

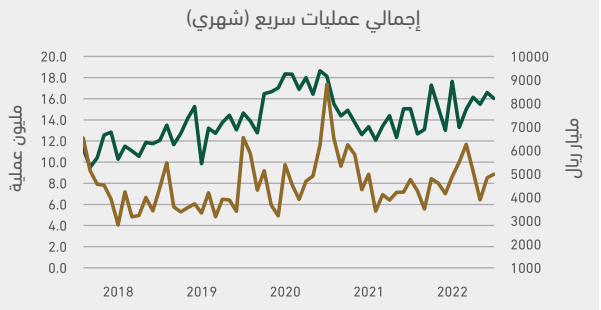

المصدر: البنك المركزي السعودي.

رسم بياني رقم 9-14: عدد ومبالغ الفواتير المسددة من خلال نظام سداد

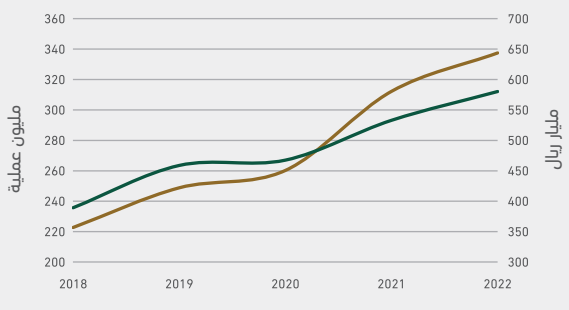

المصدر: البنك المركزي السعودي.

نشاط سوق المشتقات المالية

ارتفعت قيمة عمليات المشتقات المالية في المملكة في عام 2022م بنحو 1,826 مليار ريال، أي بنسبة 100.3 في المئة لتبلغ نحو 3,648 مليار ريال مقارنة بالعام 2021م الذي بلغت فيه قيمة هذه العمليات 1,821 مليار ريال. ويعزى هذا الارتفاع الكبير إلى ارتفاع إجمالي قيمة عمليات المشتقات المالية في سوق السلع في عام 2022م حيث بلغت 3.3 مليار ريال مقارنة بالعام السابق الذي بلغت فيه 0.4 مليار ريال.

الجدارة الائتمانية في القطاع المصرفي

واصلت الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) خلال عام 2022م جهودها لتوفير خدماتها لجميع الجهات ذات العلاقة، وذلك من خلال تطوير خدماتها ومنتجاتها المتعلقة بخدمات الأفراد (نظام سمتي) وخدمات الشركات (نظام سمات) وغيرها من الخدمات، بهدف توفير المعلومات الائتمانية الصحيحة والدقيقة اللازمة التي تساهم في تحسين القدرة على تحليل المخاطر وتقييم الملاءة المالية للمقترض، وتجنب المخاطر المالية، وتطوير قطاع المعلومات الائتمانية وخدماته المختلفة تمهيدًا للتوسع في سوق الائتمان في المملكة تبعًا للمعطيات الاقتصادية ورؤية المملكة 2030.

أما بالنسبة إلى إجمالي التقارير الائتمانية التي أصدرها نظام سمتي لقطاع الأفراد، فقد ارتفع بنسبة 6.2 في المئة من 129.1 مليون تقرير ائتماني عام 2021م إلى 137.2 مليون تقرير ائتماني في نهاية عام 2022م، فيما شهد عدد الحسابات الائتمانية الخاصة بنظام سمتي للسوق السعودية ارتفاعًا بنسبة 12.6 في المئة من 76.0 مليون حساب في نهاية عام 2021م إلى 85.6 مليون حساب في نهاية عام 2022م. وشهد أيضًا إجمالي عدد التقارير الائتمانية التي أصدرها نظام سمات للسوق السعودية ارتفاعًا ملحوظًا بنسبة 31.2 في المئة من 539.1 ألف تقرير ائتماني في نهاية عام 2021م إلى 707.5 ألف تقرير ائتماني في نهاية عام 2022م، وارتفع إجمالي عدد الحسابات الائتمانية الخاصة بنظام سمات بنسبة 4.1 في المئة ليبلغ 2.0 مليون حسابًا ائتمانيًا بنهاية عام 2022م.

تمكنت شركة بيان للمعلومات الائتمانية، وهي شركة مزودة للمعلومات الائتمانية، من تخفيض حجم المخاطر في قطاع الأعمال السعودي، إذ واصلت الشركة جهودها لتوفير الحلول والخدمات المبتكرة لأعضاء بيان ولكافة الجهات في القطاع المالي والقطاع التجاري، واستمرت في تطوير خدماتها ومنتجاتها وتقديم الحلول العملية والسريعة لمواكبة مستهدفات رؤية المملكة 2030. ومن هذا المنطلق، حرصت شركة بيان للمعلومات الائتمانية في عام 2022م على إثراء قاعدة بياناتها باستهداف قطاعات متنوعة جديدة للأعضاء لتتضمن قطاعات العضويات الجديدة القطاع المصرفي، وقطاع التمويل، وقطاع التقنية المالية، وقطاع الوساطة الرقمية، والقطاع الصناعي وفقًا لسياسات البنك المركزي السعودي. كذلك سعت شركة بيان للمعلومات الائتمانية لزيادة عدد مزودي المعلومات لإثراء التقارير الائتمانية والحلول المقدمة لأعضائها، حيث تم الربط مع منصة اعتماد (المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية) ومع وزارة العدل.

أصدرت شركة بيان للمعلومات الائتمانية أكثر من 200 ألف تقرير ائتماني خلال عام 2022م، فيما بلغ إجمالي التقارير الائتمانية أكثر من مليون تقرير ائتماني منذ بداية أعمالها التشغيلية في عام 2017م. وارتفعت تغطية حجم المعلومات الائتمانية لقطاع الأعمال بنسبة 28.5 في المئة في عام 2022م مقارنة بالعام السابق. ومن ناحية أخرى، اكتمل تطوير «التقرير الائتماني الشامل الجديد» وإطلاقه في المرحلة التجريبية بالتعاون مع 14 جهة من القطاع المصرفي وقطاع التمويل تمهيدًا لإطلاق النسخة النهائية.

تطورات تطبيق معيار بازل 3 في المملكة العربية السعودية

بدأ التطبيق الرسمي لإصلاحات بازل (3) الأخيرة في المصارف المحلية في تاريخ 1 يناير 2023م، وذلك تماشيًا مع الجدول الزمني المتفق عليه دوليًا، والمقرر من لجنة بازل للإشراف البنكي (BCBS)، وهي الجهة المعنية بوضع المعايير الدولية للرقابة الاحترازية على البنوك. وعمل البنك المركزي على تحديث إطار التعليمات الاحترازية المتعلقة بمخاطر رأس المال في المصارف المحلية، وذلك من منطلق الوفاء بالتزامات المملكة بصفتها عضوًا في مجموعة العشرين، واستكمالًا لسعي البنك المركزي بأن تكون المملكة من الدول السباقة في تطبيق المعايير الدولية. ويأتي ذلك استنادًا إلى الصلاحيات المنوطة بالبنك المركزي السعودي بموجب نظامه الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/36) وتاريخ 11/04/ 1442هـ، ونظام مراقبة البنوك الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/5) وتاريخ 22/02/1386هـ.

وتعد إصلاحات بازل (3) الأخيرة الصادرة من لجنة بازل في ديسمبر 2017م مكمّلة لمعايير بازل (3) الصادرة في عام 2010م وتهدف إلى رفع مستوى الثقة بمنهجية احتساب الأصول الموزونة بالمخاطر عبر تحسين حساسية المنهج المعياري المستخدم في احتسابها، وتقليل الاعتماد على منهج الأنظمة الداخلية، إضافة إلى تعزيز رأس المال المبني على المخاطر بمراجعة إطار الرافعة المالية، والحد الأدنى لمخرجات احتساب الأصول الموزونة بالمخاطر (Output Floor). وأجرى البنك المركزي السعودي خلال النصف الثاني من عام 2022م تطبيقًا تجريبيًا لإصلاحات بازل (3) الأخيرة بمشاركة كافة البنوك المحلية، وتبين من خلال نتائج هذا التطبيق التجريبي جاهزية القطاع المصرفي للتطبيق الرسمي، واستمراره في الحفاظ على مستويات رأس مال مستقرة، وهو ما يسهم في تحقيق مستهدفات البنك المركزي بالحفاظ على استقرار القطاع المالي.

10

التأمين والتمويل

التأمين والتمويل

قطاع التأمين

يعمل البنك المركزي السعودي على كل ما يسهم في نمو قطاع التأمين وازدهاره وجعله ركيزة لدعم القطاع المالي من خلال إصدار الأنظمة واللوائح التي تسهم في تعميق القطاع. ويحرص البنك المركزي على تمكين القطاع من رفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 عبر تحفيز الاستثمار في قطاع التأمين وحوكمته وتعزيز الابتكار في القطاع بالتماشي مع أفضل الممارسات الدولية ليصبح قطاع التأمين بيئة مرنة وموثوقة توفر الخدمات التأمينية المناسبة وتعزز فعالية شركات التأمين.

أولًا: التطورات التنظيمية المتعلقة بالنشاط الإشرافي على قطاع التأمين في عام 2022م

بهدف دعم استقرار القطاع وتعزيز أنظمة إدارة المخاطر وحماية الأطراف المتعاملة فيه، يعمل البنك المركزي على تحديث الأنظمة واللوائح والتعليمات وتطويرها بشكل مستمر بما يتناسب مع تغيرات القطاع بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام، حيث أصدر البنك المركزي 22 تعميمًا لعام 2022م، تتعلق بكافة الجوانب المنظمة للقطاع بهدف تطوير القطاع ورفع جودة مخرجاته. ومن أبرز التطورات ما يلي:

- حدّث البنك المركزي نموذج مطالبات التأمين الإلزامي للمركبات (الطرف الثالث) للأفراد والشركات بهدف توسيع نطاق تطبيق النموذج ليشمل جميع مطالبات التأمين الإلزامي للمركبات (الطرف الثالث) للأفراد و الشركات. ويتضمن التحديث أيضًا إمكانية تحويل النموذج إلى نموذج رقمي لمواكبة التحول للخدمات التقنية.
- أصدر البنك المركزي ضوابط وتعليمات تقرير كفاية التسعير التي تلزم الإكتواريين المعينين في شركات التأمين بإعداد تقارير كفاية التسعير بشكل ربع سنوي لفرعي التأمين الصحي وتأمين المركبات وتسليمه بشكل دوري للبنك المركزي والإدارة العليا للشركة ومجلس إدارتها.
- أصدر البنك المركزي قواعد التأمين الشامل على المركبات، وتنظم هذه القواعد العلاقة التعاقدية بين شركة التأمين والمؤمّن له، وتوحد الحد الأدنى من تغطيات التأمين الشامل غير الإلزامي على المركبة، وتبين أحكام التغطيات الإلزامية والاختيارية التي توفرها وثيقة التأمين الشامل. وتأتي هذه القواعد امتدادًا لدور البنك المركزي في تطوير المنظومة التنظيمية للقطاع.
- أصدر البنك المركزي عدة صيغ نموذجية لوثائق التأمين، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، مثل: الصيغة النموذجية لوثيقة التأمين على عقد العمالة المنزلية والصيغة النموذجية لوثيقة التأمين ضد المسؤولية المهنية لمراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف هيئة السوق المالية.
- أتم البنك المركزي خطة التحوّل للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 17 «عقود التأمين» (IFRS17) لإعداد التقارير المالية لشركات التأمين، الذي تم تطبيقه من 1 يناير 2023م. ويُعد هذا المعيار من المعايير المحاسبية الجديدة، التي ستوفر معلومات أكثر دقة وشفافية وجودة لمستخدمي القوائم المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين من المعيار الحالي رقم 4.
- يتعاون البنك المركزي، ممثلًا بالإدارة العامة للرقابة على التأمين، مع عدد من المنظمات الدولية في مجال الإشراف والرقابة وتطبيق المعايير والممارسات الدولية في مجال التأمين عبر عضويته في العديد من مجموعات العمل وفرق العمل التابعة للهيئة الدولية لمشرفي التأمين (IAIS) ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، حيث بلغ عدد مجموعات العمل وفرق العمل التي شارك فيها البنك المركزي 12 مجموعة وفريق عمل.

ثانيًا: التوطين في قطاع التأمين

نصت المادة الثانية من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني على أن أحد أهم أهداف النظام هو تطوير قطاع التأمين في المملكة، ويشمل ذلك التدريب وتوطين الوظائف. ونصت كذلك المادة الرابعة من اللائحة على أنه يجب أن تتضمن خطة عمل شركات التأمين وشركات مزاولي الخدمات المساندة للتأمين عدد الموظفين المتوقع استقطابهم، وخطة توظيف السعوديين وتأهيلهم. إضافة إلى ذلك، نصت المادة التاسعة والسبعون من اللائحة على أنه يجب على شركات التأمين وشركات مزاولي الخدمات المساندة للتأمين تزويد البنك المركزي قبل خمسة وأربعين يومًا من نهاية كل عام مالي، ببيان يوضح عدد الموظفين السعوديين ونسبتهم على مستوى الشركة ككل وعلى مستوى كل فرع وإدارة، والمستوى الوظيفي للوظائف التي يشغلها السعوديون، على ألا تقل نسبة الموظفين السعوديين لدى شركات التأمين وشركات مزاولي الخدمات المساندة للتأمين عن 30 في المئة في نهاية السنة الأولى، وعلى أن تزداد هذه النسبة حسب خطة العمل المقدمة إلى البنك المركزي.

واستمرارًا لجهود البنك المركزي ومختلف الجهات الحكومية، بلغ عدد موظفي شركات التأمين بنهاية عام 2022م ما إجماليه 10,428 موظفًا وموظفةً، شكّل الموظفون السعوديون ما نسبته 79 في المئة من إجمالي العاملين في شركات التأمين مقارنة بنسبة 78 في المئة في العام السابق (جدول 10-1). فيما ارتفع إجمالي عدد العاملين في شركات مزاولي الخدمات المساندة ليصل إلى 6,840 موظفًا وموظفةً بنهاية عام 2022م، وشكل الموظفون السعوديون ما نسبته 81 في المئة من إجمالي العاملين في شركات مزاولي الخدمات المساندة مقارنة بنسبة 77 في المئة في العام السابق (جدول 10-2).

جدول10-1: التوطين في شركات التأمين في عام 2022م

العام	2020		مجموع 2020	2021		مجموع 2021	2022		مجموع 2022
الجنسية	عدد الموظفين في المناصب غير الإدارية	عدد الموظفين في المناصب الإدارية		عدد الموظفين في المناصب غير الإدارية	عدد الموظفين في المناصب الإدارية		عدد الموظفين في المناصب غير الإدارية	عدد الموظفين في المناصب الإدارية	
غير سعودي	1,814	889	**2,703**	1,724	731	**2,455**	1,550	642	**2,192**
سعودي	6,645	1,667	**8,312**	6,921	1,526	**8,447**	6,765	1,471	**8,236**
الإجمالي	8,459	2,556	**11,015**	8,645	2,257	**10,902**	8,315	2,113	**10,428**
نسبة التوطين	79	65	**75**	80	68	**78**	81	70	**79**

المصدر: البنك المركزي السعودي.

جدول10-2: التوطين في شركات مزاولي الخدمات المساندة للتأمين في عام 2022م

العام	2020		مجموع 2020	2021		مجموع 2021	2022		مجموع 2022
الجنسية	عدد الموظفين في المناصب غير الإدارية	عدد الموظفين في المناصب الإدارية		عدد الموظفين في المناصب غير الإدارية	عدد الموظفين في المناصب الإدارية		عدد الموظفين في المناصب غير الإدارية	عدد الموظفين في المناصب الإدارية	
غير سعودي	1,207	370	**1,577**	1,168	297	**1,465**	1,107	174	**1,281**
سعودي	3,810	752	**4,562**	4,186	835	**5,021**	4,660	899	**5,559**
الإجمالي	5,017	1,122	**6,139**	5,354	1,132	**6,486**	5,767	1,073	**6,840**
نسبة التوطين	76	67	**74**	78	74	**77**	81	84	**81**

المصدر: البنك المركزي السعودي.

ثالثًا: التدريب

يبذل البنك المركزي السعودي الكثير من الجهود في بناء القدرات للكوادر الوطنية وتطويرها في قطاع التأمين. ويحث البنك المركزي الشركات وموظفيها على الالتزام بالممارسات المهنية على أسس علمية ومنهجية رصينة وفق الأنظمة واللوائح والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي، مع المواءمة بين مخرجات التعلم ومتطلبات سوق العمل. ومن أبرز الجهود في هذا المجال الآتي:

- استكمل البنك المركزي برنامجًا لتقدير ومعاينة الخسائر في قطاع التأمين (CILA Diploma)، ويهدف البرنامج إلى إكساب المشاركين المهارات الفنية من خلال التركيز على المبادئ الأساسية للتأمين والتسوية ومبادئ الممارسة المهنية في هذا المجال. ويمنح البرنامج الفرصة للمشاركين للحصول على شهادة دبلوم في معاينة وتقدير الخسائر معتمدة من المعهد الملكي البريطاني لمعايني الخسائر (Chartered Institute of Loss Adjusters - CILA)، وبدأ البرنامج في عام 2022م ويمتد لفترة عشرة أشهر.
- أطلق البنك المركزي البرنامج التأهيلي للإدارات المالية في قطاع التأمين، بالتعاون مع الأكاديمية المالية، حيث يمتد البرنامج لفترة شهرين، ويستهدف مشاركة 30 متدربًا من حديثي التخرج ممن يحملون مؤهلات أكاديمية ذات علاقة بالإدارات المالية. ويسعى البرنامج إلى إكساب المتدربين المهارات والمعارف التي تدعم حصولهم على فرص وظيفية في الإدارات المالية في الشركات العاملة في قطاع التأمين. ويضم البرنامج عددًا من الدورات التدريبية باللغة الإنجليزية تغطي عدة مواضيع، وهي: البرنامج التحضيري لاختبار أساسيات التأمين، وهيكلة القوائم المالية لشركات التأمين، والحسابات الفنية لإعادة التأمين، وضريبة القيمة المضافة وضريبة الاستقطاع، إلى جانب تعليمات البنك المركزي السعودي المتعلقة بالإدارات المالية في صناعة التأمين، والمحتوى العام للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- قدم البنك المركزي عددًا من المحاضرات وورش العمل التي تُعنى بصناعة التأمين في المملكة العربية السعودية وواقع العمل في مجال التأمين وتشريعاته ومستقبله.

رابعًا: سوق التأمين في المملكة خلال عام 2022م

أ- أداء السوق بشكل عام

انتعش قطاع التأمين خلال العام 2022م، حيث سجل إجمالي أقساط التأمين المكتتبة نموًا بنسبة 26.9 في المئة مقارنة بالعام السابق. إضافة لذلك، رفع قطاع التأمين من مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من 1.9 في المئة في عام 2021م إلى 2.1 في المئة بنهاية عام 2022م. وارتفع إجمالي المطالبات المدفوعة بنسبة 13.8 في المئة ليبلغ ما قيمته 33.9 مليار ريال بنهاية عام 2022م مقارنة مع 29.8 مليار ريال في عام 2021م.

ب- إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها

شهد قطاع التأمين في المملكة زيادة في إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها بنسبة 26.9 في المئة في عام 2022م ليصل إلى 53.4 مليار ريال مقابل 42.0 مليار ريال في عام 2021م، مدفوعة بارتفاع أنشطة التأمين الأخرى[3] التي نمت بنسبة 27.7 في المئة، وتأمين المركبات الذي ارتفع بنسبة 26.8 في المئة، مدفوعًا بارتفاع متوسط أقساط وثائق تأمين المركبات (جدول 10-3).

ج- معدل الاحتفاظ

بلغ معدل الاحتفاظ[4] الإجمالي لشركات التأمين العاملة في المملكة لعام 2022م ما نسبته 84.4 في المئة، مقارنة مع نسبة 82.3 في المئة في عام 2021م، مدفوعًا إلى حد كبير بنسبة الاحتفاظ العالية في قطاع التأمين الصحي والتأمين على المركبات بما نسبته 98.3 في المئة و95.4 في المئة على التوالي، فيما استمر تأمين الطاقة في تسجيل أقل نسبة احتفاظ بلغت نحو 1.9 في المئة في عام 2022م (جدول 10-3).

[3] أنشطة التأمين الأخرى: هي جميع أنشطة التأمين الأخرى باستثناء التأمين الصحي وتأمين المركبات.
[4] تمثل العلاقة الطردية بين نسبة الاحتفاظ والمخاطر مقياسًا للخطر في أقساط التأمين المكتتب بها التي تحتفظ بها شركات التأمين، حيث تُحسب هذه النسبة عن طريق قسمة صافي أقساط التأمين المكتتب بها على إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها.

جدول 10-3: مؤشرات سوق التأمين للفترة 2020-2022م

(مليون ريال)

نوع التأمين	2020				2021				2022			
	إجمالي الأقساط المكتتب بها	النصيب المئوي	صافي أقساط التأمين المكتتب بها	نسبة صافي الأقساط من إجمالي الأقساط المكتتب بها (نسبة الاحتفاظ)	إجمالي الأقساط المكتتب بها	النصيب المئوي	صافي أقساط التأمين المكتتب بها	نسبة صافي الأقساط من إجمالي الأقساط المكتتب بها (نسبة الاحتفاظ)	إجمالي الأقساط المكتتب بها	النصيب المئوي	صافي أقساط التأمين المكتتب بها	نسبة صافي الأقساط من إجمالي الأقساط المكتتب بها (نسبة الاحتفاظ)
التأمين من الحوادث والمسؤولية والأنواع الأخرى	1,369.9	3.5	637.2	46.5	1,586.4	3.8	773.8	48.5	2,675.7	5.0	1,342.0	50.2
التأمين على المركبات	8,358.0	21.6	7,763.5	92.9	8,162.7	19.4	7,691.1	94.2	10,340.6	19.4	9,860.6	95.4
التأمين على الممتلكات/ الحريق	2,109.2	5.4	362.7	17.2	2,282.1	5.4	422.5	18.5	2,463.1	4.6	489.9	19.9
التأمين البحري	690.0	1.8	176.6	25.6	696.3	1.7	194.4	27.9	692.3	1.3	208.1	30.1
التأمين الجوي	178.6	0.5	8.7	4.9	189.1	0.4	7.9	4.2	234.6	0.4	5.4	2.3
تأمين الطاقة	910.8	2.3	16.9	1.9	1,295.2	3.1	22.7	1.8	1,652.7	3.1	32.0	1.9
التأمين الهندسي	1,061.8	2.7	236.5	22.2	1,002.0	2.4	189.1	18.9	1,593.8	3.0	226.8	14.2
إجمالي التأمين الصحي	22,836.8	58.9	21,924.7	96.0	25,109.3	59.7	24,221.7	96.5	31,829.8	59.7	31,286.8	98.3
إجمالي تأمين الحماية والادخار	1,263.6	3.3	859.4	2.7	1,707.2	4.1	1,078.5	3.1	1,873.6	3.5	1,192.1	2.7
الإجمالي	38,778.7	100.0	31,986.3	82.5	42,030.5	100.0	34,601.6	82.3	53,356.2	100.0	44,643.6	84.4

المصدر: البنك المركزي السعودي.

د- عمق سوق التأمين وكثافته

حافظ القطاع على عمق التأمين إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عند 1.3 في المئة في عام 2022م، مقارنة بنفس النسبة 1.3 في المئة في عام 2021م[5]. إضافة لذلك، فيما بلغ إجمالي عمق التأمين من الناتج المحلي غير النفطي ما نسبته 2.1 في المئة لعام 2022م مقارنة بنسبة 1.9 في المئة بنهاية 2021م. وبلغت مساهمة التأمين الصحي في الناتج المحلي غير النفطي ما نسبته 1.3 في المئة لعام 2022م مقارنة مع 1.1 في المئة لعام 2021م (جدول 10-4).

جدول10-4: نسبة عمق سوق التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي (2020-2022م)

(نسبة مئوية)

نوع النشاط	2020		2021		2022	
	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي غير النفطي	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي غير النفطي	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي غير النفطي
إجمالي التأمين العام	0.6	0.7	0.5	0.7	0.5	0.8
إجمالي التأمين الصحي	0.9	1.1	0.8	1.1	0.8	1.3
إجمالي تأمين الحماية والادخار	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
الإجمالي	1.5	1.9	1.3	1.9	1.3	2.1

المصدر: البنك المركزي السعودي.

[5] يعرف عمق سوق التأمين على أنه إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

هـ- العمولات المدفوعة للوسطاء ووكلاء التأمين

سجل إجمالي العمولات المدفوعة من شركات التأمين للوسطاء ووكلاء التأمين ارتفاعًا بنهاية عام 2022م بنحو 33.9 في المئة مقارنة مع العام السابق ليصل إلى 2.8 مليار ريال، حيث سجل تأمين الحماية والادخار أعلى معدل نمو بما نسبته 207.8 في المئة من إجمالي العمولات المدفوعة خلال عام 2022م، فيما جاءت العمولات الخاصة بالتأمين الصحي ثانيًا بنحو 39.0 في المئة من إجمالي العمولات المدفوعة (جدول 10-5).

و- إجمالي المطالبات المدفوعة حسب النشاط

ارتفع إجمالي المطالبات المدفوعة بنسبة 13.8 في المئة ليبلغ ما قيمته 34.0 مليار ريال بنهاية العام 2022م مقارنة مع 29.8 مليار ريال في عام 2021م، مدفوعًا بشكل أساسي بارتفاع مطالبات قطاع التأمين الصحي والتأمين العام بما نسبته 12.6 في المئة و19.1 في المئة على التوالي من إجمالي المطالبات المدفوعة بنهاية 2022م. فيما سجل نشاط تأمين الطاقة في عام 2022م أعلى معدل نمو في إجمالي المطالبات المدفوعة بارتفاع نسبته 548.9 في المئة مقارنة بالعام السابق، متبوعًا بنشاط التأمين الجوي بما نسبته 215.7 في المئة. في المقابل، سجل التأمين الهندسي انخفاضًا سنويًا في إجمالي المطالبات المدفوعة بما نسبته 81.2 في المئة (جدول 10-6).

خامسًا: مجلس الضمان الصحي التعاوني

بلغ عدد المشمولين بالتغطية الصحية من المؤمن لهم نحو 11.8 مليون مؤمن له في نهاية عام 2022م، منهم نحو 7.5 ملايين وافد. وبلغ عدد الوثائق الصحية النشطة حتى نهاية عام 2022م نحو 800,725 وثيقة[6]، فيما بلغ عدد مقدمي الخدمات الصحية المعتمدين لتقديم الخدمات الصحية داخل المملكة 5,716 مقدم خدمة بنهاية 2022م. وفيما يتعلق بالتوزع الجغرافي لمقدمي الخدمات الصحية حسب المناطق الإدارية داخل المملكة (جدول 10-7)، جاءت الرياض في المرتبة الأولى بحوالي 1,837 مقدم خدمة يشكلون ما نسبته 32.1 في المئة من إجمالي المنشآت في المملكة، تليها منطقة مكة المكرمة بنسبة 23.1 في المئة، ثم المنطقة الشرقية بنسبة 19.3 في المئة.

جدول 10-5: العمولات المتكبدة حسب نوع النشاط للفترة 2020-2022م

نوع النشاط	2020		2021		2022		نسبة التغير 2022-2021
	مليون ريال	نسبة مئوية	مليون ريال	نسبة مئوية	مليون ريال	نسبة مئوية	
التأمين من الحوادث والمسؤولية والأنواع الأخرى	141.6	6.2	171.5	8.2	189.0	6.7	10.2
التأمين على المركبات	560.2	24.7	644.0	30.7	823.5	29.3	27.9
التأمين على الممتلكات/الحريق	156.6	6.9	180.5	8.6	209.1	7.4	15.9
التأمين البحري	64.0	2.8	52.0	2.5	70.7	2.5	35.9
التأمين الجوي	2.8	0.1	3.4	0.2	4.5	0.2	32.2
تأمين الطاقة	9.5	0.4	11.3	0.5	12.9	0.5	14.7
التأمين الهندسي	81.9	3.6	87.9	4.2	96.9	3.5	10.2
إجمالي التأمين العام	**1,016.6**	**44.7**	**1,150.5**	**54.9**	**1,406.5**	**50.1**	**22.3**
إجمالي التأمين الصحي	1,180.7	52.0	894.5	42.7	1,243.0	44.3	39
إجمالي تأمين الحماية والادخار	73.9	3.3	51.5	2.5	158.6	5.6	207.8
الإجمالي	**2,271.2**	**100.1**	**2,096.6**	**100.1**	**2,808.1**	**100.0**	**33.9**

المصدر: البنك المركزي السعودي.

[6] المصدر: مجلس الضمان الصحي.

جدول 10-6: إجمالي المطالبات المدفوعة حسب نوع النشاط للفترة 2020-2022م

نوع النشاط	2020		2021		2022		نسبة التغير 2022-2021
	مليون ريال	نسبة مئوية	مليون ريال	نسبة مئوية	مليون ريال	نسبة مئوية	
التأمين من الحوادث والمسؤولية والأنواع الأخرى	336.5	1.3	289.6	1.0	278.5	0.8	-3.9
التأمين على المركبات	5,478.6	20.4	6,842.6	22.9	8,192.5	24.1	19.7
التأمين على الممتلكات/ الحريق	303.3	1.1	488.5	1.6	736.7	2.2	50.8
التأمين البحري	269.2	1.0	221.6	0.7	220.1	0.6	-0.7
التأمين الجوي	27.9	0.1	15.7	0.1	49.6	0.1	215.7
تأمين الطاقة	909.9	3.4	98.0	0.3	635.6	1.9	548.9
التأمين الهندسي	267.3	1.0	634.3	2.1	119.5	0.4	-81.2
إجمالي التأمين العام	**7,592.7**	**28.2**	**8,590.4**	**28.8**	**10,232.40**	**30.1**	**19.1**
إجمالي التأمين الصحي	18,664.6	69.4	20,217.5	67.8	22,758.20	67.0	12.6
إجمالي تأمين الحماية والادخار	652.2	2.4	1,029.9	3.5	967.5	2.8	-6.1
الإجمالي	**26,909.5**	**100.0**	**29,837.8**	**100.1**	**33,958.1**	**99.9**	**13.8**

المصدر: البنك المركزي السعودي.

جدول 10-7: عدد مقدمي الخدمات الصحية المعتمدين

المنطقة	الإجمالي
الرياض	1,837
مكة المكرمة	1,322
الشرقية	1,102
عسير	333
المدينة المنورة	294
القصيم	173
جازان	144
تبوك	140
حائل	102
نجران	81
الجوف	81
الحدود الشمالية	64
الباحة	43
الإجمالي	**5,716**

المصدر مجلس الضمان الصحي.

سادسًا: شركات التأمين وعمليات الاندماج

بلغ عدد شركات التأمين العاملة في المملكة بنهاية عام 2022م ما مجموعه 28 شركة تمارس نشاط التأمين وإعادة التأمين (جدول 10-8). واستمر البنك المركزي في نهجه بتحفيز عمليات الاندماج والاستحواذ في قطاع التأمين، لتحقيق أهداف وبرامج رؤية المملكة 2030، وتعزيز قدرات شركات التأمين التنافسية، وزيادة قدرتها على خلق منتجات وخدمات تأمينية مبتكرة، وتحسين كفاءتها التشغيلية، وخفض نفقاتها، واستقطاب الكفاءات البشرية المؤهلة والمحافظة عليها. ونتيجة لهذا الدعم، شهد العام الماضي عمليتي اندماج بين شركة الدرع العربي للتأمين التعاوني وشركة الأهلي للتكافل، والأخرى بين شركتي ولاء للتأمين التعاوني وساب للتكافل، ليرتفع عدد الاندماجات في قطاع التأمين إلى خمسة اندماجات منذ عام 2020م.

قطاع التمويل

يتولى البنك المركزي السعودي مهام مراقبة قطاع التمويل غير المصرفي وتنظيمه وتطوير بيئته التنظيمية وفق أفضل الممارسات المعمول بها وبما يواكب آخر التطورات في صناعة التمويل. ويحرص البنك المركزي على ضمان مناسبة الأنظمة واللوائح ومساهمتها في زيادة نمو قطاع التمويل وحفظ حقوق المتعاملين فيه. إضافة لذلك، يعمل البنك المركزي على دعم قطاع التمويل وتمكينه عبر السماح بدخول أنشطة تمويلية جديدة تعزز القطاع وتدعمه، وجذب شريحة جديدة من المستثمرين والشركات من أصحاب رؤوس الأموال المتوسطة للعمل تحت إشرافه، وبشكل يضمن كفاءة عمل هذه الشركات من خلال الحرص على التزامها بحوكمة الشركات وإدارة المخاطر والالتزام وحماية العملاء.

أولًا: التطورات واللوائح التنظيمية

أصدر البنك المركزي عددًا من التعاميم والقواعد خلال العام 2022م، اشتملت على عدة مواضيع تنظم قطاع شركات التمويل والتقنيات المالية وتدعمه، وترفع مستوى فاعلية التعاملات المالية ومرونتها، وتمكن الابتكار في الخدمات المالية المقدمة وتشجعه. ويهدف البنك المركزي من خلال ذلك إلى تعزيز مستوى الشمول المالي في المملكة، وتمكين وصول الخدمات المالية إلى جميع شرائح المجتمع. ومن أبرز التطورات التي شهدها قطاع التمويل خلال عام 2022م ما يلي:

- إصدار قواعد إدارة مخاطر السيولة التي تهدف إلى تعزيز عملية إدارة مخاطر السيولة لدى شركات التمويل وشركات إعادة التمويل، وتمكينها من إعداد إطار قوي لإدارة مخاطر السيولة. وتهدف هذه القواعد إلى تحديد الانكشافات على مخاطر السيولة وقياسها ورصدها ومراقبتها في ظل الأوضاع الصعبة والعادية.

- تحديث قواعد ممارسة نشاط التمويل الجماعي بالدين، حيث تضمن التحديث إعادة تعريف المستفيد. ليشمل جميع المنشآت التجارية المسجلة في المملكة العربية السعودية، التي تسعى إلى الحصول على التمويل عبر منصة التمويل الجماعي بالدين، وإضافة تعريف للحسابات التجميعية بما يضمن الفصل التام بين أموال المشاركين في عملية التمويل وأموال منشأة التمويل الجماعي بالدين، إضافةً إلى تحديد سقف التمويلات عبر منصة التمويل الجماعي بالدين لشركات التمويل الجماعي بالدين بناءً على معيار رأس المال من خلال تعديل المادة الثامنة والعشرين.

- صدور قرارات بتعديل بعض مواد اللوائح التنفيذية لأنظمة التمويل المعمول بها في المملكة، وتضمنت القرارات ما يلي:

  - أصدر البنك المركزي السعودي، من منطلق دوره الرقابي والإشرافي على شركات التمويل، تعليمات شراء مديونيات التمويل الاستهلاكي للأفراد بين شركات التمويل، وتهدف هذه التعليمات إلى تنظيم هذا النشاط.
  - صدور موافقة معالي وزير المالية على إلغاء المادة الرابعة من اللائحة التنفيذية لنظام التمويل العقاري. وبموجب هذا القرار، يمكن لشركات التمويل العقاري

الجمع بين نشاط التمويل العقاري وأي نشاط تمويلي آخر، وللبنك المركزي السعودي تقييد الترخيص بشروط خاصة.

- تعديل المادة السادسة عشرة من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل، وذلك بعد الانتهاء من المهلة المحددة لإبداء مرئيات العموم على مسودة مشروع التعديل عبر منصة «استطلاع» التابعة للمركز الوطني للتنافسية. وبيّن البنك المركزي السعودي أنه بموجب هذا التعديل، تم السماح لشركات التمويل بممارسة الأنشطة التمويلية دون النص على حظر الجمع بين أيّ منها، وللبنك المركزي السعودي تقييد الترخيص بشروط خاصة.

- أجرى البنك المركزي 27 زيارة إشرافية و 178 زيارة تفتيشية خلال عام 2022م، وذلك لضمان امتثال شركات التمويل للقواعد والمتطلبات التنظيمية والتزامها بقواعد الحوكمة وإدارة المخاطر.

ثانيًا: الشركات المرخص لها ممارسة أنشطة التمويل في المملكة

بلغ عدد شركات التمويل المرخصة بنهاية عام 2022م ما مجموعه 46 شركة تمويل، مقارنة مع 43 شركة خلال العام 2021م (جدول 10-9). إضافة لذلك، حصلت شركتا تمويل على عدم ممانعة البنك المركزي «النهائية» على الطرح العام في السوق المالية الرئيسية، فيما حصلت شركة تمويل واحدة على عدم ممانعة البنك المركزي النهائية على الطرح العام في السوق الموازية (نمو). من جهة أخرى، حصلت ثلاث شركات تمويل على عدم ممانعة البنك المركزي «الأولية» على الطرح العام في السوق المالية الرئيسية والسوق الموازية (نمو).

سجل إجمالي أصول شركات التمويل ارتفاعًا بنسبة 7.5 في المئة خلال عام 2022م ليبلغ 57.4 مليار ريال، مقارنة مع 53.4 مليار ريال بنهاية عام 2021م، مدفوعًا بنمو الائتمان في أصول شركات التمويل غير العقاري.

من ناحية أخرى، ارتفعت نسب التوطين في قطاع التمويل لتصل إلى 86.1 في المئة بنهاية عام 2022م مقارنة مع 84.9 في المئة بنهاية عام 2021م، إذ سجلت نسبة التوطين في شركات التمويل غير العقاري ارتفاعًا بنسبة 1.5 في المئة لتصل إلى 85.8 في المئة، فيما بلغت نسبة التوطين في شركات التمويل العقاري 88.7 في المئة.

جدول 10-8: الشركات الحاصلة على ترخيص نهائي بمزاولة نشاط التأمين في المملكة حتى نهاية عام 2022م

اسم الشركة	رأس المال (مليون ريال)	تاريخ الحصول على الترخيص
الشركة التعاونية للتأمين	1,250	2004/12/02م
شركة ملاذ للتأمين التعاوني	500	2007/09/11م
شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين (ميدغلف)	1,050	2007/09/11م
شركة سلامة للتأمين التعاوني	100	2007/09/11م
شركة الدرع العربي للتأمين التعاوني	639	2007/09/11م
شركة العربية السعودية للتأمين التعاوني (سايكو)	300	2007/09/11م
شركة اتحاد الخليج الأهلية للتأمين التعاوني	459	2007/09/11م
شركة أليانز السعودي الفرنسي للتأمين التعاوني	600	2008/03/08م
شركة الاتحاد للتأمين التعاوني	450	2008/03/31م
شركة الصقر للتأمين التعاوني	140	2008/03/31م
الشركة السعودية الهندية للتأمين التعاوني	100	2008/06/10م
شركة التأمين العربية التعاونية	530	2008/06/18م
شركة ولاء للتأمين التعاوني	851	2008/07/02م
السعودية لإعادة التامين (إعادة)	891	2008/07/21م
شركة بوبا العربية للتأمين التعاوني	1,500	2008/08/10م
الشركة المتحدة للتأمين التعاوني	400	2008/12/30م
المجموعة المتحدة للتأمين التعاوني (أسيج)	291	2009/05/10م
شركة الراجحي للتأمين التعاوني	400	2009/11/17م
شركة تشب العربية للتأمين التعاوني	300	2009/12/8م
شركة العالمية للتأمين التعاوني	400	2009/12/13م
شركة مجموعة الخليج للتأمين	500	2010/01/26م
الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني	500	2010/03/06م
شركة بروج للتأمين التعاوني	300	2010/05/29م
الشركة الوطنية للتأمين	400	2010/06/16م
شركة أمانة للتأمين التعاوني	430	2010/07/06م
شركة عناية السعودية للتأمين التعاوني	230	2011/8/7م
شركة الإنماء طوكيو مارين للتأمين التعاوني	300	2012/09/30م
شركة الجزيرة تكافل تعاوني	550	2013/12/18م

المصدر: البنك المركزي السعودي.

جدول 10-9: الشركات الحاصلة على ترخيص نهائي بمزاولة نشاط التمويل في المملكة حتى نهاية عام 2022م

	الاسم	تاريخ الحصول على الترخيص	رأس المال (مليون ريال)
شركات التمويل المرخصة للتمويل العقاري			
1	أملاك العالمية للتمويل العقاري	2013/12/24م	906
2	شركة سهل للتمويل (السعودية لتمويل المساكن سابقًا)	2014/02/27م	1,000
3	شركة دويتشه الخليج للتمويل	2014/05/20م	575
4	شركة عبداللطيف جميل المتحدة لتمويل العقار	2014/12/07م	250
5	شركة بداية لتمويل المنازل	2015/12/14م	900
6	شركة دار التمليك	2013/12/31م	359
شركات التمويل المرخصة لإعادة التمويل العقاري			
1	الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري	2017/09/25م	5,000
شركات التمويل المرخصة لتسجيل العقود			
1	الشركة السعودية لتسجيل عقود الإيجار التمويلي	2017/12/28م	38.4
2	شركة توثيق لتسجيل عقود الإيجار التمويلي	2020/04/26م	10
شركات تحصيل ديون جهات التمويل			
1	الشركة الوطنية لخدمات التمويل	2020/03/08م	80
2	شركة مرسوم لتحصيل الديون	2021/04/08م	10
3	شركة مطالبة لتحصيل ديون جهات التمويل	2021/11/30م	10
شركات التمويل الاستهلاكي المصغر			
1	شركة تمام للتمويل	2020/12/30م	57
2	شركة فينزي للتمويل	2020/03/15م	20
شركات التمويل المرخصة لمزاولة تمويل أنشطة خلاف الأنشطة المذكورة أعلاه			
1	شركة النايفات للتمويل	2013/12/31م	1,000
2	شركة ينال للتمويل (أوركس السعودية سابقًا)	2014/02/27م	550
3	شركة اليسر للإجارة والتمويل	2014/02/27م	500
4	شركة آجل للخدمات التمويلية	2014/05/20م	500
5	الشركة الوطنية للتمويل	2014/08/25م	250
6	شركة المرابحة المرنة للتمويل	2014/09/14م	311
7	شركة الجاسرية للتمويل	2014/11/16م	150
8	شركة متاجر للتمويل	2014/11/16م	150
9	الشركة السعودية للتمويل	2014/11/20م	100

10	شركة عبداللطيف جميل المتحدة للتمويل	2014/12/08م	1,000
11	شركة الخليج للتمويل	2014/12/08م	100
12	شركة الأمثل للتمويل	2015/03/16م	313
13	شركة أصول الحديثة للتمويل	2015/03/22م	100
14	شركة دار الائتمان السعودي	2015/05/05م	100
15	شركة توكيلات للتمويل	2015/06/04م	100
16	شركة إيجارة للتمويل	2015/08/31م	200
17	شركة التيسير العربية	2015/08/30م	300
18	شركة السعودي الفرنسي للتمويل التأجيري	2015/11/18م	500
19	شركة تمويل الأولى	2015/12/03م	250
20	شركة أمريكان إكسبريس (السعودية)	2015/12/10م	100
21	شركة الجبر للتمويل	2015/12/14م	345
22	شركة الرائدة للتمويل	2016/02/09م	150
23	شركة راية للتمويل	2016/03/23م	230
24	شركة كوارا للتمويل	2016/05/09م	300
25	شركة التأجير التمويلي	2016/11/29م	200
26	شركة رافعات الخليج للإيجار التمويلي	2017/08/06م	100
27	الشركة المتحدة للخدمات المالية	2019/05/01م	350
28	شركة إمكان للتمويل	2020/04/12م	2,000
29	شركة البيت الأهلي للتمويل	2021/06/06م	100
30	شركة ليندو السعودية للتمويل	2022/03/14م	5
31	شركة سلفة للتمويل	2022/03/29م	10
32	شركة منافع للتمويل الجماعي بالدين	2022/11/08م	40

المصدر: البنك المركزي السعودي.

11

السوق المالية

السوق المالية

استمرت هيئة السوق المالية بالتعاون مع عدة جهات مالية من بينها البنك المركزي السعودي في تنفيذ خطتها الاستراتيجية 2021-2023م، التي من شأنها المساهمة في تطوير القطاع المالي. وعملت الهيئة على تعزيز الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر المرتبطة بالتعامل بالأوراق المالية، وحماية المستثمرين من الممارسات غير النظامية، وتحقيق العدالة والشفافية في التعاملات المالية. وعملت الهيئة كذلك على عدد من المبادرات في إطار برنامج الريادة المالية وبرنامج تطوير القطاع المالي؛ وذلك بهدف تعزيز مكانة السوق المالية السعودية لتكون السوق الرئيسة في الشرق الأوسط واحدة من أهم الأسواق المالية في العالم، وتكون سوقًا متقدمةً وجاذبةً للاستثمار المحلي والأجنبي بما يمكّنها من أداء دور محوري في تنمية الاقتصاد وتنويع مصادر دخله. وواصلت الهيئة جهودها في تنمية الوعي الاستثماري؛ إذ أقامت العديد من حملات التوعية التثقيفية عبر الأنشطة والبرامج الإعلامية والتوعوية المختلفة.

ومن أهم جهود الهيئة في عام 2022م نشر العديد من الإعلانات والمنشورات على موقعها الإلكتروني، إضافة لعقدها 43 ورشة عمل شارك فيها أكثر من 12 ألف شخص. وانعكاسًا للجهود المبذولة من الهيئة لتعزيز السوق المالية، شهد عام 2022م إدراج 17 شركة جديدة في السوق الرئيسية ليبلغ بذلك عدد الشركات المدرجة 223 شركة بنهاية عام 2022م مقابل 210 شركات في العام السابق، وشهد السوق أيضًا إدراج 18 شركة جديدة في السوق الموازية (نمو) ليصل عدد الشركات المدرجة فيها 46 شركة مقابل 14 شركة في العام السابق.

تطورات سوق الأسهم السعودية في عام 2022م

تطورات سوق الأسهم الرئيسية:

على صعيد تطورات مؤشرات التداول في السوق المالية السعودية خلال عام 2022م، أغلق المؤشر العام لأسعار الأسهم للسوق الرئيسية في نهاية عام 2022م عند مستوى 10,478.5 نقطة، مقارنةً مع 11,281.7 نقطة في نهاية العام السابق، وذلك بانخفاض بنحو 7.1 في المئة. وحقق المؤشر أعلى نقطة إغلاق في عام 2022م عند مستوى 13,820.4 نقطة في تاريخ 8 مايو. وانخفضت القيمة السوقية للأسهم المصدرة في نهاية عام 2022م لتبلغ نحو 9,878.1 مليار ريال، بانخفاض نسبته 1.3 في المئة عن مستواها في نهاية العام السابق والبالغة نحو 10,009.2 مليار ريال.

وانخفض عدد الأسهم المتداولة في عام 2022م بنسبة 34.2 في المئة ليصل إلى نحو 45.1 مليار سهم مقارنة بنحو 68.5 مليار سهم متداول في العام السابق. وانخفضت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة لتبلغ نحو 1,708.0 مليار ريال مقابل 2,235.9 مليار ريال في العام السابق، أي بانخفاض نسبته 23.6 في المئة. كذلك سجل إجمالي عدد الصفقات المنفذة انخفاضًا ليصل إلى 87.9 مليون صفقة، مقارنة بنحو 91.9 مليون صفقة نُفذت في العام السابق، بانخفاض نسبته 4.3 في المئة (جدول 11-1).

وبلغ المتوسط اليومي لقيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2022م نحو 6.9 مليار ريال، مقارنة بنحو 8.9 مليار ريال خلال العام السابق، فيما بلغ المتوسط اليومي لعدد الأسهم المتداولة نحو 181.9 مليون سهم، مقابل 274.1 مليون سهم في العام السابق، أي بانخفاض نسبته 33.6 في المئة. وانخفض المتوسط اليومي لعدد الصفقات المنفذة ليبلغ نحو 354.4 ألف صفقة منفذة، مقابل 367.5 ألف صفقة نفذت خلال العام السابق، بانخفاض نسبته 3.6 في المئة.

جدول رقم 11-1: مؤشرات سوق الأسهم السعودية الرئيسية

السنة	عدد الأسهم المتداولة* (مليون سهم)	التغير (%)	قيمة الأسهم المتداولة (مليار ريال)	التغير (%)	القيمة السوقية للأسهم المصدرة (مليار ريال)	التغير (%)	عدد الصفقات المنفذة (ألف صفقة)	التغير (%)	مؤشر أسعار الأسهم	التغير (%)
2016م	70,630.3	-0.3	1,157.0	-30.3	1,682.0	6.5	27,273.7	-10.4	7,210.4	4.3
2017م	47,401.0	-32.9	836.3	-27.7	1,689.6	0.5	21,895.3	-19.7	7,226.3	0.2
2018م	41,004.3	-13.5	870.9	4.1	1,859.0	10.0	25,011.9	14.2	7,826.7	8.3
2019م	35,831.9	-12.6	880.1	1.1	9,025.4	385.5	28,395.8	13.5	8,389.2	7.2
2020م	81,588.2	127.7	2,087.8	137.2	9,101.8	0.8	76,686.3	170.1	8,689.5	3.6
2021م	68,512.9	-16.0	2,235.9	7.1	10,009.2	10.0	91,866.4	19.8	11,281.7	29.8
2022م	45,110.4	-34.2	1,708.0	-23.6	9,878.1	-1.3	87,899.0	-4.3	10,478.5	-7.1

*بيانات معدلة لجميع إجراءات الشركات.
المصدر: تداول السعودية.

تطورات سوق الأسهم الموازية (نمو)

أما بالنسبة إلى السوق الموازية (نمو)، فقد أغلق مؤشرها في نهاية عام 2022م عند مستوى 19,417.3 نقطة، مقارنة مع 25,975.8 نقطة في نهاية العام السابق، بانخفاض نسبته 25.2 في المئة. وحقق المؤشر أعلى نقطة إغلاق في عام 2022م عند مستوى 26,287.8 نقطة في تاريخ 16 يناير. وارتفعت القيمة السوقية للأسهم المصدرة بنحو 16.1 مليار ريال لتبلغ 35.1 مليار ريال في نهاية عام 2022م.

وارتفع عدد الأسهم المتداولة في مؤشر نمو في عام 2022م بنسبة 38.7 في المئة ليصل إلى نحو 165.3 مليون سهم، مقارنة بنحو 119.2 مليون سهم متداول خلال العام السابق. وارتفعت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة لتبلغ نحو 13.5 مليار ريال، مقابل 11.4 مليار ريال في العام السابق، أي بارتفاع نسبته 18.6 في المئة. كذلك ارتفع عدد الصفقات المنفذة ليصل إلى 676.9 ألف صفقة، مقارنة بنحو 394.0 ألف صفقة نفذت خلال العام السابق، بارتفاع نسبته 71.8 في المئة (جدول 11-2).

وبلغ المتوسط اليومي لقيمة الأسهم المتداولة في عام 2022م في سوق نمو نحو 54.4 مليون ريال، مقابل 45.5 مليون ريال في العام السابق، بارتفاع نسبته 19.5 في المئة. كذلك بلغ المتوسط اليومي لعدد الأسهم المتداولة في عام 2022م نحو 666.7 ألف سهم، مقابل 483.0 ألف سهم في العام السابق، مرتفعًا بنسبة 38.0 في المئة. وارتفع أيضًا المتوسط اليومي لعدد الصفقات المنفذة في عام 2022م ليبلغ نحو 2,729.5 صفقة، مقابل 1,575.0 صفقة في العام السابق، مسجلًا ارتفاعًا نسبته 73.3 في المئة.

أما بالنسبة إلى عدد المستثمرين المسجلين في تداول بنهاية عام 2022م، فقد انخفض بما نسبته 0.8 في المئة مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 5.8 ملايين مستثمر. في المقابل، ارتفع عدد محافظ المستثمرين المسجلين في تداول بما نسبته 7.0 في المئة، ليصل إلى نحو 11.1 مليون محفظة استثمارية (جدول 11-3).

جدول رقم 11-2: مؤشرات سوق الأسهم السعودية (السوق الموازية-نمو)

السنة	عدد الأسهم المتداولة* (ألف سهم)	التغير (%)	قيمة الأسهم المتداولة (مليون ريال)	التغير (%)	القيمة السوقية للأسهم المصدرة (مليار ريال)	التغير (%)	عدد الصفقات المنفذة (ألف صفقة)	التغير (%)	مؤشر أسعار الأسهم	التغير (%)
2019م	78,140.4	241.4	2,279.8	452.7	2.5	9.3	138.5	228.6	7,439.9	195.1
2020م	119,602.6	53.1	7,114.0	212.0	12.2	379.2	287.5	107.6	26,245.5	252.8
2021م	119,219.7	-0.3	11,365.5	59.8	19.0	56.2	394.0	37.0	25,975.8	-1.0
2022م	165,347.6	38.7	13,483.7	18.6	35.1	84.4	676.9	71.8	19,417.3	-25.2

*بيانات معدلة لجميع إجراءات الشركات.
المصدر: تداول السعودية.

جدول رقم 11-3: عدد المستثمرين والمحافظ المسجلين في تداول

(نهاية الفترة)

السنة	عدد المستثمرين المسجلين في تداول	التغير (%)	عدد محافظ المستثمرين المسجلين في تداول	التغير (%)
2017م	4,675,535	1.3	9,378,957	1.8
2018م	4,741,870	1.4	9,844,247	5.0
2019م	5,485,716	15.7	9,891,677	0.5
2020م	5,596,266	2.0	9,065,693	-8.4
2021م	5,874,406	5.0	10,367,251	14.4
2022م	5,826,481	-0.8	11,090,462	7.0

المصدر: تداول السعودية.

تطورات سوق الأسهم حسب القطاعات والشركات الأكثر نشاطًا

وباستعراض نشاط السوق الرئيسية حسب القطاعات في عام 2022م، يتضح أن قطاع المواد الأساسية كان أكثر القطاعات نشاطًا من حيث عدد الأسهم المتداولة، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة في القطاع نحو 8.9 مليارات سهم تشكل ما نسبته 19.8 في المئة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، وجاء قطاع البنوك في المرتبة الثانية من حيث إجمالي عدد الأسهم المتداولة بنحو 7.7 مليارات سهم تمثل ما نسبته 17.1 في المئة، وحل قطاع إدارة وتطوير العقارات في المرتبة الثالثة بنحو 5.9 مليارات سهم تشكل ما نسبته 13.0 في المئة.

ومن حيث قيمة الأسهم المتداولة في عام 2022م، احتل قطاع المواد الأساسية المرتبة الأولى بقيمة بلغت 406.5 مليار ريال تمثل ما نسبته 23.8 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة، وحل قطاع البنوك في المرتبة الثانية بقيمة بلغت 371.6 مليار ريال تمثل ما نسبته 21.8 في المئة، فيما جاء قطاع الطاقة في المرتبة الثالثة بقيمة بلغت نحو 120.4 مليار ريال تمثل ما نسبته 7.1 في المئة.

وبالنظر إلى أداء السوق الرئيسية حسب عدد الصفقات المنفذة في عام 2022م، كان لقطاع المواد الأساسية النصيب الأكبر بعدد 19.9 مليون صفقة تمثل ما نسبته 22.7 في المئة من إجمالي عدد الصفقات المنفذة، يليه قطاع البنوك بعدد 10.6 ملايين صفقة تمثل ما نسبته 12.1 في المئة، في حين حل قطاع الطاقة ثالثًا بنحو 5.7 ملايين صفقة تمثل ما نسبته 6.5 في المئة.

وبمقارنة القيمة السوقية للأسهم المصدرة في نهاية عام 2022م حسب القطاعات، احتل قطاع الطاقة المرتبة الأولى بقيمة بلغت حوالي 7,111.1 مليار ريال تمثل ما نسبته 72.0 في المئة من إجمالي القيمة السوقية للأسهم المصدرة، فيما حل قطاع البنوك في المرتبة الثانية بقيمة بلغت نحو 945.3 مليار ريال تمثل ما نسبته 9.6 في المئة، يليه قطاع المواد الأساسية بما قيمته 691.0 مليار ريال تمثل ما نسبته 7.0 في المئة (جدول 11-4).

وبالنسبة إلى الشركات المساهمة الثلاث الأكثر نشاطًا من حيث عدد الصفقات المنفذة في عام 2022م، جاء مصرف الراجحي في المقدمة بنحو 3,133.0 ألف صفقة، تلاه شركة أرامكو السعودية بنحو 2,982.8 ألف صفقة، فيما جاء مصرف الإنماء في المرتبة الثالثة بنحو 2,017.2 ألف صفقة. ومن حيث عدد الأسهم المتداولة، تصدرت شركة دار الأركان بنحو 3.7 مليارات سهم، تليها شركة أرامكو السعودية ومصرف الإنماء بنحو 1.9 مليار سهم لكل منهما. وأما من حيث قيمة الأسهم المتداولة، فقد جاء مصرف الراجحي في المقدمة بنحو 137.0 مليار ريال، يليه شركة أرامكو السعودية بنحو 72.7 مليار ريال، ثم مصرف الإنماء بنحو 67.4 مليار ريال (جدول 11-5).

وبالنظر إلى نشاط السوق الموازية (نمو) حسب القطاعات في عام 2022م، يتضح أن قطاع السلع الرأسمالية كان الأكثر نشاطًا بين القطاعات من حيث عدد الأسهم المتداولة، حيث استحوذ على نحو 50.2 مليون

سهم تشكل ما نسبته 30.4 في المئة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة. ومن حيث قيمة الأسهم المتداولة في سوق نمو في عام 2022م، استحوذ قطاع السلع الرأسمالية على المرتبة الأولى بقيمة بلغت نحو 3.6 مليار ريال، تمثل ما نسبته 26.7 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة. أما من حيث عدد الصفقات المنفذة في عام 2022م في سوق نمو، فيتبين استحواذ قطاع السلع الرأسمالية على النصيب الأكبر بعدد صفقات بلغ نحو 136.4 ألف صفقة تمثل ما نسبته 20.2 في المئة من إجمالي عدد الصفقات المنفذة (جدول 11-6).

جدول رقم 11-4: نشاط سوق الأسهم السعودية حسب القطاعات خلال عام 2022م

القطاع	عدد الأسهم المتداولة*		قيمة الأسهم المتداولة		عدد الصفقات المنفذة		القيمة السوقية	
	(مليون سهم)	النسبة للإجمالي	(مليار ريال)	النسبة للإجمالي	(ألف صفقة)	النسبة للإجمالي	(مليار ريال)	النسبة للإجمالي
الطاقة	3,816.8	8.5	120.4	7.1	5,743.0	6.5	7,111.1	72.0
المواد الأساسية	8,924.4	19.8	406.5	23.8	19,916.7	22.7	691.0	7.0
السلع الرأسمالية	1,060.3	2.4	43.3	2.5	3,400.8	3.9	18.3	0.2
الخدمات التجارية والمهنية	415.3	0.9	23.3	1.4	1,465.1	1.7	9.7	0.1
النقل	839.8	1.9	24.9	1.5	1,853.4	2.1	15.4	0.2
السلع طويلة الأجل	579.8	1.3	15.7	0.9	1,583.6	1.8	5.2	0.1
الخدمات الاستهلاكية	2,819.8	6.3	55.8	3.3	4,045.9	4.6	51.4	0.5
الإعلام والترفيه	136.2	0.3	18.3	1.1	1,070.8	1.2	20.2	0.2
تجزئة السلع الكمالية	816.8	1.8	40.0	2.3	3,011.8	3.4	33.4	0.3
تجزئة الأغذية	801.6	1.8	53.3	3.1	3,563.0	4.1	48.1	0.5
إنتاج الأغذية	1,284.6	2.8	55.1	3.2	4,088.0	4.7	87.9	0.9
الرعاية الصحية	760.0	1.7	50.5	3.0	3,101.7	3.5	128.1	1.3
الأدوية	56.6	0.1	1.8	0.1	190.4	0.2	2.6	0.0
البنوك	7,705.8	17.1	371.6	21.8	10,639.6	12.1	945.3	9.6
الاستثمار والتمويل	1,630.8	3.6	59.0	3.5	2,858.6	3.3	55.3	0.6
التأمين	2,400.9	5.3	53.6	3.1	4,753.3	5.4	49.1	0.5
التطبيقات وخدمات التقنية	363.9	0.8	61.2	3.6	3,010.5	3.4	61.8	0.6
الاتصالات	2,779.1	6.2	89.9	5.3	3,516.1	4.0	219.2	2.2
المرافق العامة	1,091.9	2.4	65.2	3.8	2,982.6	3.4	226.5	2.3
الصناديق العقارية المتداولة	968.5	2.1	9.7	0.6	2,071.2	2.4	16.3	0.2
إدارة وتطوير العقارات	5,857.5	13.0	88.8	5.2	5,032.8	5.7	82.5	0.8
المجموع	**45,110.4**	**100.0**	**1,708.0**	**100.0**	**87,899.0**	**100.0**	**9,878.1**	**100.0**

*بيانات معدلة لجميع إجراءات الشركات.

المصدر: التقرير السنوي الإحصائي لعام 2022م، تداول السعودية.

جدول رقم 11-5: الشركات المساهمة الثلاث الأكثر نشاطًا خلال عام 2022م

عدد الصفقات المنفذة	(الشركة)	الراجحي	أرامكو السعودية	الإنماء
	(ألف صفقة)	3,133.0	2,982.8	2,017.2
عدد الأسهم المتداولة	**(الشركة)**	**دار الأركان**	**أرامكو السعودية**	**الإنماء**
	(مليار سهم)	3.7	1.9	1.9
قيمة الأسهم المتداولة	**(الشركة)**	**الراجحي**	**أرامكو السعودية**	**الإنماء**
	(مليار ريال)	137.0	72.7	67.4

المصدر: التقرير السنوي الإحصائي لعام 2022م، تداول السعودية.

جدول رقم 11-6: نشاط سوق الأسهم السعودية (السوق الموازية-نمو) حسب القطاعات خلال عام 2022م

القطاع	عدد الأسهم المتداولة		قيمة الأسهم المتداولة		عدد الصفقات المنفذة		القيمة السوقية	
	مليون سهم	النسبة للإجمالي	مليون ريال	النسبة للإجمالي	ألف صفقة	النسبة للإجمالي	مليون ريال	النسبة للإجمالي
المواد الأساسية	29.4	17.8	1,455.6	10.8	87.6	12.9	6,336.3	18.1
السلع الرأسمالية	50.2	30.4	3,598.3	26.7	136.4	20.2	9,233.2	26.3
الخدمات التجارية والمهنية	3.9	2.3	254.4	1.9	18.1	2.7	477.1	1.4
الخدمات الاستهلاكية	4.0	2.4	430.1	3.2	23.9	3.5	530.1	1.5
تجزئة السلع الكمالية	6.5	3.9	2,862.1	21.2	111.1	16.4	8,359.6	23.8
إنتاج الأغذية	8.9	5.4	1,029.1	7.6	70.4	10.4	584.3	1.7
الرعاية الصحية	23.6	14.3	1,501.5	11.1	85.5	12.6	2,803.8	8.0
التطبيقات وخدمات التقنية	6.4	3.8	621.3	4.6	45.1	6.7	1,552.8	4.4
الأجهزة والمعدات التقنية	3.7	2.2	591.5	4.4	28.9	4.3	152.5	0.4
المرافق العامة	1.4	0.9	138.8	1.0	9.9	1.5	290.0	0.8
الصناديق العقارية المتداولة	1.1	0.7	11.6	0.1	1.5	0.2	158.7	0.5
إدارة وتطوير العقارات	26.3	15.9	989.4	7.3	58.6	8.6	4,607.3	13.1
الإجمالي	**165.3**	**100.0**	**13,483.7**	**100.0**	**676.9**	**100.0**	**35,085.6**	**100.0**

المصدر: التقرير السنوي الإحصائي لعام 2022م، تداول السعودية.

الطروحات الجديدة في السوق المالية السعودية في عام 2022م

شهد عام 2022م طرح سبع عشرة شركة وصندوق عقاري واحد للاكتتاب العام في السوق الرئيسية وثماني عشرة شركة وصندوق عقاري واحد في السوق الموازية (نمو) بقيمة إجمالية بلغت 38.8 مليار ريال. إلى جانب ذلك، بلغ عدد الأسهم المصدرة نحو 9,986.0 مليون سهم، طُرح منها نحو 2,981.8 مليون سهم للاكتتاب العام. وبلغ إجمالي القيمة السوقية للأسهم المصدرة نحو 153.2 مليار ريال، فيما بلغ متوسط عدد مرات التغطية للشركات المكتتب بها على مستوى الأفراد والمؤسسات في السوق الرئيسية نحو 11.8 مرة و54.8 مرة على التوالي، في حين بلغ عدد مرات التغطية لشركات السوق الموازية (نمو) نحو 16.5 مرة.

وبلغ إجمالي عدد المكتتبين في الشركات المطروحة في عام 2022م نحو 10.2 ملايين مكتتب، وقد ساهمت قنوات الاكتتاب المختلفة، مثل: الهاتف المصرفي وأجهزة الصرف الآلي والقنوات الإلكترونية إضافةً إلى الفروع، في تسهيل عملية الاكتتاب واختصار مدتها، حيث بلغ عدد المكتتبين عن طريق القنوات الإلكترونية 7.3 ملايين مكتتب، مثلوا ما نسبته 71.8 المئة من إجمالي عدد المكتتبين، وبلغ عدد المكتتبين عن طريق الهاتف المصرفي نحو 2.0 مليون مكتتب، مثلوا ما نسبته 20.1 في المئة، وبلغ عدد المكتتبين عن طريق أجهزة الصرف الآلي 664.0 ألف مكتتب، مثلوا ما نسبته 6.5 في المئة، في حين بلغ عدد المكتتبين عن طريق فروع البنوك 163.0 ألف مكتتب، مثلوا ما نسبته 1.6 في المئة من إجمالي عدد المكتتبين (جدول 11-7).

توعية المستثمرين

تولي الهيئة منذ إنشائها الجوانب التواصلية والتوعية والثقافة الاستثمارية في الأوراق المالية جل اهتمامها ورعايتها، سعيًا منها لإبراز مكانة السوق المالية للمجتمع محليًا وإقليميًا ودوليًا ومساهمتها في الاقتصاد الوطني من جهة، ولرفع مستوى الوعي بالأنظمة واللوائح التي تختص بتنظيمها، ورفع مستوى الثقافة المالية والاستثمارية من جهة أخرى. وتحرص الهيئة على تزويد المجتمع المحلي المشارك في السوق المالية بأحدث القرارات والإعلانات المرتبطة بهذا القطاع، مما

جدول رقم 11-7: عدد المكتتبين حسب قنوات الاكتتاب في عمليات الطرح العام

(ألف مكتتب)

قناة الاكتتاب	2019		2020		2021		2022	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الهاتف المصرفي	103.7	2.0	126.9	15.6	508.0	10.8	2,044.0	20.1
الصراف الآلي	1,859.9	36.0	189.1	23.2	597.8	12.7	664.0	6.5
القنوات الإلكترونية	1,462.7	28.3	323.0	39.6	2,305.0	49.0	7,304.0	71.8
الفروع	1,733.3	33.6	176.3	21.6	1,289.0	27.4	163.0	1.6
الإجمالي	**5,159.7**	**100.0**	**815.4**	**100.0**	**4,700**	**100.0**	**10,175**	**100.0**

المصدر: هيئة السوق المالية.

يسهم في زيادة مستويات الثقة والحصيلة المعرفية، واكتساب المهارات اللازمة لإدارة الأدوات الاستثمارية، وجعل المستثمر أكثر قدرة على الاستفادة من الفرص المتاحة للاستثمار وتنمية استثماراته وضخ الأموال والمدخرات في السوق المالية، مما ينعكس إيجابًا على أداء الاقتصاد الوطني. وواصلت الهيئة جهودها في حماية المستثمرين عبر رفع مستوى الوعي بالمخاطر التي قد يتعرضون لها في السوق المالية، والتصرفات التي تُعد تلاعبًا أو تضليلًا في السوق المالية.

وتماشيًا مع استراتيجية الهيئة في متابعة برامجها المتعلقة بتوعية المستثمر، نفّذت الهيئة برامج إعلامية وبرامج الثقافة الاستثمارية وحملات توعوية من خلال عدة قنوات تضمنت منصات التواصل الاجتماعي واللقاءات الجامعية. ونشرت الهيئة عددًا من المواد الصحفية والإعلامية التي تناولت القرارات الصادرة من مجلس الهيئة أو تلك التي تشرح القرارات وتفسرها في الوسائل الإعلامية المحلية والإقليمية والعالمية باللغتين العربية والإنجليزية، ونشرت هذه المواد أيضًا في مواقع التواصل الاجتماعي التابعة لها، حيث بُث أكثر من 2,200 منشور بهدف إطلاع المستثمرين على أحدث الأخبار والمعلومات الخاصة بالسوق المالية.

كذلك نفذت الهيئة خلال عام 2022م العديد من الأنشطة الثقافية من خلال برنامجيها التوعويين: «ثمين» و«المستثمر الذكي»، وتُعد الكتيبات والحملات التوعوية من خلال منصات التواصل الاجتماعي إحدى أهم الوسائل التثقيفية التي حرصت الهيئة على إتاحتها للمستثمرين بمختلف شرائحهم في هذين البرنامجين التوعويين. وقد نفذت الهيئة تحت برنامجيها «ثمين» و«المستثمر الذكي» ما مجموعه 25 حملة توعوية على منصاتها المختلفة شملت رسائل عن التخطيط المالي والادخار، والاستثمار، وحماية المستثمر. ووزعت الهيئة أيضًا مجموعة من كتيبات «ثمين» ومجلة «المستثمر الذكي» على الفئات المستهدفة في الفعاليات التي شاركت فيها خلال عام 2022م. إلى جانب ذلك، عقدت الهيئة ضمن برنامج «ثمين» 34 لقاءً في عدد من الجامعات في مختلف مناطق المملكة وثماني محاضرات توعوية بالتعاون مع الأكاديمية المالية. ونظرًا لأهمية قنوات التواصل الاجتماعي وانتشارها الكبير بين مختلف فئات المجتمع، قامت الهيئة خلال عام 2022م بسلسة من الحملات التوعوية عبر المنصات الإلكترونية وقنوات التواصل الاجتماعي لموضوعات مختلفة ذات علاقة بالسوق المالية، شملت مواضيع تعنى بتعزيز مستوى الوعي بالأنظمة واللوائح التي تختص بالهيئة وتنظيمها، وحقوق المستثمرين، والسلوكيات الخاطئة، ورفع مستوى الثقافة المالية والاستثمارية، وزيادة مستويات الثقة والحصيلة المعرفية اللازمة لإدارة الأدوات الاستثمارية. إلى جانب ذلك، ساهمت الهيئة، من خلال اللجنة الدائمة للتوعية والتحذير من نشاط المتاجرة بالأوراق المالية في سوق العملات الأجنبية (الفوركس) غير المرخص، في إطلاق حملات توعوية للتحذير من نشاط المتاجرة بالأوراق المالية في سوق العملات الأجنبية (الفوركس) غير المرخص ومن نشاط التعامل بالعملات الرقمية غير المرخصة بجميع أسمائها ومشتقاتها. كذلك ساهمت الهيئة مساهمة فاعلة في برنامج التوعية الاستثمارية الخليجي «ملم» الذي أطلقته الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس

التعاون لدول الخليج العربية بهدف رفع الوعي بثقافة التعاملات المالية والاستثمار في الأسواق المالية من خلال عدد من الحملات والفعاليات التوعوية التي يقدمها البرنامج. وشاركت هيئة السوق المالية في الحملة الوطنية لمكافحة الاحتيال المالي (#خلك حريص) بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة في القطاعين العام والخاص بقيادة البنك المركزي السعودي بهدف رفع مستوى الوعي بأساليب الاحتيال المالي ومخاطره، وتعزيز مستوى الوعي بطرق الإبلاغ عن عمليات الاحتيال المالي وقنواته.

جهود هيئة السوق المالية في عام 2022م في تحقيق رؤية المملكة 2030

تعمل هيئة السوق المالية على عددٍ من المبادرات في سياق برنامج الريادة المالية وبرنامج تطوير القطاع المالي لتغدو السوق المالية السعودية سوقًا رئيسة في الشرق الأوسط، وواحدة من أهم عشر أسواق مالية في العالم من خلال توفير بدائل استثمارية ومصادر تمويل متنوعة تسهم في رفع جاذبيتها. وتهدف الهيئة من مشاركتها في برنامج تطوير القطاع المالي إلى دعم حركة التنمية الاقتصادية الوطنية من خلال تنمية القطاع المالي وتطوير السوق المالية السعودية وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات، لبناء سوق مالية مسهلة للتمويل، ومحفزة للاستثمار وداعمة لثقة المتعاملين فيها. واستكملت هيئة السوق المالية مسيرة التنمية الاقتصادية المستمرة لتحقيق رؤية المملكة 2030، وخلق اقتصاد مزدهر للوطن والمواطن في المملكة لتلبية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد الوطني، وتطوير البرامج والمبادرات للوصول إلى أهدافها الاستراتيجية. وواصلت الهيئة عملها في عام 2022م على 102 مبادرة ضمن مبادرات خطة الهيئة الاستراتيجية 2021-2023م.

تطورات سوق الصكوك والسندات في عام 2022م

أغلق مؤشر سوق الصكوك والسندات عند مستوى 929.7 نقطة، ليصبح إجمالي القيمة المتداولة للسوق نحو 574.3 مليون ريال في عام 2022م. وبلغت القيمة المتداولة لأدوات الدين الحكومية قرابة 481.3 مليون ريال، في حين بلغت القيمة المتداولة لصكوك وسندات الشركات حوالي 93.0 مليون ريال. وبالنسبة إلى عدد الصفقات في سوق الصكوك والسندات، فقد بلغ عددها 3,941 صفقة في عام 2022م، حيث شكلت صكوك وسندات الشركات 91.9 في المئة منها، في حين ذهبت النسبة المتبقية (8.1 في المئة) لأدوات الدين الحكومية (جدول 11-8).

تطورات سوق المشتقات المالية في عام 2022م

يعد إطلاق سوق المشتقات المالية في 30 أغسطس 2020م أحد أهم المبادرات الرئيسة لبرنامج تطوير القطاع المالي، وهو أحد أهم البرامج التي اعتمدتها المملكة لتحقيق رؤيتها 2030. ويشكّل هذا الإطلاق حجر أساس لتطوير السوق المالية السعودية (تداول) لتصبح سوقًا مالية متقدّمة، حيث تتيح أدوات المشتقات المالية للمستثمرين في السوق السعودية فرصًا لتنويع استثماراتهم بالإضافة لكونها أدوات تحوط تعزز فعالية إدارة المخاطر في السوق. ومن هذا المنطلق، طُرحت العقود المستقبلية لمؤشر «إم تي 30» لتكون أول منتج توفره سوق تداول من منتجات المشتقات المالية، حيث تقوم هذه العقود بتتبع مؤشر «إم إس سي آي تداول 30» أو المعروف بمؤشر «إم تي 30»، الذي يوفر معيارًا لأكبر 30 شركة مدرجة في السوق وأكثرها سيولة. وفيما يخص أبرز تطورات سوق المشتقات المالية خلال عام

جدول رقم 11-8: إحصائيات سوق الصكوك والسندات لعام 2022م

الصكوك والسندات	إغلاق المؤشر (نقطة)	القيمة المتداولة (مليون ريال)	عدد الصفقات (صفقة)
مؤشر صكوك وسندات الشركات	993.7	93.0	3,623.0
مؤشر أدوات الدين الحكومية	938.5	481.3	318.0
مؤشر سوق الصكوك والسندات	**929.7**	**574.3**	**3,941.0**

المصدر: التقرير السنوي الإحصائي لعام 2022م، تداول السعودية.

2022م، فقد سجلت السوق إجمالي عدد صفقات بلغ نحو 65 صفقة منفذة، بقيمة متداولة بلغت نحو 91.6 مليون ريال. ومن منطلق تعزيز السوق، تعمل شركة تداول السعودية حاليًا على إضافة المزيد من منتجات المشتقات المالية، مثل: منتجات العقود المستقبلية للأسهم المفردة وعقود الخيارات للمؤشرات والأسهم المفردة.

تطورات صناديق الاستثمار في عام 2022م

انخفض عدد صناديق الاستثمار التي تديرها شركات الاستثمار في المملكة في عام 2022م بنسبة 1.2 في المئة، ليصل إلى 253 صندوقًا. وانخفض أيضًا إجمالي أصول الصناديق بنحو 44.5 في المئة ليصل إلى نحو 126.1 مليار ريال، إذ انخفضت الاستثمارات بالأصول المحلية لصناديق الاستثمار بنسبة 31.5 في المئة لتصل إلى نحو 101.2 مليار ريال، وكذلك انخفضت الاستثمارات بالأصول الأجنبية لصناديق الاستثمار بنسبة 68.6 في المئة لتصل إلى نحو 24.9 مليار ريال. وقد شكلت الاستثمارات الأجنبية ما نسبته 19.8 في المئة من إجمالي أصول الصناديق مقابل 80.2 في المئة للأصول المحلية. من ناحية أخرى، بلغ عدد المشتركين في صناديق الاستثمار قرابة 652.9 ألف مشترك بنهاية عام 2022م، بارتفاع نسبته 23.3 في المئة عن العام السابق (جدول 11-9، ورسم بياني 11-1). وباستعراض توزيع استثمارات الصناديق داخل المملكة وخارجها في عام 2022م، يتضح انخفاض إجمالي الاستثمار في أسواق الأسهم الأجنبية بنسبة 47.6 في المئة ليبلغ نحو 3.4 مليار ريال، وانخفاض حجم الاستثمار في الأسهم المحلية بنسبة 2.5 في المئة ليبلغ حوالي 19.4 مليار ريال. وبذلك، انخفض نصيب الأسهم المحلية ليبلغ ما نسبته 15.4 في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار، مقابل ما نسبته 8.8 في المئة في نهاية العام السابق. وارتفع نصيب الاستثمار في أسواق الأسهم المحلية والأجنبية في نهاية عام 2022م إلى 18.1 في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار، مقارنةً بنسبة 11.6 في المئة في نهاية العام السابق.

جدول رقم 11-9: أهم مؤشرات صناديق الاستثمار العامة التي تديرها شركات الاستثمار المحلية

السنة	عدد الصناديق العاملة	التغير (%)	الاستثمارات بالأصول المحلية (مليار ريال)	التغير (%)	الاستثمارات بالأصول الأجنبية (مليار ريال)	التغير (%)	إجمالي أصول الصناديق (مليار ريال)	التغير (%)	عدد المشتركين (ألف مشترك)	التغير (%)
2016م	275	1.9	70.7	-6.9	17.2	-36.3	87.8	-14.6	224.4	-5.3
2017م	273	-0.7	91.1	29.0	19.1	11.1	110.2	25.5	238.4	6.3
2018م	249	-8.8	93.6	2.7	18.2	-4.6	111.9	1.5	332.6	39.5
2019م	253	1.6	133.4	42.5	26.5	45.6	160.0	43.0	329.7	-0.9
2020م	254	0.4	149.6	12.1	60.2	126.9	209.7	31.1	358.9	8.8
2021م	256	0.8	147.7	-1.3	79.5	32.1	227.2	8.3	529.3	47.5
2022م	253	-1.2	101.2	-31.5	24.9	-68.6	126.1	-44.5	652.9	23.3

المصدر: هيئة السوق المالية.

رسم بياني رقم 11-1: أصول صناديق الاستثمار لدى شركات الاستثمار المحلية

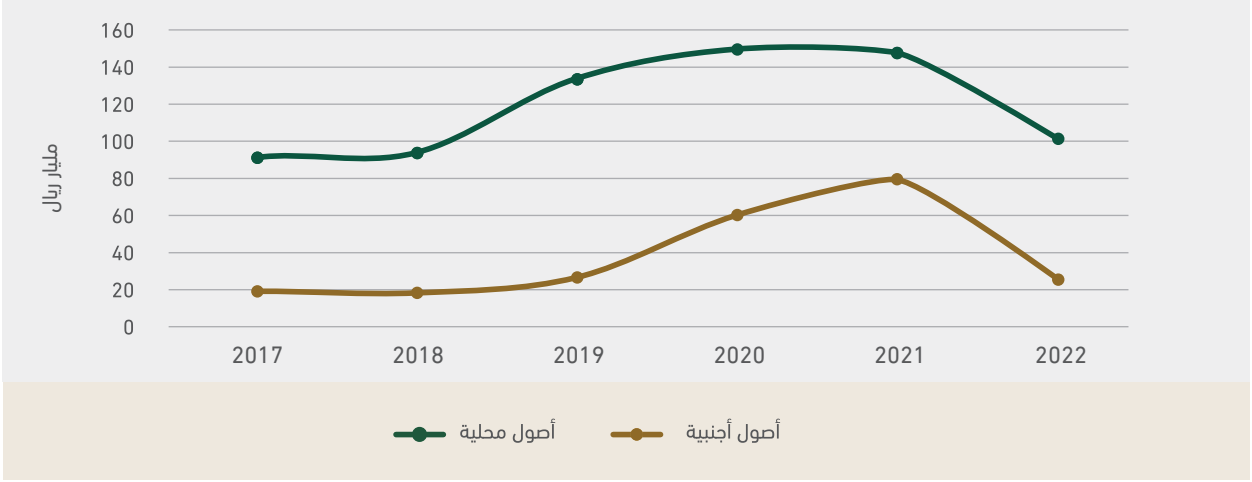

المصدر: هيئة السوق المالية.

وانخفضت استثمارات الصناديق في السندات الأجنبية في عام 2022م بنسبة 16.7في المئة لتبلغ نحو 2.9 مليار ريال. من ناحية أخرى، ارتفعت استثمارات الصناديق في الصكوك والسندات المحلية بنسبة 0.4 في المئة، لتبلغ حوالي 16.9 مليار ريال. وبذلك، شكل الاستثمار في أسواق السندات المحلية والأجنبية في نهاية عام 2022م نحو 15.7 في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار، مقارنة بنحو 8.9 في المئة في نهاية العام السابق.

وبلغ نصيب استثمارات الصناديق في أدوات النقد المحلية والأجنبية ما نسبته 38.8 في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار بنهاية عام 2022م، مقابل 60.8 في المئة في نهاية العام السابق. وانخفض حجم الاستثمار في أدوات النقد المحلية من 69.5 مليار ريال في نهاية عام 2021م إلى 30.8 مليار ريال في نهاية عام 2022م، مسجلًا انخفاضًا نسبته 55.7 في المئة، ويمثل الاستثمار في أدوات النقد المحلية نسبة 63.0 في المئة من إجمالي الاستثمارات في أسواق النقد في نهاية عام 2022م مقابل 50.3 في المئة في نهاية العام السابق. وانخفضت الاستثمارات في أدوات النقد الأجنبي بنسبة 73.7 في المئة لتبلغ نحو 18.1 مليار ريال في نهاية عام 2022م، مقارنة بحوالي 68.7 مليار ريال في نهاية العام السابق.

وانخفض الاستثمار في الأصول المحلية الأخرى في نهاية عام 2022م بنسبة 28.0 في المئة ليبلغ نحو 10.6 مليار ريال، حيث مثّل ما نسبته 95.0 في المئة من إجمالي الاستثمارات في الأصول المحلية والأجنبية الأخرى، مقارنةً بنسبة 94.1 في المئة في نهاية العام السابق. وانخفض الاستثمار في الأصول الأجنبية الأخرى بنسبة 39.5 في المئة ليبلغ نحو 557.3 مليون ريال في نهاية عام 2022م. كذلك انخفض الاستثمار في الأصول العقارية بنسبة 12.2 في المئة في عام 2022م ليبلغ نحو 23.5 مليار ريال، وهو ما يشكل 18.6 في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار، مقارنة بنحو 11.8 في المئة في نهاية العام السابق (جدول 11-10).

وبتحليل تصنيف شركات الاستثمار وفقًا لحجم أصول الصناديق، حلت شركة الأهلي المالية في المرتبة الأولى بالنسبة إلى حجم أصول صناديق الاستثمار التابعة لها بحوالي 34.6 مليار ريال تمثل ما نسبته 27.4 في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار، تلتها شركة الرياض المالية بحجم أصول بلغ نحو 26.6 مليار ريال يمثل ما نسبته 21.1 في المئة، وحلت ثالثًا شركة الراجحي المالية بحجم أصول بلغ نحو 12.7 مليار ريال يمثل ما نسبته 10.0 في المئة.

ومن حيث إجمالي عدد الصناديق، حلت شركة الأهلي المالية في المرتبة الأولى، إذ استحوذت على 43 صندوقًا، منها صندوقان مغلقان. وحلت في المرتبة الثانية بالتساوي شركتا الرياض المالية والأول للاستثمار بعدد 25 صندوقًا، منها صندوق واحد مغلق لشركة الرياض المالية. وحلت في المرتبة الثالثة شركة الراجحي المالية، إذ استحوذت على 17 صندوقًا، منها صندوق واحد مغلق. وباستعراض ترتيب شركات الاستثمار وفقًا لعدد المشتركين، حظيت شركة الخبير المالية بالنصيب الأكبر بحوالي 168.4 ألف مشترك، تلتها شركة الرياض المالية بحوالي 86.6 ألف مشترك، ثم شركة الراجحي المالية بعدد 64.3 ألف مشترك.

جدول رقم 11-10: أصول صناديق الاستثمار المدارة من شركات الاستثمار المحلية موزعة حسب نوع الاستثمار

(مليون ريال)

السنة	أسهم محلية	أسهم أجنبية	صكوك وسندات محلية	سندات أجنبية	أدوات نقدية محلية	أدوات نقدية أجنبية	أصول محلية أخرى	أصول أجنبية أخرى	استثمارات عقارية	إجمالي الأصول
2017م	17,988	5,420	4,996	1,528	55,169	11,598	8,743	542	4,249	110,232.75
2018م	21,512	4,321	4,494	1,032	45,447	12,736	2,588	123	19,609	111,861.70
2019م	23,000	4,150	6,915	1,011	76,729	21,276	3,043	80	23,754	159,958.03
2020م	19,352	4,965	9,595	3,881	81,506	50,874	13,889	442	25,220	209,724.32
2021م	19,939	6,425	16,830	3,485	69,518	68,652	14,667	921.7	26,734	227,173.40
2022م	19,442	3,368	16,895	2,905	30,812	18,089	10,563	557.3	23,473	126,105.00

المصدر: هيئة السوق المالية.

12

المالية الإسلامية

المالية الإسلامية

واصلت صناعة الخدمات المالية الإسلامية نموها عالميًا، حيث بلغ الحجم الإجمالي لأصولها نحو 3.25 تريليون دولار لعام 2022م[7]، بارتفاع بنسبة 6.2 في المئة عن عام 2021م، ويعد قطاع المالية الإسلامية في المملكة الأكبر عالميًا من حيث حجم الأصول، إذ بلغ إجمالي المكونات الرئيسة للقطاع 3.15 تريليون ريال (842 مليار دولار) بنهاية عام 2021م.

قطاع المصرفية الإسلامية

أصول المصرفية الإسلامية

استمرت المصرفية الإسلامية في المملكة في تحقيق نمو ملحوظ في إجمالي الأصول التي تشمل المصارف والنوافذ الإسلامية[8]، حيث ارتفع الإجمالي بنسبة 12.5 في المئة ليصل إلى نحو 2,714.6 مليار ريال في نهاية عام 2022م، مقارنةً بنحو 2,413.3 مليار ريال في نهاية عام 2021م (جدول 12-1، ورسم بياني 12-1). ويأتي هذا النمو مدعومًا بارتفاع التمويل المصرفي المتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الذي شكل ما نسبته 72.8 في المئة من إجمالي أصول المصرفية الإسلامية.

التمويل المصرفي المتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة

حقق التمويل المصرفي المتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة والمقدم من المصارف و النوافذ الإسلامية في المملكة نموًا ليصل إلى نحو 1,977.4 مليار ريال في نهاية عام 2022م مقارنة بنحو 1,724.3 مليار ريال في نهاية عام 2021م، وبمعدل نمو سنوي نسبته 14.7 في المئة (جدول 12-1، ورسم بياني 12-1). وتتألف صيغ التمويل المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة من عقود المرابحة والتورق والإجارة والمضاربة والمشاركة وغيرها.

وتشكل عقود المرابحة ما نسبته 53.1 في المئة (1,049.5 مليار ريال) من إجمالي عقود التمويل المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة في عام 2022م، تلتها عقود التورق بنسبة 35.9 في المئة (710.2 مليار ريال)، في حين مثّلت عقود الإجارة نسبة 9.1 في المئة (180.7 مليار ريال). أما النسبة المتبقية والبالغة 1.9 في المئة، فتوزعت على عقود المضاربة والمشاركة وأخرى.

الودائع المصرفية المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة

تتألف الودائع المصرفية المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة من الودائع تحت الطلب والودائع الادخارية والزمنية المودعة في المصارف والنوافذ الإسلامية. وقد ارتفع إجمالي الودائع المصرفية المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة بنسبة 6.0 في المئة ليبلغ نحو 1,873.7 مليار ريال في نهاية عام 2022م، مقارنة بنحو 1,768 مليار ريال في نهاية عام 2021م (جدول 12-1، ورسم بياني 12-2).

ويأتي هذا الارتفاع مدعومًا بالنمو في الودائع المدرة للربح التي تشمل ودائع المرابحة وغيرها والتي تمثل نحو 23.6 في المئة من إجمالي الودائع المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة لتصل إلى 442.4 مليار ريال في نهاية عام 2022م، مقابل 339.6 مليار ريال في نهاية عام 2021م، إلى جانب الارتفاع في حسابات الاستثمار بمشاركة الأرباح التي تشكل نحو 7.1 في المئة من إجمالي الودائع المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة لتصل إلى 133.6 مليار ريال في نهاية عام 2022م، مقابل 115.1 مليار ريال في نهاية عام 2021م.

وفي المقابل، تراجعت الودائع تحت الطلب التي تتشكل من ودائع الحسابات الجارية، إذ مثلت نحو 69.3 في المئة من إجمالي الودائع المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة لتصل إلى 1,297.6 مليار ريال في نهاية عام 2022م، مقابل 1,313.3 مليار ريال في نهاية عام 2021م (رسم بياني 12-1).

[7] تقرير استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) لعام 2023م.

[8] هي جزء منفصل من عمليات المصارف التقليدية (قد تكون فرعًا للمصرف أو وحدة متخصصة تابعة له)، توفر خدمات التمويل والاستثمار المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة في جانبي الموجودات والمطلوبات-البنك المركزي السعودي (إطار الحوكمة الشرعية للمصارف والبنوك المحلية العاملة في المملكة).

رسم بياني رقم 12-1: مؤشرات قطاع المصرفية الإسلامية

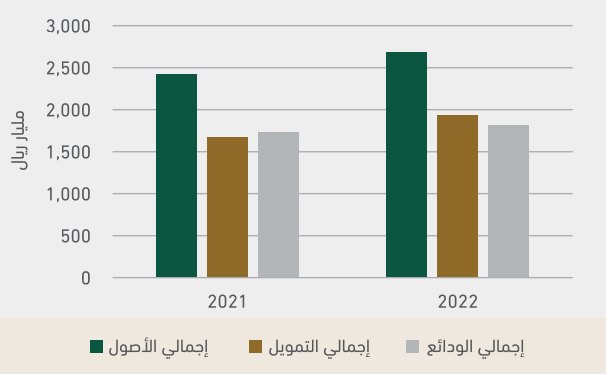

المصدر: البنك المركزي السعودي.

رسم بياني رقم 12-2: الودائع المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة

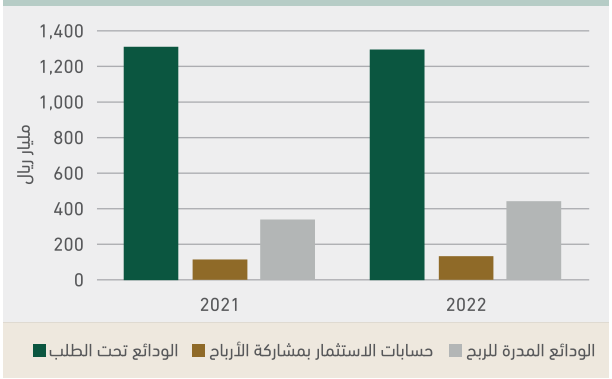

المصدر: البنك المركزي السعودي.

جدول رقم 12-1: مؤشرات المصرفية الإسلامية

(مليون ريال)

السنة	إجمالي الأصول	إجمالي التمويل	إجمالي الودائع
2021م	2,413,332	1,724,264	1,767,999
2022م	2,714,555	1,977,400	1,873,686

المصدر: البنك المركزي السعودي.

الخدمات المالية الإسلامية غير المصرفية

الصكوك

تعد المملكة العربية السعودية الأولى في حجم إصدارات الصكوك السيادية على مستوى العالم[9]، وتصدر وزارة المالية ممثلة بالمركز الوطني لإدارة الدين صكوكًا سيادية محلية ودولية، حيث بلغ إجمالي الصكوك القائمة المحلية في نهاية عام 2022م حوالي 506.2 مليار ريال مقابل 426.2 مليار ريال في نهاية عام 2021م.

إضافة إلى ذلك، بلغ إجمالي الصكوك القائمة الخارجية ما يقارب 50.6 مليار ريال في نهاية عام 2022م مقابل 58.1 مليار ريال في عام 2021م (رسم بياني 12-3). وفيما يخص الصكوك غير السيادية القائمة محليًا، فقد بلغ إجمالي الصكوك القائمة 129.6 مليار ريال في نهاية عام 2022م، شكلت منها صكوك المصارف والمؤسسات المالية حوالي 56.9 في المئة من الإجمالي بقيمة بلغت 73.7 مليار ريال، في حين شكلت صكوك الشركات والمؤسسات غير المالية حوالي 31.4 في المئة بقيمة بلغت 40.7 مليار ريال، وشكلت الصكوك شبه السيادية حوالي 11.7 في المئة بقيمة بلغت 15.2 مليار ريال.

وفيما يخص إصدارات الصكوك لعام 2022م، فقد بلغ إجمالي الصكوك المطروحة محليًا نحو 164.2 مليار ريال في عام 2022م، مقابل 145 مليار ريال في عام 2021م، مسجلًا ارتفاعًا نسبته 13.2 في المئة. وتضمّن إصدارات صكوك من الجهات الحكومية بلغت 14 إصدارًا بطرح خاص بقيمة 103.4 مليار ريال في عام 2022م، مقابل 115.1 مليار ريال في عام 2021م، بالإضافة إلى إصدارات المصارف والمؤسسات المالية التي بلغت 15 إصدارًا خاصًا وإصدارًا واحدًا عامًا بقيمة قدرها 52.2 مليار ريال في عام 2022م، مقابل 23.6 مليار ريال في عام 2021م، وإصدارات الشركات والمؤسسات غير المالية التي بلغت 10 إصدارات بطرح خاص بقيمة 8.6 مليار ريال في عام 2022م، مقابل 6.4 مليار ريال في عام 2021م (رسم بياني 12-4).

[9] تقرير استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية لعام 2022م.

رسم بياني رقم 12-3: إجمالي الصكوك السيادية القائمة

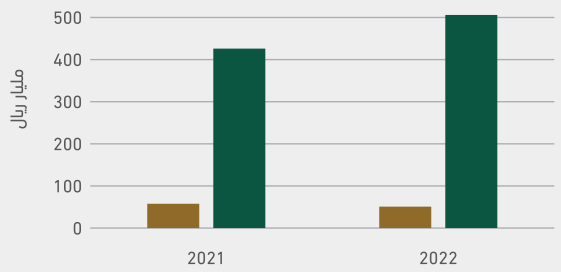

المصدر: المركز الوطني لإدارة الدين.

رسم بياني رقم 12-4: قيمة الصكوك المطروحة محليًا

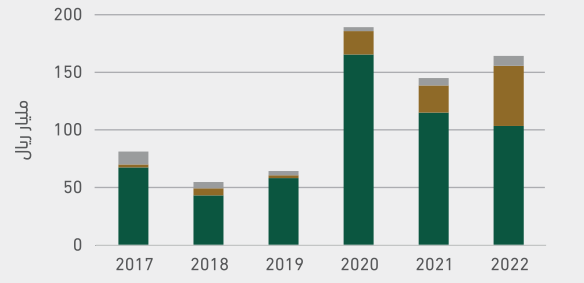

المصدر: هيئة السوق المالية.

صناديق الاستثمار المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة

تستحوذ صناديق الاستثمار المتوافقة مع الشريعة في المملكة على 35.2 في المئة من الأصول المدارة التابعة لصناديق الاستثمار الإسلامية عالميًّا، وفقًا لتقرير استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية لعام 2022م.

وقد بلغت قيمة الأصول المدارة التابعة للصناديق المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة في المملكة قيمة بلغت 92.8 مليار ريال في نهاية عام 2022م.

وبلغ عدد الصناديق الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة 187 صندوقًا استثماريًا في عام 2022م، وتنوعت استثمارات صناديق الاستثمار المتوافقة مع الشريعة في الأصول المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة، حيث شكل الاستثمار في أسواق النقد النصيب الأكبر من حجم الاستثمارات بنسبة بلغت حوالي 51.8 في المئة من إجمالي الأصول المدارة، يليه الاستثمار في الصكوك بنسبة بلغت 21.1 في المئة، ثم الاستثمار في الأسهم بنسبة بلغت 20.4 في المئة (رسم بياني 12-5).

شركات التأمين

تقدم شركات التأمين خدمات ومنتجات التأمين التعاوني المتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة، وتمارس أنشطتها حسب نموذج التأمين التعاوني بما يتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة وذلك وفقًا للمادة الأولى من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني. وقد بلغ إجمالي الأقساط المكتتبة لشركات التأمين 53.4 مليار ريال في عام 2022م، مقابل 42 مليار ريال في عام 2021م، بنمو نسبته 26.9 في المئة.

شركات التمويل

تقدم شركات التمويل الخدمات والمنتجات التمويلية المتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة، وتمارس أنشطتها

رسم بياني رقم 12-5: أصول صناديق الاستثمار العامة المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة

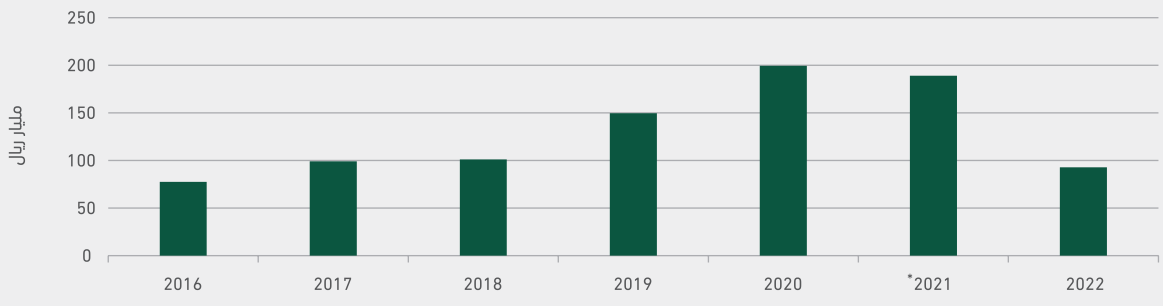

*الأرقام المذكورة لا تشمل الصناديق المغلقة.
المصدر: هيئة السوق المالية.

بما يتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة حسب المادة الثالثة من نظام مراقبة شركات التمويل. وتقدم شركات التمويل منتجات متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة، مثل: المرابحة والإجارة وغيرها. وقد بلغ إجمالي المحفظة التمويلية لشركات التمويل 75.7 مليار ريال في عام 2022م، مقابل 68.1 مليار ريال في عام 2021م، بارتفاع نسبته 10.8 في المئة.

التقنية المالية الإسلامية

تعد المملكة أكبر سوق للتقنية المالية الإسلامية على مستوى العالم بحسب تقرير التقنية المالية الإسلامية العالمية (GIFT)، إذ قدر التقرير حجم عمليات التقنية المالية الإسلامية بنحو 97.6 مليار ريال (26 مليار دولار) في عام 2021م، مقابل 76.5 مليار ريال (18 مليار دولار) في عام 2020م ، ويمثل هذا الحجم نسبة 33.0 في المئة من إجمالي قطاع التقنية المالية الإسلامية العالمي. وتوقع التقرير استمرار نمو حجم عمليات التقنية المالية الاسلامية في المملكة ليبلغ 195 مليار ريال (52 مليار دولار) بحلول عام 2026م، بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 15 في المئة. وتقدم شركات التقنية المالية في المملكة خدمات وحلولًا تمويلية متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة، حيث توفر التقنيات الحديثة مجالًا واسعًا للمؤسسات المالية الإسلامية لتقديم منتجات وخدمات متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة لشريحة كبيرة من العملاء عبر استخدام التقنيات الحديثة في التمويل والتأمين وحلول الأعمال وتوفير البيانات والمدفوعات وغيرها.

التشريعات و اللوائح التنظيمية

يواكب النمو الكمي الملحوظ في حجم قطاع المالية الإسلامية، مجموعة من المبادرات النوعية متعددة الجوانب تقودها الجهات الرقابية والتشريعية وتسهم من خلالها في تعزيز الحوكمة والرقابة، ومن أهم التطورات في التشريعات واللوائح التنظيمية خلال عام 2022م ما يلي:

إصدار قواعد حسابات الاستثمار القائمة على مشاركة الأرباح للبنوك والمصارف التي تمارس نشاط المصرفية الإسلامية:

أصدر البنك المركزي قواعد حسابات الاستثمار القائمة على مشاركة الأرباح للبنوك والمصارف التي تمارس نشاط المصرفية الإسلامية، حرصًا منه على تعزيز بيئة الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة، حيث تهدف القواعد إلى وضع حد أدنى للمتطلبات التنظيمية الواجب الالتزام بها من البنوك والمصارف التي تقدم تلك الحسابات، بالإضافة إلى تعزيز حماية العملاء ورفع مستوى الشفافية في القطاع البنكي.

الصيغة النموذجية لعقد التمويل الاستهلاكي للأفراد:

أصدر البنك المركزي صيغة موحدة لعقد التمويل الاستهلاكي للأفراد، حيثُ يغطي العقد الموحد جميع عقود التمويل الاستهلاكي في البنوك والمصارف العاملة في المملكة وشركات التمويل العاملة في المملكة.

وتأتي هذه الخطوة ضمن جهود البنك المركزي المستمرة لحماية عملاء المؤسسات المالية، وتعزيز عدالة التعاملات في القطاع المالي، وتقليص فجوات الاختلاف والتفاوت في عقود التمويل الاستهلاكي بين جهات التمويل وللحد من النزاعات التي قد تنشأ عن هذه العقود.

تعليمات الحوكمة الشرعية في مؤسسات السوق المالية:

أصدرت هيئة السوق المالية تعليمات الحوكمة الشرعية في مؤسسات السوق المالية، حيثُ تهدف هذه التعليمات إلى وضع قواعد الحوكمة الشرعية ومعاييرها لمؤسسات السوق المالية التي تقدم كليًا أو جزئيًا منتجات أو خدمات متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة، وتتضمن التعليمات بعض الأحكام الإلزامية وأحكامًا أخرى استرشادية.

13

البنك المركزي السعودي: منجزات وتطلعات

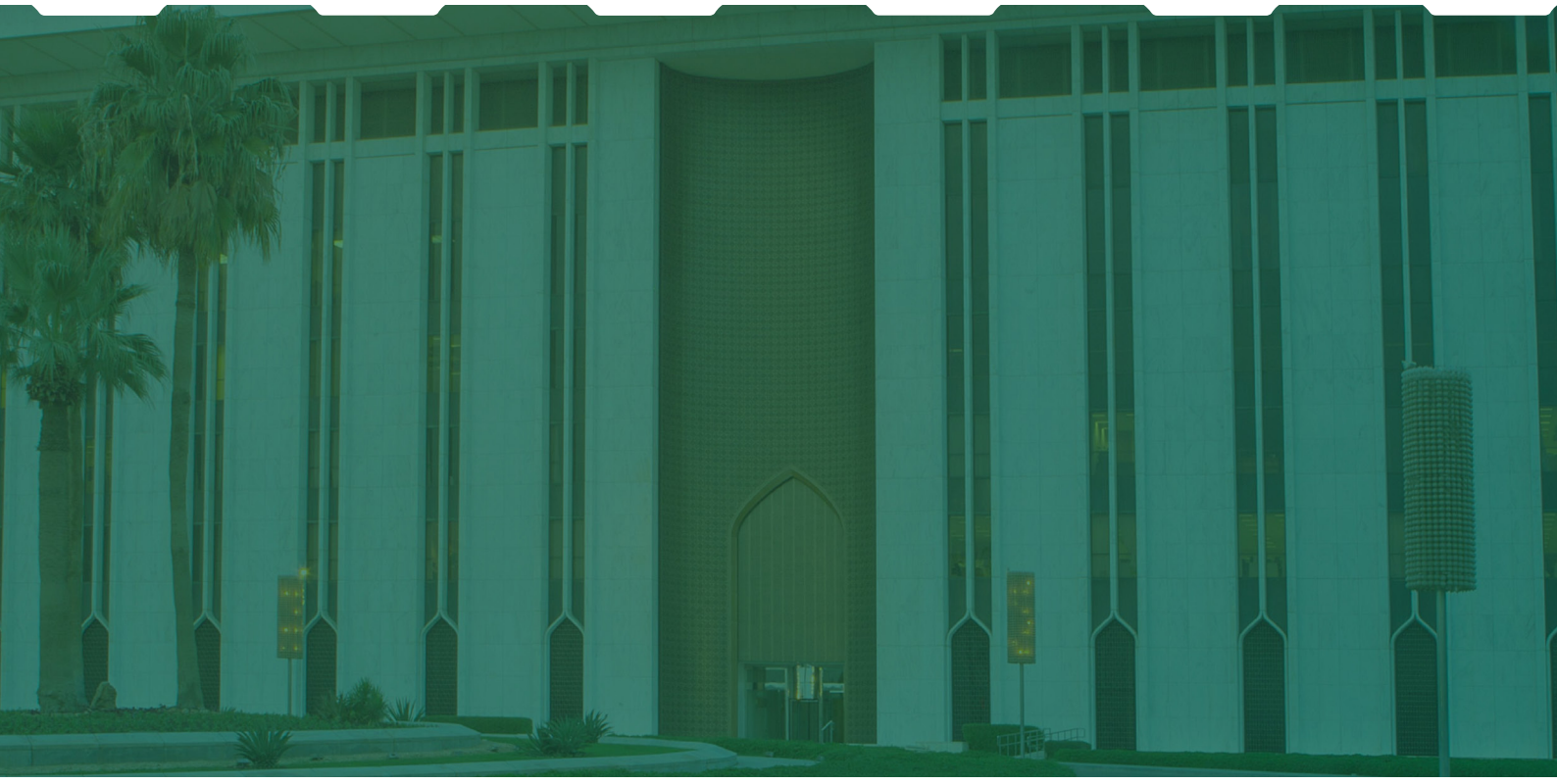

البنك المركزي السعودي، منجزات وتطلعات

يسعى البنك المركزي السعودي إلى تحقيق المهام المنوطة به على نحوٍ ينسجم مع متطلبات الاقتصاد الوطني ورؤية المملكة 2030، مستندًا في أعماله إلى رؤية واضحة لواقع القطاع المالي ومستقبله في المملكة، ودوره المأمول في تعزيز النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من التحديات التي واجهت العالم خلال عام 1443هـ/1444هـ (2022م)، فقد استمر البنك المركزي في تحقيق العديد من الإنجازات، وتوظيف دوره الإشرافي والرقابي في دعم الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر دخله، ودعم مسيرة التحول الرقمي والابتكار في القطاع المالي، ومواكبة ذلك بالتشريعات التي تعزز جاهزية القطاع المالي ومتانته وتمضي به قُدمًا نحو تحقيق رؤية المملكة 2030.

ويتناول هذا الفصل دور البنك المركزي ومهامه، ويستعرض أهم منجزاته التي تحققت خلال عام 1443هـ/1444هـ (2022م)، إضافة إلى الدور الذي يؤديه في السعي لتحقيق رؤية المملكة 2030. ويستعرض الفصل أيضًا دور البنك المركزي في خدمة المجتمع، ويسلط الضوء في جزئه الأخير على أبرز التطورات في قائمة المركز المالي للبنك المركزي.

نظام البنك المركزي السعودي

1. المحافظة على الاستقرار النقدي.
2. دعم استقرار القطاع المالي وتعزيز الثقة به.
3. دعم النمو الاقتصادي.

استراتيجية البنك المركزي

يسعى البنك المركزي إلى دعم رؤية المملكة 2030 وبرامجها التنفيذية، مثل: برنامج تطوير القطاع المالي، وذلك من خلال المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، إضافة إلى دعم النمو الاقتصادي المتوازن والمستدام.

ولذلك، حددت استراتيجية البنك المركزي أربعة أهداف، هي: الحفاظ على الاستقرار النقدي، وحماية استقرار النظام المالي ومتانته، وتوسيع القطاع المالي وتعميقه، والمساهمة في التنمية الاقتصادية في المملكة. وقد شكلت هذه الأهداف الاستراتيجية مرتكزًا أساسيًا في تحقيق طموحات البنك المركزي. ويلتزم البنك المركزي في مسيرته تلك بتطبيق أفضل الممارسات الدولية ذات العلاقة، والحفاظ على رأس المال البشري وتطوير قدراته باستمرار، والاستفادة من أحدث التقنيات لدعم الأدوار المنوطة بالبنك المركزي، ومنها:

- وضع وتنفيذ السياسة النقدية.
- الإسهام في تعزيز استقرار القطاع المالي.
- تنظيم القطاعات المصرفية والتمويلية والتأمينية، والإشراف عليها.
- إدارة احتياطيات النقد الأجنبي.
- القيام بوظيفة مصرف الحكومة، ووظيفة مستشار الحكومة في الشؤون النقدية والمصرفية والمالية.
- إصدار العملة وإدارتها.
- ضمان توفر أنظمة دفع آمنة ومبتكرة.
- إنشاء وتطوير وتشغيل منصات التقنيات المالية، وإصدار القواعد والتعليمات والتراخيص، والرقابة والإشراف عليها في مجال اختصاصه.
- تقديم الخدمات المصرفية للحكومة.
- إعداد البحوث والدراسات ونشر الإحصائيات في مجال اختصاصه.

السياسة النقدية

يؤدي البنك المركزي دورًا محوريًا في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال سياسته النقدية التي تهدف إلى المحافظة على الاستقرار النقدي وضمان توفر السيولة لتلبية الاحتياجات الاقتصادية، إضافة إلى المحافظة على استقرار سعر الصرف، حيث حافظ البنك المركزي على استقرار سعر صرف الريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي عند 3.75 ريال لكل دولار منذ عام 1986م.

ويستخدم البنك المركزي حزمة من أدوات السياسة النقدية لتحقيق هذه الأهداف، من ضمنها: معدل اتفاقيات إعادة

الشراء وإعادة الشراء المعاكس، وأذونات ساما، ونسبة الاحتياطي الإلزامي للبنوك التجارية، والودائع المباشرة، إضافة إلى عمليات السوق المفتوحة وغيرها من الأدوات النقدية المتاحة لدى البنك المركزي للتحكم بمستويات السيولة. وقد ساهمت الإجراءات المُتخذة في المحافظة على استقرار سعر صرف العملة الوطنية، وهو ما انعكس بدوره على دعم النمو الاقتصادي من خلال أنشطة الاستيراد والتصدير.

الاستقرار المالي

يقوم البنك المركزي بدوره الفاعل تجاه النظام المصرفي والمالي، ويتضمن ذلك الرقابة والإشراف على المؤسسات المصرفية، والتمويلية، والتأمينية، وذلك لتحقيق أحد أهدافه الاستراتيجية في المحافظة على سلامة النظام المصرفي والمالي ومتانته، وتحديد المخاطر بأشكالها المختلفة وتقييمها وقياسها ومعالجتها وذلك من خلال مراقبة رؤوس الأموال، ومستويات سيولة القطاع المالي وربحيته، بالإضافة إلى اختبارات الجهد للقطاع المصرفي ومراقبة مؤشرات سلامته المالية لضمان متانة القطاع المالي وقدرته على تحمل الصدمات.

1. منجزات وتطلعات

1.1. إدارة العملة الوطنية

إن من المهام المنوطة بالبنك المركزي إصدار العملة الوطنية سواء ورقية أو معدنية، والحفاظ على تلك الإصدارات وقيمتها، وحفظ موجودات الدولة من العملة، وتأمين الاحتياجات منها عبر فروع البنك المركزي في جميع مناطق المملكة. ويُراعى في طباعة العملة وسكها أحدث المواصفات الفنية المتاحة في هذا المجال، إذ تتضمن العملة أحدث العلامات الأمنية وأقواها مما يسهل على المتعاملين التعرف على العملة السليمة. ويعمل البنك المركزي على نشر الوعي المعرفي بالعملة الوطنية وعلاماتها الأمنية، إضافة إلى متابعة جميع حالات تزييفها، حيث ينسق باستمرار مع الجهات الأمنية في سبيل التصدي لمحاولات التزييف؛ وقد ساهم ذلك في تدني نسب تزييف العملة السعودية كما تشمل جهود البنك المركزي في مكافحة عمليات تزييف العملة ما يلي:

- عقد الدورات التدريبية لنشر الوعي المعرفي بالعملة السعودية وكشف تزييفها، ومن ذلك تقديم الدورات المتخصصة، والتدريب العملي في مجال كشف الأوراق النقدية المزيفة، والمحاضرات التوعوية لزوار البنك المركزي من طلاب الجامعات والمعاهد.
- متابعة تطوير التطبيق الخاص بالهواتف الذكية للتعريف بالعملة السعودية والعلامات الأمنية التي تحملها بأسلوب تفاعلي.

2.1. إدارة الاحتياطيات الأجنبية

يهدف البنك المركزي من خلال إدارة احتياطيات النقد الأجنبي إلى تحقيق التوازن بين تعظيم العوائد الاستثمارية والإيفاء بمتطلبات السيولة. ويدير هذه العمليات كوادر وطنية متخصصة وذات خبرة وحاصلة على أعلى درجات التأهيل العلمي والمهني، وتُدار هذه العمليات وفق أفضل المعايير والضوابط الدولية لإدارة الأصول الأجنبية، ومن خلال سياسة استثمارية شاملة تخضع للمراجعة الدورية. ويجري البنك المركزي استثماراته من خلال محافظ استثمارية متينة ومتنوعة تُدار بشكل ديناميكي لتحقيق التوزيع الأمثل للأصول والاستفادة من الفرص الاستثمارية. وانطلاقًا من الحرص على تبني أفضل الممارسات العالمية، يطبق البنك المركزي معايير قياس الأداء الاستثماري (GIPS) الصادرة من معهد المحللين الماليين المعتمدين (CFA Institute). إضافة إلى ذلك، يطبق البنك المركزي المسؤولية الأخلاقية في ممارساته الاستثمارية عبر حظره الاستثمار في بعض الأنشطة، مثل: المقامرة، والكحول، والتبغ، ولحم الخنزير، والأسلحة.

3.1. الإشراف والرقابة على القطاع المصرفي

يُشرف البنك المركزي على عمل البنوك، ويتولى الرقابة عليها بهدف التأكد من سلامتها، وملاءتها المالية، وفاعلية أدائها في خدمة الاقتصاد الوطني. وفي سبيل تحقيق ذلك، يُطبق البنك المركزي الأنظمة، ويُصدر اللوائح والتعليمات والضوابط، ويجري زيارات إشرافية وينفذ برامج الفحص اللازمة. وفيما يلي أبرز ما تحقق خلال عام 1443هـ/1444هـ (2022م):

- مراجعة التعليمات دوريًا وتحديثها متى ما دعت الحاجة، وبما يتواءم مع التقدم الذي تشهده المملكة والأنظمة المرعية الأخرى، مع الأخذ في الحسبان أفضل الممارسات المصرفية الدولية، إذ حدّث البنك المركزي العديد من التعليمات، ومنها دليل مكافحة الاحتيال المالي الذي يهدف إلى تعزيز حماية القطاع المصرفي والمتعاملين معه من التعرض لعمليات الاحتيال المالي والأساليب الاحتيالية، وإلى تحسين مستوى الممارسات في مكافحة الاحتيال عبر تطبيق مجموعة من الضوابط التي تساهم في رفع مستوى النضج لمكافحة الاحتيال بشكل استباقي وأكثر فاعلية للحد من مخاطر الاحتيال.
- إصدار تعليمات جديدة لتنظيم القطاع المصرفي في المملكة، منها ضوابط الإصدار والتحقق الإلكتروني للوثائق البنكية، وضوابط فتح الحسابات البنكية (عن بعد) للشركات الأجنبية، وقواعد تنظيم عمل البنوك المستلمة والممولة في الطرح العام الأولي للأوراق المالية، ومبادئ تحليل التهديدات السيبرانية للقطاع المالي، وتعليمات تعامل جهات التمويل مع السند لأمر، وقواعد استثمارات البنوك، وضوابط تلقي الحوالات المالية لأغراض تحويل أو تبديل العملات. إضافة إلى ذلك، أصدر البنك المركزي مبادئ وقواعد حماية عملاء المؤسسات المالية.
- العمل على خطة لتطبيق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية حيث سبق إصدار إطار الحوكمة الشرعية للبنوك والمصارف العاملة في المملكة وإطار عمل إدارة المخاطر للبنوك والمصارف التي تمارس نشاط المصرفية الإسلامية. وأصدر البنك المركزي كذلك قواعد حسابات الاستثمار القائمة على مشاركة الأرباح للبنوك والمصارف التي تمارس نشاط المصرفية الإسلامية. بالإضافة لذلك، حدّث البنك المركزي قواعد الأطراف ذوي العلاقة للبنوك.
- إجراء زيارات رقابية دورية لجميع البنوك المحلية والفروع الأجنبية العاملة في المملكة وإعداد ملفات المخاطر المتعلقة بها؛ وذلك بهدف تحديث سجل المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك وتقييمها.
- الاستمرار في أداء مهام التفتيش البنكي من خلال تخطيط برامج الفحص الميداني المختلفة وتنفيذها، حيث نفذ البنك المركزي برامج الفحص الموضوعي والمستهدف والخاص باستخدام الأسلوب المبني على المخاطر الناشئة عن الموضوعات ذات الصلة، إلى جانب توصيات ملفات مخاطر البنوك المُعدة داخليًا، وذلك بهدف التأكد من التزام البنوك بالأنظمة والتعليمات ذات العلاقة وتقييم مدى سلامة إجراءات الرقابة الداخلية لديها وفقًا لأفضل الممارسات العالمية. وقد شملت برامج الفحص المنفذة جوانب متنوعة، من أبرزها: فحص جوانب مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية، إلى جانب فحص الإدارات الرقابية بالبنوك، مثل: إدارات الالتزام والمراجعة الداخلية وإدارات المخاطر، والخدمات المصرفية المقدمة من البنوك لقطاع شركات المدفوعات من خلال الحسابات التجميعية لقياس التزامها بالمتطلبات التنظيمية ذات العلاقة. بالإضافة إلى ذلك، شملت برامج الفحص التحقق من الالتزام بمتطلبات جودة البيانات والتحقق من التزام البنوك وقطاع شركات المعلومات الائتمانية بتطبيق أفضل الممارسات في هذا الشأن. ويتابع البنك المركزي باستمرار التزام البنوك بالخطط التصحيحية لنتائج تلك البرامج من خلال زيارات ميدانية لفرق التفتيش.

1.3.1. إجراءات الرقابة الاحترازية الكلية في المملكة

بهدف دعم استقرار القطاع المالي وتعزيز الثقة به، يضع البنك المركزي السعودي السياسات الاحترازية ويديرها، ويتخذ الإجراءات والتدابير اللازمة للمؤسسات المالية، للمساهمة في مواجهة الاضطرابات والأزمات الاقتصادية والمالية، المحلية والإقليمية والعالمية.

وللسياسات الاحترازية الكلية دور استباقي، إذ تساهم في التخفيف من أثر الصدمات على النظام المالي، وزيادة مرونة القطاع المصرفي ومتانته وضمان استمراره في أداء دوره الداعم للاقتصاد. وتشمل أدوات السياسة الاحترازية الكلية المتبعة خلال عام 1443هـ/1444هـ

(2022م) ما يلي:

- هامش رأس المال المطلوب لمواجهة التقلبات الدورية، محدد بنسبة صفر في المئة.
- هامش رأس مال تحوطي نسبته 2.5 في المئة من الأصول المرجحة بالمخاطر.
- متطلب رأس مال تنظيمي بحيث لا يقل إجمالي رأس المال التنظيمي عن 8 في المئة من الأصول المرجحة بالمخاطر، 6 في المئة منها على الأقل تكون من الشريحة الأولى من رأس المال التنظيمي.
- وفيما يخص الرافعة المالية، فيجب ألا تقل نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى إجمالي الانكشافات عن 3.0 في المئة، كما يجب ألا تشكّل التزامات ودائع البنوك خمسة عشر ضعف احتياطاتها ورأس مالها المستثمر.
- متطلب رأس مال تنظيمي إضافي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية التي بلغ عددها خمسة بنوك في عام 2022م، ويتراوح بين 0.5 في المئة و2.5 في المئة.
- يختلف حد الانكشافات الكبيرة للبنوك تبعًا لنوع الطرف المقابل وحجمه، حيث:

- يجب، وبشكل دائم، ألا يتجاوز مجموع انكشافات البنك لأي جهة غير مصرفية واحدة أو لمجموعة من الجهات غير المصرفية المترابطة (ما عدا الأفراد والمنشآت الفردية والمنشآت التجارية المملوكة بالأغلبية للحكومة أو لجهة ذات صلة بالحكومة) 15.0 في المئة من قاعدة رأس المال المؤهل للبنك[10].
- يجب ألا يتجاوز مجموع انكشافات البنك للفرد أو المنشأة الفردية أو الشراكة 5.0 في المئة من قاعدة رأس المال المؤهل للبنك.
- يجب ألا يتجاوز مجموع انكشافات البنك لأي بنك آخر 25.0 في المئة من قاعدة رأس المال المؤهل للبنك المُقرض (تنخفض هذه النسبة إلى 15.0 في المئة في حال كان البنك المُقرض أو البنك المُقترض أو كلاهما ذا أهمية نظامية محلية أو عالمية).
- يجب كذلك، وبشكل دائم، ألا يتجاوز مجموع انكشافات البنك لأي جهة تجارية مملوكة بالأغلبية للحكومة أو لجهة ذات صلة بالحكومة نسبة 25.0 في المئة من قاعدة رأس المال المؤهل للبنك.
- وفي جميع الحالات، يجب ألا يتجاوز إجمالي الانكشافات الكبيرة للبنك ستة أضعاف قاعدة رأس المال المؤهل للبنك.

- إلزام البنوك باعتماد المعالجة الرقابية المرحلية للمخصصات المحاسبية والمعايير الخاصة بالترتيبات الانتقالية من أجل تطبيق المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية الذي يخص «الأدوات المالية».
- وضع حد أعلى لنسبة الدين إلى الدخل يعتمد على دخل الفرد وإجمالي التزاماته الشهرية (منها المصاريف الأساسية)، وفقًا لمبادئ التمويل المسؤول للأفراد.
- ألا يتجاوز نسبة الحد الأقصى للتمويل العقاري 90.0 في المئة من قيمة المسكن الأول للمواطنين، وذلك لجميع مقدمي التمويل العقاري سواءً بنوك أو شركات تمويل، في حين تنخفض هذه النسبة بحيث لا تتجاوز 70.0 في المئة من قيمة المسكن الثاني فأكثر للبنوك و85.0 في المئة لشركات التمويل.
- فيما يتعلق بمتطلبات السيولة، يجب ألا تقل الاحتياطيات الإلزامية لدى البنك المركزي عن 7.0 في المئة بالنسبة للودائع تحت الطلب و4.0 في المئة بالنسبة للودائع الزمنية والادخارية، ويجب كذلك ألا تقل نسبة احتياطي السيولة عن 20 في المئة من الودائع، وألا تتجاوز نسبة القروض إلى الودائع 90 في المئة. إضافة إلى ذلك، يجب الحفاظ دائمًا على نسبة صافي تمويل مستقر لا تقل عن 100.0 في المئة، وعلى نسبة تغطية سيولة يلتزم البنك بموجبها بالاحتفاظ بمخزون من الأصول السائلة عالية الجودة، توازي على الأقل 100.0 في المئة من صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال فترة 30 يومًا تحت فرضية شح في السيولة يحددها البنك المركزي.

4.1. الإشراف والرقابة على قطاع التأمين

يسعى البنك المركزي ضمن دوره الإشرافي والرقابي على قطاع التأمين إلى المساهمة في تعزيز نمو القطاع واستقراره، وتفادي المخاطر التي قد يتعرض لها، مما يسهم في تحقيق أهداف البنك المركزي واستراتيجيته ويدعم رؤية المملكة 2030. ويعمل البنك المركزي على

[10] تتمثل في قيمة الفئة الأولى من رأس المال وفقًا لمعيار كفاية رأس المال على النحو المحدد في إطار عمل بازل 3.

تحديث الأنظمة واللوائح والتعليمات وتطويرها باستمرار بما يعزز قدرة القطاع في مواجهة المخاطر ومواكبة التغيرات على مستوى القطاع ومستوى الاقتصاد ككل. كذلك، يعمل البنك المركزي على تطوير قطاع التأمين وتعزيز قدراته من خلال حث شركات التأمين على زيادة رؤوس أموالها عبر الاندماج والاستحواذ، حيث تساهم عمليات الاندماج في تعزيز القدرات التنافسية لقطاع التأمين من خلال خلق كيانات تأمينية كبيرة قادرة على المنافسة، وتقوية الوضع المالي لقطاع التأمين حفاظًا على حقوق المؤمن لهم، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء، وخفض التكاليف، وتنويع المنتجات المقدمة، وتعزيز القدرة على الحصول على الكفاءات البشرية والمحافظة عليها، وغيرها من الآثار الإيجابية التي تنعكس إيجابًا على الاقتصاد والقطاع المالي والعملاء والمستفيدين من التغطية التأمينية.

وينشر البنك المركزي على موقعه الإلكتروني الأنظمة واللوائح والتعليمات المتعلقة بالقطاع، والمعلومات المرتبطة بسوق التأمين والشركات المرخص لها العمل في هذا القطاع، إضافة إلى الزيارات الإشرافية والتفتيشية التي ينفذها البنك المركزي لقياس أداء شركات التأمين وإعادة التأمين. وفيما يلي أبرز ما تحقق خلال عام 1443هـ/1444هـ (2022م):

- أصدر البنك المركزي 22 تعميمًا خلال عام 2022م، تضمنت عددًا من الجوانب التنظيمية التي من شأنها تحسين القطاع والعمل على رفع جودة مخرجاته، كان من أبرزها تحديث نموذج مطالبات التأمين الإلزامي للمركبات (الطرف الثالث) للأفراد والشركات، وتعليمات تقرير كفاية التسعير، بالإضافة إلى إتمام عملية تطبيق المعيار رقم 9 ورقم 17 للتقرير المالي.
- أصدر البنك المركزي قواعد التأمين الشامل على المركبات والتي تهدف إلى تنظيم العلاقة التعاقدية بين الشركة والمؤمن له، من خلال وضع حد أدنى من المتطلبات للتأمين الشامل على المركبات، وأصدر أيضًا عدة صيغ نموذجية لوثائق التأمين بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة مثل: الصيغة النموذجية لوثيقة التأمين على عقد العمالة المنزلية والصيغة النموذجية لوثيقة التأمين ضد المسؤولية المهنية لمراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف هيئة السوق المالية.
- يتعاون البنك المركزي مع عدد من المنظمات الدولية في مجال الإشراف والرقابة وتطبيق المعايير والممارسات الدولية في مجال التأمين من خلال عضويته في العديد من مجموعات وفرق العمل التابعة للهيئة الدولية لمراقبي التأمين (IAIS)، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).
- نجاح عمليتي اندماج في قطاع التأمين، وتأتي هذه الخطوة إسهامًا لمبادرة تعزيز الاندماج والاستحواذ في قطاع التأمين.
- انطلاقًا من سعي البنك المركزي ودوره الإشرافي في الوصول إلى الأهداف المنشودة بتوطين الوظائف في قطاع التأمين وشركات مزاولي الخدمات المساندة ذات العلاقة بالقطاع، وصلت نسبة الموظفين السعوديين في شركات التأمين العاملة في المملكة إلى 79.0 في المئة في عام 2022م مقارنة بنسبة 77.0 في المئة في عام 2021م. وبلغت نسبة الموظفين السعوديين في شركات مزاولي الخدمات المساندة 81.0 في المئة في عام 2022م مقارنة بنسبة 77.0 في المئة في عام 2021م.
- إطلاق عدد من البرامج التدريبية والورش الفنية التي تستهدف تطوير الكوادر الوطنية ورفع كفاءتهم في مجال التأمين، وحث الشركات على ممارسة نشاط التأمين وفق الأنظمة والتعليمات الصادرة من البنك المركزي، ومن ذلك برنامج (CILA Diploma) لتقدير ومعاينة الخسائر في قطاع التأمين بالتعاون مع الأكاديمية المالية، والبرنامج التأهيلي للإدارات المالية في قطاع التأمين بالتعاون مع الأكاديمية المالية.

5.1. الإشراف والرقابة على قطاع التمويل

يسعى البنك المركزي إلى تطوير الأُطر التنظيمية والإشرافية لقطاع شركات التمويل بما يحقق الأهداف الرئيسة من إصدار أنظمة التمويل ولوائحها التنفيذية (نظام مراقبة شركات التمويل ولائحته التنفيذية، ونظام التمويل العقاري ولائحته التنفيذية، ونظام الإيجار

التمويلي ولائحته التنفيذية) التي جاءت لتعزيز الاستقرار المالي لقطاع التمويل ودعم النمو الاقتصادي المستدام، وهو ما يتحقق من خلال وضع الضوابط اللازمة لممارسة نشاط التمويل، وضمان عدالة التعاملات لكافة أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى تشجيع المنافسة العادلة بين جهات التمويل مع مراعاة مبادئ الشفافية والإفصاح. وفي سبيل ذلك، يتولى البنك المركزي مسؤولية إصدار التراخيص المتعلقة بممارسة أنشطة التمويل، وذلك وفق أنظمة التمويل ولوائحها. وفيما يلي أبرز ما تم خلال عام 1443هـ/1444هـ (2022م):

- أصدر البنك المركزي عددًا من السياسات التنظيمية والتحديثات لقطاع شركات التمويل، ومنها: إصدار قواعد إدارة مخاطر السيولة، وإصدار قواعد تنظيم شركات إعادة التمويل العقاري، وحذف المادة (الرابعة) من اللائحة التنفيذية لنظام التمويل العقاري، وتعديل المادة (السادسة عشرة) من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل. وإصدار مبادئ وقواعد حماية عملاء المؤسسات المالية.
- الترخيص لأول شركة تمويل جماعي بالدين.
- تدريب العاملين لاتباع معايير دولية للإشراف والرقابة، وحضور المشرفين للندوات والمؤتمرات للوقوف على ما يستجد في قطاع التمويل.
- بلغ عدد الزيارات الإشرافية لشركات التمويل 27 زيارة إشرافية، تضمنت متابعة النواحي الفنية والنظامية لشركات التمويل وخطط العمل والحوكمة، وتقييم مدى التزام تلك الشركات بأنظمة التمويل ولوائحها التنفيذية، في حين نُفذت 178 زيارة تفتيشية خلال العام.
- الموافقة على طرح عدد ست شركات تمويل في السوق المالية الرئيسة والسوق الموازية (نمو).

6.1. الإشراف والرقابة على نظم المدفوعات وشركاتها

يشهد قطاع المدفوعات عالميًا تغيرات جوهرية من حيث النمو المتسارع في نوعية الخدمات المقدمة، ويتزامن ذلك مع دخول أنواع جديدة من مزودي خدمات المدفوعات والتبني السريع للتقنيات الرقمية الجديدة حول العالم. وبناءً على ذلك، تعمل الجهات التنظيمية على مستوى العالم، على التكيف مع هذه التغييرات من خلال تطوير الأطر التنظيمية والتشريعية التي تكفل ضبط السوق وتمكين الشركات من تقديم الخدمات في ظل بيئة تنافسية عادلة للجميع. وفي المملكة العربية السعودية بشكل خاص، حددت رؤية 2030 من خلال برنامج تطوير القطاع المالي، الذي يعد أحد ركائز الرؤية، اتجاه المملكة لتعزيز الاقتصاد المحلي عبر تطوير التقنيات الرقمية في جميع جوانب الاقتصاد وتشغيلها.

ولتحقيق هذا النمو لقطاع المدفوعات بما يتوافق مع سلامته وكفاءته، أوجد البنك المركزي السعودي الأطر التنظيمية والتشريعية لنظم المدفوعات والتسويات المالية وخدماتها، وعمل على تطوير بنية تحتية حديثة للمدفوعات والإشراف عليها وإدارتها وفق أفضل الممارسات والتقنيات المتاحة في المجال المصرفي بالنظر إلى الدور المهم والحيوي لنظم المدفوعات والتسويات المالية في القطاع المالي والمصرفي من خلال عمليات الدفع والمقاصة والتسويات المالية عبر القنوات الإلكترونية. ويراعي البنك المركزي في ذلك مبادئ البنية التحتية للأسواق المالية (PFMI) للإشراف على نظم المدفوعات والتسويات المالية الصادرة عن لجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق (CPMI) لدى بنك التسويات الدولية (BIS) والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)، التي تؤكد مسؤولية البنوك المركزية في الإشراف على نظم المدفوعات والتسويات المالية وتطويرها بصفتها وظيفة مهمة من وظائف البنك المركزي.

ولتعزيز دور الابتكار والمنافسة في قطاع المدفوعات، فُتح المجال أمام الجهات الفاعلة غير المصرفية لتقديم الخدمات المالية التقنية في مجال المدفوعات والمصرفية

المفتوحة ومواكبة التطور فيهما، وأصدر البنك المركزي السعودي القواعد التنظيمية لمقدمي خدمات المدفوعات في المملكة في نهاية شهر يناير عام 2020م، وأصدر أيضًا نظام المدفوعات وخدماتها بالأمر السامي الكريم بتاريخ 20 ربيع الأول 1443هـ الموافق 28 أكتوبر 2021م، ومن خلال ذلك، يسعى البنك المركزي السعودي إلى تنظيم قطاع تنافسي يعزز الابتكار في قطاع المدفوعات. وتمهد القواعد التنظيمية الطريق أمام شركات المدفوعات الناشئة لطلب التراخيص اللازمة عبر التقديم على شعبة التراخيص في إدارة الرقابة على نظم وشركات المدفوعات، كما تمهد القواعد لشركات المصرفية المفتوحة الناشئة التي تعمل ضمن البيئة التجريبية التشريعية في البنك المركزي السعودي (Sandbox) الحصول على ترخيص نظامي. وفيما يلي أبرز الجهود المبذولة في هذا الإطار خلال عام 1443هـ/1444هـ (2022م):

- الموافقة على عدد من المنتجات والخدمات الابتكارية المطروحة من مقدمي خدمات المدفوعات في القطاع التي من المأمول أن تساهم في تحقيق مستهدفات البنك المركزي في رقمنة المدفوعات وتعزيز الشمول المالي.
- عقد البنك المركزي السعودي أكثر من 40 ورشة عمل مع الشركات التي أبدت رغبتها في الحصول على الترخيص لمزاولة نشاط المدفوعات. وهدفت هذه الورش إلى توضيح متطلبات القواعد وكيفية تعبئة النماذج وفقًا للمتطلبات والإرشادات الصادرة في القواعد التنظيمية.
- تبنى البنك المركزي السعودي سياسة الإشراف المبني على المخاطر للإشراف على شركات المدفوعات، إذ يستلزم هذا النهج متطلب إعداد تقارير مختلفة: (يومية، وشهرية، وربعية، وسنوية) بناءً على نوع الكيان، بالإضافة إلى المتابعة والتقييم المستمر من البنك المركزي لضمان التزام الشركات بالأنظمة والتعليمات ذات العلاقة.
- البدء باستلام التقارير من خلال أنظمة إشرافية هدفها أتمتة الإجراءات الإشرافية والبيانات الاحترازية، مما يحافظ على دقة البيانات وجودتها ويضمن سهولة إعداد التقارير.
- عقد البنك المركزي السعودي أكثر من 10ورش عمل لشركات المدفوعات بعد ترخيصها، وتضمنت ورش العمل عرضًا تعريفيًا إلى جانب عرض نماذج للبيانات الإشرافية والاحترازية الدورية وآلية استكمالها بالشكل الملائم وفقًا لمتطلبات القواعد التنظيمية لمقدمي خدمات المدفوعات، وقد حضر ورش العمل عدد من شاغلي المناصب القيادية في الشركات من الرؤساء التنفيذيين ومديري الالتزام ومدراء المالية والمخاطر. وكان لهذه الورش أثر في التزام الشركات بتزويد البنك المركزي بجميع المستندات المطلوبة.
- مراقبة أداء شركات المدفوعات، ودعم التزامهم بالأنظمة والتعليمات، وتعزيز دور الحوكمة والضبط الداخلي من خلال تزويد الشركات بأهم ملحوظات البنك المركزي لمعالجتها وتطوير أنظمتها للوصول إلى بيئة مدفوعات آمنة وفعالة.
- إجراء 11 زيارة إشرافية لشركات المدفوعات.
- إعداد عددٍ من برامج الفحص لشركات المدفوعات وفقًا لمنهجية مبنية على المخاطر، وإجراء 44 زيارة تفتيشية في إثر ذلك. وقد تنوّعت تلك البرامج بين برامج فحص موضوعية على مستوى القطاع، وبرامج فحص مستهدفة، إلى جانب تنفيذ برامج فحص غير مجدولة وفقًا للحاجة، وبرامج متابعة لإغلاق الملحوظات المرصودة مسبقًا. وبناء على برامج الفحص المختلفة، شكّلت برامج الفحص الموضوعية وبرامج المتابعة الجزء الأكبر من هذه البرامج بواقع 34 زيارة، في حين شكّلت برامج الفحص غير المجدولة 3 زيارات.
- عقد ورش عمل ربعية لمديري الالتزام بهدف التوعية بمتطلبات البنك المركزي والاستفسار عن أبرز الصعوبات والتحديات التي تواجه الشركات.
- يعمل البنك المركزي على تطوير الإطار التنظيمي لقطاع المدفوعات في المملكة بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية وبما يساهم في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، حيث أصدر البنك المركزي نظام المدفوعات وخدماتها، ويجري العمل على لائحته التنفيذية التي شاركها البنك المركزي وطلب مرئيات العموم حيالها عبر منصة استطلاع، وواصل البنك المركزي العمل على عدد

من المبادرات التي تهدف إلى ضمان تكامل الأطر التنظيمية الخاصة بقطاع المدفوعات.

7.1. مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

استمر البنك المركزي في تنفيذ المهام التفتيشية الدورية على المؤسسات المالية الخاضعة لإشرافه؛ بهدف التأكد من تطبيق الأنظمة والتعليمات، ورصد أي مخالفات لدى هذه المؤسسات، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمتابعة تصحيحها وتقويمها، ومن ذلك ما هو متعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفيما يلي أبرز الجهود المبذولة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال عام 1443هـ/1444هـ (2022م):

- تنظيم الملتقى السنوي الرابع عشر للالتزام ومكافحة غسل الأموال، الذي ناقش مواضيع تتعلق بتطورات المعايير الدولية في مجال المكافحة، والتحديات المتعلقة بمكافحة تمويل انتشار التسلح، وجرائم الاحتيال عبر الإنترنت، والتبعات الناتجة من عدم تطبيق النهج القائم على المخاطر في الشمول المالي، إضافة إلى الفرص والتحديات المرتبطة بالاعتماد على أطراف ثالثة في تنفيذ بعض أنشطة مكافحة غسل الأموال.
- تطوير أداة لتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمؤسسات المالية، بهدف رفع مستوى الفعالية في الإشراف والرقابة على المؤسسات المالية، حيث طُورت أداة متخصصة لجمع مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمؤسسات المالية وتقييمها وتحليل البيانات المقدمة من المؤسسات المالية لتحديد مواطن الضعف والقصور لكل قطاع مالي من منظور غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- مشروع الإبلاغ الإلكتروني، إذ يهدف المشروع إلى تعزيز التعاون والتنسيق المحلي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال.
- الانتهاء من العمل على مشروع الالتزام بالتوصية الخامسة عشرة من توصيات مجموعة العمل الدولي (فاتف). واشتمل العمل على تحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية، وتحليل الإطار النظامي لتحديد مدى الحاجة لتبني تحديثات نظامية لتغطية جوانب الأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية من عدمه، وتقديم التدريب اللازم لفريق التقييم الوطني للمخاطر الذي يضم الجهات الرقابية والسلطات المختصة ذات العلاقة.
- مشروع تأسيس مركز e-KYC، الذي يهدف إلى رفع مستوى الفعالية للمؤسسات المالية عند تنفيذ إجراءات اعرف عميلك واتخاذ تدابير العناية الواجبة لتتم بشكل إلكتروني ووفقًا للتعليمات والمتطلبات النظامية.
- استمرار عقد دورات تدريبية وورش عمل توعوية للمؤسسات المالية لتطبيق معايير ومتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومبادئ مجموعة العمل المالي (فاتف).
- متابعة تنفيذ الأهداف الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية لمكافحة غسل الأموال بالتنسيق مع الجهات المعنية واللجان الوطنية الأخرى ذات العلاقة، بالإضافة إلى توفير الدعم والمساعدة الفنية للجهات المعنية، وتعزيز التعاون والتنسيق الدولي في هذا المجال.

8.1. الرقابة على المخاطر السيبرانية

نظرًا لأهمية الأمن السيبراني في تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز ثقة المتعاملين مع القطاع المالي، قام البنك المركزي بعدد من الخطوات الاستراتيجية لتعزيز الأمن السيبراني واحتواء مخاطره، إذ أطلق استراتيجية شاملة للأمن السيبراني على مستوى القطاع المالي تستند إلى أفضل الممارسات والتجارب العالمية والإقليمية ومراقبتها، ويندرج تحتها عدد من الأهداف الاستراتيجية وينبثق منها عدة مشروعات تهدف إلى تعزيز دور البنك المركزي الرقابي وتطوير أدواته الإشرافية ورفع مستوى ممارسات الأمن السيبراني في القطاع. إضافة إلى ذلك، أنشأ البنك المركزي مركزًا استشرافيًا للأمن السيبراني لتكون لديه رؤية استشرافية واضحة ومعلومات مفصلة

عن الفضاء السيبراني للقطاع المالي، ومن مهام هذا المركز تحليل التهديدات السيبرانية، وهو ما يعرف باسم (Threat Intelligence)، خصوصًا التهديدات التي تستهدف القطاع المالي في المملكة، ومشاركة المعلومات الاستباقية مع القطاع لاتخاذ الإجراءات الاحترازية. كذلك يتولى المركز تقييم جاهزية الجهات التي يشرف عليها من خلال محاكاة الهجمات السيبرانية وتنفيذ سيناريوهات مختلفة لرفع الجاهزية السيبرانية للقطاع المالي. وفيما يلي أبرز الجهود المبذولة في هذا الإطار خلال عام 1443هـ/1444هـ (2022م):

- تحليل التهديدات السيبرانية للقطاع المالي، بهدف وضع أسس علمية وعملية للرصد والتقصي عن التهديدات السيبرانية وتعزيز ممارسات المؤسسات المالية في استقصاء التهديدات السيبرانية (Threat Landscape).
- تعميم الدليل التنظيمي لاستمرارية الأعمال والدليل التنظيمي لأمن المعلومات في قطاع التأمين. ويهدف الدليلان لإيجاد ضوابط لإدارة استمرارية الأعمال ورفع مستوى النضج للتأكد من مرونة أعمال جهات القطاع المالي.
- إصدار الدليل التنظيمي لمكافحة الاحتيال المالي الذي يهدف إلى تعزيز حوكمة الاحتيال وتقليل مخاطر الاحتيال السيبرانية.
- إلزام الجهات التي يُشرف عليها البنك المركزي من التحقق من السمات الحيوية (Biometric Authentication) للتعرف على هوية العميل الفرد والتحقق منها باستخدام وثائق أو بيانات معلومات من مصدر موثوق ومستقل لتعزيز مصداقية التعاملات الإلكترونية.
- تأكيد وجوب الالتزام بالتعليمات الخاصة بحماية البيانات الشخصية للعملاء.
- تأهيل الكوادر الوطنية واستقطابها من خلال برنامج التدريب «سكيور» الذي يهدف إلى تعزيز الكوادر الوطنية المؤهلة لتطبيق التوجه الاستراتيجي للبنك المركزي وهو برنامج تدريبي مختص بالأمن السيبراني لدعم أعمال الرقابة والإشراف على القطاع المالي ودعم المؤسسات المالية بالكوادر اللازمة لتنفيذ التوجه.
- استكمال برنامج حماية الأنظمة الحساسة للقطاع المالي، الذي يهدف إلى وضع الأطر التنظيمية التي تساهم في إدارة المخاطر للأنظمة الحساسة وتحديد مخاطر البنى التحتية المشتركة للقطاع المالي.
- تطوير الدليل التنظيمي لإدارة الطرف الثالث، وذلك من خلال حصر مخاطر الطرف الثالث ذات العلاقة بالقطاع المالي وتقييمها.

9.1. الأبحاث الاقتصادية والإحصاء

يسعى البنك المركزي إلى أن تكون وكالة الأبحاث والشئون الدولية منبعًا فكريًا له، ووجهةً فاعلةً يُعتمد عليها داخل البنك المركزي وخارجه، من خلال إعداد الدراسات والتقارير ذات القيمة والجودة العالية في المجالين المالي والاقتصادي، وأن تكون مصدرًا لأحدث البيانات النقدية والمصرفية والمالية وأدقها؛ لتواكب التطور الاقتصادي على المستويين المحلي والعالمي. ومن أبرز المنجزات في هذا المجال خلال عام 1443هـ/1444هـ (2022م) ما يلي:

- إعداد التقرير السنوي للبنك المركزي الذي يُعد مرجعًا مهمًا للباحثين والمهتمين بشؤون الاقتصاد الوطني.
- إعداد تقارير وإحصاءات أسبوعية وشهرية وربع سنوية وسنوية، ونشرها على موقع البنك المركزي الإلكتروني، ومنها: النشرة الإحصائية الشهرية، وتقرير التضخم، وتقرير التطورات الاقتصادية، وتقرير الاستقرار المالي، وتقرير المالية الإسلامية.
- السعي إلى الوفاء بمتطلبات مبادرة مجموعة دول العشرين لفجوة البيانات.
- إعداد أوراق عمل متخصصة في المجالات الاقتصادية والمالية والتنموية، ونشرها على موقع البنك المركزي الإلكتروني.
- استمرار العمل على مبادرة «برنامج الأبحاث المشتركة» التي تعتمد على مبدأ المشاركة البحثية بين باحثي البنك المركزي والأكاديميين وذوي الخبرة والمختصين من خارجه. وتأتي هذه المبادرة انطلاقًا من اهتمام البنك المركزي بتطوير المنظومة البحثية الاقتصادية والمالية. وأهميتها في تحقيق رؤية المملكة 2030.
- عقد ورش عمل وندوات ربع سنوية تهدف إلى إثراء المعرفة وتبادل الأفكار مع الأكاديميين والمصرفيين

والمهتمين، وتتناول العديد من الموضوعات والمستجدات الاقتصادية والمالية.

- تقديم عروض شهرية عن موضوعات اقتصادية مختلفة للمسؤولين في البنك المركزي والمعنيين بالشأن المالي والاقتصادي؛ وذلك لرفع مستوى تبادل الأفكار بين موظفي البنك المركزي والقطاعات الحكومية الأخرى.
- عقد عدد من جلسات الإثراء الداخلية وورش العمل للتعريف بأهم تطورات المالية الإسلامية على الصعيدين المحلي والعالمي، واستعراض أفضل الممارسات العالمية في الرقابة والحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- تزويد الجهات ذات العلاقة ببحوث متخصصة في المجالات النقدية والمصرفية والمالية، إضافة إلى تزويدهم بتوقعات البنك المركزي بشأن الاقتصاد الوطني.

2. المخاطر والالتزام

انطلاقًا من حرص البنك المركزي على ترسيخ مفهوم إدارة المخاطر والالتزام بهدف بناء ثقافة واعية على أساس علمي وفني، فقد وضع البنك المركزي آليات وطرقًا لمعالجة المخاطر والمساهمة في تعزيز ثقافة إدارتها، ومن ذلك حرصه على تطبيق سياسة الملكية الفكرية وفق متطلبات الهيئة السعودية للملكية الفكرية. وكذلك يسعى البنك المركزي إلى رفع مستوى ثقافة الالتزام بالأنظمة والتعليمات لحماية موارده، وتوفير الدعم اللازم لضمان استمرارية الأعمال الحساسة فيه بما يضمن تحقيق أهدافه واستراتيجيته.

3. رؤية المملكة 2030

يؤدي البنك المركزي أدواره المنوطة به بما ينسجم مع متطلبات التنمية وحاجة الاقتصاد، وذلك من خلال عمله على المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي والمساهمة في دعم النمو الاقتصادي المستدام، إذ ينسق البنك المركزي باستمرار مع الجهات ذات العلاقة بتحقيق رؤية المملكة 2030 والبرامج التابعة لها؛ لبحث سبل التعاون وتذليل العقبات المرتبطة بمهام البنك المركزي وأعماله، بما لا يتعارض مع متطلبات الاستقرار النقدي والمالي. وتضمنت رؤية المملكة 2030 العديد من الأهداف الاقتصادية والتنموية التي بُني عليها الكثير من المبادرات والمشروعات. ومن أبرز تلك الأهداف رفع ترتيب اقتصاد المملكة عالميًا ليصبح ضمن أكبر 15 اقتصادًا من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030م، وذلك من خلال رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من 40.0 في المئة ليصل إلى 65.0 في المئة في عام 2030م، ورفع نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي من 16.0 في المئة إلى 50.0 في المئة، وكذلك رفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من 20.0 في المئة إلى 35.0 في المئة. ومن أهداف الرؤية أيضًا المشاركة المجتمعية في تحقيق الأهداف والرؤى الوطنية، ومنها زيادة نسبة مدخرات الأسر من إجمالي دخلها من 6.0 في المئة إلى 10.0 في المئة بحلول عام 2030م. ويسعى البنك المركزي إلى دعم رؤية المملكة 2030 عبر مشاركته في برنامج تطوير القطاع المالي وبرنامج الإسكان.

1.3. برنامج تطوير القطاع المالي

يستمر البنك المركزي في تحقيق الترابط والتكامل مع الشركاء الرئيسين (وزارة المالية وهيئة السوق المالية) في منظومة القطاع المالي بالإضافة إلى الجهات الحكومية الأخرى، والمشاركة معهم في لجنة برنامج تطوير القطاع المالي التي تعمل على تنويع مصادر التمويل، ورفع مستوى الشمول المالي، وتمكين التخطيط المالي الأمثل لدى كافة شرائح المجتمع. ويهدف البرنامج إلى تطوير قطاع مالي حيوي وفاعل يساهم في دعم تنمية الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر دخله وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار، بشكل يتسق مع الأهداف الاستراتيجية للحفاظ على استقرار القطاع المالي ومتانته. وتضم أهم منجزات البنك المركزي في هذا البرنامج تطوير القطاع المالي ورفع مساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني، وتطوير الحلول الرقمية ونظم المدفوعات، وتعزيز الشمول المالي، وتطوير قطاع التمويل العقاري وتنظيمه، ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتطوير

قطاع التقنية المالية، ومواصلة تنظيم قطاع التأمين وتطويره، وتعزيز الثقة في النظام المالي. وفيما يلي ملخص لأبرز منجزات البنك المركزي في برنامج تطوير القطاع المالي لعام 1444/1443هـ (2022م):

- إطلاق استراتيجية التقنية المالية التي تهدف إلى أن تكون المملكة موطنًا ومركزًا عالميًا للتقنية المالية، وأن يكون الابتكار في الخدمات المالية المعتمد على التقنية هو الأساس، بما يعزز التمكين الاقتصادي للفرد والمجتمع، وتهدف الاستراتيجية إلى زيادة عدد شركات التقنية المالية العاملة في المملكة من 82 شركة حاليًا إلى 230 شركة بحلول عام 2025م، إضافة إلى زيادة نسبة حصة التعاملات غير النقدية (التعاملات الرقمية) لتصل إلى 70.0 في المئة بحلول عام 2025م.
- إصدار 13 ترخيصًا لشركات تقنية مالية في عام 2022م، منها 9 شركات لتقديم خدمات المدفوعات و4 شركات تعمل في مجال التمويل، ليبلغ عدد الشركات المرخص لها 30 شركة حتى نهاية الربع الرابع من عام 2022م، وتأتي هذه الخطوة انطلاقًا من دور البنك المركزي الداعم لتمكين قطاع التقنية المالية والسماح بدخول أنشطة جديدة لتعزيز القطاع ودعمه ولجذب شريحة جديدة من المستثمرين والشركات للعمل تحت إشرافه.
- تصريح 10 شركات تقنية مالية بهدف العمل تحت مظلة البيئة التجريبية التشريعية للبنك المركزي لتقديم حلول ابتكارية، منها على سبيل المثال: الحلول الادخارية للأفراد، والمدفوعات الرقمية، ومنصات التمويل الجماعي بالدين للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وخدمة الدفع الآجل.
- الترخيص لبنك رقمي محلي ثالث عن طريق تحالف عدد من المستثمرين من المنشآت والأفراد، وبمشاركة صندوق الاستثمارات العامة. وتجدر الإشارة إلى أن البنوك الرقمية تخضع لكافة متطلبات الإشراف والرقابة المطبقة على البنوك العاملة في المملكة.
- تحديث الإطار التنظيمي للبيئة التجريبية في البنك المركزي السعودي وإتاحة التقديم للشركات خلال أي وقت من السنة، وتهدف هذه الخطوة إلى تحقيق عدد من الأهداف الاستراتيجية الوطنية، وزيادة فعالية البيئة التجريبية التشريعية في تحقيق مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي.
- أطلق البنك المركزي خدمة نقاط البيع بين المملكة ودولة قطر عبر الشبكة الخليجية للمدفوعات، وبدأت الخدمة في الأول من شهر أغسطس 2022م.
- إصدار ضوابط الإصدار والتحقق الإلكتروني للوثائق البنكية وتحسين جودتها وفعاليتها بما يضمن تيسير التعاملات المالية، وتوفير الوقت والجهد في الحصول على الوثائق والشهادات البنكية، وإضفاء الثقة في صحة الوثائق الصادرة إلكترونيًّا.
- إصدار الإطار التنظيمي للمصرفية المفتوحة الذي يشتمل على مجموعة من التشريعات والأدلة التنظيمية والمعايير التقنية وفق أفضل الممارسات العالمية لتمكين البنوك وشركات التقنية المالية من تقديم خدمات المصرفية المفتوحة في المملكة.
- افتتاح مركز التقنية المالية، وهي مبادرة أطلقها البنك المركزي السعودي بالتعاون مع هيئة السوق المالية في شهر مارس 2022م ليكون مقرًا لشركات التقنية المالية في السعودية ويقدم فرص التعاون، والتواصل، والابتكار لمجتمع التقنية المالية السعودي.
- إطلاق البرنامج التأهيلي للإدارات المالية في قطاع التأمين، إذ صُمم البرنامج وفق أفضل الحلول التدريبية والتطويرية المخصصة في مجال التأمين بهدف إكساب المشاركين المعارف والمهارات التي تدعم حصولهم على فرص وظيفية في الإدارات المالية في الشركات العاملة في قطاع التأمين.
- إصدار قواعد التأمين الشامل على المركبات، التي تهدف إلى تنظيم العلاقة التعاقدية بين شركة التأمين والمؤمن له، وتوحيد الحد الأدنى من تغطيات التأمين الشامل على المركبة غير الإلزامي، وبيان أحكام التغطيات الإلزامية والاختيارية التي توفرها وثيقة التأمين الشامل.
- تمديد برنامج التمويل المضمون لمدة عام إضافي

حتى 14 مارس 2023م، وتأتي هذه الخطوة انطلاقًا من دور البنك المركزي السعودي في تعزيز الثقة في القطاع المالي ودعم النمو الاقتصادي، ومساهمة منه في دعم المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتمكينها من تجاوز التحديات التي صاحبت جائحة فيروس كورونا والإجراءات الاحترازية المعتمدة لمواجهتها.

- تحديث قواعد ممارسة نشاط التمويل الجماعي بالدين.
- المشاركة في أسبوع المال العالمي الذي نظمته الشبكة العالمية للثقافة المالية (INFE) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) خلال الفترة من 21 إلى 27 مارس 2022م.
- إطلاق برنامج لتقدير ومعاينة الخسائر في قطاع التأمين، ويهدف البرنامج إلى رفع كفاءة العاملين السعوديين والسعوديات في قطاع التأمين، من خلال التركيز على المبادئ الأساسية للتأمين والتسوية، ومبادئ الممارسة المهنية في هذا المجال.

2.3. برنامج الإسكان

يشارك البنك المركزي السعودي عضوًا في برنامج الإسكان، وهو أحد البرامج الرئيسة لبرنامج التحول الوطني 2020م ورؤية المملكة 2030 ليكون حلقة الوصل الاستراتيجية بين الجهات الحكومية ذات العلاقة لتحقيق مستهدفات البرنامج برفع نسبة التملك إلى 70.0 في المئة بنهاية عام 2030م. ويساهم البنك المركزي في تحقيق مستهدفات البرنامج عبر تطوير البيئة التشريعية والنظامية بصفته المنظم والمراقب لقطاع التمويل العقاري، وفي عام 2022م، عمل البنك المركزي على عدد من المبادرات والإسهامات، مثل، مشروع مراجعة وتحديث الأنظمة والتشريعات الخاصّة بالتمويل العقاري ومشروع اكتساب عقود التمويل العقاري بصيغة المرابحة لصفة السند التنفيذي. وقد بلغ عدد عقود التمويل العقاري السكني الجديدة المقدمة من البنوك وشركات التمويل خلال عام 2022م حوالي 158 ألف عقد، مقارنة بنحو 206 آلاف عقد خلال عام 2021م، في حين بلغ إجمالي حجم التمويل نحو 123 مليار ريال في عام 2022م، مقارنة بحوالي 156 مليار ريال في عام 2021م.

4. الموارد البشرية

1.4. التدريب والتطوير

لم يألُ البنك المركزي جهدًا في تطوير كوادره البشرية من خلال برنامج الابتعاث للدراسة في الخارج للحصول على شهادات الماجستير والدكتوراه من عدد من المعاهد والجامعات العالمية، إضافة إلى تقديم التدريب الداخلي والخارجي، وإتاحة البرامج التعليمية والتدريبية ذات العلاقة من خلال الأكاديمية المالية، ويتيح البنك المركزي أيضًا الفرصة لطلبة الجامعات للانضمام إلى التدريب التطبيقي في التخصصات المتصلة بأعمال البنك المركزي لإعدادهم لدخول بيئة العمل مستقبلًا.

ويعمل البنك المركزي على تطوير الكوادر البشرية باستمرار من خلال العديد من البرامج والإجراءات، ومن أبرز المنجزات خلال عام 1443هـ/1444هـ (2022م) ما يلي:

- برنامج التطوير القيادي الذي يهدف إلى تدريب موظفي البنك المركزي وتطوير مهاراتهم القيادية بهدف تهيئتهم لمهام قيادية في المستقبل. ويُقام هذا البرنامج بالتعاون مع جامعات عالمية ومراكز قيادية. وقد بلغ عدد المستفيدين من البرنامج خلال عام 2022م ما مجموعه 167 موظفًا وموظفة.
- برنامج ماجستير البنوك المركزية الذي يهدف إلى تمكين موظفي البنك المركزي ودعمهم بالأدوات التحليلية وإثرائهم بالخبرات المتنوعة. ويُقام البرنامج بالتعاون مع بعض الجامعات العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية.
- برنامج تطوير الكفاءات الاستثمارية الذي يهدف إلى تطوير القدرات في مجال الاستثمار وتنميتها، إذ يتضمن البرنامج المشاركة في دورة فنية متقدمة في جامعة رائدة في مجال إدارة الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية، والتدريب على رأس العمل في بنوك مركزية وشركات استثمارية عالمية لتطوير القدرات والمهارات الشخصية التي تؤهل المتدربين للعمل في القطاع المالي، إضافةً إلى التدوير الوظيفي في البنك المركزي لممارسة

أعمال الاستثمار تحت إشراف خبراء في المجال ثم التخصص في أحد المجالات الاستثمارية. وقد بلغ عدد المتدربين في البرنامج 20 متدربًا ومتدربة.

- برنامج التعليم المهني لحديثي التخرج الذي يهدف إلى استقطاب الطلبة حديثي التخرج المميزين وتأهيلهم من خلال التركيز على مجموعة من المهارات التدريبية التي تستهدف دمجهم في الصناعة المالية وتعزز دورهم فيها. وخلال عام 2022م، بلغ عدد المتدربين 24 متدربًا ومتدربة.
- برنامج الاقتصاديين السعوديين الذي يهدف إلى استقطاب حديثي التخرج وتأهيلهم في المجال الاقتصادي والمالي من خلال تنمية مهاراتهم في هذا المجال وتأهيلهم للالتحاق ببرامج الدراسات العليا التي يهدف لها البرنامج.
- برنامج الشهادات المهنية الذي يهدف إلى تقوية الجانب المهني للموظف ومساعدته على الإلمام بأفضل الممارسات في مجاله. ويوفر البنك المركزي قائمة معتمدة لشهادات مهنية من أبرز الجهات العالمية الرائدة في مجالات المالية والاستثمار والجرائم المالية والتأمين وإدارة المخاطر وأمن المعلومات والبيانات وغيرها.
- توفير حلول تدريبية وتطويرية متنوعة تتضمن المنصات التدريبية الإلكترونية والمشاركة في برامج التدريب لدى عدد من الجهات الإقليمية والدولية، وإقامة دورات ومحاضرات جماعية تهدف إلى تنمية المهارات الفنية والسلوكية للموظفين، بالإضافة إلى تقديم برامج اللغة الإنجليزية الداخلية والخارجية.
- بلغ عدد المبتعثين بالخارج 35 مبتعثًا ومبتعثة، وبلغ إجمالي الدارسين في الداخل بنظام التفرغ الجزئي أو الانتساب 73 دارسًا ودارسة، والتحق 46 طالبًا وطالبة ببرنامج التدريب التعاوني.
- تقديم عدد من البرامج التدريبية المتنوعة لمنسوبي البنك المركزي عبر الأكاديمية المالية، وقد بلغ عدد المستفيدين من هذه البرامج 512 موظفًا وموظفة.
- بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم (713) وتاريخ 30 ذي القعدة 1438هـ الذي نص على تطوير الإدارات القانونية في الجهات الحكومية، ودعمها بالكفاءات المؤهلة في المجال الشرعي والنظامي، ووضع خطة لتطوير هذه الإدارات والعاملين فيها بالشكل المناسب وبما يحقق الهدف المنشود منها، رشح البنك المركزي خلال عام 2022م عددًا من الموظفين لبرامج الابتعاث المباشر، والحصول على شهادات مهنية ذات علاقة بمجال العمل، وحضور البرامج التدريبية لتطوير المهارات التخصصية، بالإضافة إلى تدريب عددٍ من طلبة الجامعات في التخصصات ذات العلاقة. كذلك، قام البنك المركزي بعدة مبادرات تطويرية، مثل: مبادرة تطوير العقود والاتفاقيات، ومبادرة الاستراتيجية القانونية للبنك المركزي.

5. المسؤولية المجتمعية

1.5. استراتيجية المسؤولية المجتمعية

تهدف استراتيجية البنك المركزي إلى تعزيز المسؤولية المجتمعية من خلال العمل على أربعة محاور رئيسة، هي: زيادة وعي الموظفين بالمسؤولية المجتمعية، وترسيخ مبادئ المسؤولية المجتمعية في سياسات المنظمة وإجراءاتها، وإطلاق المبادرات والفعاليات التي تدعم المسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع والبيئة، وتحفيز القطاعات التي يشرف عليها البنك المركزي لتطوير مسؤوليتهم المجتمعية. وتضمنت إستراتيجية البنك المركزي الاهتمام بجميع الأطراف المعنية، مع التركيز على المحاور الآتية:

المجتمع: يتضمن جوانب التواصل مع المجتمع بالتركيز على عناصر برامج التدريب والتعليم والوعي المالي، والاهتمام بقضية البطالة وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، ودعم القطاع الثالث.

الموظفين وبيئة العمل: يتضمن جوانب الاهتمام بتطوير رأس المال البشري، وتوفير بيئة عمل جاذبة ومثالية وفق أفضل معايير الصحة والسلامة المهنية، والاهتمام بعائلات الموظفين، وتحفيز العمل التطوعي

المنظم في الجوانب التي يحتاجها المجتمع.

كيانات القطاع المالي التي يشرف عليها البنك المركزي: يتضمن الاهتمام بالمسؤولية المجتمعية على مستوى القطاع، وتمكين الكيانات المالية من تطوير تلك الممارسات، بما ينعكس إيجابًا على سمعة القطاع وفاعليته في هذا الحقل، مع الاستمرار في تطوير الأنظمة والإجراءات المتعلقة بحماية العملاء وتوعيتهم، وإعطاء فرص للموردين المحليين لتقديم خدماتهم للقطاع.

البيئة: تتضمن العمل على المحافظة على موارد البيئة الطبيعية، وتقليل الأثر الضار في البيئة من خلال تحسين معدلات استهلاك الطاقة والانبعاثات، وتقليل استخدام الورق، وترشيد استخدام المياه، وبحث أي أفكار جديدة تساهم في المحافظة على مكونات البيئة الطبيعية.

ويمر نموذج تطبيق الاستراتيجية بمرحلتين؛ تركز المرحلة الأولى على إبراز المسؤولية المجتمعية للبنك المركزي ومبادراته بصفتها أولوية قصوى لتكون معروفة لدى المجتمع، يليها الاهتمام بتوعية موظفيه في حقل المسؤولية المجتمعية، مع الوفاء بمسؤوليته تجاه القطاع المالي والعمل بشكل جاد لتحسين البيئة. وعند تحقيق هدفه المرحلي، ينتقل تدريجيًا إلى التركيز على القطاع المالي بصفته أولوية قصوى؛ إذ إن التحسن في ممارسة القطاع المالي للمسؤولية المجتمعية يبرهن على تميز دور البنك المركزي في تمكين المسؤولية المجتمعية، إلى جانب عمله على جميع المحاور بشكل متوازن يضمن تعزيز المسؤولية المجتمعية له وللجهات التي يشرف عليها، بما يحقق التنمية المستدامة وأهداف رؤية المملكة 2030.

2.5. حماية المستهلكين في القطاع المالي

تهدف إدارة حماية العملاء في البنك المركزي إلى حصول عملاء القطاع المالي على معاملة عادلة تتسم بالشفافية والصدق والأمانة والالتزام بالأنظمة واللوائح السارية، وحصولهم أيضًا على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية. إضافة إلى ذلك، تهدف الإدارة إلى نشر الوعي بين جميع الفئات المستهدفة، والاستمرار في استقصاء الرأي العام عن تلك الجهود والحملات التوعوية لمعرفة مدى نجاحها في إيصال رسالتها واستفادة المتلقي منها. علاوة على ذلك، تستقبل إدارة حماية العملاء شكاوى عملاء مختلف القطاعات المالية وتعالجها. واستمر البنك المركزي خلال عام 1443هـ/1444هـ (2022م) في استقبال الشكاوى ومعالجتها عبر نظام «ساما تهتم» الذي يتيح لعملاء القطاعات المالية التي تخضع لإشراف البنك المركزي ورقابته تقديم شكاواهم إلى البنك المركزي ومتابعتها، وذلك في إطار يضمن سرعة المعالجة والوضوح. وفي هذا الصدد، استقبل البنك المركزي 633,133 شكوى متنوعة من عملاء البنوك وشركات التأمين وشركات التمويل وشركات المدفوعات.

واستقبل مركز التواصل 1,353,033 مكالمة، تنوعت بين شكاوى واستفسارات. إضافةً إلى ذلك، عمل البنك المركزي على عدة مبادرات لتعزيز حماية عملاء الجهات المالية التي يُشرف عليها، ومن أبرزها:

- إلزام المؤسسات المالية بحصول موظفي الصفوف الأمامية على شهادات أساسيات مصرفية الأفراد وشهادة المستشار الائتماني.
- إكمال الزيارات الميدانية لإدارات العناية بالعميل لدى شركات نظم وإدارة المدفوعات، بالتعاون مع إدارة الرقابة على نظم وشركات المدفوعات.
- إصدار مبادئ وقواعد حماية عملاء المؤسسات المالية.
- تحديث ضوابط إنشاء إدارة العناية بالعميل في البنوك الخاضعة لإشراف ورقابة البنك المركزي.
- إنشاء لجنة حماية عملاء البنوك والمصارف.

3.5. المشاركة في تنمية المجتمع

يساهم البنك المركزي بدور تثقيفي وتوعوي يستهدف المستفيدين من خدماته وخدمات الجهات التي يشرف عليها، وذلك من خلال الحملات التوعوية المستمرة. ويتفاعل البنك المركزي أيضًا مع أهم المناسبات الاجتماعية السنوية المعتمدة عالميًا ومحليًا من خلال

برامج مختلفة تأكيدًا لدوره المحوري في خدمة المجتمع. وتبنى البنك المركزي خلال عام 2022م تنفيذ عدة حملات ومبادرات وأنشطة اجتماعية وتطوعية، أهمها: تدشين اللقاء التوعوي مع ممثلي البيانات والذكاء الاصطناعي، وإقامة ورشة عمل عن سياسة البيانات، وورشة عمل لمختصي الأمن السيبراني في البنوك المركزية الخليجية. وأخيرًا تنظيم فعالية يوم الأمن السيبراني. كذلك قدم البنك المركزي العديد من البرامج التي يهدف من خلالها إلى تفعيل دوره المجتمعي عن طريق دعم المجتمع المحلي بكافة مكوناته وتطويره، وتعزيز قدرات الوطن والارتقاء بها، وشملت تلك البرامج: برامج التدريب للخريجين، وبرامج صحية، وبرامج تثقيفية وتوعوية للموظفين، وبرامج للاهتمام بأبناء الموظفين وعائلاتهم. ويشارك البنك المركزي أيضًا في العديد من الاجتماعات والمؤتمرات التي تنظمها البنوك المركزية حول العالم.

6. المشاركات الدولية والإقليمية للبنك المركزي

يشارك البنك المركزي بفاعلية في عضوية العديد من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، ويحضر اجتماعاتها، مثل: اجتماعات مجموعة العشرين، واجتماعات محافظي البنوك المركزية لدول مجلس التعاون، وبنك التسويات الدولية، وصندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الدولي، ومجلس الاستقرار المالي، ومجموعة العمل المالي، والهيئات المالية العربية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، والمجلس النقدي الخليجي، ووكالات التصنيف الائتماني.

14

القوائم المالية للبنك المركزي السعودي

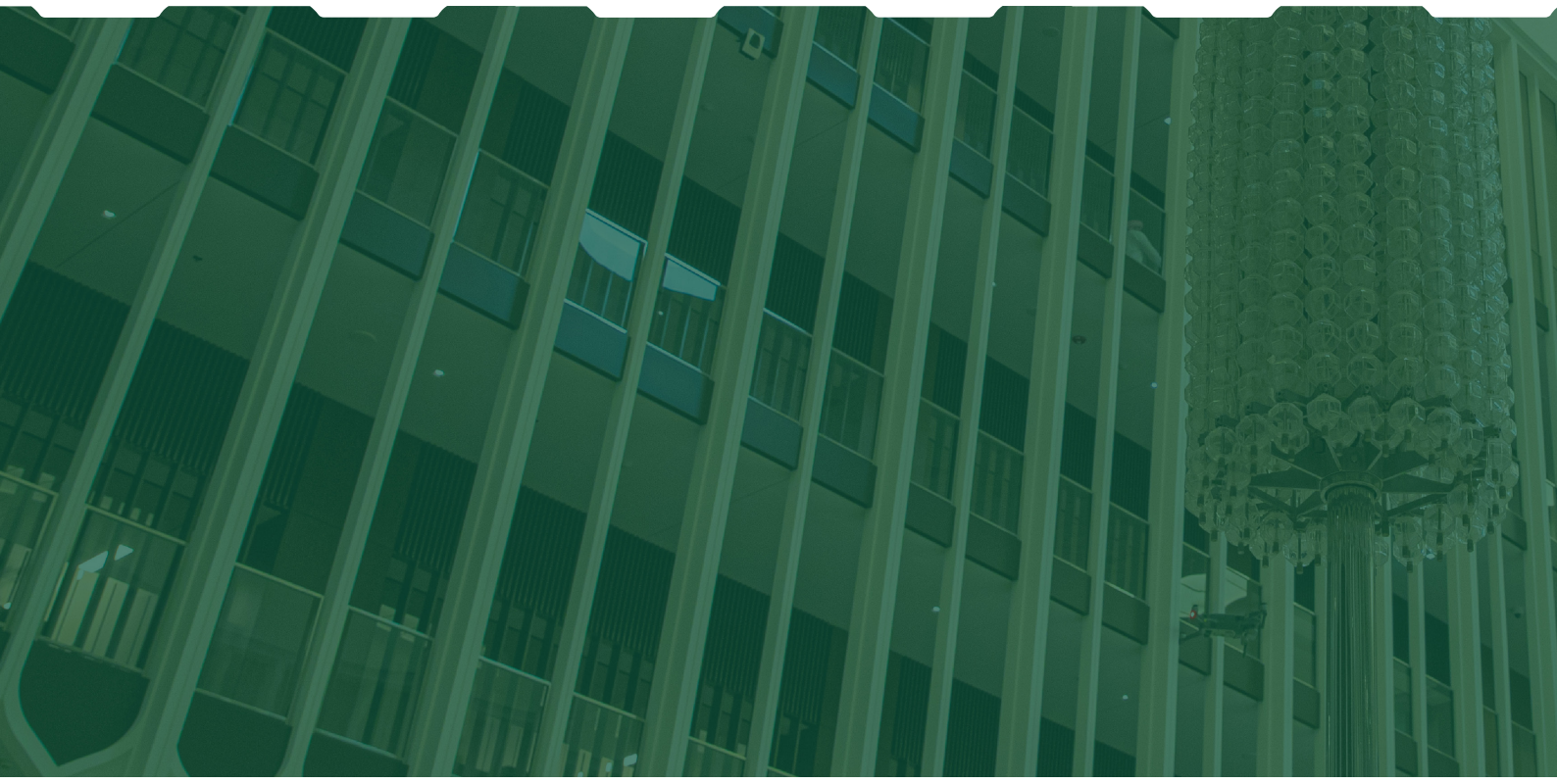

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين

السادة/ أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي السعودي **الموقرون**

الرأي

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية للبنك المركزي السعودي-ساما (البنك)، التي تشتمل على الميزانية العامة لكل من قسم الإصدار، وقسم الأعمال المصرفية، والحسابات النظامية للسنة المنتهية في 30 يونية 2022م، وقائمة الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية التي تتضمن ملخصًا للسياسات المحاسبية المهمة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة للبنك كما في وللسنة المنتهية في 30 يونية 2022م قد تم إعدادها من كافة النواحي الجوهرية وفقًا لأسس الإعداد الموضحة في إيضاح (2) حول القوائم المالية.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقًا لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها بالتفصيل في «قسم مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية» في تقريرنا. باعتقادنا، إن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن تكون أساسا لإبداء رأينا.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن البنك وذلك وفقًا للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (ومنها معايير الاستقلال الدولية) المعتمدة في المملكة العربية السعودية (الميثاق) المتعلق بمراجعاتنا للقوائم المالية، وكذلك التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذا الميثاق.

لفت انتباه – أساس المحاسبة

نلفت الانتباه إلى إيضاح رقم (2 و6) حول القوائم المالية، الذي يوضح أساس الإعداد والمحاسبة والتغير من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق، فقد تم إعداد القوائم المالية للبنك لأغراض التقرير المالي للبنك بناءً على السياسات المحاسبية المعتمدة من محافظ البنك المركزي السعودي. وبناءً على ذلك، قد لا تكون القوائم المالية مناسبة لأغراض أخرى. لم يتم تعديل رأينا بهذا الشأن.

المعلومات الأخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للبنك (لكنها لا تتضمن القوائم المالية وتقريرنا حولها)، التي من المتوقع توفيرها لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا. إن رأينا حول القوائم المالية لا يغطي المعلومات الأخرى ولن نبدي أي نوع من أنواع التأكيد لها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند قراءتها نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتوافق بصورة جوهرية مع القوائم المالية أو مع المعلومات التي تم الحصول عليها خلال عملية المراجعة، أو تتضمن تحريفات جوهرية.

إذا استنتجنا، عند قراءة المعلومات الأخرى للبنك أنها تحتوي على تحريفات جوهرية، فيجب علينا إبلاغ المكلفين بالحوكمة بهذا الأمر.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها وفقًا لأساس الإعداد الموضح في إيضاح (2) حول القوائم المالية، وعن إجراءات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من أي تحريف جوهري سواءً كان ناتجًا عن غش أو خطأ. عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم مقدرة البنك على الاستمرار في نشاطه وفقًا لمبدأ الاستمرارية والإفصاح بحسب ما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تكن هناك نية للإدارة في تصفية البنك أو إيقاف عملياته، أو عندما لا يكون هناك خيار آخر ملائم بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية في البنك.

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أي تحريف جوهري سواءً كان ناتجًا عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضمانًا على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقًا لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ستكشف دائمًا عن أي تحريف جوهري موجود. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان من المعقول توقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية. وكجزء من عملية المراجعة وفقًا لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال أعمال المراجعة. وكذلك قمنا بما يلي:

- تحديد مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية وتقييمها، سواءً كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم لنظام الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقًا للظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية نظام الرقابة الداخلية للبنك.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، استنادًا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكًا جوهريًا حول قدرة البنك على الاستمرار في أعماله وفقًا لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، وإذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف البنك عن الاستمرار في أعماله وفقًا لمبدأ الاستمرارية.

نقوم بالتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط لعملية المراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، ومن ذلك أي أوجه قصور مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

شركة إرنست ويونغ للخدمات المهنية
(مهنية ذات مسئولية محدودة)
ص.ب 2732 الرياض 11461
المملكة العربية السعودية

راشد سعود بن رشود
محاسب قانوني – ترخيص رقم 366

برايس وترهاوس كوبرز
محاسبون ومراجعون قانونيون
ص.ب 8282 الرياض 11482
المملكة العربية السعودية

بدر ابراهيم بن محارب
محاسب قانوني - ترخيص رقم 471

17 رمضان 1444هـ
(8 أبريل 2023م)

البنك المركزي السعودي (ساما) | الميزانية العامة
للسنة المنتهية في 30 يونية 2022م | الموجودات

(بآلاف الريالات السعودية)

	2022م	2021م
قســـــم الإصدار		
غطاء العملة المصدرة:		
ذهب (إيضاح 2/ج)	1,623,503	1,623,503
استثمارات في أوراق مالية بالعملة الأجنبية	265,573,637	271,488,120
الإجمالي	**267,197,140**	**273,111,623**
قسم الأعمـــال المصرفية		(معدلة)
نقد في الصندوق	35,604,994	37,067,302
ودائع لدى بنوك محلية	150,629,929	122,936,861
نقد وودائع لدى بنوك بالعملة الأجنبية	340,437,117	265,469,171
استثمارات بالعملة الأجنبية	1,108,665,458	1,135,446,674
موجودات متنوعة أخرى	67,998,023	3,498,655
الإجمالي	**1,703,335,521**	**1,564,418,663**
حسابات نظامية		
شيكات برسم التحصيل وأخرى	91	1,077

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 6 جزءًا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

البنك المركزي السعودي (ساما) | الميزانية العامة
للسنة المنتهية في 30 يونية 2022م | المطلوبات

(بآلاف الريالات السعودية)

	2022م	2021م
قســـــم الإصدار		
عملة مصدرة		
في التداول	231,592,146	236,044,321
في قسم الأعمال المصرفية	35,604,994	37,067,302
الإجمالي	**267,197,140**	**273,111,623**
قسم الأعمـــال المصرفية		(معدلة)
ودائع هيئات وجهات حكومية وشبه حكومية	698,675,203	614,988,563
ودائع لجهات أجنبية	5,652,353	6,974,271
ودائع لبنوك محلية	130,735,004	125,064,756
مطلوبات متنوعة أخرى واحتياطيات	868,272,961	817,391,073
الإجمالي	**1,703,335,521**	**1,564,418,663**
حسابات نظامية		
مطلوبات مقابل شيكات برسم التحصيل وأخرى	91	1,077

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 6 جزءًا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

البنك المركزي السعودي (ساما) | قائمة الإيرادات والمصروفات
للسنة المنتهية في 30 يونية 2022م

(بآلاف الريالات السعودية)

	2022م	2021م (معدلة)
الإيـــرادات	4,620,359	4,241,373
المـــصروفـات		
عـــموميـــة وإداريـــــة	2,672,796	2,610,527
اكتتاب البنك المركزي السعودي في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (إيضاح 4)	40,142	39,789
إجمالي المصروفات	**2,712,938**	**2,650,316**
فائض مرحّل لإحتياطي مبنى المركز الرئيسي والفروع (إيضاح 2/ك)	1,907,421	1,591,057

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 6 جزءًا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

البنـك المركـزي السعـودي (ساما)
إيضاحات حول القوائم الماليـة
للسنة المنتهيـة في 30 يونية 2022م

(1) طبيعة أعمال البنك المركزي السعودي («البنك») وطريقة عرض القوائم المالية

في 11 ربيع الآخر 1442 هـ (الموافق 26 نوفمبر 2020م)، تمت الموافقة على نظام البنك المركزي السعودي بموجب المرسوم الملكي رقم (م/36)، لتحقيق الأهداف التالية:

- المحافظة على الاستقرار النقدي.
- دعم استقرار القطاع المالي، وتعزيز الثقة به.
- دعم النمو الاقتصادي.

يتم عرض القوائم المالية للبنك وفقًا لكل من الأنشطة التالية:

قسم الإصدار:

يتمثل النشاط الرئيسي لقسم الإصدار في سك العملات المعدنية وطبع الأوراق النقدية الوطنية (الريال السعودي)، لدعم استقرار النقد وتثبيت قيمته الداخلية والخارجية.

قسم الأعمال المصرفية:

تتضمن أصول قسم الأعمال المصرفية ودائع واستثمارات البنك الأجنبية، وودائع لدى بنوك محلية، بالإضافة إلى موجودات متنوعة أخرى. وتتضمن المطلوبات ودائع هيئات وجهات حكومية وشبه حكومية وودائع بنوك محلية وجهات أجنبية بالإضافة إلى مطلوبات متنوعة أخرى واحتياطيات. وتسجل عائدات الاستثمار في الميزانية العامة لقسم الأعمال المصرفية وليس ضمن قائمة الإيرادات والمصروفات للبنك.

(2) ملخص لأهم السياسات المحاسبية

أ - أسس إعداد القوائم المالية:

بتاريخ 23 رمضان 1443هـ (الموافق 24 أبريل 2022م)، تمت الموافقة على تغيير اللائحة المالية التي تضمنت تغيير الأسس المحاسبية من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق (إيضاح 6)، وبناءً عليه تم إعداد هذه القوائم المالية وفقًا للسياسات المحاسبية المعتمدة من محافظ البنك المركزي السعودي.

ب - الأساس المحاسبي:

يتبع البنك المركزي السعودي أساس الاستحقاق في تسجيل عملياته وإثباتها.

ج - أساس القياس:

يتم إعداد القوائم المالية للبنك المركزي وفقًا لمبدأ التكلفة التاريخية، ما لم يذكر خلاف ذلك، كما هو موضح في السياسات المحاسبية أدناه.

د - إعادة القياس:

يتم إعادة تقييم الاستثمارات المتوفرة للبيع أو المحتفظ بها للتداول كوحدة واحدة نهاية كل سنة مالية بناء على القيمة الدفترية أو القيمة السوقية حسب أحدث البيانات المتوفرة أيهما أقل. يقيد الانخفاض في القيمة، إن وجد، في احتياطي هبوط أسعار الاستثمارات الأجنبية كجزء من مطلوبات متنوعة أخرى واحتياطيات.

هـ- عملة العرض

يتم عرض القوائم المالية بالريال السعودي الذي يعتبر العملة الوظيفية للبنك المركزي السعودي، وتُقرَّب جميع القيم إلى أقرب ألف ريال سعودي، ما لم يذكر خلاف ذلك.

و- الاستثمارات

يتم تسجيل الاستثمارات بالقيمة العادلة شاملة لتكاليف التعامل. ويتم احتساب وتسجيل العوائد المستحقة واستنفاد أي علاوة أو خصم إصدار على الاستثمارات القائمة، وتسجل الأرباح والخسائر الناتجة عن عملية بيع الاستثمارات في حساب عوائد الاستثمار.

ز- العملات الأجنبية

يتم تحويل الأرصدة والمعاملات بالعملات الأجنبية إلى الريال السعودي باستخدام أسعار الصرف الدفترية المثبتة للبنك بتاريخ 29 شوال 1406هـ (الموافق 7 يوليو 1986م) والتعديل اللاحق لسعر اليورو والدولار والين المعتمدين من محافظ البنك المركزي. يتم تسجيل فروق تغير أسعار الصرف في حساب احتياطي تقلبات أسعار الصرف كجزء من مطلوبات متنوعة أخرى واحتياطيات.

ح- الذهب المحتفظ به كغطاء للعملة المصدرة

يتم تقويم الذهب المحتفظ به كغطاء للعملة المصدرة بسعر ريال سعودي واحد لكل 0,20751 جرام، وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم م/38 بتاريخ 13 رجب 1393هـ (الموافق 12 أغسطس 1973م).

ط- التغير في عرض البنود

- تم دمج بند العملات المعدنية مع العملات الورقية تحت بند العملة المصدرة في الميزانية العامة لأغراض العرض.
- تم دمج بند ودائع الحكومة وبند مطلوبات للحكومة وبند ودائع مصالح وهيئات حكومية وجهات حكومية وشبه حكومية في الميزانية العامة لأغراض العرض.

ي- الأصول الملموسة وغير الملموسة

يتم تسجيل الأصول الملموسة وغير الملموسة بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك/الإطفاء المتراكم ضمن الموجودات المتنوعة الأخرى في الميزانية العامة لقسم الأعمال المصرفية. يتم استهلاك قيمة الأصول الملموسة-فيما عدا الأراضي-بطريقة القسط الثابت على العمر الإنتاجي المقدر لتلك الأصول.

ك- الإيرادات والمصروفات

وفقًا للمادة 5 من نظام البنك الأساسي، يحصل البنك على رسوم لقاء الخدمات التي يؤديها وذلك لتغطية نفقاته. وطبقًا لأساس الاستحقاق، يتم تسجيل إيرادات البنك المركزي التي تخص فترة مالية معينة عند استحقاقها ويتم تحميل المصروفات التي تخص الفترة نفسها عند تكبدها، ويقوم البنك بترحيل فائض الإيرادات على المصروفات إلى حساب احتياطي مبنى المركز الرئيسي والفروع والذي يظهر ضمن المطلوبات المتنوعة الأخرى والاحتياطيات في الميزانية العامة لقسم الأعمال المصرفية.

ل- الاستثمارات في شركات تابعة

ترتبط بالبنك المركزي جهة تابعة ومملوكة له بالكامل، ولا يتم المحاسبة عنها ولا يظهر لها أثر مادي في قوائم البنك المركزي وسجلاته المالية. يوضح الجدول أدناه تفاصيل الشركة التابعة.

نسبة الملكية الفعلية			
الشركة التابعة	بلد التأسيس	2022/06/30م	2021/06/30م
المدفوعات السعودية	المملكة العربية السعودية	%100	%100

(3) فترة القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية عن الفترة من 1 يوليو 2021م إلى 30 يونية 2022م (الموافق 21 ذو القعدة 1442هـ إلى 1 ذو الحجة 1443هـ).

(4) الاكتتاب في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

يتم الاكتتاب في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لموظفي البنك طبقًا للمادة الثالثة عشرة من نظام التقاعد المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/41 بتاريخ 29 رجب 1393هـ (الموافق 28 أغسطس 1973م).

(5) حسابات الهيئات والمؤسسات المستقلة

يقوم البنك المركزي بدور حافظ ويدير موجودات بعض الهيئات والجهات الحكومية، وتشتمل تلك الموجودات على حسابات نقدية واستثمارات متنوعة، ولا يتم معاملة هذه الموجودات كموجودات تابعة للبنك المركزي؛ وعليه لا يتم إدراجها في القوائم المالية للبنك المركزي. وفقًا للتغير في السياسات المحاسبية المتعلقة بعرض القوائم المالية، لم يعد مطلوبًا عرض هذه الموجودات كميزانية عمومية منفصلة في القوائم المالية للبنك المركزي. لذلك، الميزانية العمومية المتعلقة بحسابات الهيئات والمؤسسات المستقلة، لم يتم عرضها من ضمن القوائم المالية في هذه السنة.

تبلغ موجودات الهيئات المستقلة للسنة المنتهية في 30 يونية 2022م مبلغ 72 مليار ريال سعودي (2021م: 71 مليار ريال سعودي).

(6) التغيرات في السياسات المحاسبية

تحول البنك المركزي السعودي إلى أساس الاستحقاق المحاسبي في إعداد قوائمه المالية للسنة المنتهية في 30 يونية 2022م، وقد كانت تُعد سابقًا وفقًا للأساس النقدي. ولأغراض التحول، تم تعديل أرقام سنة المقارنة 2021م لتكون وفقًا لأساس الاستحقاق. كان الأثر من تطبيق أساس الاستحقاق بصورة أساسية بإثبات إيرادات ومصروفات مستحقة، كما هو موضح بالتالي.

الميزانية العامة-قسم الإصدار

لا يوجد أي أثر في القوائم المالية.

الميزانية العامة-حسابات نظامية

لا يوجد أي أثر في القوائم المالية.

البنـك المركـزي السعـودي (ساما) | التغيرات في السياسات المحاسبية
للسنة المنتهية في 30 يونية 2022م | الميزانية العامة

(بآلاف الريالات السعودية)

قســـــم الأعمال المصرفية	كما تم عرضها سابقًا (2021)	التعديل	معدلة (2021)
الموجودات			
نقد في الصندوق	37,067,302	--	37,067,302
إجمالي نقد بالصندوق	37,067,302	--	37,067,302
ودائع لدى بنوك محلية	122,936,861	--	122,936,861
نقد وودائع لدى بنوك بالعملة الأجنبية*	265,139,543	329,628	265,469,171
استثمارات بالعملة الأجنبية*	1,133,561,353	1,885,321	1,135,446,674
موجودات متنوعة أخرى*	3,462,066	36,589	3,498,655
مجموع الموجودات	**1,562,167,125**	**2,251,538**	**1,564,418,663**
المطلوبات			
ودائع هيئات وجهات حكومية وشبه حكومية	614,988,480	83	614,988,563
ودائع لجهات أجنبية	6,974,271	--	6,974,271
ودائع بنوك محلية	125,064,756	--	125,064,756
مطلوبات متنوعة أخرى واحتياطيات*	815,139,618	2,251,455	817,391,073
مجموع المطلوبات	**1,562,167,125**	**2,251,538**	**1,564,418,663**

*يمثل التعديل عوائد الاستثمارات والتي لم تستلم بعد.

البنـك المركـزي السعـودي (ساما) | التغيرات في السياسات المحاسبية
للسنة المنتهية في 30 يونية 2022م | قائمة الإيرادات والمصروفات

(بآلاف الريالات السعودية)

	كما تم عرضها سابقًا (2021)	التعديل	معدلة (2021)
الإيرادات* **	**4,209,610**	**31,763**	**4,241,373**
المصروفات			
عمومية وإدارية**	2,487,397	123,130	2,610,527
اكتتاب البنك المركزي السعودي في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	39,789	--	39,789
إجمالي المصروفات	**2,527,186**	**123,130**	**2,650,316**
فائض مرحّل لاحتياطي مبنى المركز الرئيسي والفروع	**1,682,424**	**-91,367**	**1,591,057**

**يمثل التعديل مصاريف مستحقة ولم تدفع بعد.
***يمثل التعديل إيرادات مستحقة والتي لم تدفع بعد.

رقم التصنيف
ردمد: ISSN: 1319 - 1845

ملحق الجداول الإحصائية متوفر على موقع البنك المركزي السعودي على شبكة الإنترنت على الرابط التالي:
http://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/YearlyStatistics.aspx

استبيان التقرير السنوي متوفر على موقع البنك المركزي السعودي على شبكة الإنترنت على الرابط التالي:
http://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/QuestionAnswer.aspx

WWW.SAMA.GOV.SA